وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة صالح بوبنيدر – قسنطينة 03–

كلية العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

الرقم التسجيلي : .....

الرقم التسلسلي :.....

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD في العلوم السياسية

تخصص الدراسات الإستراتيجية و الأمنية

العنوان

سياسة التعاون الأمني في المتوسط من منطلق اتفاقية برشلونة 1995

من إعداد الطالب:

عبد الكريم خميسي

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد الكريم كيبش

لجنة المناقشة:

الإسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
رياض بوريش	أستاذ التعليم العالي	بوبنيدر قسنطينة 03	رئيســـــا
عبد الكريم كيبش	أستاذ التعليم العالي	بوبنيدر قسنطينة 03	مشرفا و مقررا
عبد اللطيف بوروبي	أستاذ التعليم العالي	بوبنيدر قسنطينة 03	عضـوا مناقشا
دلال بحـــــري	أستاذ التعليم العالي	الحاج لخضر بـــاتنة	عضـوا مناقشا
يوسـف معلـم	أستـاذ محـاضر «أ»	منتوري قسنطينـة01	عضـوا مناقشا
محمد الصالح بن شعبان	أستـاذ محـاضر «أ»	منتوري قسنطينـة01	عضـوا مناقشا

السنة الدراسية 2018–2019

بسم الله الرحمن الرحيم

وأحسن كما أحسن الله إليك صدق الله العظيم

شكر وتقدير

إنطــلاقا من قوله تعالى:

و قوله صلى الله عليه و سلم« من لا يشكر الناس، لا يشكر الله ».

في البداية أشكر الله عز وجل الذي وفقني إلى إتمام هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور" عبد الكريم كيبش " على إشرافه و متابعته لهذا البحث، وعلى توجيهاته القيمة و السديدة و نصائحه الهادفة.

كما أتقدم بوافر الإمتنان و الشكر لكل أساتذة العلوم السياسية و العلاقات الدولية الذين ساهموا في تكويني و تشجيعي في مرحلة ما قبل التدرج، و أخص بالذكر الدكتور رضا دمدوم.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل موظفي المكتبات الذين زودوني بما احتاجه من مراجع.

كما أخص بالشكر، أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم بأن يكونوا جزءا من هذا العمل.

شكرا لكل من كان لي سندا و ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

لكم مني جميعا فائق الإحترام و التقدير.

عبد الكريم خميســـي

إهداء

إلى من أرشداني إلى طريق الإيمان والعلم، والديَّ الكريمين، أمدّ الله في عمرهما، وجعلني عملاً صالحاً ينالان به رضوان الله، حبّاً فيهما وبراً بهما.

إلى زوجتي العزيزة هدى، التي زرعت في نفسي بذور الأمل الذي يدفعني إلى مزيد من النجاحات، فالشكر والإحترام والتقدير لها.

إلى أبنائي نوفل، عبد الرحمان، عبد الجليل و نجود.

إلى الزملاء فوغالي الشريف،قصوري عبد القادر ومحسن عبد الرزاق.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد.

عبد الكريم خميسي

ملخص الدراسة:

تتميز منطقة البحر الأبيض المتوسط بطبيعة معقدة و متعارضة، حيث أن هذا المجال الإقليمي يجمع بين دول شمال المتوسط ممثلة بدول القوس اللاتيني ،و دول جنوب المتوسط ممثلة بدول المغرب العربي ، حيث تجمعها الروابط الجغرافية و تفرقها المصالح الإستراتيجية خاصة في ظل بيئة أمنية سادت فيها متغيرات أمنية جديدة أفرزتها تحولات ما بعد نهاية الحرب الباردة ، وما زاد في تعقيد و صعوبة المنطقة هو ظهور التهديدات و الأخطار الأمنية من إرهاب و هجرة غير شرعية و تهديدات بيئية و تطرف ديني بشكل جعل من إمكانية احتوائها قطريا أمرا في غاية الصعوبة، و هذا ما جعل من إمكانية التنسيق و التعاون الأمني بمختلف قطاعاته و بين مختلف الفواعل الناشطة في المتوسط أمرا حتميا،وهذا بتبني مجموعة من المبادرات و المشاريع التعاونية إنطلاقا من إتفاقية برشلونة ، بهدف جعل منطقة المتوسط منطقة استقرار سلام ، أمن و رفاه،غير أن معادلة القوة و الهيمنة جعل من هذه المبادرات تستجيب فقط لطموحات الطرف الأوروبي، الأمر الذي ساهم في عرقلة التفاعلات التعاونية بين الطرفين و بالتالي تحقيق الهدف المنشود .

Le Résumé de L'étude:

La région méditerranéenne est caractérisée par une nature complexe et Contradictoire, puisque cette région territoriale rassemble les Etats du Nord méditerranéen représentés par les pays de l'arc latin et ceux du sud Méditerranéen représentés par les pays du Grand Maghreb, lesquels Sont liés par la géographie et divisés par les intérêts stratégiques notamment dans un environnement de sécurité émergé par des nouvelles variations de sécurité générées par les transformations de l'après guerre froide , Ce qui a accentué la complexité et la difficulté de la région est l'apparition des menaces et des dangers sécuritaires tels que le terrorisme, l'émigration clandestine, les menaces environnementales et l'intégrisme religieux de manière rendant la possibilité de la confiner très difficile, menant ainsi à la possibilité de coordination et de coopération en matière de sécurité avec ses divers secteurs et à travers ses différents facteurs actifs dans la méditerranée une obligation, et ce en adoptant un ensemble d'initiatives et de projets de coopération émanant du processus de Barcelone, ayant pour objectif de rendre la région de la méditerranée une zone de stabilité, de paix, de sécurité et de bien-être. Toutefois, l'équation de la force et de la domination a fait que ces initiatives répondent uniquement aux ambitions du côté européen fait qui a contribué à empêcher les interactions de collaboration entre les deux côtés, et par conséquent, réaliser l'objectif souhaité.

خطـــة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي لدراسة سياسة التعاون الأمني في المتوسط.

المبحث الأول: المجال المتوسطي و أهميته الأمنية و الإستراتيجية.

المطلب الأول: أهمية منطقة المتوسط.

1- الأهمية الجغرافية و التاريخية للمتوسط.

2- الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المتوسط.

3- الأهمية الأمنية لمنطقة المتوسط.

المطلب الثاني:الأمن كمنطلق لدراسة سياسة التعاون الأمني في المتوسط.

1- مفهوم الأمن

2- مستويات الأمن.

3- أبعاد الأمن.

المبحث الثاني : الأخطار الأمنية في المتوسط.

المطلب الأول: الإرهاب و الجريمة المنظمة.

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية

المطلب الثالث: أسلحة الدمار الشامل و تأثير الدول الفاشلة

المطلب الرابع: التلوث البيئي.

المبحث الثالث: تحليل مضامين سياسة التعاون الأمني في المتوسط.

المطلب الأول: مفهوم سياسة التعاون الأمني في المتوسط.

المطلب الثاني: أهداف ومرتكزات هذه السياسة

المطلب الثالث: الأبعاد السياسة للتعاون الأمني في المتوسط

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على سياسة التعاون الأمني في المتوسط

الفصل الثاني: إنفاقية برشلونة كأساس لسياسة التعاون الأمني في المتوسط.

المبحث الأول: دوافع و أهداف إنعقاد إتفاقية برشلونة.

المطلب الأول : دوافع إتفاقية برشلونة

المطلب الثاني :أهداف إتفاقية برشلونة

المبحث الثاني: المحاور الأساسية للتعاون الأمني لاتفاقية برشلونة.

المطلب الأول: سلة السياسة و الأمن.
المطلب الثاني:سلة الإقتصاد و المالية.
المطلب الثالث:السلة الإجتماعية و الثقافية.
المطلب الرابع: تقييم مسار برشلونة
المبحث الثالث: مبادرات سياسة التعاون الأمني في المتوسط المكملة لمسار برشلونة.
المطلب الأول: أهم المؤتمرات اللاحقة.
المطلب الثاني: سياسة الجوار.
المطلب الثالث: الإتحاد من أجل المتوسط.
المطلب الرابع: مجموعة الدفاع المشترك 5+5.
المطلب الخامس:الشراكة المتوسطية لمنظمة الأمن و التعاون بأوروبا.

الفصل الثالث: تحديات وآفاق سياسة التعاون الأمني في المتوسط في ظل التغيرات الدولية و الإقليمية الراهنة.
المبحث الأول : تحديات سياسة التعاون الأمني في المتوسط
المطلب الأول:التحديات الأمنية و السياسية
المطلب الثاني : التحديات الإقتصادية و الإجتماعية.
المطلب الثالث:التحديات الطاقوية و البيئية
المبحث الثاني: سيناريوهات لسياسة التعاون الأمني في المتوسط في ظل التغيرات الدولية الجديدة.
المطلب الأول: سيناريو النجاح.
المطلب الثاني: سيناريو الفشل .
المطلب الثالث: سيناريو استمرار الوضع القائم.
الخاتمة
قائمة المراجع
فهرس المحتويات.

مقدمة:

أصبحت اتجاهات الفكر الإستراتيجي و الأمني المعاصر تركز في تحليلها على دراسة الأمن بصفة عامة والتهديدات الجديدة للأمن بصفة خاصة ، حيث أصبح الشغل الشاغل الآن على مستوى الهيئات و المؤسسات و الدول و ذلك لأن القضايا الأمنية الراهنة تمتاز أساسا بالتعقيد و التشابك، بالإضافة إلى التنوع و التعدد و كذلك تمتاز بفكرة التزامن و التواتر المتواصل، ما يجعل التنبؤ بحدوثها و تطورها و نوعيتها أمرا صعبا و يتطلب إمكانات مادية و بشرية و تكنولوجية ليس باستطاعة كل الدول الحصول عليها لتأخذ هذه القضايا أبعادا جديدة فلم تعد تقتصر على الأمن العسكري التقليدي، بل أصبحت ذات بعد سياسي و بيئي و اقتصادي و اجتماعي و ثقافي.

لقد أثبت الواقع الدولي بعد فترة الحرب الباردة وكذا اعتداءات 11 سبتمبر 2001 مدى هشاشة الوضع الأمني في العالم، حيث أصبح موضوع التهديدات و الأخطار الأمنية كالإرهاب الدولي و المخاطر البيئية و الهجرة غير الشرعية و مشكلة المياه و الجريمة المنظمة ومسألة التطرف الديني و غيرها من المشاكل التي أصبحت لا حدود لها و لا يمكن التحكم فيها من المواضيع الهامة و الكبرى لدى القادة السياسيين والكثير من المنظرين والمفكرين في حقل العلاقات الدولية.

إذ لم تكن هذه التهديدات معروفة بالحدة التي هي عليها اليوم ، ليصبح المفهوم التقليدي للأمن و المبني على قدرة الدولة على حماية أراضيها و حدودها في مواجهة أي غزو خارجي غير قادر على احتواء هذه المخاطر و بالتالي القدرة على تفسيرها و من تم توفير الوسائل و الإمكانات لمواجهتها.

وقد ساهمت العولمة بمختلف أبعادها في توفير الجو الملائم والوسائل الهائلة (تكنولوجيات الإعلام والاتصال، حرية ننتقل الأشخاص ورؤوس الأموال...الخ) بعولمة التهديدات والمخاطر ومضاعفتها وسهولة تنفيذها فكل تهديد لأمن دولة معينة أو مجموعة من الدول سيكون له انعكاسات وتداعيات على أمن الدول الأخرى، فلا يمكن لأية دولة أن تضمن أمنها القومي دون الاعتماد على بقية الدول.

وتعـــرف منطقـــة المتوســـط مجموعـــة مـــن الاضـــطرابات وحالـــة مـــن اللاإســـتقرار الـــدائم و تزايـــد الأخطـــار و التهديـــدات بكـــل أنواعهـــا و أشـــكالها فـــي المنطقـــة والتـــي أصـــبحت تشـــــكل مصـــــدرا للنزاعـــــات و اللاأمن،حيـــــث كـــــان للحـــــراك السياســـــي و الإقتصـــادي الـــذي عرفتـــه المنطقـــة المتوســـطية تـــأثيرا واضـــحا علـــى ظهـــور تحـــديات و رهانـــات، تحولـــت فـــي معظمهـــا إلـــى أخطـــار و تهديـــدات مباشـــرة و غيـــر مباشـــرة للمنطقـــة و لمصـــالح مجتمعاتهـــا و مصـــالح قـــوى النفوذ،يضـــاف إلـــى ذلـــك ســـياق دول جنـــوب المتوســـط التـــي يتميـــز مشـــهدها السياســـي بغيـــاب الديموقراطيـــة و الإنغـــلاق وواقعهـــا الإقتصـــادي بـــالتردي و التخلـــف وهـــذا مـــا ألقـــى بضـــلاله علـــى المجتمعـــات المتواجـــدة فـــي المنطقـــة و أفـــرز إضـــرابات نظـــر إليهـــا الـــبعض علـــى أنـــه مـــن شـــأنها تهديـــد الأمـــن المحلـــي و الإقليمي و حتى الدولي في مراحل متقدمة.

فإســـتراتيجية المنطقـــة المتوســـطية و خصوصـــيتها الجيوسياســـية و الحضـــارية جعلهـــا تحظـــى باهتمـام كبيـر مـن طـرف البـاحثين و الأكـاديميين و السياسـيين خاصـة فـي الجانـب الأمنـي بحيـث نجـد بـان معظـم الدراسـات ركـزت علـى البحـث عـن عوامـل الاسـتقرار و السـلم ثـم مواضـيع التعـاون الاقتصادي و التبادل التجاري و الحوار الثقافي و الأيديولوجي.....الخ.

وهـذا راجـع بالدرجـة الأولـى إلـى تقـاطع أهـم الفواعـل الدوليـة ، إلـى جانـب كتلـة مـن الـدول تنتمـي إلـى المنطقـة بحكـم موقعهـا الجغرافـي ، غيـر أن هـذه الـدول غيـر متجانسـة و غيـر منسـجمة مـن حيـث الإمكانيـات المتـوفرة لهـا و السياسـات المتبعـة و كـذا الأهـداف المرجوة،فكـل هـذا خلـق جـوا غيـر مسـتقرا فـي المنطقـة ككـل ،مـع اخـتلاف الأهـداف الخاصـة بكـل طـرف و قـد تصـل إلـى حـد التنـاقض ،الأمـر الـذي دفـع بالإسـتراتيجيين الأوروبيـين فـي إطـار سياسـة التعـاون الأمنـي إلـى بلـورة مجموعـة مـن الآليـات و المبـادرات مثـل إعـلان برشـلونة و الإتحـاد مـن أجـل المتوسـط و سياسـة الجـوار و غيرهـا والتـي تـدخل كلهـا فـي إطـار– **التـدابير الليّنـة** – مـن أجـل إرسـاء سـبل التعـاون مـع دول الشـرق الأوسـط و دول الضـفة الجنوبيـة للمتوسـط علـى وجـه الخصـوص مـن أجـل تحقيـق الأهـداف المشـتركة و التـي تتمثـل فـي احتـواء هـذه التهديـدات وتحقيـق السـلم والأمـن و التعـاون فـي منطقـة حـوض المتوسـط وجعلهـا منطقـة آمنـة، وهـذا فـي ظـل تنامي التهديدات و الأخطار الأمنية.

إشكالية الدراسة:

إقليم البحر الأبيض المتوسط هو أحد الأقاليم التي تشهد العديد من التهديدات على كافة المستويات الأمر الذي أدى إلى ضرورة وضع العديد من الآليات والبرامج والاستراتيجيات لمواجهتها خاصة التي برزت بعد الحرب الباردة والتي استدعت إعادة النظر في التصورات النظرية حول الأمن، وبالتالي تستدعي طبيعة الموضوع والجوانب المرتبطة به صياغة الإشكالية الآتية:

هل ساهمت سياسة التعاون الأمني في المتوسط في خلق بيئة متوسطية مستقرة وآمنة،في ظل تنامي الأخطار و التهديدات الأمنية و أطماع القوى النافذة في المنطقة؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية المركزية مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في:

1- ما المقصود بمفهوم الأمن؟ وما هي أهم التحولات التي عرفها هذا المفهوم بعد نهاية الحرب الباردة؟

2- فيما تتمثل مصادر و طبيعة التهديد الجديدة للأمن في البحر الأبيض المتوسط؟

3- ما هي السياسات والاستراتيجيات الملائمة لمواجهة هذه التهديدات ومحاصرتها؟ وهل استطاعت الحد منها ؟

4- هل يمكن إقامة بنية أمنية متجانسة بين ضفتي المتوسط في ظل وجود فوارق و اختلاف الأهداف؟

5- هل تمكن مسار برشلونة و المبادرات اللاحقة له من تحقيق الأهداف التي وجد من أجلها؟

6- هل تشكل حقيقة سياسة التعاون الأمني نموذجا لبناء منطقة سلام و استقرار، وتقاسم مشترك للمصالح؟ أم هو تكريس و استمرارية لنفس النمط الغربي القائم على الهيمنة و الزعامة؟

7- ما هو مستقبل سياسة التعاون الأمني في المنطقة المتوسطية في ظل التحديات الراهنة؟

الفرضيات:

ولمعالجة الإشكالية المطروحة و الإجابة عن التساؤلات الفرعية، تطلب منا الأمر صياغة جملة من الفرضيات على النحو التالي:

1- إن الإختلاف في تحديد مفهوم الأمن هو ناتج عن تعدد الفواعل وطبيعة التهديدات.

2- كلما تزايدت حدة الأخطار و مصادر التهديد كلما انعكس ذلك على المنظومة الأمنية في المتوسط.

3- إذا كانت الدول الجنوبية للمتوسط تشهد ظروفا اجتماعية وسياسية واقتصادية متدنية، فإن ذلك ساعد على ظهور الإرهاب، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة في المنطقة.

4 - إذا كانت التهديدات الأمنية تشكلُ خطرا مشتركا على الإقليم المتوسطي فإن ذلك قد ساهم في خلق آليات تعاون مشتركة للتصدي لها.

5- إن طبيعة التعامل مع التهديدات مرتبطة بطبيعة مصالح و أهداف الأطراف.

6- بناء نظام أمني إقليمي في المتوسط، يستلزم بناء سياسية أمنية تعاونية بين الضفتين.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في كونه يندرج ضمن الدراسات الأمنية التي برزت أهميتها كموضوع مركزي في السياسة العالمية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، لما عرفه هذا الحقل من نقاشات لتوسيع مفهوم الأمن وإخراجه من المفهوم العسكري التقليدي إلى قضايا ومجالات متعددة سياسية،اقتصادية، اجتماعية ثقافية.....إلخ، كما تكمن أهميته في كونه يبحث في مجال التعاون الأمني بين دول المنطقة المتوسطية في مواجهة الأخطار و التهديدات الأمنية التي تعرف انتشارا واسعا في المنطقة كالإرهاب والهجرة الغير شرعية والجريمة المنظمة...إلخ باعتبار أن تطور أي منطقة و رقيها لا يكون إلا في إطار بيئة آمنة و مستقرة بعيدة عن التهديدات.

أسباب اختيار الموضوع

يعود اختياري لهذا الموضوع لأسباب ذاتية و أخرى موضوعية:

1- الأسباب الذاتية:

1- شكل لي موضوع سياسة التعاون الأمني ، اهتماما خاصا من خلال ما تم تقديمه لنا كطلبة في السنوات السابقة في إطار الدراسات المتوسطية ،الأمن ،التكامل و الإندماج ، ومن ثمة جاءت الفكرة لاختيار الموضوع كبحث.

2- يعتبر هذا الموضوع من المواضيع ذات الارتباط بواقع الوطن و الدول المجاورة له ، و بالتالي محاولة الوقوف على إشكاليات البحث والحصول على أجوبة يمكن من خلالها تذليل العقبات الخاصة بمثل هذه المواضيع.

3- الرغبة في التعمق في دراسة التعاون الأمني بين دول المنطقة المتوسطية كونه يرتبط بمنطقة جد حساسة من العالم، و كذا العلاقات بين ضفتين تشكلان تجمعا بشريا واقتصاديا ضخما يمكنها أن تصبح منطقة استقرار و رفاه لشعوب المنطقة.

3- محاولة إضافة الجديد لما كتب حول سياسة التعاون الأمني في المنطقة المتوسطية بصورة عامة والمتوسط الغربي بصورة خاصة.

2- الأسباب الموضوعية:

1- إنه موضوع يخص المستجدات في العلاقات الدولية والتعاون الأمني الدولي، ويدرس أهم المتغّيرات الناجمة عن نهاية الحرب الباردة" متغير الأمن".

2- محاولة الكشف عن إمكانية بناء نظام/مركب أمن انطلاقا من إعلان برشلونة بين مجموعة من الفواعل تتباين من حيث الإمكانات والقدرات ومدركات التهديد والمقاربات الأمنية في المعالجة ومن ثمة واقع الحوار والتعاون الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المتوسط ونتائجه وآفاقه.

3- دراسة و إبراز مدى خصوصية المنطقة المتوسطية بكل ظروفها الداخلية و الإقليمية و الدولية و التي لها انعكاسات عالمية ، و خاصة عندما يتعلق الأمر بالتهديدات الأمنية.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى الوصول للأهداف التالية:

1 -الأهداف العلمية من خلال:

- تقديم رؤية واضحة عن الموضوع ، بأسلوب علمي يتم من خلاله دراسة و تحليل واقع التعاون الأمني بين دول منطقة المتوسط.
- دراسة و تحليل مسار برشلونة المؤسس للشكل الجديد للعلاقات بين ضفتي المتوسط.
- تسليط الضوء على مسار سياسة التعاون الأمني في المتوسط و أهم العوائق التي تواجهها.
- دراسة أهم المبادرات الأمنية التي توصلت إليها دول المنطقة.

-البحث عن أهداف سياسة التعاون الأمني، في مواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة المتوسطية.
-محاولة استشراف واقع التعاون الأمني في المتوسط.

2- الأهداف التطلعية:

تتمثل في تقديم رؤية تحليلية موضوعية عن الموضوع من خلال توضيح كيفية النظر إلى العلاقات الدولية عموما و العلاقات الأورو- متوسطية و توجهاتها خصوصا، و أيضا معرفة قوة أطراف المتوسط و هل أن هذه العلاقات تكون في صالح الطرفين.

أدبيات الدراسة:

إن موضوع سياسة التعاون الأمني في المتوسط من منطلق إعلان برشلونة يعد من الدراسات المهمة في المجال الأمني و الاستراتيجي و هذا راجع إلى الأهمية الإستراتيجية و الحضارية للمنطقة وما زاد في أهمية الموضوع هو بروز الأنواع الجديدة للتهديدات الأمنية و التي أصبح من الصعب على الدول مواجهتها بمفردها و هذا ما يتطلب تضافر الجهود خاصة بين ضفتي المتوسط من خلال إرساء سبل التعاون في مجالات شتى سياسية ،اقتصادية ،أمنية ، ثقافية....الخ ،من أجل مواجهة هذه التهديدات وبالتالي تحقيق الأمن ، السلم و الاستقرار في منطقة المتوسط.

و في هذا الصدد نجد بأن هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت العديد من الجوانب الخاصة بهذا الموضوع حيث نذكر منها:

1- دراسة **عبد النور بن عنتر**،و هو كتاب موسوم بـ"**البعد المتوسطي للأمن الجزائري،الجزائر ،أوروبا،الحلف الأطلسي**" الصادر عن المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر سنة 2005، و هو الكتاب الذي تضمن عشرة فصول،بحيث تناول في جزء من هذا الكتاب ترتيبات الأمن و التعاون في المتوسط و كذلك الأمن الإقليمي و التصورات الأمنية الأوروبية و الأطلسية في المتوسط بالإضافة إلى الحوارات الأمنية مع الدول المتوسطية و كذلك إجراءات بناء الثقة و الأمن في المتوسط في ظل معضلة الصراع العربي الإسرائيلي،كما تطرق الكتاب إلى أهمية الدائرة المغاربية بالنسبة للأمن القومي الجزائري فضلا عن ارتباطات هذا

الإقليم بالدائرة المتوسطية و تشريحه للتهديدات الأمنية في هذه المنطقة و علاقتها بالتوازنات الإقليمية و الدولية المتجسدة في مجموعة من المشاريع و الإستراتيجيات و التصورات الأمنية لمختلف القوى الإقليمية و الدولية غير أن هذا الكتاب اغفل مسألة كيف يمكن بعث الإطار المؤسساتي المتمثل في الإتحاد المغاربي كنتيجة حتمية لواقع الإستقطاب الدولي و التهديد الأمني في المنطقة على حد سواء.

*بالإضافة إلى دراسة أخرى ، منشورة سنة 2013 في مجلة: « **l'année de Maghreb** »

تحت عنوان:

«complexe de sécurité ouest-méditerranéen : sécurisation de la migration »

و التي بحث فيها في خصوصية منطقة غرب المتوسط و كيف يمكن لهذه الأخيرة أن تشكل مركبا أمنيا فرعيا خاصا بها، وحاول التطرق إلى حوار خمسة زائد خمسة (5+5) و كيف يمكن لهذه الآلية أن تبني توافقا بين دول المنطقة المتوسطية حول المسائل الأمنية.

2- كتاب للباحث بشارة خضر (مدير مركز الدراسات والأبحاث بشأن العالم العربي في بلجيكا) تحت عنوان " **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس**" و المنشور سنة 2010 ، و الذي تعرض فيه إلى تاريخ التعاون بين ضفتي المتوسط من مرحلة الستينيات و السبعينيات إلى غاية الإعلان عن قيام مشروع الإتحاد من اجل المتوسط و كذا مختلف الصعوبات السياسية و الإقتصادية التي تعيق تحقيق أهداف هذا الإتحاد ، غير أن ما يؤخذ على هذا الكتاب هو عدم تقديمه للحلول و المخارج التي يمكن العمل بها لتجاوز دول شمال و جنوب المتوسط للصعوبات السياسية و الإقتصادية.

3- **دراسة مصطفى بخوش : "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة،دراسة في الرهانات و الأهداف".**

فقد تطرق هذا الكتاب إلى مسألة التعاون بين دول شمال المتوسط و جنوبه، و هذا للتعاطي مع متطلبات العولمة /الإقليمية،كما تطرقت الدراسة إلى تبيان حقيقة هذا التعاون الذي يعتبر مفهوما أوربيا و ليس مفهوما متوسطيا ناتجا عن إتفاق مختلف الأطراف عليه،و كذلك الآثار الإيجابية المترتبة عن دور العامل الإقتصادي في إدماج النخب المتوسطية في علاقات

تعاونية مشتركة في المنطقة،كما بينت الدراسة أهداف التعاون المعلن عنها وهي بناء منطقة للسلام و الأمن والرفاه، و الوسائل وهي إقامة منطقة للتبادل الحر.

4- دراسة **فيليب مارشيسان Philippe Marchesin** المعنونة بـــ:

« Les nouvelles menaces : Les relations Nord- Sud Des années 1980 à nos jours».

حيث ركز الباحث فيها على تأثير المخاطر الأمنية على الدول الواقعة في النصف الشمالي و الجنوبي للمنطقة المتوسطية، منها خطر المخدرات، الهجرة الغير شرعية ،الإرهاب،الأسلحة النووية) و قد توصل إلى أن الفجوة بين الطرفين شاسعة من حيث الأوضاع الأمنية و بالتالي أنتجت مصالح متناقضة بين الطرفين في معالجة هذه المخاطر.

5- **كتاب ميلاد مفتاح الحراثي:الموسوم بـ" تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط:دراسة نقدية للأمننة و تحديات البيئة الأمنية و ديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط**" ،مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2013 ،حيث تطرق فيه إلى الأمن و الأمننة في غرب المتوسط كمدخل إقليمي و تحديد مفاهيم الأمن و الأمننة،و تحديد عوامل الأمن الإقليمي في غرب المتوسط،و فصل في تحدي الهجرة غير الشرعية في غرب المتوسط و الجريمة المنظمة و التلوث البيئي ،بالإضافة إلى تحديات الديمقراطية و القوة و الحرية و المجتمع المدني في جنوب غرب المتوسط ، و تحدي الإندماج و التكامل جنوب غرب المتوسط، ثم التطرق إلى دور التكامل الوظيفي المغاربي للتموقع الإقليمي و العالمي.

6- دراسة **السيد ياسين :" البحر الأبيض باعتباره منطقة إستراتيجية**" فقد تطرق هذا الكتاب إلى المشكلات الأمنية التي تعرفها منطقة المتوسط منها الشراكة الأورومتوسطية ومحاولة بناء منطقة متميزة بالإضافة إلى مشكلة بناء الأمن الإقليمي حيث تطرق إلى مختلف المبادرات المتعلقة بالتعاون في المجال الأمني و غيرها، كما تطرق الكتاب إلى مشكلة الصراع الثقافي حول مفهوم الأمن بين الدول الأوروبية و الدول العربية ، و في الأخير تطرق إلى قضية الحوار الثقافي كأساس للتعاون في البحر الأبيض المتوسط.

7 - **دراسة ستيفن كاليا Stephen.C.Calleya** حول دراسة مشروعات التعاون الإقليمي في المجالات الأمنية و الاقتصادية في منطقة حوض المتوسط ،حيث ركز فيها على دور القوى المسيطرة على المنطقة المتوسطية ،و توصل إلى نتيجة مفادها انه بعد انهيار الاتحاد

السوفيتي و انتهاء الحرب الباردة تراجع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة حوض المتوسط لتوجهها نحو الشرق الأدنى، و ركز على جانب التناقضات الداخلية العديدة بين الأقاليم الفرعية والمنطقة (إقليم جنوب أوربا و دول المغرب العربي و دول شرق الحوض المتوسط).

8- دراسة **عزوز كردون** " **الأمن في المتوسط**"، والذي وقف على تحليل عراقيل إستقرار المنطقة ونادى بضرورة إقامة حوار إستراتيجي في إطار تعاون إقليمي لتحقيق الأمن الضائع في المنطقة المتوسطية المتوسط.

مناهج الدراسة:

يحتاج موضوع البحث إلى أكثر من منهج ،وهذا نظرا لتعدد الجوانب المتعلقة بإشكالية هذا البحث وهذا يمكننا من محاولة الاقتراب بشكل علمي من الإشكالية المطروحة ،ودراسة أبعاد الموضوع بشكل دقيق وعلية فقد استخدمنا المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي**:يعد هذا المنهج من أكثر المناهج استخداما و شيوعا في العلوم السياسية بصفة خاصة ، و العلوم الإنسانية بصفة عامة و هذا راجع لصعوبة استخدام المنهج التجريبي ، ويعرف المنهج الوصفي بأنه تلك الطريقة العلمية المنظمة التي يعتمدها الباحث في دراسته لظاهرة اجتماعية أو سياسية معينة وفق خطوات بحث معينة يتم بواسطتها تجميع البيانات و المعلومات الضرورية بشان الظاهرة و تنظيمها و تحليلها من أجل الوصول إلى أسبابها و مسبباتها والعوامل التي تتحكم فيها و بالتالي إستخلاص نتائج يمكن تعميمها لاحقا وقد إستخدمنا هذا المنهج لوصف و تحليل الأساس النظري و الخلفيات النظرية لهذا الموضوع بالإضافة إلى مختلف أطراف سياسة التعاون الأمني ،و هذا من أجل التمكن من تفسير مختلف أبعاد هذه العلاقة.
- **المنهج التاريخي**:الذي يهدف إلى إعادة بناء الماضي بدراسة الأحداث و ربطها بظواهر حاضرة ،فهذا المنهج يمكننا من فهم الحاضر ومن تم التنبؤ بالمستقبل ،بحيث يزودنا بالأدلة اللازمة لفهم الظواهر المختلفة (الأحداث ليست منعزلة و مستقلة عن بعضها البعض بل هي متتالية)،و بالتالي ظهرت ضرورة الإستعانة بهذا المنهج في موضوعنا الذي يركز على دراسة و تحليل الواقع الأمني في المنطقة المتوسطية عبر التطرق إلى مختلف المحطات التاريخية التي تبلورت فيها

البيئة الأمنية المتدهورة و جذورها التاريخية أي كيفية تنامي التهديدات الأمنية المختلفة في المنطقة المتوسطية و تطورها في ظل الأحداث و الأوضاع الداخلية الإقليمية و الدولية ، دون أن ننسى المراحل و التطورات التي مرت بها سياسة التعاون الأمني في المنطقة عبر مختلف مراحلها التاريخية.

- **المنهج المقارن:**

يهدف هذا المنهج إلى المقارنة بين مختلف الظواهر محل الدراسة من أجل الوصول إلى أوجه التشابه و الإختلاف فيما بينها في فترات زمنية متعاقبة ، فخصوصية الموضع فرضت الإعتماد على هذا المنهج ،فهو يسمح لنا بمقارنة الرؤى الأمنية بين ضفتي المتوسط في إطار سياسة التعاون الأمني ،وكذلك بين بعض الظاهر من حيث التشابه و الإختلاف بين دول المنطقة المتوسطية وهذا حين التطرق إلى المبادرات الأمنية و أشكال التعاون الأمني بين هذه الدول بالإضافة إلى دراسة التهديدات الأمنية المتباينة و المقارنة فيما بينها من حيث الأثر الذي تتركه على المستوى الوطني الإقليمي وحتى الدولي، ومن ثم مقارنة الإدراكات و التصورات المختلفة لهذه التهديدات و إستراتيجيات كل طرف في التعامل معها في إطار بيئة أمنية مشتركة،بالإضافة إلى المقارنة مختلف بين المبادرات الأمنية في المنطقة المتوسطية ومدى نجاحها و تحقيقها للأهداف التي وجدت من أجلها في المنطقة المتوسطية.

- **المنهج الإحصائي:**

و الذي يهتم بدراسة وتحليل الظاهرة المدروسة من الناحية الكمية بحيث يقوم بجمع البيانات و المعلومات الإحصائية (الرقمية) اللازمة بهدف إثبات الحقائق العلمية المتصلة بالظواهر و التعبير عنها بالأرقام للوصول إلى نتائج دقيقة و هذا ما دفعنا إلى الإعتماد على هذا المنهج في دراستنا للموضوع سياسة التعاون الأمني في المتوسط ،حول الأثر الذي تتركه التهديدات الأمنية على أمن دول منطقة المتوسط.

- **المنهج النظمي أو النسقي:**

و هو المنهج المتبع من طرف المختصين في دراسة المنظمات الدولية و الإقليمية و الأحلاف و التكتلات الدولية ، وبالتالي فإن استخدامنا لهذا المنهج يكون من منطلق أن دراسة موضوع "سياسة التعاون الأمني في المتوسط" تتطلب الإنطلاق من منطلق نظمي ، بمعنى أن منطقة الدراسة تشكل نظاما إقليميا جزئيا من النظام الدولي أي عبارة عن نظام فرعي،و هذا بالتركيز على تحليل علاقات التعاون بين

فواعل المنطقة المتوسطية ،وما هي المدركات و التوجهات التي يتبناها كل طرف في هذه العلاقات.

حدود الدراسة:

1- الحدود المكانية:

-يتحدد المجال المكاني لهذه الدارسة من خلال عنوان الموضوع ،حيث سنركز في دارستنا على المنطقة المتوسطية ، وهذا بالتركيز على مشاريع التعاون بين دول المتوسطية المنخرطة في مسار برشلونة، وعلى الجانب الأمني و جوانب أخرى ،و هذا حسب ما قسمه "**باري بوازن** "**Barry Buzan** " إلى قطاعات ومستويات ، فمنطقة المتوسط تمثل المستوى الإقليمي،و أما القطاعات فنركز على القطاع الأمني دون إهمال باقي القطاعات(القطاع الاقتصادي ، السياسي، الاجتماعي والثقافي).

2- الحدود الزمانية:

- أخذا بعين الإعتبار التطورات التي شهدتها المنطقة المتوسطية مع بداية التسعينات سوف نتطرق إلى موضوع سياسة التعاون الأمني وفق إطار زماني تم تحديده منذ إنطلاق مسار برشلونة أي من 1995 إلى غاية 2015 ، أي عشرين سنة منذ انطلاقه و بالتالي سنحاول تسليط الضوء على هذه الحقبة الزمنية بمختلف مراحلها.

تقسيم الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع و المتمثل في سياسة التعاون الأمني في المتوسط و بالتالي الإجابة عن إشكالية ، قمنا بتقسيمه إلى عدة فصول أساسية و مباحث ومطالب:

الفصل الأول: في هذا الفصل و في **مبحثه الأول** نتناول فيه الإطار النظري و المفاهيمي لسياسة التعاون الأمني في المتوسط و ذلك من خلال تسليط الضوء على الأهمية الجغرافية التاريخية ، الجيوسياسية و الأمنية لمنطقة المتوسط ،كذلك نتناول مفهوم، أبعاد و مستويات الأمن في المتوسط، وفي **المبحث الثاني** نتطرق إلى الأخطار الأمنية في المتوسط كالإرهاب و الجريمة المنظمة ،الهجرة الغير شرعية،....، وفي **المبحث الثالث** نتناول فيه مضامين سياسة التعاون الأمني في المتوسط من خلال تحليل سياسة التعاون الأمني في المتوسط وهذا بالتركيز على المطالب التالية: مضمون سياسة التعاون الأمني المتوسط، أهداف و مرتكزات سياسة التعاون الأمني المتوسط، العوامل المؤثرة على سياسة التعاون الأمني في المتوسط، الأبعاد السياسية للتعاون الأمني المتوسط.

الفصل الثاني : نتناول فيه إعلان برشلونة كأساس لسياسة التعاون الأمني المتوسط من خلال المباحث الأساسية التالية:أسباب انعقاد مؤتمر برشلونة،أهداف مؤتمر برشلونة،المحاور

الأساسية للتعاون الأمني لمسار برشلونة ، مبادرات سياسة التعاون الأمني في المتوسط المكملة لإعلان برشلونة و فيه تطرقنا إلى أهم المؤتمرات اللاحقة ،سياسة الجوار، الإتحاد من أجل المتوسط،مجموعة الدفاع المشترك5+5 ،الشراكة المتوسطية لمنظمة الأمن و التعاون بأوروبا.

الفصل الثالث: نتناول فيه آفاق سياسة التعاون الأمني في المتوسط في ظل التغيرات الدولية و الإقليمية الراهنة من خلال مباحث هي: تحديات سياسة التعاون الأمني في المتوسط و قد تطرقنا إلى التحديات الأمنية و السياسية ،التحديات الإقتصادية و الإجتماعية و التحديات الطاقوية و البيئية، في المبحث الثاني نتناول سيناريوهات لسياسة التعاون الأمني في المتوسط في ظل التغيرات الدولية الجديدة في عدة نقاط وهي: سيناريو نجاح مسار التعاون الأمني في المتوسط سيناريو فشل مسار التعاون الأمني في المتوسط، سيناريو استمرار الوضع القائم.

الفصل الأول

الإطار النظري و المفاهيمي لدراسة سياسة التعاون الأمني في المتوسط.

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي لدراسة سياسة التعاون الأمني في المتوسط.

المبحث الأول: المجال المتوسطي و أهميته الأمنية و الإستراتيجية

المطلب الأول: أهمية منطقة المتوسط.

يحتل البحر المتوسط مكانة متميزة في السياسة الدولية المعاصرة لأهميته الإستراتيجية و الجيو إستراتيجية منذ أقدم الحضارات الإنسانية و حتى وقتنا الحاضر،و سيظل كذلك طالما أنه ينفرد بموقعه الجغرافي باعتباره يمثل منطقة الاتصال الرئيسية بين ثلاث قارات من العالم، كل واحدة لها أهميتها السياسية والإقتصادية.

1- الأهمية الجغرافية و التاريخية للمتوسط:

من الناحية الإيتيمولوجية، كلمة « **المتوسط** » مشتقة من اللاتينية «**Mare Nostrum**» و التي تعني البحر الذي يتوسط الأراضي و التي نعني بها قارات العالم القديمة و هي آسيا أوروبا و إفريقيا فالمتوسط له موقع إستراتيجيي هام(1).

إن الأهمية الجغرافية لحوض البحر المتوسط ، تكمن في اعتقاد علماء الجغرافيا الطبيعية و البشرية في كونه" يمثل وحدة حقيقية " و أن الساحل الجنوبي يتكامل مع الساحل الشمالي بل و أنه من الناحية الجغرافية البحتة ،فإن هذا البحر هو بحيرة حقيقية يربط و لا يفصل.

فالبحر الأبيض المتوسّط، أو كما كان يُطلق عليه بحر الروم، هو واحد من أهمّ البحار والمسطحات المائيّة التي توجد على سطح الكرة الأرضيّة، فهو يقع في موقع متوسط على الكرة الأرضيّة، حيث يتّصل بالمحيط الأطلسي من خلال المضيق المعروف باسم مضيق جبل طارق، ومحاط بقارات العالم القديم الثلاثة؛ آسيا وأفريقيا وأوروبا(2)، ويمتدّ البحر الأبيض المتوسّط على مساحة تقارب 2,510,000كم²*، أمّا متوسّط عمق هذا البحر فيقدر تقريباً بحوالي 1500 كيلو متر تقريباً، إلا أنّ أعمق نقطة فيه تقدر تقريباً بحوالي 5300 كيلو متر.

للبحر الأبيض المتوسّط أهميّة عظيمة على العديد من المستويّات والأصعدة، فهو واحد من أهمّ بقاع العالم بلا أدنى شك، حيث يُمكن إيجاز أهميته في النقاط التالية(3):

---

*إن أصحاب هذا التوجه في تحديد مساحة الحوض المتوسط يعتقدون أن البحر الأسود هو امتداد له،إلا أن مسألة تحديد " هل هو جزء من البحر المتوسط أم لا؟ " تعد مسألة سياسية هامة ذلك أن كونه جزءا منه يعني أن روسيا و بلغاريا و رومانيا و إيران من دول المتوسط بالمعنى السياسي أيضا،و هذا ما اتفق عليه الباحثون.

(1) Abis Sebastien, **entre unité et diversité :la méditerranée plurielle,** France, FMES, ,,novembre2004,p3.

(2)المعرفة ،"**البحر الأبيض المتوسط** "، من الموقع : http://www.marefa.org/index.php ، تاريخ الدخول 2015/10/25.

(3) محمد محمد، "**أهمية البحر الأبيض المتوسط**"،الموسوعة العربية،من الموقع :http://mawdoo3.com تاريخ الدخول2015/11/03 .

*كـان البحـر الأبـيض المتوسّـط ولا زال ممـرّاً تجاريـاً هامّـاً بالنسـبة لكافّـة دول العـالم، فجميـع دول العـالم تحتـاج إلـى المـرور مـن خـلال هـذا البحـر عنـدما تريـد نقـل البضـائع مـن الشـرق إلـى الغـرب وبـالعكس، حيـث يـرتبط هـذا البحـر بقنـاة السـويس ضـمن الأراضـيّ المصـريّة، ثـمّ تكمـل طريقهـا إلـى أن تصـل إلـى البحـر الأحمـر المتّصـل مـع بحـر العـرب، والمحـيط الهنـديّ، أيضـاً يمكـن أن تنقـل البضـائع إلـى القـارة الأفريقيّـة مـن خـلال الـدول العربيّـة الأفريقيّـة المطلّـة علـى مياهـه مثـل مصـر الجزائـر، تـونس، والمغـرب، وليبيـا، أو إلـى القـارة الآسـيويّة مـن خـلال بـلاد الشـام وتركيـا، أو إلـى القارة الأوروبيّة من خلال دول كفرنسا، وإسبانيا، وإيطاليا، والعديد من الدول الأخرى.

* بالنسـبة لكافّـة الشـعوب التـي تسـكن فـي الأراضـي التـي تحـيط بهـذا البحـر والتـي تنتمـي إلـى القـارات الثلاثـة، ويُعتبـر البحـر الأبـيض المتوسّـط حلقـة الوصـل بينهـا، حيـث يُعتبـر وسـيلة التواصـل والالتقـاء والتعـارف، لهـذا نجـد أن العديـد مـن هـذه الشـعوب تشـترك فـي قواسـم مشـتركة عديـدة علـى الرغم من اختلاف الدين، أو العادات، أو اللّغات(1).

* البحـر الأبـيض المتوسّـط ومضـيق جبـل طـارق همـا بوابتـا الـرحلات البحريّـة التـي تنطلـق مـن الدول المحيطة به والتي تتوجه إلى الأمريكتين الشماليّة والجنوبيّة(2).

*يعتبـر البحـر الأبـيض المتوسّـط نقطـة تاريخيّـة هامّـة وحيويّـة حـدثت فيهـا وحولهـا العديـد مـن الأحـداث التاريخيّـة العظيمـة والحسّاسـة، كمـا تعتبـر المنطقـة المحيطـة بـالبحر الأبـيض المتوسّـط مهـبط الـديانات السـماوية والمكـان الـذي خرجـت منـه الحضـارات القديمـة جميعهـا، ومـن هنـا فقـد اكتسـبت هـذه المنطقـة مـن العـالم أهميّـة مضـاعفة، نظـراً إلـى حجـم التـراث الزاخـر الـذي تتمتّـع بـه شعوب هذه المنطقة.

*يعتبر الشريط البحري لحوض المتوسط الذي تطل عليه دول شمال إفريقيا ممرا رئيسيا لنقل المحروقات وهو بعد استراتيجي اقتصادي يعني الأوروبيين والأمريكيين على حد سواء، حيث أن % 65 من واردات النفط والغاز الأوروبية تمر عبر البحر الأبيض المتوسط ، بينما يعبر هذه المياه % 15 من مشتريات المحروقات الأمريكية من الخليج وإفريقيا الشمالية(3).

مـن أفضـل الصـفات التـي وُصـف بهـا البحـر الأبـيض المتوسـط مـا أعربـت عنـه الباحثـة الأمريكيـة ايلـين لايبسـون (Elen lipson) حينمـا قالـت:" إن معظـم النـاس يفكـرون فـي البحـر المتوسـط ككتلـة مـن المـاء تفصـل بـين مسـاحات الأرض الواسـعة لكـل مـن أوروبـا، وأفريقيـا واسـيا، وأنـه بحـر تحيطه دول ذات هويات ومصالح مختلفة تماما مع ذلك فان البحر يوحد بالقدر الذي يفصل به

---

(1)- نفس المرجع.

(2)- حامد عبد الله ربيع،«البحر المتوسط و الإستراتيجيات الكبرى :حول سياسة عربية للبحر المتوسط»، **قضايا عربية**،،ع4 ،أفريل 1980، ص13.

(3)- الحاج إسماعيل زرقون،«المغرب العربي و الصراع الدولي»، **مجلّة الواحات للبحوث والدراسات**، السنة 2010، العدد9، ص231.

والـدول التـي تحيطـه مرتبطـة بعلاقـة الجيـرة ، وقـد جـاء الوقـت لأن نبـدأ التفكيـر فـي البحـر المتوسـط كمنطقـة لهـا وضـع خـاص، كوحـدة جغرافيـة تـربط الـدول باهتمامـات مشـتركة لهـا مبـررات التنـافس على الموارد، ولديها الحوافز لإيجاد حلول مشتركة لمشكلاتها المحلية التي تزداد اتساعا"(1).

الشكل رقم 1:موقع المتوسط من القارات الثلاثة (أوروبا،آسيا،إفريقيا).

المصدر: Map of Mediterranean Sea, in www.worldatlas.com/aatlas/infopage/medsea.htm.

الشكل رقم 2: خريطة تبين طول و عرض المتوسط.

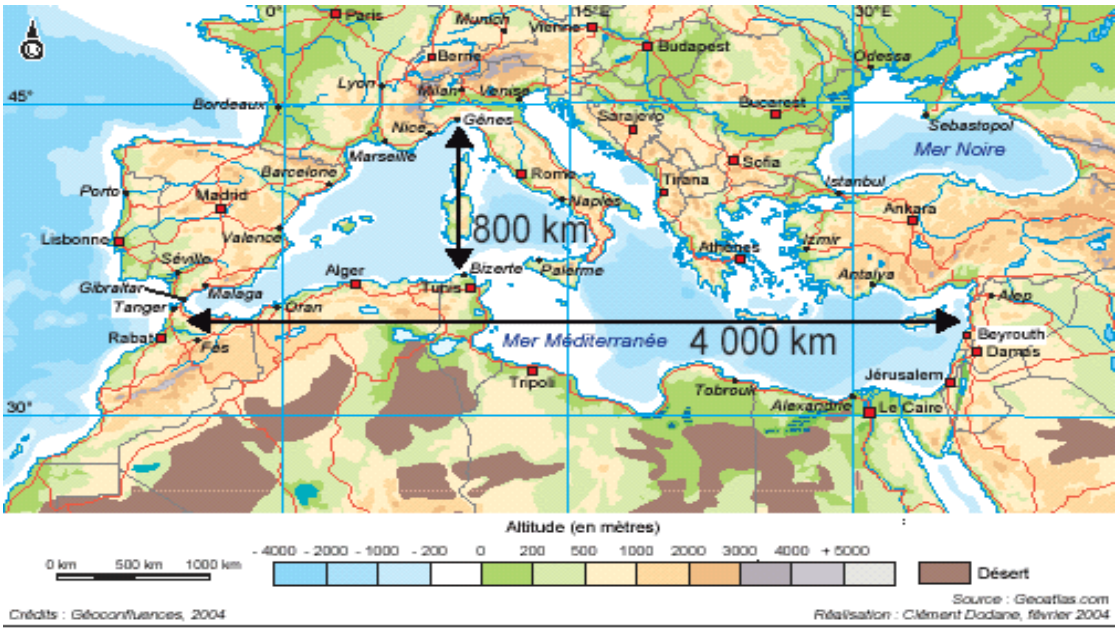

المصدر: https://www.google.dz/search?q=la+géographie+de+la+méditerranée&biw

(1) إيلين لايبسن ،« Thinging About The Méditerranéen »، **Méditerranéen Quarterly**، ترجمة السيد ياسين،المجلد الأول،العدد118،1990، ص50.

وتظهر الأهمية التاريخية لمنطقة المتوسط من خلال هيمنة الرومان على المنطقة، لتتحول بعد ذلك إلى سيطرة المماليك العرب الإسلامية التي شهدت عدة مواجهات بين المسلمين و المسيحيين فيما يعرف بالحروب الصليبية، ليخلفهم العثمانيون في المتوسط حيث فرضوا تواجدهم و سيطرتهم على المنطقة.

و في الوقت الذي دخلت فيه الإمبراطورية العثمانية مرحلة التراجع و الانقسام أصبح المتوسط بعد ذلك محل نزاع بين القوى الأوروبية خاصة فرنسا وبريطانيا، وغداة الحرب العالمية الثانية و بداية الحرب الباردة حل الإتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية محل القوى الاستعمارية القديمة،وصار المتوسط يشكل الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي و الطريق لولوج المحيطات بالنسبة للأسطول السوفياتي الراسي بالبحر الأسود، و هذا إن دل على شيء فإنه يدل على أهمية المنطقة المتوسطية ضمن الإستراتيجيتين الأمريكية و السوفياتية.

و مع نهاية الحرب الباردة بتفوق الغرب على الشرق و دخول العالم عصر الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ،لم يفقد حوض المتوسط مكانته المتميزة في أجندة الولايات المتحدة الأمريكية بل أكدت على ضرورة ضمان وجودها في المتوسط مع إبقاء قواعدها العسكرية حيث أوجدت أدوارا جديدة للأسطول السادس الأمريكي لحلف الشمال الأطلسي.

إن نهاية الحرب الباردة أسقطت معها معادلة المواجهة شرق- غرب و حلت محلها معادلة جديدة و هي مواجهة شمال-جنوب(1).

أما أحداث 11 سبتمبر فقد كرَّست مواجهة بين الغرب و الإسلام و هو الأمر الذي تنبأ به " **صامويل هانتغتون**" في حديثه عن صدام الحضارات(2).

فإذا كان الحوض المتوسطي يعرف مواجهة جلية بين الشمال و الجنوب، فإنه يعرف أيضا منافسة كبيرة و لكن غير جلية بين الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية عبر إطلاق مشاريع و مبادرات مختلفة سياسية منها و أمنية و اقتصادية تستهدف الفضاء المتوسطي بأكمله وهذه المنافسة تعكي أهمية المتوسط.

إن هذا الوصف للبحر المتوسط كمنطقة لها سماتها المتفردة تعتبر بمثابة قاعدة صلبة للنموذج الاستراتيجي الجديد ،وقد طبق المؤرخ الفرنسي الشهير بروديل نموذجا مشابها في كتابه الكلاسيكي: البحر المتوسط في عصر فيليب الثاني ففي هذا الكتاب الرائد، تمت دراسة البحر الأبيض من جوانبه السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، وذلك تطبيقا للمنهجية التي تتبعها مدرسة الحوليات الفرنسية les annales التي حولت علم التاريخ لكي يصبح علما متعدد المداخل ويربط بين مختلف العلوم الاجتماعية في نفس الوقت.

وفى كتابه الممتاز، لم ينس **بروديل** أيضا أن يعالج مشكلة أساليب التفكير، وكتب فصلا عن

---

(1)- سمير أمين، **قضايا إستراتيجية في المتوسط**، ترجمة : سناء أبو شقرا ، بيروت ، دار الفرابي، 1992، ص54.

تاريخ العقليات فئ البحر الأبيض المتوسط.

بمعنى آخر، فإن تعددية الدول والثقافات في البحر المتوسط، تحتاج إلى أن توضع في الاعتبار، حينما نضع صياغة لأي مفهوم للأمن فهناك سبع عشرة دولة تحيط بالبحر المتوسط، يبلغ عدد سكانها365 مليون نسمة، من بينها خمس دول من أعضاء منظمة حلف شمال الأطلنطي، وسبع دول عربية، والباقي يصعب تصنيفها مثل ألبانيا، وقبرص، وإسرائيل ومالطا، ويوجوسلافيا وبصرف النظر عن السجل التاريخي الذي يكشف عن الكثير من النزاعات والعداوات بين دول المتوسط، إلاّ أن هذه الدول تدرك الآن أن الحدود الوطنية التي تحرص كل دولة على حمايتها، توفر القليل من الحماية ضد التحديات السياسية الحالية وتقارب الدول فى هذه المنطقة يزيد فرص النزاع وفى الوقت نفسه يحث على إيجاد حلول جماعية لقد أصبح البحر المتوسط أكثر أهمية من الناحية السياسية، كما تؤكد **ايلين لايبسون**، بسبب التغير الديموغرافى وهو مصدر محتمل لعدم الاستقرار، وخاصة وان التوزيع السكاني غير متساوي على أطراف البحر الأبيض وتخشى بعض الدول الأوروبية بشكل متزايد ما يطلق عليه القنبلة السكانية في الدول.

2-**<u>الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المتوسط:</u>**

يركز علم الجيوسياسة (la géopolitique) على الظواهر الجغرافية و يعمل لخدمة سياسة معينة يتبناها صانعو السياسة و القرارات في الدولة، و تعني أيضا تأثير الجغرافيا على السياسة أو التحليل المكاني للظاهرة السياسية أي دراسة الأبعاد المكانية للسياسات.

جوهر الجوسياسة هو تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء المعطيات و التركيب الجغرافي و لهذا فإن الآراء الجيوسياسية تختلف مع اختلاف الأوضاع الجغرافية التي تتغير يتغير تكنولوجية الإنسان و ماينطوي عليه من مفاهيم و قوى جديدة لذات الأرض(1).

وتمثل المنطقة المتوسطية مجموعة جيوسياسية خاصة وكبيرة جدا، بسبب الفروقات الكبيرة بين دوله المحيطة بها (2)،كما أنها تمثل واقعا جيوسياسيا و رهانا إستراتيجيا هاما بحكم ميزاتها الهامة ومركزية موقها في الكرة الأرضية ، وهذا ماجعل السياسات الدولية و سياسات جميع الوحدات السياسية في النظام الدولي تولي اهتماما بأن يكون لهل علاقة بالبحر المتوسط من اجل خدمة مصالحها الحيوية و بالتالي هناك علاقة بين الجغرافيا " الموقع " و السياسة، وعلى هذا الأساس ذهب العديد من الباحثين أمثال **مورتن كابلن** (Morton Kaplan) إلى القول: « أن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم, و احتمالا للجيل القادم أيضا على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط»(3).

---

(1) – محمد رياض، **الأصول في الجغرافيا السياسية و الجيوسياسية**، بيروت ، دار النهضة للطباعة و النشر،1989،ص 65.

(2) – إيف لاكوست:ترجمة زهيدة درويش ،**الجغرافيا السياسية للمتوسط**، كلمة للثقافة و التراث، أبوظبي،الطبعة الأولى، 2010، ص.38.

(3) محمد صابر عنتر،«الأمن العربي و البحر المتوسط ،تحييد البحر المتوسط،إضافة للأمن العربي.»،**مجلة قضايا عربية**،بغداد،عدد 4،1980،ص149.

فالربع الشمالي منها (أوروبا الغربية) يحتوي على أكبر تركيز للقوة البشرية المعاصرة في العالم التي تقارب مثيلتها في الولايات المتحدة الأمريكية، ويمتلك الربع الجنوبي الشرقي من تلك المنطقة مصادر واسعة و رخيصة للطاقة, يعد تدفقها المستمر في العقدين القادمين ضروريا للصحة الاقتصادية و السياسية للربع الشمالي الغربي،و يحتوي الربع الشمالي الشرقي على المنطقة السوفياتية من أوروبا يما فيها روسيا الأوروبية و أوروبا الشرقية و ذلك بالإضافة إلى روسيا الآسيوية.

وحسب المعادلة الشهيرة **لماكيندر** (makinder) الخبير الشهير في الجغرافيا السياسية: "أن من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض، و من يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية، و من يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم " و مستقبل العالم حسب **ماكيندر** يتوقف على حفظ التوازن بين الأقاليم الساحلية، كما يذهب الباحث العربي و الدكتور جمال حمدان إلى أن منطقة الهلال الداخلي " أو المسماة كذلك " منطقة الإرتطام " إستطاعت أن تؤكد وجودها و تفرض نفسها على التوازن العالمي بين قوى البحر و البر، و أن تخضع أحدهما أو كلاهما لسيطرتها، إلا أن هذا الدور لا يمكنه أن يكتمل تماما إلا بنوع من الوحدة بين أجزاءها سوءا كانت هذه الوحدة منبثقة من الداخل (كما هو الحال لدول شمال المتوسط) أو مفروضة من الخارج (كحال دول جنوب المتوسط)(1).

فالبحر الأبيض المتوسط إذن " مركز الثقل في جزيرة العالم طبقا لآراء السير هالفورد ماكيندر*، و لايمثل هذا البحر الملتقى الجغرافي فحسب،بل الجيوبوليتيكي و الاقتصادي و العسكري و السياسي،فهو بحق محور رئيسي في محاور الإستراتيجية العالمية المعاصرة"(2).

كما يرى الباحث كين بوث K.BOTH الخبير البريطاني في الإستراتيجية البحرية بأن السيطرة على البحر الأبيض المتوسط تحقق ثلاثة وظائف عسكرية ودبلوماسية وسياسية.

فالوظيفة العسكرية تتحقق عن طريق تحكم الأساطيل البحرية العسكرية في مداخل البحر الأبيض المتوسط عن طريق الردع و الدفاع في أعالي البحار.

أما الوظيفة الدبلوماسية فتتمثل في تمكين الدولة من التفاوض من مركز قوة، و استخدام المناورة.

---

(1)- جمال حمدان ، **إستراتيجية التحرر**، القاهرة ،دار الهلال، أبريل 1967،ص 240.

أنظر كذلك:

Jean klein :renaissance de la géopolitique (espace,frontiéres et peuples dans l'organisation fe la sécurité européenne),**etudes internationales,**volume XXVI,n° 2,(Quebec :institut des hautes etudes internationales,juin 1995),pp 355-356.

(2)- محمد أزهر سعيد السماك،« الوزرن اليوليتيكي لبلدان البحر المتوسط العربية و مستقبلة»،**المستقبل العربي** ،السنة 15،العدد:162،أوت 1992،ص25.

*السير هالفورد ج.ماكيندر (1861-1947) الشخصية الأوفر تألقا بين علماء الجيوبوليتيكا ،أول أعمال ماكيندر و أهمها:المحور الجغرافي للتاريخ"،الذي نشر عام 1904،و الذي عرض فيه رؤيته للتاريخ و الجغرافيا.

أما الوظيفة السياسية فتتمثل في حماية السواحل و بناء الأمة وتحقيق توازن النظام الدولي عن طريق توازن القوى(1)، وبالنسبة للجغرافي أيف لاكوست (Yve lacoste) عندما وصف في كتابه (géopolitique de la méditerranée) « أن منطقة المتوسط تشكل مجموعة بوليتيكية صراعية » ، فيمكن التمييز بين منطقتين في البحر الأبيض المتوسط وفقا لطبيعة المشاكل: المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية.فنجد في الجزء الشرقي النزاع العربي – الإسرائيلي، والنزاع التركي– اليوناني، القضية الكردية في سوريا وتركيا، وفي الجزء الغربي نزاع الصحراء الغربية التي أثرت على العلاقات الجزائرية المغربية(2).

و في عام 1920 كتب ألفريد ماهان صاحب نظرية القوى البحرية: "سيكون البحر المتوسط ملكا لسيد واحد،وسيسقط في هيمنة قوة مسيطرة،تنمي خصائصه في كل المجالات ،أو مسرحا لصراع دائم ..."(3)، و قد أكد ماهان على أهمية السيطرة على البحر والممرات البحرية ذات الإستراتيجية، و يؤكد أيضا على أهمية الأساطيل كأساس لبناء القوة البحرية،فالسيطرة على البحر و الممرات البحرية الإستراتيجية و بناء الأساطيل عامل حاسم لمركز الدولة العظمى و قيام الإمتراطوريات، وهنا تظهر الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المتوسط.

3-<u>الأهمية الأمنية لمنطقة المتوسط:</u>

إن أهمية منطقة حوض المتوسط، جعلت منه قضية محورية تهم العالم بأسره من الناحية الأمنية، وهذا ما يفسر الأهمية الكبيرة التي أعطيت لهذه القضية عند وضع الإطار العام للمنظومة الأورومتوسطية الجديدة ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن مفهوم الأمن في الظروف الدولية المعاصرة لم يعد محصورا في البعد الداخلي، بمفهوم حماية الأفراد و المجتمع و حسب أو الخارجي بمفهوم حماية الحدود ،بل أصبح يتسع ليشمل المحيط الجيوسياسي للمجموعات الإقليمية و الدولية.

فنتيجة لتشابك المصالح بين شعوب المنطقة المتوسطية، وتنوع العلاقات التي تسودها و تشعبها ،ونتيجة للثورة التقنية الهائلة والتقدم التكنولوجي، المتمثل في دنيا الاتصالات أضحى المتوسط قرية صغيرة، يؤثر على ما يقع في أدناه على أقصاه، ولم يعد بمقدور أي دولة مهما بلغت من قوة وتقدم في جميع المجالات أن تعيش بمعزل وحياد تام عن غيرها من الدول وتحقق إكتفاء ذاتي لشعبها في كافة أوجه ونواحي الحياة، فالتعاون مابين الدول أصبح ضرورة لامفر منه، ويأتي تحقيق الأمن والأمان في مقدمة أولويات هذا التعاون، لأنه لا أمل يرجى من تحقيق نمو اقتصادي أو رخاء تجاري، بدون استقرار أمني، لذا اكتسى التعاون الدولي وخاصة

---

(1) - مراد ابراهيم الدسوقي، « القضايا الإستراتيجية و الأمنية في البحر الأبيض المتوسط »، **مجلة السياسة الدولية**، الجزء الثاني، العدد 118، أكتوبر1994، ص84.

(2) -yve lacoste, **Géopolitique de la méditerranée** ,paris :armand colin,2006, p480.

(3) -bernard ravel,«mer commune,sécurité commune»,**confluences méditérranée**,n° 2,hiver 1991-1992,p28.

في مكافحة الجريمة، أولوية في علاقات الدول وخاصة تلك الجرائم التي يمتد أثرها خارج حدود دولة بعينها، وتأتي الجريمة الإرهابية في مقدمة الجرائم من هذا القبيل لذا كان لزاماً أن تحظى بتظافر الجهود، والتنسيق المحكم للحد من تفاقمها وانتشارها(1).

وهذا ما أنتج تأثيرا متبادلا بين الدول،نتج عنه حالات من التوتر و عدم الاستقرار السياسي و الإقتصادي خاصة في دول الضفة الجنوبية للمتوسط، مما أحدث تأثيرا سلبيا مباشرا على البلدان الأوروبية، لذا أصبح الهاجس الأمني في إطار البعد الإقليمي للعلاقات بين شمال و جنوب المتوسط يسيطر على التوجهات الأوروبية تجاه دول الجنوب.

لذا نجد بأن معظم الدراسات التي اهتمت بمنطقة المتوسط، تركز على الجانب الأمني بالدرجة الأولى، ثم على مواضيع التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري .....

وقد ارتبط هذا التوجه– خاصة خلال السنوات الأخيرة – بالظاهرة التي أصبحت اليوم البوصلة التي توجه معظم السياسات والاستراتيجيات في حقل العلاقات الدولية، وهي ظاهرة الإرهاب فالإقليم المتوسطي، يعتبر من بين الأقاليم التي عانت كثيرا من الأعمال الإرهابية، لذلك فإن دعم مسيرة العمل الأمني المتوسطي تعتبر أكثر من ضرورة، عن طريق تعزيز و تكريس أفاق التعاون والتفاهم فيما يخدم المصالح المشتركة بين دول المتوسط بإعتبارها مرتبطة بسلسلة من الروابط الدينية والتاريخية والحضارية والجوارية، كما أن الإقليم المتوسطي يعتبر من المناطق التي تقع تحت تأثير التاريخ والجغرافيا على اعتبار أنهما عاملين أساسيين في تحديد بيئة أمن أي منطقة في العالم، وهو ما يطرح مشكلة تحديده سواء كمفهوم أو كمجال جغرافي.

وقد أدت هاته المسألة إلى طرح تساؤل جوهري يتمحور حول إمكانية حدوث" انفجار "لمنطقة المتوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، نظرا للعديد من الاعتبارات التي تجعل المتوسط بحرا غير مستقرا مثل :النمو الديمغرافي المتسارع، الأصولية، الهجرة السرية،الإرهاب النزاع العربي الإسرائيلي التخلف و نضوب مصادر المياه .

حيث ينظر الباحثون مثل **ادغار مورن** و**ريجي دوبراي** لحوض البحر الأبيض المتوسط كمنطقة تخوم حقيقية بين الشمال والجنوب،و ساهمت نهاية الحرب الباردة في كشف هذه الحقيقة، أين تحول المتوسط إلى خط مواجهة في الوقت الذي زال فيه خطر الشرق.(2)

ويلاحظ أنه بعد سنوات من نهاية الحرب الباردة، أصبح المتوسط كأهم المناطق تأثرا بانعكاسات نظام الثنائية القطبية، حيث يشهد إعادة ترتيب الوضع الجيو استراتيجي إنطلاقا من

---

(1)- نجاتي السيد أحمد سند، **التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب**، ندوة مكافحة الإرهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،1999، ص207.

(2)- مصطفى بخوش ،**" التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"**، الملتقى الدولي :الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر،مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية،29-30 أفريل 2008، ص8.

رؤى القوى الكبرى ووفقا لما يتناسب وأجندتها الأمنية.

وعلى هذا الأساس يرى الأستاذ **ينون مصطفى** بأن منطقة المتوسط تشهد لعبة متعددة الأطراف ولها سمة اللعبة الصفرية Zero Sum Game ، إلا انه من الممكن جدا أن تصبح لعبة غير صفرية Non Zero Sum Game ، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه أي طرف (لاعب) ،والواضح من هذه اللعبة أن هناك تقاطعات في المصالح بين أهم الفواعل الدولية، إلى جانب كتلة من الدول التي تنتمي إلى المنطقة بحكم موقعها الجغرافي(1).

ونظرا للأهمية الأمنية الكبرى لمنطقة حوض المتوسط ، فقد عملت بلدان هاته المنطقة على تكثيف عملية الحوار والتشاور و الانخراط في حوار سياسي و أمني بغية حل المشاكل القائمة وإزالة أسباب التوتر وما ينجم عنه من تهديد للسلام والأمن في المنطقة، ولتأكيد مسؤولية جميع الدول في الإسهام في أمن و استقرار وازدهار منطقة البحر الأبيض المتوسط ، فقد كان هناك إدراكا متزايدا من طرف هاته الدول لضرورة بذل المزيد من الجهود المشتركة لتعزيز التعاون الأمني، الاقتصادي ،الاجتماعي ،الثقافي والبيئي في المنطقة و بالتالي العمل على:

- تحقيق أمن منطقة البحر الأبيض المتوسط، والذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن والسلام الدوليين.

- الحد من الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا، لا سيما أن عدد المهاجرين الأجانب في الاتحاد الأوروبي قد وصل عام 2005 إلى 14 مليون، ويصل معدل الزيادة السنوي للمهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين في أوروبا إلى حوالي 1.5 مليون مهاجر هدفهم الاستقرار والعيش.

– محاربة الإرهاب، لا سيما و أن أوروبا قد عانت وتعاني من نشاطات إرهابية، مثل تفجيرات مدريد ولندن و باريس.

– نزع أسلحة الدمار الشامل، خاصة وأن أوروبا قد عانت من حربين عالميتين مدمرتين.

– نشر المبادئ والقيم الأوروبية، لا سيما ما يتعلق منها بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

– حل إشكالية الصراع العربي– الإسرائيلي والقضية الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة بالخصوص وخارطة الطريق، وتطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية لكي يعم الاستقرار والأمن حوض البحر الأبيض المتوسط بشكل عام.

– استمرار الحوار على كافة الأصعدة الأمنية والسياسية.

---

(1)- مصطفى ينون ،" المسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط"،من الموقع :http://www.umc.edu.dz/aud-vis ،تاريخ الدخول2015/11/21.

(2) - مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم؛ **" المفهوم الأوروبي للأمن والاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط"**، من المرقع: الإلكتروني www.greenbookresearch.com؛ تاريخ الدخول2015/11/30.

.

– شـمولية المفهـوم الأوروبـي للأمـن، حيـث أنـه يمتـد ليشـمل الأمـن السياسـي، الاقتصـادي ،المـالي الاجتمـاعي والثقـافي، وعليـه يلاحـظ أن إعلانـات الشـراكة الأوروبيـة المتوسـطية ابتـداء بـإعلان برشـلونة عـام 1995 وانتهـاءً بـإعلان دبلـن عـام 2004 تؤكـد علـى وجـود أبعـاد أمنيـة مختلفـة تعمل الدول الأوروبية على تحقيقها.

المطلب الثاني :الأمن كمنطلق لدراسة سياسة التعاون الأمني في المتوسط

1- مفهوم الأمن:

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم و المصطلحات السياسية الأكثر إثارة للجدل وذلك لارتباطه ببقاء الأفراد والشعوب والدول واستمرارها، فرغم شيوع استخدامه في حقل العلاقات الدولية و الدراسات الأمنية إلا أنه يصعب تحديد مفهوم واحد له، وعلى هذا الأساس نجد بأن هناك عدت تعريفات للأمن من حيث المضمون أو مستوى التحليل أو الوسائل والأطراف المعنية به.

فقد عرف مفهوم الأمن في جوهره وفي تحديد مفهومه نقاشا واسعا، يمكن أن نصوغه في اتجاهين أساسيين حيث يبين الأول أن التعاون و التنافس لطالما شكلا جنبا إلى جنب أهم معالم السياسة الدولية في السابق بينما أفسحت حقبة ما بعد الحرب الباردة المجال أمام تطور غير مسبوق لعلاقات دولية مرشحة لتكون أكثر عنفا مع موجة الانقسام الدولي وهو ما يرصده الاتجاه الثاني(1).

وحسب تيري بلزاك(Thierry Balzac)، فقد اجتمعت ثلاث عوامل أساسية ساهمت في تعقيد مفهوم الأمن في السنوات الأخيرة على صعيد تقنيات التحليل وتطبيقاته وهي على النحو التالي(2):

أولا: تراجع مؤشر السيادة الوطنية.

ثانيا: التنامي غير المسبوق لعوامل التفاعل المكثف على الصعيد عبر الوطني.

ثالثا: الإنفجار النزاعي للبيئة الدولية، اعتمادا على ديناميكية محورية لمتغير"الهوية".

وإذا تأملنا هذه العوامل نجدها تحصيل حاصل، كل منها مرتبط بالآخر بهدف رسم ملامح واقع ما بعد الحرب الباردة.

ونشير إلى أن عدم يقينية المفهوم "**الأمن**" لا يعود لقصور الباحثين في الاهتمام بالموضوع وبالتالي قلة الدراسات الأكاديمية أو محدودية آفاقها، بقدر ما يعزى ذلك إلى اتجاه المفهوم للوقوع في فخ الإيديولوجية، فكل باحث يعطيه صبغة معينة تخدم أطره الفكرية عادة، هذا من جهة، من جهة أخرى ارتباط المفهوم بمعظم جوانب الحياة الاجتماعية بشكل عام، هذه الأخيرة في سيرورة وديناميكية مستمرة، مما عقد من إمكانية صياغة مفهوم موحد، يمكن اعتماده كقالب قابل للتعميم أو على الأقل للاستعمال الواسع النطاق.

وكتحصيل حاصل نقول بأن الأمن هو مفهوم ديناميكي يتغير بتغير الظروف في الزمانو المكان ووفقا لاعتبارات داخلية و خارجية و يرتبط ارتباطا وثيقا بالمعطيات و الأوضاع و العوامل المحلية والإقليمية و الدولية(3)،وبالتالي يمكن القول بأن هناك اتجاهين بارزين في تحديد مفهوم الأمن ،اتجاه تقليدي و أخر معاصر يمكن استخلاصهما من خلال التطرق لهذا المفهوم .

---

(1) – جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، دبي، مركز الخليج للأبحاث،2004، ص410.

(2)-Thierry Balzac,«Qu'est ce que la sécurité nationale», **La Revue Internationale et stratégique**, Hiver2003, n° 52,p47.

(3)– علي شفيق علي العمر، **العلاقات الدولية في العصر الحديث**، المغرب، دار النشر المعرفة، 1990. ص225.

فالأمن في الأصل هو الإطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وهو الإيمان، و كذلك بالغير وهذا ما ينجر عنه راحة النفس ، فإذا استثنينا مفاهيم الإيمان و الأمانة و الأمن وهي الطاغية في النص القرآني ، فان كلمة **الأمن** وحدها قد وردت خمس مرات بهذه الصيغة و سبع مرات بصيغة آمنين ومنها ثلاثة ذكر فيها الأمن في مقابل الخوف ، في قوله سبحانه وتعالى :

"**فليعبدوا ربّ هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف**" .قريش الآية2-3-4/106

و قوله تعالى : " **وليبدلهم من بعد خوفهم امنا** " النور 55/ 24

وقوله عزّ وجل : "**واذا جائهم امر من الأمن و الخوف أذاعوا به**" النساء 83/ 4.

ومن هنا نؤكد أن الأمن هو ضد الخوف.

وسنستعرض فيما يلي مجموعة من التعاريف لعدة باحثين و هذا للوقوف على حقيقة المفهوم وهي على النحو التالي:

أ . " إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه " وولترليبمان(Walter Lippmann)(1).

ب . " يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر " أرنولد وولفر(Arnold Wolfers)(2).

ج . " في حالة الأمن يكون النقاش دائرا على السعي للتحرر من التهديد، أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي، فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي " باري بوزان(Barry Buzan)(3).

د. أما هنري كيسنجرHenry Kissinger فيعرف الأمن بأنه : " أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء "(4)

هـ. " الأمن الوطني هو ذلك الجزء من السياسة الحكومية، الذي يعني خلق الشروط الملائمة وطنيا ودوليا لحماية وتوسيع القيم الحيوية ضد أعدائها الحقيقيين أو المحتملين" فرانك تراجر وفرانك سيموني(Frank N.Tragrer et Frank Simonie).(5)

1- جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص421.

2-olivier Richmond, **broadening concepts of security in the post- cold war ERA : implications for the E U and the mediteranean region**, in :http// www. Edg ac , uk /eis / publications , 30 Mars 2015.

3-Barry Buzan , **People State And Fear : An Aganda For International Security Stadies In The Post Cold War,** Bonlder , Lynne Rienner Publishers ,1991, PP,18-19.

4- زكرياء حسين ، **الأمن القومي** ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،مصر،2001،ص04.

5- Thierry Balzac, op,cit,p38.

و . " في حالة الأمن يكون النقاش دائرا على السعي للتحرر من التهديد، أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي، فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي ". باري بوزان(Barry Buzan)(1).

ي . " الأمن الوطني هو ذلك الجزء من السياسة الحكومية، الذي يعني خلق الشروط الملائمة وطنيا ودوليا لحماية وتوسيع القيم الحيوية ضد أعدائها الحقيقيين أو المحتملين " فرانك تراجر وفرانك سيموني(Frank N.Tragrer et Frank Simonie)(2).

ل . " الأمن في معناه الواسع، يتمثل في خلو وضع ما من التهديد أو أي شكل للخطر وتوفر الوسائل اللازمة للتصدي لذلك الخطر في حال أصبح أمرا واقعا " دومينيك دافيد(Dominique David)(3).

فانطلاقا من هذه التعاريف نقول بأن الجهود التنظيرية في دراسة الأمن انقسمت إلى تصورين مختلفين في تحديد مفهوم الأمن :

تصور ضيق يحصر الأمن في المجال السياسي و العسكري و تصور آخر أكثر شمولية يوسع معنى الأمن إلى مجالات أخرى فضلا عن المجال السياسي و العسكري(4). وقد نتج هدا الانقسام في التصورات عن خلاف رئيسي حول ما إذا كان التركيز يجب أن ينصب على امن الأفراد أم الدول أم العالم ككل ؟.

يشير المعنى السياسي الضيق للأمن إلى أن هذا الأخير هو سلامة الدولة من التهديد الخارجي (الأمن الوطني) الذي يستهدف استقلالها ، استقرارها ووحدتها الترابية، أما التصور الموسع للأمن فهو أكثر عمومية ويشمل إضافة إلى الأبعاد السياسية والعسكرية سلامة الأفراد من العنف و الجرائم و الإجراءات المتخذة لتحقيق مستوى معيشي مقبول .

يعكس مفهوم الأمن ، في معناه السياسي الضيق ، التصورات التقليدية له و التي برزت أثناء ممارسات السياسة الدولية لما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تم ربط مفهوم الأمن بالدولة الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية ، ليشير إلى حماية و سلامة الدولة من الأخطار و التهديدات الخارجية ذات الطبيعة السياسية، الدبلوماسية و العسكرية التي يمكن أن تأثر على الدولة تأثيرا ماديا يمس كيانها السياسي و القانوني ووحدتها الترابية.

فامن الدولة هو National securityلذلك، عادة ما يطلق على هذا المعنى مصطلح 'الأمن الوطني' المعنى السائد في خطاب السياسات الخارجية للدول و في ممارسات السياسة الدولية ، و نادرا ما يتم الحديث عن الأبعاد الاجتماعية و الاقتصادية للأمن. و كانت النتيجة أن انحصر الاهتمام الرئيسي لكل من الأكاديميين و رجال الدولة بالقدرات العسكرية التي يتعين على دولهم تطويرها من اجل التصدي

1-Barry Buzan , **People State And Fear : An Aganda For International Security Stadies In The Post Cold War,** Bonlder : Lynne Rienner Publishers ,1991 , PP18-19.

2-. Thierry Balzac, op.cit, p38.

3- Charles-Philippe David, Jean Jacques Roche, **Théories de la Sécurité : définition, approches et concept de la sécurité internationale**, Paris, Edition Montchrestien, 2002, p85.

(4)- روبرت ماكنمارا، **جوهر الأمن**، ترجمة: يوسف شاهين، القاهرة، دار المعرفة 1990، ص83.

للتهديدات التي تواجهها.

و قد تطور هذا المعنى الضيق للأمن في سياق نظام دولي قام على الدولة الأمة Nation-state كوحدة أساسية و مهيمنة في العلاقات الدولية ، حيث كانت القوة ، المصلحة الوطنية و ميزان القوى هي النظريات المهيمنة على السياسات الخارجية للدول و كان يعتقد أنها أكثر الوسائل فاعلية في تحقيق الاستقرار و الأمن في العلاقات الدولية(1).

ساهم تطور القانون و التنظيم الدوليين و الرغبة في الانتقال من " السياسة الدولية" إلى "المجتمع الدولي" في بروز فكرة الأمن الجماعي التي دلت على أن الأمن الوطني لكل دولة أصبح الهدف المشترك الذي تسعى كل المجموعة الدولية للحفاظ عليه، رغم أن الأمن الجماعي أدى إلى التركيز على أمن العالم ككل و ليس امن الدول منفردة، إلا أن مفهوم الأمن بقي منحصرا في المجالات السياسية و العسكرية مما يعني أن التطور الذي عرفه المفهوم قد مس موضوعه فقط حيث لم يعد يعني أمن الدولة بل أمن مجموع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، و لكنه لم يمس مختلف المجالات التي تشكل مصادرا للتهديد: البعد الاقتصادي و الاجتماعي، التدهور البيئي...

إلا انه، في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية و بعد إنشاء الوكالات المتخصصة مثل: منظمة الصحة العالمية، برنامج الغذاء العالمي، برنامج الأمم المتحدة للتنمية و المحافظة السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة.... ، ازداد الاهتمام بالظروف الاقتصادية و الاجتماعية للشعوب على المستوى الدولي، و الذي جسدته زيادة المساعدات الثنائية و المتعددة الأطراف بين الدول في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و هو ما نتج عنه بروز اعتقاد أن الوكالات الدولية و الدول الغنية هي نوعا ما مسئولة عن الأمن الاقتصادي و الاجتماعي للدول النامية عندئذ، لم يعد مفهوم الأمن منحصرا على الوضع الداخلي للدول بل أصبح يشمل أبعادا دولية و يمتد إلى مجالات غير السياسية و العسكرية و الأهم أن موضوع الأمن لم يعد الدول بل الأفراد في حد ذاتهم.

2 - <u>مستويات الأمن:</u>

هناك عدة مستويات تحليل في الدارسات الأمنية و هي كالآتي:

أولا- مستوى الفرد.

وهو تامين الفرد من أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو عائلته و العمل على تحقيق الرفاه له ،وهنا نشير إلى أن هناك العديد من التشريعات الدولية التي تختص بالأفراد مثل ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة من تأكيد على الحقوق الأساس للإنسان، التي تعززت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948م، وكذا ما تنص عليه التشريعات والدساتير الوطنية، بالإضافة

---

(1)- جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص411 .

(2)- زكرياء حسين، **الأمن القومي**، من الموقع: http//www. geocities.com / adel zeggargh.lints,html ،تاريخ الدخول2015/06/30.

إلـى اتفاقيـات منـع جريمـة إبـادة الجـنس البشـري والمعاقبـة عليهـا، وكـذا اتفاقيـات جنيـف الأربعـة لعـام 1949 م لحمايـة الأفـراد فـي الصـراعات المسـلحة سـواء كـانوا مقـاتلين أو مـدنيين... بالإضـافة إلـى إدانـة العنصـرية وكـل أشـكال التمييـز العنصـري، كمـا أن القـانون الجنـائي الـدولي يعـد مـن أهـم ضـمانات حقـوق الإنسـان والجماعـات فهـو يقـر أن أي اعتـداء علـى هـذه الحقـوق يشـكل جـرائم ضـد النظام العام الدولي.

كما أن البيئة الدولية لما بعد الحرب الباردة أفرزت العديد من المفاهيم المغايرة لمنظومة المفاهيم التي سادت في حقبة الحرب الباردة، حيث نجد مفهوم العولمة في مقابل الخصوصية ومفهوم التدخل الدولي الإنساني في مواجهة مفهوم السيادة الوطنية، ومفهوم الأمن الإنساني في مواجهة الأمن الوطني، وقد طرح بلاتز W.E. Blatz سنة 1966م، مفهوم الأمن الفردي في كتابه " **الأمن الإنساني : بعض التأملات** " حيث انطلق فيه من فرضية أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة أفرادًا آمنين، وهو ما مثل تحدٍ لمفهوم أمن الدولة الذي يحقق أمن كل المؤسسات والأفراد ، ويرى أن " مفهوم الأمن الإنساني هو مفهوم شامل يضم العلاقات الاجتماعية كافة، والتي تربط الجماعات والمجتمعات وتمثل تعويضًا أو بديلاً عن الشعور الذاتي بغياب الأمن من خلال قبول أنماط معينة من السلطة "(1).

أما وزير الخارجية الكندي السابق لويد أكسورثي Loyd Axworthy فيرى أن الأمن الإنساني هو " طريقة بديلة لرؤية العالم تجعل الأفراد محور الاهتمام، بدلاً من التركيز فقط على أمن الأقاليم والحكومات، وذلك من خلال الاعتماد على الإجراءات الوقائية بغية تقليل المخاطر ."(2)

وهناك العديد من التعريفات المتعلقة بمفهوم الأمن الإنساني حيث نجد منها من ربط بين مفهوم الأمن الإنساني والقدرات المتاحة، فهو عند كانتي باجباي KantiBajpai يشير إلى : " مصادر تهديد حياة وحرية الأفراد والجماعات وذلك مقارنة بالقدرات المتاحة لمواجهة تلك الأنماط من مصادر التهديد، إذ تتنوع مصادر التهديد والقدرات في الوقت والنطاق، وعند هذه النقطة، فمن غير الممكن وضع تعريف محدد للمفهوم صالحٍ لكل الجماعات وفي الأوقات كافة ". وهناك تعريفات لمفهوم الأمن الإنساني ربطت من بينه وبين الأمن القومي، وهو ما ذهب إليه جورج ماك لينGeorge Mac Lean حيث يرى أن الأمن الإنساني يعني:

" تحويل الانتباه من الأمن القومي إلى أمن الأفراد، فالأمن الإنساني يقوم على أن حماية الأفراد لن تتحقق من خلال حماية الدولة كوحدة سياسية، ولكن من خلال التركيز على رفاهية الأفراد ونوعية الحياة.. الأمن الإنساني يعني الحماية من العنف غير الهيكلي، والذي يترافق مع

---

(1)– خديجة عرفة محمد أمين ،« مفهوم الأمن الإنساني »، **مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة**، العدد 13 ، السنة 2006م ، ص 31.

(2) –Gary king and Christopher Murray « rethinking human security » **political science quarterly** , vol 116 , Number 4 , 2001-02 .p.185.

اعتبارات عدة غير مرتبطة بالتكامل الإقليمي مثل الندرة البيئية أو الهجرة الجماعية، ومن ثَمة كانت المفاهيم التقليدية للأمن تركز على العنف الهيكلي، ممثلاً في الحروب، فإن الأمن الإنساني يرتبط بقضايا العنف غير الهيكلي، فالأمن الإنساني هو باختصار أمن الأفراد في محيطهم الشخصي، وفي مجتمعاتهم، وفي بيئتهم".

ويقدِّم كوفي عنان تعريفًا شاملاً للأمن الإنساني فهو يعني" أبعد من غياب العنف المسلح فهو يشتمل على حقوق الإنسان، والحكم الراشد، والحق في الحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية والتأكد من أن كل فرد لديه الفرصة والقدرة لبلوغ احتياجاته الخاصة ، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضًا خطوة نحو تقليل الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع النزاعات، فتحقيق التحرر من الخوف و حرية الأجيال القادمة في أن ترث بيئة طبيعية وصحية، هذه هي الأركان المترابطة لتحقيق الأمن الإنساني ومن ثم الأمن القومي "(1).

وفي السبعينيات والثمانينيات أثير هذا المفهوم من عند مناقشة مصادر تهديد أمن الأفراد من خلال:

1- الربط بين إشكالية تحقيق أمن الأفراد والإنفاق على التسلح.

2- الربط بين مفهوم الأمن الإنساني وتحديات التنمية الشاملة.

وفي أعقاب انتهاء الحرب الباردة حدثت مجموعة من التحولات الأساسية في البيئة الأمنية الدولية أدت إلى التوظيف السياسي لمفهوم الأمن الإنساني، ومن هذه التحولات ما يلي:

1- انتقال الدراسات الأمنية من التركيز على كيفية تجنب حرب نووية إلى الاهتمام بقضايا ومصادر تهديد أمن الأفراد، ومشاكل البيئة وقضايا اللاجئين، حيث يرفض اقتراب الدراسات الأمنية النقدية الفرضية القائلة بأن الأمن يمكن تحقيقه من خلال تراكم القوة ، بل يرون أن الأمن قد يتحقق من خلال تحرر الأفراد من القيود، والتي قد تكون نابعة من طبيعة وهيكل النظام السياسي أو من النخبة السياسية، وكذا التركيز على قضايا الركود الاقتصادي والاضطهاد السياسي وندرة الموارد والتنافس العرقي والإرهاب والأمراض و تلوث البيئة(2).

2- التغير في طبيعة الصراعات، إذ كانت ذات صبغة دولية إجمالاً، لكن بعد انتهاء الحرب الباردة، فقد انتقلت إلى داخل الدولة الوطنية، وغالبية ضحاياها من المدنيين، خصوصًا عندما يصبحون هدفًا لسيطرة الجماعات المتطرفة، حيث شهدت الفترة من 1990م إلى 2001م حوالي سبعة وخمسين(57) صراعا رئيساً، منه خمسة وأربعون(45) صراعاً داخل الدولة الوطنية.[3]

---

(1)- عبد النور بن عنتر، «تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية.»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 160، السنة 2005م ، ص58.

(2)- خديجة عرفة محمد أمين ، **مفهوم الأمن الإنساني** ، المرجع السابق ، ص14 .

(3)- Amitav Acharya ,« human security : east versus west», **international journal** , volume 56 , n 3 , 2001,p.155.

ثانيا– المستوى القومي (الوطني):

يرجع أموس جوردن Amos Jordan و وليم تيلور W.J. Taylar ظهور الأمن القومي كمصطلح علمي منذ الحرب العالمية الثانية، أما جوزيف ناي Joseph Nye و روبرت كيوهان Rebert Keohane فيعتقدان بأنه ناتج عن الحرب الباردة(1)، والملاحظ أنه ليس هناك إجماع حول المقصود بالأمن القومي في حماية القيم المركزية (بقاء الدولة والاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية...) وموضوع الأمن (وحدة التحليل المرجعية هل هي الدولة – الأمة ؟ أوالفرد ؟ أوالإنسانية ؟) ومصادر التهديد (عسكرية وغير عسكرية) وفي إدراك التهديد (هل هي ذاتية أو موضوعية ؟) وما هي الوسائل والإستراتيجيات التي نتخذها لتحقيق الأمن الوطني ؟.

فأول تعريف للأمن القومي هو قدرة الدولة على حماية أراضيها و قيمها الأساسية و الجوهرية من التهديدات الخارجية و بخاصة العسكرية منها باعتبار أن تأمين أراضي الدولة ضد العدوان الأجنبي و حماية مواطنيها ضد محاولات إيقاع الضرر بهم و بممتلكاتهم و معتقداتهم و قيمهم و مع تطور مفهوم قدرة الدولة اتسع مفهوم الأمن القومي إلى القدرة الشاملة للدولة و المؤثرة على حماية قيمها و مصالحها من التهديدات الخارجية و الداخلية(2)،فوحدة التحليل الأساسية هنا في دراسة الأمن القومي هي الدولة(3).

وهناك مدرستان مختلفتان لدراسة موضوع الأمن الوطني هما:

أ– **المدرسة الإستراتيجية** : تركز على الجانب العسكري والتهديد الخارجي والدولة كوحدة وحيدة في تحليل العلاقات الدولية، وعلى مفهوم القوة باعتبارها المقدرة على التحكم في تصرف الأطراف الأخرى، ويرمز لها بمقدرة سيطرة عقل الإنسان على عقل الآخر.و تشمل كل العلاقات الاجتماعية، وهي العنصر الأساس في تفسير العلاقات الدولية(4).

أما جون سباينيز John Spanies فيحصر مفهوم القوة في القوة العسكرية، كما نجد أن موسوعة العلوم الاجتماعية، تعرف الأمن الوطني بأنه: " قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية " أما بيركو فيتز Berko Wits و بوك Bock فيعرفانه بأنه " قابلية الدولة لحماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية "، أما إدوارد عازار EdwardAzar فيضع سبعة عوامل لتحقيق الحماية المادية للدولة من التهديدات العسكرية وهي(5):

---

(1)– عبد النور بن عنتر، **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص56.

(2)- سحر مهدي، **في مفهوم الأمن القومي**، من الموقع الإلكتروني: http://www.alitthad.com/php? ، تاريخ الدخول:26-09-2015.

(3)- خديجة عرفة أمين،**الأمن الإنساني المفهوم و التطبيق في الواقع العربي والدولي**،ط1،الرياض،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،2009،ص11.

(4)–Hans. Morgantau **, Politics Among Nations :The Setrugle For Power And Peace** , Alfred .A. Konop .inc , Sixth Ed ,

(5)– Edward Azar And .C.I. Moon, **National Security In The Third World**, Mary Land, Center For International Development and Conflict Management, University Of Mary Land, 1988, PP. 4-5.

1- التفاعل والوحدة بين السياسة الخارجية و سياسة الأمن والدفاع.

2- الخطط الإستراتيجية والعقيدة العسكرية.

3- مخصصات الدفاع.

4- إدراك مصادر التهديد وتحليلها.

5- القدرات الأمنية.

1- أنظمة التسليح وتقييم الاختيارات.

7- التحالف والتعاون الإستراتيجي.

ب – المدرسة المعاصرة (التنموية) : يرى أصحاب هذه المدرسة أن مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي وإنما أيضًا على التهديد الداخلي، ويقدمون نظرة أوسع لمجال الأمن القومي الذي يشمل أبعاداً اقتصادية واجتماعية وثقافية... وتقوم هذه المدرسة على اتجاهين أساسين هما : أمن الموارد الحيوية والإستراتيجية والتنمية الاقتصادية.

ويعرف لورانس كرانس Laurence Kranse و جوزيف ناي J.Nay الأمن الاقتصادي بأنه: " غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية ". كما يمكن إضافة قدرة الدول على رسم سياساتها الاقتصادية دون إملاءات خارجية، وهو ما عبر عنه هولسن Holsen و ويلبروك Waelbrock بمصطلح السيادة الاقتصادية التي تعني " القدرة على التحكم في أكبر عدد ممكن من أدوات السياسة في المجال الاقتصادي ". أما روبرت ماكنمارا Robert Mac Namara فيرى أن الفقر والتخلف هما عاملان أساسان للعصيان والتمرد بخاصة في الدول النامية، حيث عرف الأمن بأنه : " يعني التنمية، فالأمن ليس هو تراكم السلاح، بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءًا منه، والأمن ليس هو القوة العسكرية، بالرغم من أنه قد يشمل ذلك، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم أنه قد يحتوي عليه. إن الأمن هو التنمية. ومن دون تنمية فلا محل للحديث عن الأمن "(3). ويلاحظ الدكتور وليد عبد الحي أن الالتزامات الناجمة عن فارق معدلات النمو الاقتصادي هي العامل الأنسب لتفسير حركة الصعود والهبوط في سلم القوى الدولية، ونتيجة لأهمية دور المتغير الاقتصادي في تحديد اتجاه و سرعة الحركة، اندفعت الدول إلى استثمار الطبيعة، لضمان مكان أفضل على سلم القوى.

أما الدكتور أمين هويدي فقد قدم تعريفًا للأمن القومي قائماً على أساس الإجراءات التي تتخذها الدولة لحماية أمنها، فالأمن هو" الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية "، بهذا المعنى فإن

---

(1)- ibid,p.6.

(2) -Roland Paris , «human security : paradigm shift or hot air ?» **international security**, vol 26, number 2, 2001,p90.

(3)- روبرت ماكنمارا، مرجع سابق، ص89.

الأمن القومي يشمل الأمن العسكري.

أما الدكتور علي الدين هلال فيعرفه انطلاقا من القدرات الكفيلة بمواجهة التهديدات فهو: " تأمين الدولة ضد الأخطار التي تهددها داخليًا وخارجيًا، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية ".

ويعرف الدكتور مصطفى علوي الأمن القومي بأنه: " مفهوم كلي يقصد به القدرة على كفالة الحماية الكلية لذلك المجتمع السياسي الوطني من أية أخطار أو تهديدات أو تحديات تجابهه من الداخل أو من الخارج بحيث يعيش ذلك المجتمع في حالة إطمئنان من الخوف ".

ثالثا- المستوى الإقليمي:

يرتبط هذا المستوى بالنظام الإقليمي الذي يعني مجموعة التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محدودة ،تشغلها مجموعة من الدول المتجانسة،تجمع بينها مجموعة من المصالح سواء كانت منسجمة أو متباينة،و غالبا ما يعكس نمط العلاقات الموجودة بين فواعل النظام الإقليمي و نمط العلاقات الموجودة بين فواعل النظام الدولي/الكلي(1).

وقد برز مفهوم الأمن الإقليمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث نشأت هيئات ومنظمات أمنية إقليمية و دون إقليمية، كما ارتبط ظهوره بعوامل الجغرافيا السياسية(القارات المناطق المحيطة بالبحار، المناطق دون الأقاليم) والتاريخ والثقافة، ومجموعة من التصورات الذاتية والموضوعية، وهو ما يفسر – أحيانًا – لماذا تستبعد المشاركة الإقليمية بعض الدول المنتمية جغرافيًا للإقليم ؟ ولماذا بوسع العديد من المجموعات ذات الصلة الأمنية بأعضائها وأهدافها المختلفة التعايش في منطقة واحدة، ولماذا تتشكل المجموعات دون الإقليمية في بعض الأقاليم دون غيرها ؟.

ويعود أصل الفكرة إلى مصدرين أساسيين في أدبيات العلاقات الدولية أولهما: النزعة الإقليمية،وهي مدرسة نشأت لمواجهة النزعة العالمية التي دعت إلى بناء نظام دولي يحفظ السلم و الاستقرار حيث أعتبر دعاة الإقليمية أن بناء التجمعات هي الوسيلة الأفضل من الناحية العملية للحفاظ على الأمن و السلم الدوليين،أما المصدر الثاني فيرجع إلى دراسات التكامل بكافة فروعها، ولاسيما في المجال الاقتصادي،حيث أنه إذا كانت هناك عوامل التأثير الخاصة في كل منطقة و التي تِثر في أنماط العلاقات و التفاعلات القائمة فيها و تميزها عن أنماط العلاقات و التفاعلات في مناطق أخرى من العالم(2) ،وقد تدعمت فكرة الإقليمية جليا في الوقت الراهن إثر بروز التكتلات الاقتصادية بصفة متزايدة على نطاق العالم،لكن على

---

(1)- خليل حسين، "نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام"،من الموقع الإلكتروني :
http://www.drkhalilhussein.makktoobblog.com/1585336 تاريخ الدخول:2015/07/20.

(2)- ناصف يوسف حتي،**النظرية في العلاقات الدولية**،ط1 ، بيروت، دار الكتاب العربي 1985،،ص54.

العموم تعود أهمية اعتماد مفهوم المستوى الإقليمي إلى مستوى تحليل القضايا الدولية، ومنها مسألة الأمن الدولي *وفي محاولة* لفهم التعاون الأمني والإقليمي، هناك بعض النماذج منها :

1- **الأنظمة الأمنية:** يعرفها روبرت جيرفيس Rebert Jervis بأنها " تعاون مجموعة من الدول على إدارة منازعاتها وتفادي الحرب عبر إخماد معضلة الأمن من خلال أعمالها وافتراضاتها المتعلقة بأعمال غيرها من الدول على السواء "(1) ، وتشمل الأنظمة الأمنية قطاعاً عريضا من القواعد السلوكية مثل عدم استخدام القوة، واحترام الحدود الدولية القائمة، ويمكن أن توضع تشريعات أكثر وضوحًا بالنسبة لأنواع واستخدامات معينة من الأسلحة،أو أنشطة كالتحركات والشفافية العسكرية.

ويمكن النظر إلى العديد من الهياكل الإقليمية على أنها أنظمة أمنية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأيضًا اعتبار بعض الإجراءات الإقليمية للحد من التسلح كتحديد المناطق الخالية من الأسلحة النووية أو معاهدة القوات المسلحة في أوروبا لعام 1990م. ويتوقف مدى نجاعة هذه الأنظمة على مدى احترام معاييرها من خلال درجة ما تفرضه مؤسساتها من حوافز وجزاءات.

2- الجماعات الأمنية والمجتمع الأمني : يعرف كارل دويتش Karl Deutsch الجماعة الأمنية بأنها : " مجموعة بشرية أصبحت مندمجة، والمقصود بالاندماج هو تولد "الشعور بالجماعة"، ضمن أرض ما، وانبثاق مؤسسات وممارسات على درجة من القوة والاتساع تكفي لتأمين توقعات يمكن الاعتماد عليها بشأن " التغيير السلمي" بين سكانها والمقصود من " الشعور بالجماعة " اعتقاد أن المشاكل الاجتماعية المشتركة يجب حلها، ويمكن حلها، عبر عمليات " التغيير السلمي"(2).

كما يعرف المجتمع الأمني بأنه : " مجموعة من الدول يوجد بينها تأكيد حقيقي على أن أعضاء هذا المجتمع لن يدخلوا في قتال مادي مع بعضهم، وأنهم سيعمدون إلى تسوية خلافاتهم بطريقة أخرى ". وقد وضع كارل دويتش هذا المفهوم في الخمسينيات ليعكس أهدافاً طويلة الأمد تجعل من أوروبا مجتمع أمني واحد، يبدأ بالقضاء على خطر قيام نزاع بين دول الجماعة الأوروبية.

ويضيف باري بوزان Barry Buzzan مصطلح المجمع الأمني الذي يعرفه بأنه " مجموعة من الدول التي ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة كافية بحيث إن أوضاعها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بدرجة وثيقة كافية بحيث إن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض ".

---

(1)- مصطفى علوي، «الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن الدولي»، **مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة** ،العدد 4 ،السنة 2005م ، ص 15.

(2)- جون بيليس و آخرون،مرجع سابق ،ص425.

3- **الأحـــلاف :** تعـددت التعريفـات لمفهـوم الحلـف حيـث نجـد بعـض التعريفـات تركـز علـى البعـد التعاقـدي، فـالحلف مـن هـذا المنظـور هـو " معاهـدة تبـرم بـين دولتـين أو أكثـر مـن أجـل صـد عـدوان يقـع علـى طـرف أو أكثـر مـن أطـراف المعاهـدة ". كمـا يعرفـه قـاموس العلـوم السياسـية بأنـه "علاقـة تعاقديـة بـين دولتـين أو أكثـر يتعهـد بموجبهـا الحلفـاء بالمسـاعدة المتبادلـة فـي حالـة الحـرب". وسياسـة الأحـلاف هـي بـديل لسياسـة العزلـة التـي تـرفض أيـة مسـؤولية عـن أمـن الـدول الأخـرى، وهـي تتميـز كـذلك عـن سياسـة الأمـن الجمـاعي التـي تجعـل الأمـن عالميًـا بحيـث تـردع العـدوان وتتصـدى لـه عند الضرورة "(1).

وهنـاك مـن يسـقط البعـد التعاقـدي للدلالـة علـى تفـاعلات وعلاقـات معينـة فـي إطـار تحـالف ضـمني أو مـا أسـماه جـون سـولفيان John Sullivan بالانحيـاز غيـر الرسـمي، الـذي عرفـه بأنـه: " سلوكات متوقعة في علاقات دولتين أو أكثر ".

ويوجـد تعريـف آخـر للحلـف يؤكـد علـى أنـه " علاقـة رسـمية أو غيـر رسـمية للتعـاون الأمنـي بـين دولتـين أو أكثـر تشـمل توقعـات متبادلـة بدرجـة مـا مـن درجـات التنسـيق السياسـي فـي القضـايا الأمنية في ظل ظروف معينة في المستقبل ".

وهـو نفـس المعنـى الـذي اسـتخدمه سـتيفن والـت StephenWalt وأضـاف إليـه فـي مـا بعـد التعهـد بالمسـاعدة العسـكرية، وهـو مـا ركـز عليـه باتريـك جـيمس PatricJames حيـث عـرف الحلـف بأنـه " اتفـاق رسـمي بـين دولتـين أو أكثـر للتعـاون فـي المجـالات الأمنيـة والعسـكرية ".أو هـو معاهـدة عسـكرية دوليـة تبـرم بـين دولتـين أو أكثـر لإيجـاد منظمـات تنسـق التعـاون والتعاضـد فـي المجـال الـدفاعي أو تـنظم الـدفاع والهجـوم معًـا فـي حالـة الاعتـداء، فتكـون الأهـداف المعلنـة دفاعية في الغالب، إذ أن الأحلاف الهجومية تتخذ طابع السرية.

ومـن أدق وأشـمل التعريفـات نجـد تعريـف ديفيـد إدواردز David Edwards حيـث عرفـه علـى أنـه " التـزام تعاقـدي بـين عـدد مـن الـدول، يوجـه عـادة ضـد دولـة – دول – محـددة وينشـأ عنـه منظمـة تعمـل علـى تنفيـذ أهـداف الالتـزام، وهـي عـادة تتسـم بالطـابع الرسـمي، وبوجـود معاهـدة أو اتفاق ".

4- الكتلة الدولية : هي إتباع عدد من الدول لخط مشترك في مجال السياسة والدفاع والتجارة، ويكون في أغلب الأحيان موجه ضد مجموعة أخرى من الدول تضطر هي الأخرى إلى انتهاج خط مشترك لمواجهة المجموعة الأولى. وتختلف عن الحلف من حيث:

أ- درجة الاختيار.

ب- الاختصاصات والصلاحيات.

---

(1)- أليسون بيلز و أندرو كوتي، **التعاون الأمني الإقليمي في أوائل القرن الحادي و العشرين، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، الكتاب السنوي 2006، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 327.

ج- درجة التكافؤ في القوة والقدرة على التأثير.

5- الائتلاف : هو اتفاق بين مجموعة من الدول على تحقيق هدف أو أهداف محددة وهي في العادة علاقة غير رسمية، عادة ما تكون في مجال محدد لمدة قصيرة، ولا وجود للعلاقات التعاقدية فيه، أو لا تمثل عنصرًا أساساً لوجوده .

ويختلف الائتلاف عن الحلف في النقاط الآتية :

أ - غياب الطابع التعاقدي .

ب - محدودية مجالات التعاون .

د - نشأة الائتلاف وانتهائه مرتبط بعامل الحرب .

ذ - مرونة الانضمام أو الانسحاب من الائتلاف.

6- التعاون الإستراتيجي: هو صيغة تعاونية دولية تجمع بين التكتل أوالحلف الدولي، تشمل مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة، لكنه يقوم في الأساس على التعاون العسكري الذي يتمثل في الصيغ الآتية :

أ- التسهيلات العسكرية .

ب- تبادل المعلومات الإستراتيجية والإستخباراتية .

ت- إقامة تدريبات ومناورات مشتركة.

ث- الدعم العسكري والإمداد بالمعلومات والبيانات الإستراتيجية .

ج- الوجود العسكري ولمدة محددة على أراضي الدول المنخرطة في برنامج التعاون الإستراتيجي .

د- إنشاء مخازن إستراتيجية للمعدات والأسلحة الثقيلة في دول التعاون الإستراتيجي لفترة محدودة .

ذ- الحرب بالوكالة لتحقيق مصالح دولة أو دول التعاون الإستراتيجي.

كما ظهرت مفاهيم أخرى كالأمن المتكامل الذي يتضمن كل أشكال التهديد والشراكة الأمنية حيث يتم إشراك الدول بما فيها دول غير عربية.

والأمن المتبادل الذي يقوم على عدم النزوع المنفرد للدول في تعظيم أمنها على حساب باقي الدول والأمن التعاوني الذي يشير إلى تقاسم الأعباء الأمنية لاحتواء التهديدات المشتركة.

4 -<u>المستوى الدولي.</u>

يعتبر الأمن الدولي شكلا من أشكال الأمن الجماعي، وهو أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية، كونه مرتبطاً بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، الذي هو مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيًا من خلال عملية التفاعل فالنسق يتميز بالترابط بين وحداته، كما أن التفاعل يتسم بالنمطية على نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به، حيث أصبح من العسير

على هذه الوحدات البقاء بمعزل عن القضايا الدولية نظرا لزيادة درجة الربط بين البيئتين الداخلية و الخارجية،فأصبح ما يحدث في مختلف أنحاء العالم يمس مصالح و أمن الدول بشكل مباشر،حتى و إن كانت خارج محيطها الإقليمي أوبعيدة عنها من الناحية الجغرافية.

إن هاته الوضعية جعلت سياسات الأمن لا تصاغ بالاعتماد على متغيرات أو عوامل داخلية فقط ،بل أصبحت تتفاعل بشكل كبير مع العوامل الخارجية أي مصادر الخطر أصبحت عالمية لا تهدد فقط الأمن الوطني لدولة واحدة أو مجموعة من الدول ،و إنما أصبحت تهدد جميع وحدات النظام الدولي مثل الإرهاب الدولي،التلوث،الهجرة غير شرعية،فكل هذه القضايا تعكس آثار متعددة و مختلفة على الأمن الدولي و العالمي،وهذا ما يعني أيضا أن السياسة الأمنية الوطنية أصبحت جزءا من سياسة أمنية عالمية لمكافحة هذه القضايا(1).

وتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية، منها: نظام توازن القوى ونظام الأمن الجماعي.

أولاً – نظام توازن القوى : ظهر نظام توازن القوى بعد اتفاقية وستفاليا لعام 1648م، وتقوم فكرته الأساسية على أن الصراع هو الطابع المميز للعلاقات الدولية، حيث تتفاوت الدول في القوى النسبية، وكذا التباين في مصالحها القومية وسعي كل منها إلى تعظيم مكاسبها على حساب الأخرى، خصوصًا إذا ما اكتسبت دولة ما تفوق ساحق في قواتها وقدراتها، فإنها ستهدد باقي الدول وهو ما يدفع بالأخيرة إلى التجمع في محاور مضادة للدولة مصدر التهديد.

فنظام توازن القوى هو الحالة التي يتسم بها توزيع القوة بين عدد من الدول بشكل متعادل نسبيً حيث لا تكون لأية دولة القدرة على فرض هيمنتها على ما عداها من الدول.

ويتحقق توازن القوى في حالتين هما :

1- حفظ السلم الدولي من خلال التجمع في محاور مضادة ضد قوى التهديد لتحقيق الردع، واستمرار الوضع القائم.

2- إيجاد محاور متعادلة في القوة لدول مختلفة الأهداف، لمنع تفادي أي إخلال بتوازن القوى القائم والمحافظة على استقلال وحداته المكونة له.

وهناك العديد من الوسائل التي تحقق مبدأ توازن القوى منها:

أ- التدخل.

ب- المناطق العازلة.

ج- الأحلاف الدولية.

---

(1)- Bjorn Muller, **The concept of security: The pros and cons of expansion and contraction**, A paper submitted to the 18theconference,IBRA,Finland,2000,p1.from :http//:,www.Oopri.dk/publication/working papers.Htm,15-04-2015.

د- التسليح.

ذ- التعويضات الإقليمية.

ر- سياسة فرّق تسد.

ثانياً : نظام الأمن الجماعي : ظهر نظام الأمن الجماعي كرد فعل للنظام القديم القائم على نظام توازن القوى، وكان أول تطبيق له في ظل عصبة الأمم، ثم في إطار منظمة الأمم المتحدة لمنع نشوب الحروب واحتوائها، وهو لا يعني انتهاء الاختلافات والتناقضات القائمة في مصالح الدول وإنما انكار العنف المسلح كأداة لحلها، والتركيز على الوسائل والأساليب السلمية، ويمكن تعريفه بأنه: " التزام جميع الدول بأن تشارك بقواتها ضد الدولة المعتدية، فور تقرير هذا العدوان عن طريق إجراءات خاصة بذلك". وهذا التعريف يقتصر فقط على دور الدول في حفظ السلم والأمن الدوليين ". كما عُرف أيضًا على أنه " ذلك النظام الذي تتحمل فيه الدول الأعضاء في المنظمات أو الهيئات الدولية مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها " فهذا التعريف أشمل لأنه يركز على دور الدول و المنظمات الدولية التي تكون عضويتها متاحة لكل أعضاء المجتمع الدولي، وهو ما يميز الأمن الجماعي عن التحالف.

ولتطبيق الأمن الجماعي يشترط ما يلي:

1- اعتبار السلام غير قابل للتجزئة، وهذا المبدأ يترتب عليه قبول الدول التضحية بحرية العمل والتنازل عن حق اتخاذ القرارات الوطنية، والتقيد بنمط العمل الذي يفرضه نظام الأمن الجماعي واستعدادها للحرب من أجل النظام القائم وعدم الاعتداد بوزن الدولة المعتدية أو الدولة المعتدى عليها. وهذا يتطلب الآتي:

1-1- حظر اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، ويستثنى منها الآتي:

أ- من خلال جهاز دولي هو مجلس الأمن الدولي، الذي هو بموجب المادة (24) من ميثاق الأمم المتحدة هو الجهاز المسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين والعمل على تسوية النزاعات بالطرق السلمية، وفقًا للفصل السادس والسابع من الميثاق، وجاءت المادتان (41) و(42) لتعطيه سلطة فرض الجزاءات سواء أكانت جزاءات عسكرية أم غير عسكرية، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والترتيبات الجماعية بالطرق السلمية (التفاوض ، التحقيق، التوفيق الوساطة، التحكيم، القضاء) أو باستخدام القوة (الردع أو المنع) .

ب- حالة الدفاع عن النفس وفق ما تنص عليه المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة .

1-2- احترام الالتزامات الدولية المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين.

1-3- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

1-4- تسوية النزاعات بالطرق السلمية.

2- اتساع نطاق عضوية الأمن الجماعي لجميع الدول.

3- في حالة إقرار مجلس الأمن استخدام القوة يجب على الدول الأعضاء في نظام الأمن الجماعي أن تتفوق في حجم القوة العسكرية وغير العسكرية على الدولة المعتدية والمخلة بنظام الأمن الجماعي.

رغم أن المحافظة على السلم والأمن الدوليين هو ما يهدف إليه كل من نظام توازن القوى ونظام الأمن الجماعي، إلا أنهما يختلفان في الوسائل، ويمكن الموازنة بينهما في ما يلي:

1- **نقاط التشابه** : وتتمثل في :

أ- المحافظة على الوضع القائم من خلال الاستعداد للحرب.

ب- مركزية إستراتيجية الردع.

ج- تحقيق السلم والأمن الدوليين مرتبط بالجهود الجماعية المشتركة.

2- نقاط الاختلاف : ويمكن إبراز نقاط الاختلاف بين نظام الأمن الجماعي ونظام توازن القوى في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1): نقاط الاختلاف بين نظام الأمن الجماعي ونظام توازن القوى:

	الجماعي		**القوى**
	العلاقات الدولية ذات طابع تعاوني		العلاقات الدولية ذات طابع صراعي.
	التركيز على عالمية الأحلاف.		التركيز على الأحلاف التنافسية.
	الحلف الدولي يكون ضد طرف معتدِ داخل النظام نفسه.		التحالف موجه ضد دول أوالمجتمعات الخارجية غيرالمنضمة إليه.
	التركيز على انسجام المصالح		صراع المصالح.
	مركزية التشغيل والتوجيه لأن مركزه سلطة التنظيم الدولي.		الاستقلال النسبي للدول المكونة للنظام ومرونة الأحلاف.

ويمكن اختصار مستويات الأمن في الجدول الأتي:

الجدول رقم (2) : مستويات الأمن(1) :

مؤشرات المقارنة	الأمن الدولى الواقعية / الوقعية الجديدة	الأمن المجتمعي (مدرسة كوبنهاجن)	الأمن الإنساني (UNDP)
الأمن لمن؟	الدول	المجموعات/ الأقليات	الأفراد
القيم المهددة	الوحدة الترابية / الاستقلال	الهوية المجموعاتية	السلامة/ الرفاهية/ الحرية
الأمن في مواجهة أية مخاطر	المأزق الأمني روبرت جيرفيس Rebert Jervis	المأزق المجتمعي باري بوزان Barry Buzan	عدم تلبية الحاجات الأساسية للفرد John Burton
مصادر التهديد	الدول الأخرى	السلطة/ المجتمع/الدول الأخرى(المجموعات الأخرى في شكل عنف مباشر أو بنيوي)	
وسائل تحقيق الأمن	استخدام القوة العسكرية بشكل منفرد	- تنسيق جميع وسائل الضغط لالزام **أطراف النزاع بإيقاف العنف** - **العمل على إيقاف العنف** - **العمل على الدروب الثلاثة للدبلوماسية** - **التنمية الاقتصادية المتساندة لتحقيق سلام متساند**	- استخدام القوة بشكل جماعي - الضوابط المؤسسية والدمقرطة - التنمية الاقتصادية المتساندة
دور الطرف الثالث	**التدخل حسب ما تمليه المصلحة الوطنية**	التدخل لأغراض إنسانية(الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية)	
قيود تدخل الطرف الثالث	طبيعة وواقع التحالفات الدولي	السيادة ومصالح الدول الكبرى(سوء استخدام التدخل الإنساني) غياب إجماع دولي حول معايير إجازة التدخل.	

(1)عدل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن – برنامج البحث في الأمن المجتمعي– "، من الوقع: http://politics-ar.com

3-أبعاد الأمن في المتوسط:

يتميز المتوسط أو كما أسماه " H. Makinder" قلب الأرض" بموقعه الجغرافي المهم و بخصوصياته الحضارية و البشرية المختلفة إذ يعتبر ملتقى ثلاثة قارات ، مما يجعل منه مركز إهتمام القوى الكبرى خاصة تلك الواقعة على ضفته الشمالية و ذلك عبر فترات تاريخية ممتدة منذ القديم إلى يومنا هذا (1)، فقد سعت هذه القوى إلى توسيع مجالات نفوذها و تأمين حدودها الجنوبية. وهذا ما يجعل من العوامل الجغرافية و التاريخية و الاقتصادية مكونات أساسية عملت على هيكلة العلاقات بين الوحدات السياسية المختلفة في الإقليم المتوسطي.

أسست بذلك أوروبا سياسة متوسطية مشتركة طغت عليها المصالح التجارية و الاقتصادية في البداية لكن ما لبثت أن تتوسع هذه السياسة الجماعية لتشمل الجانب الأمني و السياسي و ذلك بسبب تنامي إحساس الدول الأوروبية –دول القوس اللاتيني خاصة– باحتمال تهديد أمنها بفعل تنامي بعض أعمال اللاإستقرار و تفاقم الأزمات الدولية إضافة إلى رغبة هذه الدول في وضع إطار مؤسسي للأمن و الوقاية من الأزمات بمشاركة دول متوسطة غير أوروبية وهذا ما عكسته تلك المشاريع التي صبت في هذا الاتجاه من منتديات و مؤتمرات تهتم بقضايا الأمن في المتوسط و يأتي في مقدمتها مؤتمر الأمن و التعاون في المتوسط (C.S.C.M) مشروع المتوسط (4+5) ثم (5+5).

وقد كان للتحولات البنيوية العميقة المادية و اللامادية التي مست الترتيب العالمي بصفة عامة والترتيب الجهوي المتوسطي على وجه الخصوص منذ بداية التسعينات، التأثير المباشر وغير المباشر على بنية العلاقات " الأورو–متوسطية"(2).

فانهيار الإتحاد السوفياتي، تسارع الأحداث في أوروبا الشرقية، توحيد ألمانيا، تطور عملية الاندماج الأوروبي، مسار السلام في الشرق الأوسط، أحداث 11 سبتمبر 2001 والاحتلال الأمريكي للعراق في مارس 2003 من جهة، وما عرفته ولازالت تعرفه الضفة الجنوبية من المتوسط وخاصة الجهة الفرعية الغربية له، من تغيرات بنيوية معقدة، اتخذت في بعض الدول أشكالا عنيفة –بما فيها الجزائر– كانت لها انعكاسات مباشرة على الأمن الإقليمي المتوسطي الذي لم يعد يخضع لمنطق توازن القوى التقليدي، بل يخضع لتوازنات جديدة بفعل تشكل التهديدات من أنماط مختلفة في الجهة المتوسطية، فالرهان الأمني الحقيقي والحالي من المنظور الأوروبي يكمن في اللاتوازن الثقافي، الديموغرافي، الاجتماعي و الاقتصادي، البيئي وعدم إنسجام الأنظمة السياسية، هذا الرهان يعتبر أكثر تعقيدا وشمولية من الاتوازن العسكري.

هذه الرهانات تشكل في مجملها **ديناميكيات جديدة** تدفع من أجل هيكلة ترتيب أمني متوسطي جديد وهذا ما عكسته الحوارات الأمنية و" السياسة المتوسطية المجددة" (PMR)

(1)- Mokhtar REGUIG,«Géostratégie et géopolitique dans la région méditerranéenne». **Revue Algérienne des Relations internationales**, premier trimestre, N° 5,1987. p-p 73-84.

(2)- عماد جاد،**حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة** ،مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ،القاهرة ، ص146.

وذلك منذ شهر ديسمبر 1990 لتدخل حيز التنفيذ سنة 1992، مرتكزة على تعميق أشكال عديدة من مجالات التعاون متعدد الميادين: الميدان الاقتصادي "MED-Invest"، الميدان الاجتماعي "MED-Urbs" ميدان الهجرة "MED-Migration"، الميدان الإعلامي "MED-Media"، الميدان العلمي "MED-Compus" و"MED-Techno". وقد خصصت لذلك الدول الأوروبية وسائل مالية لم تكن كافية في الحقيقة لاستمرار وتطور الشراكة بين ضفتي المتوسط، فتم تداركها في إطار مؤسساتي أوروبي تمثل في المبادرة " الأورو–متوسطية" في إطار مسار برشلونة كمحاولة جديدة من أجل تقديم إجابة شاملة ومتجانسة في حجم التحديات الأمنية الجديدة التي تمثلها البيئة الأمنية المتوسطية، هذه التحديات التي تعكسها المظاهر العامة للديناميكيات الأمنية في المتوسط بصفة عامة و مع عايشته الجزائر و لا زالت تواجهه من مشاكل و أزمات مست كل الميادين؛ ابتداء من تدني الأوضاع الأمنية الاقتصادية والاجتماعية وتدهور البيئة وصولا إلى ارتفاع النمو الديموغرافي الذي يميز مجتمعات الجنوب وعليه فيمكن تبويب التهديدات و الرهانات الأمنية ضد دول أوربا ضمن الأبعاد التالية:

المطلب الأول: البعد المجتمعي.

يعتبر المؤشر الديموغرافي من بين أهم الانشغالات الكبرى للأمن بمفهومه الحديث و الموسع نتيجة لانعكاساته السلبية في تغذية **التدفقات الهجرية** من الجنوب نحو الشمال المتوسطي خاصة في الجهة الغربية منه حيث عرفت نموا سريعا(1)، و تمثل دول المغرب العربي –بما فيها الجزائر– نموذجا واضحا للحركية الديموغرافية النشطة ، فالخوف الأوروبي ينبع من: الإختلال في التوازن الديموغرافي و عدم القدرة على الحفاظ عليه في الجهة المتوسطية بسبب العدد الإجمالي للسكان في كلتا الضفتين و البنية السكانية لهما و ما يعكسه هذا التباين من تزايد و انخفاض قوة العمل ، أي ازدياد نسب البطالة في الجنوب و ارتفاع الضغط الهجري نحو الشمال، فتصبح عوامل التهديد والصراع ذات الطبيعة "عبر– الوطنية " تؤثر على أمن المجتمعات الأوروبية المتميزة بضعف القدرة التجديدية و شيخوخة البنية السكانية(2).

تزامنت هذه الظاهرة – الهجرة – مع انتشار مكثف **لظاهرة الإرهاب** على مستويات مختلفة فالهجرة تعني انتقال مخزون بشري لكل الأمراض و الفوضى الاجتماعية و مظاهر اللاأمن المجتمعي، السيدا ، العنف المادي ، الإرهاب ، المخدرات و تجارتها، تبييض الأموال...الخ.

كما تهدد ظاهرة الهجرة الأمن الأوروبي من خلال تمركز الأقليات و التجمعات السكانية المهاجرة من دول جنوب المتوسط في ضواحي المدن الأوروبية الكبرى و تكوين ما يسمى

---

(1) -Abdelwahab BIAD,« La dimension humaine de le sécurité dans le partenariat Euro-Méditérranéen». **Revue IDARA**,vol :12, N°23,2002. p :75.

(2)– نبيل دريوش، منطقة حوض المتوسط ستشهد انفجارا ديموغرافيا في المستقبل،**جريدة الشرق الأوسط**،العدد9644 ،24 أفريل 2005 ،ص3.

بـ:"المدن الأكواخ Bidonvilles " التي تعتبر مصدر كل الأمراض و الأخطار الاجتماعية إضافة إلى خلق البطالة في المجتمع الأوروبي ، كون اليد العاملة الرخيصة المتكونة من المهاجرين و أبنائهم تنافس بشدة اليد العاملة الأوروبية في سوق العمل(1).

تفرز ظاهرة الهجرة شريحة اجتماعية تسعى إلى الحفاظ على هويتها، حقوقها و مصالحها المختلفة ، و هي مطالب تصعد من حدة التوتر و الصراع داخل المجتمع الأوروبي ، و تعتبر المهاجرين الأوروبيين(و ما تمثل الشريحة الجزائرية من نسبة كبيرة فيها) الأكثر حركية و بالتالي المصدر الأساسي للتهديد ضد الأمن الأوروبي في بعده الإنساني(2).

ولهذا تعتبر ظاهرة الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال إحدى القضايا الأكثر مركزية في المسائل الأمنية الجديدة بالنسبة للاتحاد الأوروبي إلى جانب ما تعتبره الدول الأوروبية – ظاهرة الإسلام السياسي– و التي حسبهم تؤثر بأشكال و بطرق مختلفة على أمن دول ومجتمعات الاتحاد الأوروبي و الاستقرار الإقليمي في المتوسط بشكل عام.

فمن منظور هذه الدول، .يبرز هذا التهديد بسبب تنامي دور الحركات السياسية الدينية الأكثر راديكالية و ينظر إلى الجزائر على أنها المثال الحي لذلك ، فعدم إستقرار دولة في حجم الجزائر بموقعها المركزي في المتوسط ودورها المحوري، سوف يؤدي دون شك إلى اتساع مجال اللاإستقرار إذا ما استمر تسارع المد الأصولي إلى الدول المجاورة، كما أن وصول مثل هذه التيرات إلى الحكم سوف تهدد المسار السلمي للعلاقات "الأورو–متوسطية" خاصة إذا فقدت أهم دول الجنوب المتوسطية أي الجزائر في مثل هذه الحالات قيمتها الإستراتيجية بعدم تحكمها في الأمن الداخلي والمجتمعي، فيصبح بذلك التهديد الإسلاموي يدرك من زاوية نقل هذه الفوضى وعدم الإستقرار الداخلي نحو المجتمعات الأوروبية عبر القنوات الهجرية أو بواسطة وسائل الإعلام(3).

المطلب الثاني:البعد البيئي.

تنامي الإهتمام بمسائل البيئة في الجهة المتوسطية منذ منتصف الثمانينات، إذ تم القيام بعدة دراسات ركزت تحديدا على تأثير كل من الحركات البشرية والسكانية، الحركة العمرانية الزراعة الصناعة، الطاقة، السياحة والنقل على النظام البيئي المتوسطي وبالتالي تأثيرها على الأمن فيه. وقد خلصت العديد من مراكز البحث الأوروبية إلى إعتبار التهديد البيئي ينحصر أساسا في:

*– إن الخطر الديموغرافي الذي يشكله جنوب المتوسط في نظر الأوروبيين سيزداد حدة إذا ما فسر من زاوية تأثيره على النظام البيئي الإقليمي المتوسطي، خاصة الجهة الفرعية الغربية منه(3)، إذ أن الكثافة السكانية أدت إلى إتساع المناطق الحضرية والتجمعات الصناعية الكثيفة

(1)–ibid ,p.76.

(2)-Richard LABEVIERE, «Les Réseaux européens des islamistes Algériens : entre déshérence et reconvention », **Les Cahiers de l'orient**, N°62, 2e timestre, 2001.p-p : 133-149.

(3)– ناصر حامد،«المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب ومشكلات الاندماج»،**السياسة الدولية**،ع 163، يناير2006، ص195.

في المدن الكبرى في الدول الأوروبية، الأمر الذي أفرز تلوث الفضاء المتوسطي والضغط المركز لهذه التجمعات الحضرية على المصادر الطبيعية(1).

*- ندرة الموارد الطبيعية ويأتي في مقدمتها الماء كأحد الرهانات الأمنية في الجهة المتوسطية بازدياد الضغط على المصادر المائية الطبيعية مع تراجعها في آن واحد، مع عدم التساوي في هذه المصادر بين الشمال والجنوب المتوسطيين (86% في الشمال و14% في الجنوب). إضافة إلى الأهمية الحيوية للماء بإعتباره عاملا أساسيا للتنمية، الأمر الذي يضع احتمال نشوب نزاعات بين هذه المجتمعات(2).

*- إشكالية التلوث البيئي سواء المائي منه أو الجوي وما تسببه مراكز البترول والغاز المتواجدة على طول السواحل المتوسطية وحركة ناقلات البترول العملاقة التي تتسبب في تسرب حوالي 650000 طنا سنويا من البترول ، من خلق مشاكل بيئية خطيرة تؤثر على إستمرارية الثروة السمكية وعلى النشاط السياحي لبلدان المتوسط وإرتفاع نسبة كمية Co2 التي تلوث الأجواء المتوسطية.

المطلب الثالث: البعد الإقتصادي.

يعتبر البعد الإقتصاد أحد أهم مصادر التهديدات والمؤشرات الصراعية في العلاقات "الأورو-متوسطية" وذلك من خلال :

*- التبعية الإقتصادية وخاصة منها الغذائية التي تعاني منها دول الجنوب، إذ تبرز معظم الأرقام تناقضات كبيرة من منظور الإحتياجات الغذائية، فالقسم الأعظم من واردات الدول المغاربية هي أغذية ضرورية لتغطية الإحتياجات الأساسية لشعوبها(3).

*- التناقضات الموجودة ضمن العلاقات الإقتصادية "الأورو-متوسطية" من خلال طبيعة بنية هذه العلاقات، فالدول الأوروبية تسيطر على إنتاج ما نسبته 80% من الدخل الوطني الخام للجهة المتوسطية و85 % من مجموع التجارة، 89% من مجموع الصادرات 80% من مجموع الواردات كما تعتبر الأسواق الأوروبية جد ضرورية وحيوية بالنسبة لإقتصاديات الدول المغاربية مما يصعد من علاقات التبعية: جنوب-شمال(4).

*- التبعية الطاقوية التي تعيشها دول الشمال لدول الجنوب؛ مع أن الوضع العام يتميز باللاتناظر واللاتكافؤ مقارنة بتبعية الجنوب للشمال، الشيء الذي جعل أوروبا تفكر بجدية في إعادة صياغة علاقاتها الاقتصادية، خاصة الطاقوية منها نظرا لإرتباطها الشديد بأمنها

---

(1)- آركيه رامازاني،«الشراكة الأورو متوسطية: إطار برشلونة»، **سلسلة دراسات عالمية**، مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد 22، سنة النشر مجهولة، ص08.

(2)- سلوى حبيب، **الأمن والتنمية بالبحر الأبيض المتوسط**، مركز الأهرام للدراسة السياسية والإستراتيجية من الموقع: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=217945&eid=448 ، تاريخ الدخول 2016/02/12، ساعة الدخول 14.45.

(3)- زكي حنكوش،« دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي»، ***مجلة آفاق اقتصادية***،العدد82 ، سنة2000 ، ص75.

(4)- Bichara Khader , **The Economic Social and Political impact of the Euro-Mediterranean Partnership** , L'Harmattan ,2004 , p.211.

الطـاقوي(1)، فـدول الإتحـاد الأوروبـي خاصـة المتوسـطية منهـا تتـزود بنسـبة 65 % مـن البتـرول والغـاز عبـر المتوسـط (مـن مصـادره ليبيـا والجزائـر)، فأوروبـا تسـتهلك 8 % مـن إجمـالي الطاقـة العـالمي، لـذا فـإن هـذا الاعتمـاد الشـديد علـى المصـادر الطاقويـة الموجـودة فـي الضـفة الجنوبيـة تجعـل الـدول الأوروبيـة أكثـر حرصـا علـى حمايـة أمـن ومصـادر وقنـوات تـدفق ونقـل هـذه المـادة الإستراتيجية لضمان حماية أمن أفرادها ورفاهية مجتمعها(2).

وتحتـل الجزائـر موقعـا متميـزا فـي إطـار العلاقـات الطاقويـة "الأورو–متوسـطية"، فـالجزائر هـي الشـريك الأول للإتحـاد الأوروبـي، إذ تمثـل سـوقه 70% مـن صـادرات الجزائـر و 59 % مـن وارداتهـا. فشـدة الإعتمـاد المتبـادل الاقتصـادي عمومـا والطـاقوي خصوصـا بـين دول الإتحـاد الأوروبي والجزائر جعل هذه الأخيرة طرفا أساسيا في معادلة الأمن الجهوي في المتوسط.

---

(1)- Mohammed Fouad Ammor, «Quel défis pour les échanges méditerranéens», **Confluence Méditerranée**, N°21, Printemps 1997.p-p : 37-39.

(2)- فيليب سيبيل لوبيز،**الجغرافيا السياسية للبترول**،ترجمة:نجاة الصليبي الطويل،الإمارات العربية المتحدة، كلمة للنشر،الطبعة الاولى2013،ص45.

المطلب الثالث: سياسة التعاون الأمني في المتوسط و المفاهيم ذات الصلة.

1- سياسة التعاون الأمني في المتوسط.

يقصد بسياسة التعاون الأمني في المتوسط، مساعي الدول المتوسطية لجعل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة سلام و استقرار دائمة، و ذلك من خلال الانخراط المستمر في حوار سياسي و أمني بين شعوب و دول المنطقة من خلال العمل على:

- الحد من الهجرة غير الشرعية ، لاسيما و أن عدد المهاجرين الأجانب في الإتحاد الأوروبي قد وصل عام 2005 إلى 14 مليون.
- محاربة الإرهاب، لاسيما أن أوروبا قد عانت و تعاني من نشاطات إرهابية، مثل تفجيرات مدريد لندن ، باريس و ألمانيا بالإضافة إلى محاربة الجريمة المنظمة و تجارة المخدرات و غسيل الأموال.
- نزع أسلحة الدمار الشامل، خاصة و أن أوروبا قد عانت من حربين عالميتين مدمرتين.
- نشر المبادئ و القيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان.
- حل إشكالية الصراع العربي -الإسرائيلي و القضية الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة بالخصوص و خارطة الطريق و تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية لكي يعم الاستقرار والأمن حوض البحر الأبيض المتوسط.
- تفعيل سياسة الجوار الأوروبية مع الدول العربية-المتوسطية بشكل خاص، والدول العربية بشكل عام.
- إستمرار الحوار على كافة الأصعدة الأمنية و السياسية.
- شمولية مفهوم الأمن، حيث أنه يمتد ليشمل الأمن السياسي، و الاقتصادي، المالي، الاجتماعي و الثقافي في المتوسط.

إن سياسة التعاون الأمني في المتوسط تأخذ في الحسبان تحديات النظام العالمي الجديد و العولمة و ثورة المعلومات و غيرها من التطورات المحلية و الإقليمية و العالمية، و بالتالي محاولة تطبيق إستراتيجيات و آليات الهدف منها تأسيس منطقة متوسطية للسلم و الأمن والاستقرار(1). وتتجسد الخطوط العريضة لإستراتيجية الأمن الأوروبي فيما يعرف بمشروع الميثاق الأوروبي-المتوسطي للأمن و السلم و الإستقرار في البحر الأبيض المتوسط،وهو مشروع تقدم به الإتحاد الأوروبي لأول مرة خلال إجتماع شتوتغارت عام 1999 ، وإستمر تقديمه خلال الإجتماعات الوزارية في إطار عملية برشلونة و يؤكد مشروع الميثاق الأوروبي المتوسطي للمحافظة على السلم و الإستقرار في البحر الأبيض المتوسط على مجموعة المبادئ التالية:

(1)- La commission européenne," **rapport annuel 2004sur la politique de développement et l'aide extérieur de la communauté européenne**", p33, https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/annual-report-2004-ec-development-policy- external, date de consultation, 20/08/2015.

1-التأكيد على إعلان برشلونة لعام 1995 كأساس للشراكة الأوروبية المتوسطية.

2-إحترام مبادئ الأمن و أهداف ميثاق الأمم المتحدة.

3- عدم قابلية الأمن و الإستقرار في إطار البحر الأبيض المتوسط للتجزئة.

4-الإعتراف بمفهوم الأمن الشامل.

5-الإعتماد على وسائل التعاون الأمني.

6- عدم التدخل في فض المنازعات الحالية.

7-الإلتزام بمدخل عام و متوازن لقضية الإستقرار في البحر الأبيض المتوسط(1).

وإستنادًا إلى مفهوم الأمن الشامل الذي يؤكد عليه مشروع الميثاق، فإن محور الإهتمام سينصب على القضايا السياسية و الأمنية، إلى جانب أية أبعاد إقتصادية و إجتماعية و ثقافية و إنسانية تؤثر في السلم و الإستقرار في البحر المتوسط .أما فيما يتعلق بالأهداف التي يسعى الميثاق إلى تحقيقهفإن مشروع الميثاق يؤكد على تحقيق هدفين أساسيين:

- أن الميثاق سيكون بمنزلة الأداة الوظيفية التي يمكن من خلالها تطبيق مبادئ إعلان برشلونة لاسيما فيما يتعلق بتعزيز السلم و الإستقرار في البحر المتوسط، و سيكون الحوار السياسي البناء الإطار المؤسساتي الملائم لتعزيز السلم و الإستقرار، و بالتالي سيحظى الحوار السياسي بأولويات الدول الأوروبية المتوسطية .و تتمثل عملية بناء الشراكة الأمنية في التأكيد على أهمية الإجراءات المتعلقة بعلاقات حسن الجوار و التعاون الإقليمي و اللجوء إلى الدبلوماسية الوقائية.

-العمل على تحقيق الأهداف الأساسية لإعلان برشلونة، لاسيما ما يتعلق بإنشاء منطقة مشتركة للأمن و الإستقرار، و تأسيس منطقة إزدهار مشتركة، و تحقيق التنمية الإجتماعية و الثقافية في حوض البحر الأبيض المتوسط(2).

---

(1)- Note soumis à la 3eme conférence des ministres des affaires étrangères, **pour l'élaboration De la charte Euro-Med pour la paix et la stabilité**, Stuttgart, 15-16/04 /1999.

(2)- آنا بالاثيو فاليلير سوندي، ترجمة:عادل زقاغ،« مسار برشلونة: الشراكة بين ضفتي المتوسط»، **مجلة علم السياسة و العلاقات الدولية: قراءات عالمية**، المجلد 1، العدد 2، 2005، ص 33.

2-التهديد:

إن القضية المهمة المطروحة أمام الإستراتيجيين عند بحث و تفسير مفهوم الأمن(بشقيه المحلي و الكوني) يرتبط ارتباطا وثيقا بمصادر التهديد ، فالعلاقة بين مفهومي الأمن والتهديد هي علاقة تأثير متبادل،فعندما نكون بصدد تحديد مفهوم الأمن فلابد أن نبدأ بتحديد مصادر التهديد و كذلك التحدي الأمني الذي يواجه دولة معينة أو مجموعة من الدول فالباعث على الشعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن، و التي تكون متوافقة مع المخاطر أو التهديدات الفعلية أو المحتملة.

يقصد بالتهديد من منظور الأمن القومي هو شخص أو حالة ،يحمل إمكانية الإضرار بالمصالح الوطنية، فمن هذا المنطلق ومن الناحية النظرية يجب أن تكون سياسة الأمن القومي مستمدة من تحليل التهديدات ،والتي تؤدي إلى سلسلة من الاستجابات المناسبة لتقليص حجم الضرر الذي تسببه التهديدات، أو لمنعها من إحداث الضرر بشكل مطلق.

وقد تكون التهديدات طارئة أو غير طارئة، فالتهديدات الطارئة تعتمد جزئيا على استجابة المرء لها ويمكن أن تسبب ضررا عظيما أو ضررا محددا أو لا تسبب ضررا على الإطلاق، وذلك حسب ما يقوم به المرء ومثال ذلك التهديد المتمثل في هجوم عسكري من قوة معادية، أما الأخطار غير الطارئة فتسبب الأذى بغض النظر عما يقوم به المرء إزائها ، ومن أمثلة ذلك الكوارث الطبيعية كالزلزال (مع أن البعض ينكر اعتبار الكوارث الطبيعية تهديدات لأنه ينتفي فيها التعمد)(1).

إن تحليل مفهوم التهديدات ينطلق من فهم حقيقة التحولات الدولية والإقليمية وانعكاسها على صعيد الأمن، فتلك التحولات قد أدت إلى تحولات مماثلة لمصادر التهديد من بروز إشكالية عدم اليقين وهي انعدام القدرة على التحديد الدقيق لمصادر التهديد مما أدى إلى تعدد الرؤى حول أساليب ووسائل واستراتيجيات تحقيق الأمن، وفي ضوء تلك التحولات الجديدة في البيئة الأمنية ركز التفكير الأمني الحديث على محاولات توسيع التصور الضيق للأمن من بعده العسكري، ليشمل مجموعة أوسع من التهديدات المحتملة، بما في ذلك التهديدات الاقتصادية والبيئية...، وقد اهتمت الدول بكافة مستويات التهديد من تهديد الأمن الإنساني وصولا إلى تهديد الأمن العالمي (2)، والتحول من التركيز على تهديد الدول إلى تقييم أشكال مختلفة متعددة الأطراف من التعاون الأمني بين الدول (الأمن الجماعي أو المشترك أو الشامل أو التعاوني).

---

(1)- بول روينسون،**قاموس الأمن الدولي(دراسات مترجمة)**،الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2009،ص 303.

(2)- بيون هاغلين و إيزابيت سكونز، **القطاع العسكري في محيط متغير، في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، ترجمة: فادي حمود وآخرون، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية،2004،ص446.

إن دراسة أبعاد ومصادر وأنواع التهديدات ضرورة لابد منها لتحديد العمل الإستراتيجي الجماعي لدرئ تلك التهديدات، وإدراك أبعادها ومصادرها لصياغة رؤية مشتركة لمواجهتها أو التقليل من مخاطرها، فهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في تحديد التهديدات التي تواجه الأمن بمستواه العالمي أو الإقليمي:

- **طبيعة التهديد** :ويقصد به نوعه وأبعاده سواء السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الاجتماعية.

– **إن التهديد**:اتجاهاته ومدى قربه أو بعده الجغرافي أو الديموغرافي، سواء كان مباشر أو غير مباشر، ومدى انتشاره وتأثيره الشامل لعدة دول أو محدد في دولة معينة.

- **زمان التهديد** :تأثيره الحالي أو المستقبلي ومدى استمراريته (مؤقت، مستمر) وهل هو ثابت أو متغير.

– .**درجة التهديد** :قوته وخطورته، حيث كلما زادت درجة قوة التهديد وخطورته تطلب ذلك تعبئة شاملة للقوة الإقليمية للحد من تأثيره.

–**تعبئة الموارد** :ترتبط بحجم وخطورة التهديد ومدى كثافته، الأمر الذي يتم في ضوئه اتخاذ إجراءات تعبئة مناسبة من حيث حشد الموارد والجهود للحد من تأثيره.

يقدم باري بوزان تصنيفا قطاعيا للتهديدات الأمنية **(Type Threats by sector)** :

– **تهديدات تستهدف القطاع العسكري** : وهي التي تمس بالقدرات العسكرية للدولة بما يهدد الوحدة الترابية

– **تهديدات تستهدف القطاع السياسي** :وهنا تأخذ التهديدات الأمنية بعدين أحدها داخلي ويشمل كل ما يتعلق بالمساس بالقيم الديمقراطية وكذا النشاطات المناهضة لمؤسسات الدولة ورموزها ،أما البعد الخارجي فيتعلق بمدى تأثير النظام الدولي على الدولة كوحدة سياسية.

– **تهديدات تستهدف القطاع الاقتصادي** :ويتعلق الأمر بمدى القدرة على توفير الموارد الطبيعية ومدى قدرة الدولة على تلبية متطلبات السكان بما يضمن لهم مستوى معيشة مقبول يجعلهم بمنأى عن البطالة والفقر.

– **تهديدات ذات طبيعة مجتمعية** :وهي التهديدات التي تستهدف التكامل الوحدوي الثقافي الاجتماعي للعناصر الاجتماعية.

- **تهديدات تستهدف القطاع البيئي** :وترتبط حسب باري بوزان خاصة بالنشاط الإنساني المدمر للطبيعة والمتسبب في تدهورها.

3– <u>السياسة الأمنية</u>:

يعتقد الكثيرون أن السياسة الأمنية تمثل سياسة دفاعية فقط، كونها تسعى لاستغلال الفرص المتاحة من أجل تحسين الوضع الأمني بصورة دائمة، لكن ونظرا للتحولات التي مست مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة فقد أثر هذا على مفهوم السياسة الأمنية ،وعلى أساس فإن مفهوم السياسة الأمنية يقوم

على مفهوم الأمن .ولأن المفهوم العسكري للأمن طغى على واقع الدراسات السياسية لفترة من الزمن فكان من الضروري أن تتبنى السياسة الأمنية مفهوما قائما على أساس أمن الدول وحدودها وبالتالي فالمفهوم العسكري للسياسة الأمنية يقوم على وضع برامج ومخططات وسياسات تضمن أمن الدولة من أي أخطار خارجية تحدق بها، إلا أن التحولات التي مست مفهوم الأمن وذلك بالانتقال إلى الاهتمام بأمن الفرد بعد الحرب الباردة طرح مفاهيم جديدة للسياسة الأمنية قائمة على أساس أمن الإنسان، وبالتالي فالسياسة الأمنية يقصد بها عريضة تضم سياسات مختلفة للمساعدة والتعاون العسكري والتشديد أكثر على الدبلوماسية كأداة لبناء الثقة، وتحسين التفاعلات الدولية والقدرة على المساهمة في التوسع المثمر للبرنامج الأمني، فمن خلال هذا التعريف يتبين لنا أن السياسة الأمنية تحتاج إلى قوة الدبلوماسية من طرف الوحدات السياسية من أجل بناء سياسة أمنية داخلية وخارجية محكمة، وكذلك نفهم أن السياسة الأمنية في جوهرها هي مجموعة البرامج المحددة لتحقيق أهداف ومصالح الأفراد والمجتمعات فالدولة في سياساتها الأمنية تأخذ في الحسبان احتياجات أفرادها الأساسية ولا يجب حصر السياسة الأمنية في الجانب العسكري الضيق بل يجب التركيز على جميع الجوانب الأخرى (الاقتصادية، الثقافية، والاجتماعية) ،إذ يحدد الباحث فوستر ثلاث أسس مختلفة لأي سياسة أمنية (القوى الاقتصادية، القوى السياسية، والقوى العسكرية(1) .

وتنقسم السياسة الأمنية إلى قسمين قسم داخلي وآخر خارجي:

1/**السياسة الأمنية الداخلية :**

تتضح من خلال وضع قوة دفاع مدني و التركيز على الوسائل العسكرية لوضع مفهوم دفاعي أمني داخلي شامل (مكافحة الجريمة داخل البلد، مكافحة انتشار المخدرات بين أفراد المجتمع) والتركيز على الجوانب الاقتصادية من خلال وضع سياسات اقتصادية تنموية لتحقيق رفاهية أفراد المجتمع كذلك وضع سياسات اجتماعية من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية بجميع جوانبها(العدالة في توزيع الموارد، المناصب) ، وبالتالي فالسياسة الأمنية في شقها الداخلي تتركز على البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل حدود الدولة.

2 /**السياسة الأمنية الخارجية :**

فتتعلق أساسا بوضع الدولة لبرامج وسياسات تضمن أمن حدودها الخارجية وأمنها الخارجي سواء من دول نفس الإقليم أو دول العالم الأخرى، كما يتضح الشق الخارجي للسياسة الأمنية خاصة فيما يسمى بإنسانية الإنسان بمعنى وضع الإنسان كمستوى أولي لاهتمامات كل المجتمع الدولي بدلا من الاهتمامات العسكرية ،من خلال المساهمة في إرسال الترتيبات الأمنية المتعددة الأطراف وفق مفاهيم الأمن التعاوني والأمن اللين، والمساعدة العملية والتدخلات الدولية غير المحصورة بالدائرة العسكرية نظرا للطبيعة المشتركة للتهديدات، بوضع أجندة عمل عن طريق برامج تهدف إلى الخروج بسياسات

(1)-Abdelwahab,BIAD. «La dimension humaine de le sécurité dans le partenariat Euro-Méditérranéen.», **Revue IDARA,**Vol.12, N.23,2002. p .75.

أمنية تتضمن تحقيق الأمن بجميع أبعاده ومستوياته، فالدول هنا إما تعمل منفردة أو مجتمعة على شكل اتحادات دولية مثل الاتحاد الأوروبي لوضع سياسات أمنية، تضمن لها أمنها الخارجي مع مراعاة السياسات الأمنية الداخلية بالدرجة الأولى لأن تحقيق الثانية هو نتيجة ضرورية لتحقيق الأولى، فالتحول والتغير في مضامين الأمن من الأمن العسكري وصولا للأمن الإنساني جعل الوحدات السياسية للنظام الدولي أو الاتحادات الإقليمية والمنظمات تتبنى سياسات أمنية تتماشى وتلك التحولات التي مست مفهوم الأمن(شراكة أمنية، تعاون، اندماج...).

4-الجماعة الأمنية:

جاء مفهوم الجماعة الأمنية ليعبر عن واقع في العلاقات الدولية يمثل تكتلا أو عددا من الدول التي تخلق مستوى معينا من التعاون فيما بينها مما يجعل اللجوء إلى العنف ضد بعضها البعض أمرا مستبعدا و يدفع بها إلى خلق آليات تحميها من المخاطر الداخلية و الخارجية.

من هذا المنطلق نقول أن نموذج التكامل يشير إلى مجموعة من الترابطات الاجتماعية المفيدة لمجتمعات الكتلة الواحدة التي تدفع بمتخذي القرار و المواطنين على حد سواء إلى مستوى من "المعرفة" بأن الاعتماد المتبادل يؤدي إلى منافع تجنيها المجتمعات هي أحسن بكثير من الثمن الذي تدفعه مما بخلق التعاون و مستوى أعلى من "الاستجابة" لدى الشعوب لبعضها البعض، فإحساس المواطن "بالنحن" (we-feeling) يؤدي إلى خلق ثقة و إعتبار متبادل يسمى جماعة (community)(1).

الجماعة الأمنية هي:

A group which , because of responsiveness and community has given up the military option in regard to their mutual interactions replacing it with dependable expectations of peaceful change. **-Karl deutsch-**

و على هذا الأساس يبدو أن الفكر الليبرالي اليوم لبناء جماعة أمنية هو نظرية " السلم الديمقراطي" (Democratic peace)،و التي تبين بأن الأنظمة الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض لاشتراكها في نفس القيم.

وهنا يطرح سؤال: هل ترغب أوربا في بناء جماعة أمنية في حوض المتوسط من خلال سياسة التعاون الأمني و سياسة الجوار؟

في الواقع أن العلاقات بين الإتحاد الأوروبي و دول حوض البحر الأبيض المتوسط يشير إلى وجود إيجابيات و سلبيات.

***بعض الإيجابيات:**

– أهمية الشراكة تكمن في تأثيراتها الكبيرة المحتملة على الحياة العامة لدول الجوار و مجتمعاتها على كافة الأصعدة و المستويات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية و الثقافية.

(1)– عبد السلام ، **يخلف،المتوسط كجماعة أمنية في مفهوم الجوار**، من الملتقى الدولي الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر،مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية،29–30 أفريل 2008 ، ص42.

– اتفاقيات الشراكة المتتالية تؤكد سلامة مسار برشلونة الذي ساهم في دفع بلدان جنوب المتوسط إلى إبرام اتفاقيات تبادل حر بينها،مبرزا أن الإتحاد الأوروبي سيشكل فضاءا حيويا هاما بـ 450 مليون نسمة و بناتج داخلي خام يقارب عشرات الآلاف من مليارات الأورو.

– بارتفاع مستوى عيشهم و قدرتهم الشرائية سيتحول سكان أوربا الشرقية إلى مستهلكين قادرين على شراء منتجات جنوب المتوسط و في المقابل سنمثل أوربا الموسعة سوقا أكبر لصادرات الجنوب.

***السلبيات:**

- موازين القوى التي جرت و تجري في إطارها مفاوضات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي و دول المتوسط تميل بشكل حاسم لصالح الإتحاد الأوروبي الذي يتفاوض ككتلة واحدة مع دول منفردة ضعيفة.

- جاءت هذه المفاوضات في ظل تحولات هائلة للنظام الدولي و بالتالي فقد صممت اتفاقيات المشاركة لتصبح أداة لتنشيط الدور السياسي للإتحاد الأوروبي في العالم و بالذات منطقة قريبة تمس الأمن الأوروبي.

المبحث الثاني: الأخطار الأمنية في المتوسط.

المطلب الأول: الإرهاب و الجريمة المنظمة

يعتبر كل من الإرهاب و الهجرة غير الشرعية من الهواجس الأمنية الأساسية في المنطقة المتوسطية و ذلك لإعتبارين أساسيين:

أولهما متعلق بخصوصية المنطقة المتوسطية، ذلك أن خطري الإرهاب و الهجرة غير الشرعية يحتلان مركز الصدارة في جل الإتفاقيات و المبادرات الأمنية و الخطابات الدبلوماسية على حساب أخطار أمنية أخرى، وثانهما الظرف الزماني فكلا التهديدين ظهرا في المتوسط قبل إنتهاء الحرب الباردة، لكن الذي تغير هو طبيعة الخطر بسبب تحول طبيعة الفواعل الدولية و مصادر الخطر.

أولا:الإرهاب

تعتبر ظاهرة الإرهاب من أهم الأخطار الأمنية المهددة للأمن القومي للدول ، خاصة ما يعرف بالإرهاب الدولي الذي انتشر بصفة خاصة و مثيرة للتساؤل بعد الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001 ، حيث كانت إشارة انطلاق لتغيير مفهوم الأمن الدولي من المفهوم التقليدي إلى مفهوم جديد لم تتحدد معالمه بدقة إلى يومنا هذا ، كما لم يحصل هذا المفهوم على إتفاق نهائي بين كل دول العالم بعد ، ذلك بتأرجحه بين الإيديولوجيات و المصالح و أيضا خضوعه لتكييفات مصلحيه غير ثابتة ، لذا فإن مفهوم الإرهاب خضع لنفس التذبذب في تحديد المعنى الدقيق له فالمقاومة المشروعة للشعوب المضطهدة في العديد من مناطق العالم كفلسطين و العراق لا يمكن اعتبارها إرهابا بالرغم من تصنيفها كذلك من طرف الولايات المتحدة و إسرائيل و حلفائها، إلا أن ظاهرة الإرهاب اتفقت بشأنها مختلف المحافل العالمية و المنظمات الدولية و المجموعات الإقليمية كالأمم المتحدة و الإتحاد الأوروبي و الجامعة العربية على أنها تشكل تهديدا و تحديا كبيرا للمجتمع الدولي يجب محاربته ، بينما يمكن أن نصنف الإرهاب بالاعتماد علي الخصائص التي تميزه عن باقي الظواهر و تجعله بعيدا عن مفهوم المقاومة المشروعة للشعوب من أجل الاستقلال و الحرية.

فالإرهاب يعتمد على العنف و استعمال القوة و تقويض سلطة الدولة و تهديد الأشخاص و الممتلكات و ترويع الأمنيين ، و في هذا الشأن يذهب الباحث **جيرارد شاليايند** إلى اعتبار الإرهاب هو عنف مبيت يستجيب لدوافع سياسية تمارسه على غير المقاتلين مجموعات ويأتي من داخل الدولة أو من خارجها ، إضافة إلى هذا التعريف يمكن أن يكون الإرهاب ظاهرة فوضوية لا تستند إلى أهداف سياسية ، و إنما يكون غير ذا أهداف واضحة باستثناء الإستلاء على الأموال والمنافع الإقتصادية(1) .

---

(1)- غربي محمد،«الدفاع و الأمن: إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيواستراتيجية»، **من الملتقى الدولي :الجزائر و الأمن في المتوسط واقع وآفاق**، جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية،29-30 أفريل 2008، ص255.

وتعتبر المنطقة المتوسطية من بين المناطق التي عانت كثيرا من الأعمال الإرهابية،لذلك فإن دعم مسيرة العمل الأمني المتوسطي تعتبر أكثر من ضرورة من خلال تعزيز و تكريس آفاق التعاون و التفاهم بما يخدم المصالح المشتركة بين دول المتوسط إنطلاقا من الوابط الدينية والتاريخية والحضارية والجوارية (1).

توجد في المنطقة المتوسطية العديد من المنظمات المتطرفة،مثل الماسونية و هي منظمة يهودية سرية ،تعمل في الخفاء لتحقيق مصالح اليهود الكبرى، من أجل قيام دولة إسرائيل،و كذا الصهيونية و هي كذلك منظمة يهودية تنفيذية مهمتها تنفيذ المخططات المرسومة لإعادة مجد بني إسرائيل،ثم إقامة مملكة،كما نجد منظمة ITA و هي منظمة تطالب باستقلال الباسك عن إسبانيا،ومنظمة IRA التي تطالب باستقلال ايرلندة الشمالية عن بريطانيا،منظمة الألوية الحمراء في إيطاليا.

كما أن بعض الجماعات الإرهابية المنتمية لشبكات إرهابية كتنظيم القاعدة ،أعلنت مسؤوليتها عن بعض الأعمال الإرهابية في أوروبا، وتعود أصول بعض منفيذيها لدول عربية خاصة من منطقة المغرب العربي.

أما في دول المغرب العربي فتنتشر الجماعات الإرهابية بمختلف مسمياتها و إنتماءاتها في معظم الأراضي المغاربية و التي تتخذ من هذه الأخيرة مواقع لها،منها "الجماعة السلفية للدعوة و القتال" في الجزائر، "الجماعة المغربية السلفية المقاتلة" بالمغرب،"الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة" بليبيا على غرار تونس و موريتانيا،حيث تقوم هذه الجماعات بالإعلان من حين لآخر عن مسؤوليتها عن بعض الأعمال الإرهابية(2).

إذ تشكل "الجماعات الإرهابية" أحد التهديدات الأمنية في المنطقة، فالوضع الجغرافي والسياسي والأمني المتوتر يعتبر بيئة مناسبة لها. ومنذ تحولت الجماعة السلفية للدعوة والقتال (الجزائرية) إلى تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي عام 2007، وهي تتوسع في المجال الصحراوي الواسع، لتنشق عنها أو تنضم إليها مجموعات أخرى ونصبح أمام فسيفساء تتداخل مع جماعات الجريمة المنظمة والتهريب، ويستفاد نها في توفير مصادر التمويل واختراق المنطقة.

وإن كان سقوط نظام القذافي عاملا حاسما في مد هذه الجماعات بالأسلحة المتطورة، فإن هناك عاملا آخر مهما هو اختطاف مواطنين غربيين والمطالبة بإطلاق سراحهم مقابل فدية مالية، أو مقابل إطلاق سراح أعضاء هذه الجماعات المسلحة المسجونين .

كانت البداية اختطاف الجماعة السلفية للدعوة والقتال 32 سائحا أوروبيا عام 2003 في جنوب الجزائر، وأطلق سراحهم بعد ذلك على مرحلتين.

---

1)- عبد الجبار شعيبي، « نحو بناء تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب» **من الملتقى الدولي: الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق**، جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية،29-30 أفريل2008، ص147.

(2)- ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط**، دار بن بطوطة للنشر و التوزيع 2011، الجزائر ص 74.

وبين أوائل عام 2008 وأبريل/نيسان 2012، اختطف 42 مواطنا أجنبيا أفرج عن 24 منهم، في حين قتل خمسة آخرون. وكان إطلاق سراح الغربيين المختطفين مقابل فدية، وفي بعض الحالات مقابل إطلاق سراح سجناء، كما هو الحال في مالي أو موريتانيا على سبيل المثال ،وأدّت بعض محاولات الإنقاذ أو رفض دفع الفدية إلى قتل الرهائن. فمن المفهوم إذن أن يركّز الخاطفون على مواطني الدول التي كانت معروفة باستعدادها للتفاوض على دفع الفدية، وإن كان هذا الأمر بالغ الحساسية وغالبا ما تنكره الدول المعنية.

وقد نشرت صحيفة الأهرام المصرية في عددها الصادر بتاريخ 18 نوفمبر 1998م، تقرير المركز الجزائري لحقوق الإنسان عن عام 1197 م، أن عدد القتلى الأجانب 110 أشخاص في الفترة من 1992 إلى1996(1)، و قد قدرت الأموال التي جناها الخاطفون والوسطاء من عمليات الخطف في المنطقة بنحو ستين مليون دولار ساعدت على تحويل التنظيمات المسلحة في المنطقة إلى قوة سياسية وعسكرية(2).

إن إنفجارات مدريد و لندن سنة 2003 ، و تفجيرات صحيفة شارلي إيبدوفي 07 يناير 2015 والذي خلف 12 قتيلا و 11 جريحا،بالإضافة إلى تفجيرات مطار بروكسل و أنفاق العاصمة البلجيكية في 22 مارس 2016 والذي أسفر عن مقتل 31 شخصا وإصابة زهاء 300 شخص،كل هذه العمليات كان لها بالتأكيد أثر واضح في ضبط الإتحاد الاوروبي لسياسته المتوسطية و التي من المتوقع أنها ستقترب من السياسة الأمريكية أكثر من وقت مضى و لا سيما بزيادة بروز المشاكل و القضايا التي تثيرها بعض الجاليات المسلمة في هذه المجتمعات كمناهضة للديموقراطيات و دساتير هذه الدول و رفض التأقلم و الدخول في شرائح هذه المجتمعات(3)، ناهيك عن التصلب الذي تبديه بعض الأنظمة الجنوبية للتعاون مع الإتحاد الأوروبي،بالإضافة إلى تعمد القوى اليمينية في أوروبا الإساءة إلى العرب و المسلمين و جرهم إلى معارك متعددة و مختلفة كقضية الإساءة إلى الرسول الكريم (ص) و غيرها من القضاي،ومن جانب آخر ساهمت هذه الهجمات في إحياء المخاوف الدولية و الأوروبية من التهديد النووي في شكل أكثر تعقيدا يتمثل في الإرهاب النووي ، فالأسلوب الذي اتبعه" الإرهابيون " في عملياتهم تلك خلق إدراكا عاماً بقابليةّ تحولّ السيناريوهات النظرية المحاكة بشأن استخدام الإرهاب للأسلحة النووية إلى حقيقة ماثلة، خاصة في ظل وجود بعض المؤشرات العملية على إمكانية حصول تنظيمات إرهابية على مواد ومعدات نووية شأنها شأن الدول التي تم اكتشاف برامجها النووية السرية(4)، وإذا أضيف إلى هذه المعطيات اقتران العمل الإرهابي بأسلوب الانتحار فإن المخاطر ستتضاعف،وغالبا ما يشار في هذا إلى منظمات تضخمت إلى درجة جعلت منها أشبه بدول صغيرة

---

(1)- محمد فتحي عيد، **واقع الإرهاب في الوطن العربي**،مركز الدراسات و البحوث، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ،الرياض ، ص119.

(2)- سعد الدين العثماني، **منطقة الساحل و الصحراء.. ،التحديات و الآفاق المستقبلية**،http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions ، تاريخ الدخول 2016/06/12 ، ساعة الدخول 19.00.

(3)- Roberto Aliboni, **Europe et monde Musulman**, un dialogue complexe, paris: Go édition et Grip-Edition complexe, 2004, p3.

(4)- أدمام شهرزاد، «الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة»، **مجلة الندوة للدراسات القانونية**، العدد الأول، العام 2013.

كمنظمة " نمور تحرير التاميل"و"حزب العمال الكردستاني "و"الخمير الحمر "و"حزب الله " اللبناني و"الحركة المسلحة في الشيشان" ليرتبط هذا التوجه بشكل أكبر بـ "تنظيم القاعدة."

ويمثل التطرف الإسلامي أو أحيانا مجرد الدعوة للدين الإسلامي في دول رئيسية- جنوب المتوسط- هاجسا ملحا ومقلقا لدى دول شمال المتوسط أو بعضها على الأقل خاصة عندما يرتبط بممارسات عنف تثير مخاوف وتساؤلات في الضفة الشمالية للمتوسط حول العلاقة بين المد الإسلامي والديمقراطية والاستقرار.

فأوربا لا تتعامل مع مشكلة التطرف الإسلامي كظاهرة ليست فقط مرتبطة بأعمال عنف أو إرهاب خارجية بل و أيضا بأخطار داخلية تؤثر على نسيجها الاجتماعي واستقرارها (تفجيرات الجماعات الإسلامية المسلحة في ميترو باريس, مدريد, لندن....) فحدوث أعمال عنف واستيلاء حركات إسلامية متطرفة على الحكم في دول جنوب و شرق المتوسط قد يؤثر بشكل أو بآخر على الضفة الأخرى في المتوسط كما أن قمع حكومات جنوب وشرق المتوسط لهذه الحركات قد يدفع بها إلى تبني عمليات إرهابية تطال أوربا.

و هذا يقودنا للحديث عن الرؤية الأوربية للبعد الأمني، ففي دراسته للرؤية الأمنية الأوربية في علاقتها مع دول جنوب المتوسط يشير الباحث **إدوارد مورتيمير** إلى أنه مع انتهاء الحرب الباردة تغيرت الرؤية الأمنية للدول الأوربية وصارت ترتبط بموقع كل دولة، ففي وسط وشمال القارة ينظر إلى الفوضى الناشئة عن انهيار الاتحاد السوفياتي على أساس أنها المصدر الأول لتهديد الأمن الأوربي، بينما النظرة الغالبة في غرب وجنوب القارة أن التهديد يأتي أساسا من جنوب المتوسط ويوضح الباحث أن" ***التهديدات القادمة من الجنوب لها جذورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولذلك لا تكفي القوة العسكرية وحدها لضمان الأمن الأوربي، ومن ثم يجب وضع سياسة شاملة تتضمن كل هذه الجوانب، وهذا يعكس التحول الذي طرأ على مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة"(1).***

إن هذه الظاهرة الغريبة على المجتمعات التي تعيش فيها و التي تسعى الدول الأوروبية في الضفة الشمالية للمتوسط لتطويقها بمساعدة دول جنوب المتوسط حماية لأمنها و دفاعا عن أوطانها ، قد ساهمت في تأجيجها عن قصد أو دون قصد في الوقت الذي كانت الجزائر تعاني فيه من ويلاته لوحدها.

لعل من أهم المنابع التي يتغذى منها الإرهاب ، مظاهر الفقر و الحياة الاجتماعية التعيسة التي تتخبط فيها الكثير من الأسر إضافة إلى مظاهر التطرف و التشدد الديني و الإيديولوجي و المصلحي مما يصعب من تطويق هذه الظاهرة و اجتثاثها من الجذور ، إلا بتعاون حقيقي و عميق بين مكونات المجتمع الدولي خاصة و أن العولمة بكل أبعادها و على رأسها وسائل الإعلام

و المعلوماتية و الإتصال سهل من انتشار الظاهرة و دعم قواعدها الخلفية ، و مكانها من إعادة إنتاج نفسها بسرعة فائقة و تغيير تكتيكها و أدواتها دون أن تلفت الانتباه إليها

---

(1)- بيتر بلادو،« أوربا والبحر المتوسط»،**السياسة الدولية**، أفريل 1996، العدد124، السنة 32 ، ص 114.

لـذا فـإن انتشـار الأفكـار المناوئـة للحكومـات و التـي تتميـز بـالتطرف اسـتغلت الواقـع الهـش لـبعض الفئات الاجتماعية للزج بها في شباكها.

إن التحولات التـي أعقبت نهاية الحرب الباردة ولدت فـي الدول الأوربية شعورا باللاأمن، طبيعتـه ليست نتـاج التهديد أو الخطـر العسكري، ولكـن ذو طبيعـة اقتصـادية اجتماعيـة ثقافيـة، فتحديـد طبيعـة التهديد ونوعيتـه يكشـف لنـا اليوم الحاجـة لإيجاد الحلول للمشكلة الاقتصادية والاجتماعية التـي تواجهها شعوب جنوب المتوسط، كما يشير إلى ذلك روبرتو أليبوني " **Roberto Aliboni**« ***الدول الأوربية تميل إلـى تقدير أن القدرات العسكرية لـدول الضفة الجنوبيـة لا تشكل تهديدا(...)، لكـن العوامل السوسيوسياسية والثقافية تشكل اليوم توترات وأخطار يمكن أن تتحول إلى تهديد فـي المستقبل***"(1).

ثانيا: الجريمة المنظمة

تعتبر الجريمـة المنظمـة أكثر الجرائم فتكا بالدول و اقتصادياتها علـى مستوى المجتمـع الدولي بصفة عامة وإقليم منطقة المتوسط بصفة خاصـة، لأنـه يمس بالاقتصاد مباشرة و بالقدرات المادية و المالية للأمم ، فقد تجذرت هذه الجريمـة مع الانفتاح الاقتصادي في ظل العولمةحيث ظهرت جماعات منظمة تستخدم وسائل غير مشروعة و تقيم تحالفات مع قوى فتاكة من أجل تسهيل نشاطها و انتشارها، فهي لا تتوانى في استخدام مختلف الوسائلكالتخويف و الاختطاف، الترهيب و الابتزاز بالتعاون مع مجموعات أخرى توفر لها وسائل النقل و التسلي و الاتصال .

و تعتبر الجريمـة المنظمـة كتهديد آخر عابر للحدود،إمتدت شبكاته إلـى منطقـة المتوسط لتمثل مشكلا حقيقيا لدول المنطقة،بعد أن أصبحت جميع المِؤشرات تدل علـى تنامي هذه الظاهرة التي تتحرك خارج سلطان الدولـة، حيث يخشـى المحللون و الخبراء من إمكانيـة وجود تنسيق و تحـالف ضمني بين هذه التهديدات في ظل غياب المبادرات الإقليمية و العمل الجماعي،و ميل الدول للتصرف الأحادي رغم قلة الإمكانيات و هشاشة المؤسسات التي تضمن الأمن في معظمها (2).

جيوسياسة المتوسط ودول القوس اللاتيني تجعل منها هدفا رئيسيا للجريمة المنظمة، فمشاطئتها للمتوسط، وقربها من إفريقيا المحملة بالكثير من المشاكل والهموم (الفقر،البطالة، سوء التسيير، الرشوة، الفساد، الهجرة السرية...)، كلها عوامل محفزّة علـى انتشار وتطور الجريمة المنظمة وبحكم الجوار فأوربا عموما وقسمها الجنوبي الغربي خصوصا، معرضة أكثر من غيرها للجريمة المنظمة كالتهريب والاتجار بالمخدرات والبشر والأعضاء البشرية و الأسلحة والمعادن الثمينة ...وغيرها، هذه النشاطات اللاقانونية واللاأخلاقية تُضعف وتقوض البيئة الأمنية لدول الجوار بالنسبة للقوس اللاتيني

(1) -Bichara Khader, **Geopolitique de la proximité,** L'harmattan France 1994, p54.

(2)- Doron Zimmermann, The **Transformation Of Terrorism, the New Terrorism Impact Scalability and The Dynamic Reprocal Threat perceptionzurcher beitrage**, 2004,p23. sur http:// www.ciaonet.org/coursepack/cp03g-07pdf,25/05/2016.

وتداعيات ذلك، من دون شك مرشحة لتكونتهديدات مباشرة وغير مباشرة لأمن المتوسط الغربي (1).

ولعل أكثر ما يميز الجريمة المنظمة في العصر الحالي هو إرتباطها بعنصر التنظيم،بحيث أنها تعمل بالإشتراك فيما بينها و بكفاءة و إنسجام كبيرين،و أكثر من ذلك نجدها تقسم العالم إلى مناطق سيطرة و نفوذ مما يؤكد فتح المجال على صراعات مستقبلية في العالم،كما إستفادت الجريمة المنظمة العابرة للحدود من التطور التكنولوجي و الوتيرة السريعة للتحولات العالمية المتتالية و الموازية لحركة العولمة،فهذا الوضع ضاعف من سرعة الحركة و التنقلات التي أصبحت أمرا يصعب التحكم فيه،كما أدى بالمنظمات الغجرامية العابرة للحدود إلى مطابقة طرق نشاطها حسب قطاع التجارة غير الشرعية،فهي تستثمر في تجارة المخذرات،الأشخاص ،المواد الخطيرة و الأسلحة،كما تشجع الهجرة غير الشرعية بحيث يمثل المهاجر المصدر الأول لتزويد الشبكات الإجرامية(2).

و قد عرفت الشرطة الدولية (**الأنتر بول**) الجريمة المنظمة على أنها كل جمعية أو تجمع لأشخاص يتعاطون عمل غير مشروع و متواصل و هدفها الأول تحقيق أرباح و فوائد دون أي التفات إلى الحدود الوطنية.

و من هنا يتضح أن الجريمة المنظمة هي أيضا عابرة للحدود و لا تستثني في تعاملاتها أي فضاء أو إقليم ، إلا أنها لا تستطيع النفاذ بالسهولة اللازمة نظرا لطابعها غير السياسي و من ثم فهي تحتاج إلى مناخ ملائم للعمل حتى لا ينكشف أمرها و يسهل تطويقها ، و أحيانا تكون مرتبطة بجماعات مصالح اقتصادية و متعاملين دوليين مما يعطيها القوة اللازمة للتغلغل في الأوساط الاقتصادية دون أن تثير الانتباه .

و من أنشطتها المعتادة نجد جريمة غسيل الأموال و تهريب المخدرات و الأسلحة و المعادن الثمينة و التحف الأثرية و الفنية و حتى الحيوانات النادرة و السيارات و بطاقات القرض و تهريب البشر و تجارة الرقيق و السياحة الجنسية و الهجرة السرية ، و الأخطر من هذا تهريب المواد النووية ، هذه الأنشطة تشكل خطرا داهما على كل الدول دون استثناء ، لكن الملاحظ أن المحيط الذي يسهل لهذه الجماعات النشاط فيه هو المحيط الذي يتميز بالنشاط و الاستهلاك الدائم و التطور و التنوع في النسيج الاجتماعي و الاقتصادي ، و هذا ما ينطبق على الدول الأكثر تقدما.

ما يسجل بكل اندهاش هو أن النشاط غير المشروع قد شكل سنة 1998 2 % من الناتج الإجمالي العالمي حسب تقديرات صندوق النقد الدولي ، كما أن العائدات المالية الناتجة عن المتاجرة في المخدرات تقدر ما بين300 و 500 مليار دولار سنويا وهذا ما يفسر

---

(1)−**La Stratégie Européenne de sécurité**, sur le site: http://europa.ue/Législation Summaries/ justice Free dom-Security/flight.-against, organisation. Date de consultation 30/07/2016.

(2)− ن.لحيني، ترجمة إسماعيل/ح. أوقاسي ،«العالم أمام التحديات الأمنية»، **مؤسسة المنشورات العسكرية**،العدد 519 ،أكتوبر 2006، ص13 .

سر لجوء الجماعات التي تنشط في الخفاء بمختلف توجهاتها و أهدافها إلى الاستفادة من هذه الظاهرة .
إن الجريمة العابرة للحدود تشكل خطرا أمنيا متصاعدا ، حيث تشابكت خيوطها على المستوى الدولي و لم يعد من السهل التحكم فيها إلا بالتعاون و تبادل المعلومات و خلق ميكانزمات تسهل عمل الفرق الأمنية المكلفة بملف هذه الجريمة و تبادل الخبرات و التشاور حول مناهج المكافحة
و سبل ردعها على المدى القريب و المتوسط ، فالمصلحة المشتركة بين دول ضفتي المتوسط تتطلب تكاتف الجهود دون أي خلفيات أو تبادل للتهم و المسؤوليات لأن ذلك ما يعرقل الجهود و يحبط كل المحاولات الرامية لحماية المجتمعات من مخلفات هاته الظاهرة .

تشكل إضافة إلى ما سبق ذ كره من ظواهر مهددة للأمن الوطني على الصعيد الدولي خاصة في ضفتي البحر المتوسط ، ظواهر أخرى لكنها لا ترقى إلى نفس الأهمية و بالتالي لا يتسع المقام لذكرها و تحليلها لأنها تبقى معزولة و تأخذ طابعا شموليا كما لا يمكن أن تتوسع مستقبلا أو تنمو بشكل مقلق و من ذلك ظاهرة التمييز و سوء معاملة المهاجرين و القيود الاقتصادية و المالية والاستثمارات بسبب التميز العرقي و الجنسي إضافة إلى ظاهرة الرشوة و تهريب الأموال و العمولات غير المشروعة و غيرها من التصرفات غير الأخلاقية .

ويوضح الجدول رقم (1) و(2) و (3) مختلف الإحصائيات الخاصة بأنواع الجرائم المرتكبة من قبل المهاجرين غير الشرعيين في كل من إيطاليا ،المغرب و إسبانيا خلال سنة 2008.

جدول رقم (1) أنواع الجرائم المرتكبة في إيطاليا من قبل المهاجرين غير الشرعيين خلال سنة 2008

أنواع الجرائم المرتكبة	عدد مرات التكرار	النسبة المئوية
الشروع في القتل	60	%0.9
جرائم السطو	60	%0.9
جرائم السلب	82	%12.3
الإغتصاب	3	%0.45
الإختلاسات	18	%2.71
الفساد	21	%3.16
سرقة السيارات	233	%35.1
الخطف	124	%18.7
التعاطي و الإتجار بالمخذرات	38	%5.7
جرائم القتل بالأسلحة النارية	24	%3.61
الإجمالي	663	

المصدر: ميلاد مفتاح الحراثي،**تحديات الأمن القومي غرب المتوسط**،مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2013،ص 116.

الجدول رقم(2) أنواع الجرائم المرتكبة في المغرب من قبل المهاجرين غير الشرعيين خلال سنة 2008

أنواع الجرائم المرتكبة	عدد مرات التكرار	النسبة المئوية
حالات العنف	1746	% 12.9
حجز الممنوعات	876	% 6.49
قضايا المخدرات	171	% 1.26
حالات إحداث الفوضى	98	% 0.72
الإخلال بالنظام	73	% 0.61
السرقات	39	% 0.28
إتلاف المعدات	14	% 0.10
حالات التحريض	2436	% 18.06
الإعتداء و ممارسة العنف	151	% 1.11
قضايا التهديد و الخطف	151	% 1.11
الإعتداء على الموظفين	366	% 2.71
سرقة الهواتف المحمولة	50	% 0.37
الإعتداءات الجنسية	2024	% 15.0
تكوين عصابة إجرامية	1041	% 7.72
حالات الإغتصاب	29	% 0.21
جرائم القتل	807	% 5.98
الإعتداء على المسجونين	1578	% 11.7
السرقة الموصوفة	268	% 1.98
هتك العرض	341	% 2.52
هتك العرض للقاصرين	625	% 4.63
الإجمالي	13474	% 100

المصدر: نفس المصدر،ص111.

الجدول رقم(3): أنواع و كميات المخدرات المضبوطة في إسبانيا لدى المهاجرين غير الشرعيين خلال الفترة (2001- 2008)

المضبوطات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الهيروين(كغ)	631	275	242	271	174	454	227	474
الكوكايين (طن متري)	34	17	49	33	48	47	37	25
الحشيش (طن متري)	514	564	727	794	670	451	653	567
حبوب الهلوسة (حبوبx 1000)	860	1,400	772	797	573	407	491	477

المصدر: نفس المصدر،ص119.

أما الشكل4 : فهو عبارة عن خريطة توضح طرق تنقل الجماعات الإرهابية و جماعات الجريمة المنظمة و تجار الأسلحة.

المصدر:

Yonah Alexander. The Consequences of Terrorism: An Update on Al Qaeda ,.and other Terrorist Threats in the Sahel and Maghreb, Centre Africa. P02.

من خلال الخريطة يبدو بوضوح أن نقطة التقاء الجماعات الإرهابية، خاصة تنظيم القاعدة القادم من أفغانستان نحو الصومال لينتشر في الساحل الأفريقي، بجماعات الجريمة المنظمة تحديدا في منطقة الساحل، و خاصة بين الحدود الجنوبية الجزائرية المالية الموريتانية، لكن هذا لا ينفي كون نشاطها لا يشمل أراضي المغرب الأقصى و الصحراء الغربية و تشاد، وعليه فان الوضع ازداد خطورة في المنطقة المتوسطية بسبب هذا التقارب بين الجماعات الإرهابية و جماعات الجريمة المنظمة حسب المعلومات المهمة التي تم ايرادها في هذه النقطة، لتصبحه منطقة مهددة امنيا بشكل خطير، خاصة إذا اشرنا إلى قضية تمرد الأزواد الطوارق و مطالبهم الانفصالية في شمال مالي في الفترة الأخيرة.

المطلب الثاني:الهجرة غير الشرعية

أصبحت الهجرة غير الشرعية مرجعية لتحليل المسائل الأمنية ،فلم يعد بالإمكان الحديث عن الأمن في المتوسط دون الإشارة إليها،و ذلك لما تحمله من مشاكل إجتماعية ،سياسية،إقتصادية و أمنية تشكل الهجرة السرية أو غير الشرعية المهدد الأكبر لاستقرار الدول المتوسطية اجتماعيا و اقتصاديا و حتى سياسيا ، هذه الهجرة التي أخذت منحنى تصاعديا مع بداية الألفية الثالثة فالواضح للعيان أن دول الشمال تتخوف من تدفق الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين الذين ينفذون إليها بشتى الطرق و أهم هذه الطرق و الوسائل هي وسيلة القوارب الصغيرة التي أصبحت في متناول الشباب للعبور إلى الضفة الأخرى بالرغم من المخاطر التي يجابهونها و على رأسها مفاجآت البحر و ظروفه و كذا إمكانيات الاعتقال و الحبس و العذاب النفسي و الجسدي(**1**).

و تعرف الهجرة غير الشرعية أو السرية بأنها:« انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا»(**2**)، وقد تكون الهجرة في أساسها قانونية وتتحول فيما بعد إلى غير قانونية أو غير شرعية.

وظاهرة الهجرة السرية باتت ظاهرة ذات أبعاد عالمية حيث توضع في المرتبة الثالثة بسبب خطورتها الإجرامية بعد المتاجرة بالمخدرات والأسلحة.

إن هذه الظاهرة تقع بين طرفي المعادلة الصعبة التي مافتئت تتعمق و تتجذر ، حيث أن الواقع الاقتصادي و الاجتماعي في جنوب المتوسط يدفع إلى التفكير في مختلف السلوكيات السلبية و على رأسها الهجرة السرية فالبطالة و الفقر و البؤس تشكل الثالوث القاتل لنفوس الشباب الذين يقبعون دون عناء أمام أجهزة التلفاز و هم يشاهدون الجنة على الضفة الأخرى ، و الراحة و السعادة التي يتمتع بها أقرانهم ممن

---

(1)- غربي محمد، **الدفاع والأمن إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيوستراتيجية**، من الملتقى الدولي: الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق، جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر،29-30 أفريل2008، ص256.

(2)- عبد اللطيف محمود، **الهجرة و تهديد الأمن القومي العربي**، القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2003، ص.205.

هـاجر سـريا أو شـرعيا و كـذا سـبل العـيش السـهلة التـي تنتظـرهم فـي حالـة نجـاحهم فـي العبـور ، كل هذه المغريات تدفعهم إلى انتهاج سبل المخاطر للمرور إلى الجنة الموعودة.

شكل رقم 1:خريطة توضح مناطق تركيز الهجرة في المتوسط

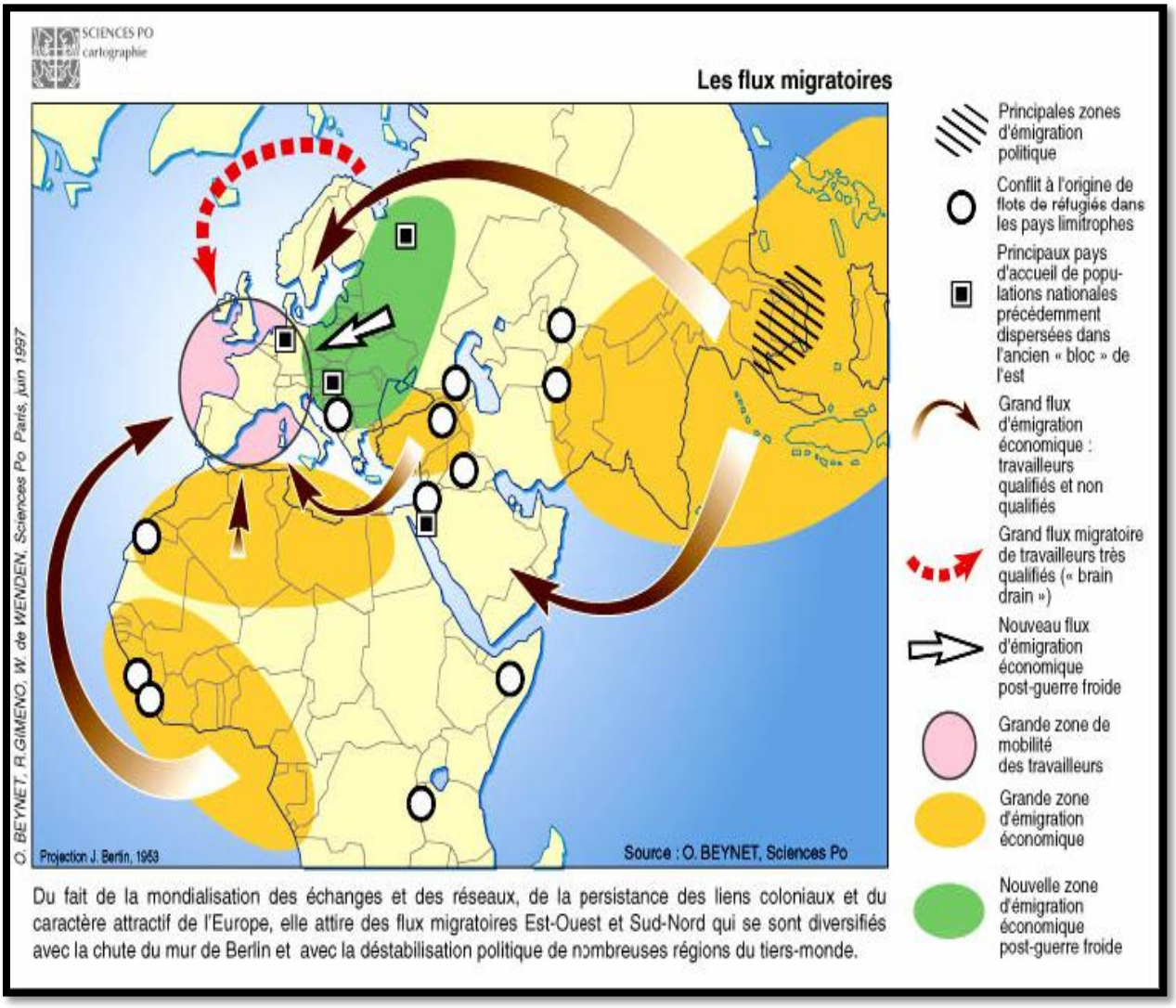

وتوضح الإحصائيات تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا خاصة إسبانيا ،إيطاليا و فرنسا حيث قدر الدخول غير الشرعي إلى أوروبا بزيادة تقدر بـ 153 % ،أي ما يعادل 274.000 مهاجرا غير شرعي في سنة وحدة مقارنة بـــ 100.000 مهاجرا غير شرعي في سنة 2013،كما قدرت الإحصائيات عدد المهاجرين غير الشرعيين في أوروبا بحوالي 62.550 مهاجرا سوريا غير شرعي 31.335 إيريثيريا،25.019 مغربيا، 19345 أفغانيا،18.672،ألبانيا،14.629 أوكرانيا،13.382 جزائريا،11.825 باكستانيا،10698 روسيا،201.681 من جنسيات أخرى.

الشكل رقم 2: أرقام الهجرة غير الشرعية داخل الإتحاد الأوروبي.

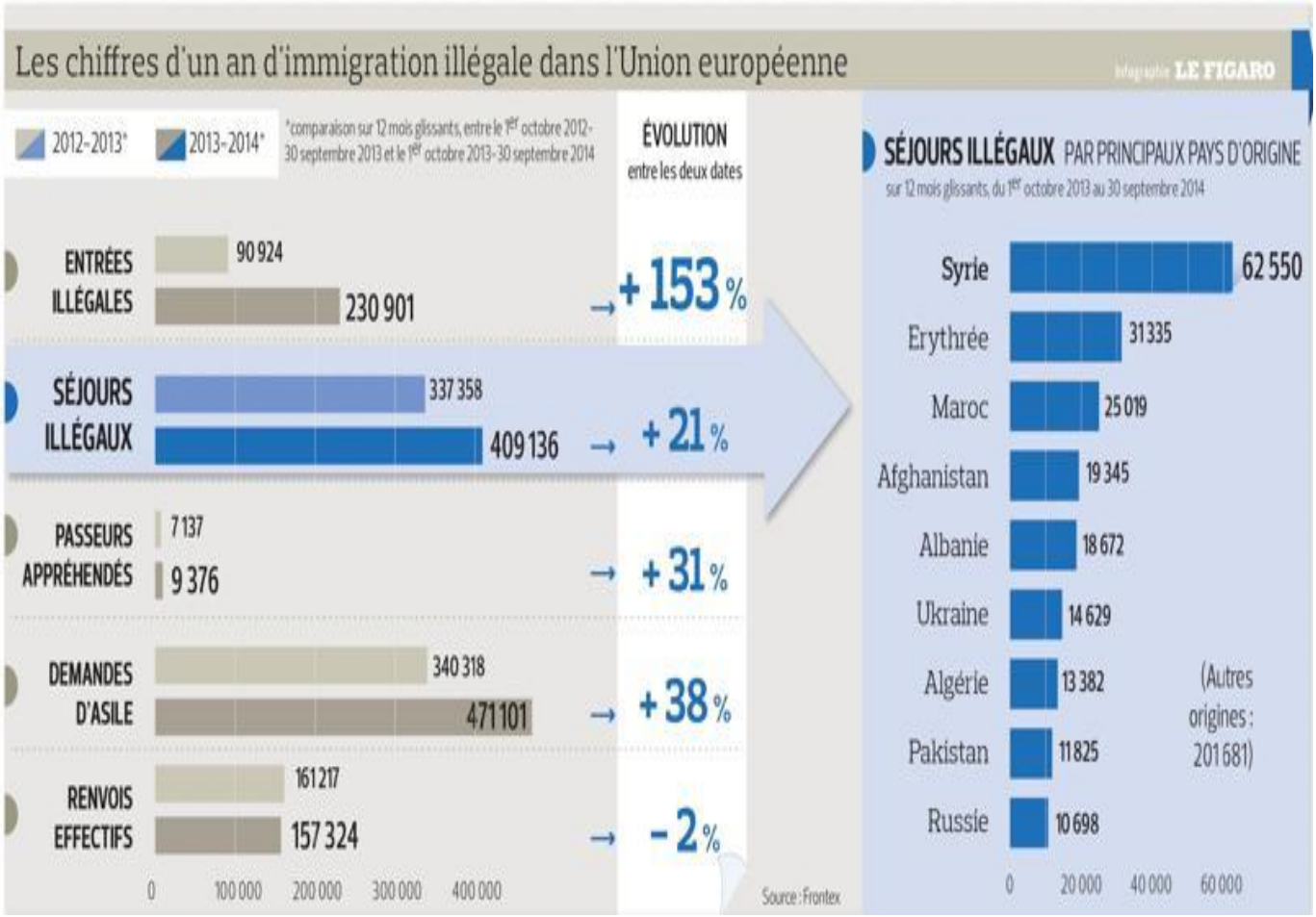

المصدر : le figaro premium، من الموقع : http://www.lefigaro.fr/actualite-france/2015/03/04/01016

تعتبر الهجرة السرية أو غير القانونية أو غير الشرعية أو غير النظامية كما تسمى أو يطلق عليها من قبل مختلف الباحثين والمختصين، ظاهرة ذات أبعاد عالمية موجودة في كل الدول المتقدمة منها كالولايات المتحدة والدول الأوروبية أو في الدول المتخلفة، كدول أميركا اللاتينية إذ تعد بعض الدول مثل الأرجنتين وفنزويلا والمكسيك الوجهة المفضلة للمهاجرين من مختلف الدول المجاورة لها، أما في أفريقيا فلم تشكل حدود الدول فاصلا يحول دون تدفق المهاجرين غير الشرعيين من بعض الدول التي تعاني من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية إلى دول أخرى أكثر استقرار خاصة نحو دول شمال إفريقيا ومنها إلى أوروبا(1).

و بما أن الحوض المتوسطي يعكس منذ بداية القرن العشرين ،مرآة لكل المشاكل العالمية المعاصرة بإعتباره نقطة تقاطع إستراتيجي بين الشمال و الجنوب ، الشرق و الغرب و بين ثلاث قارات فقد طفت على هذه المشاكل ظاهرة الهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط الفقيرة إلى شماله الغني ،حيث عرفت الحياة الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية و التقنية لدى بلدان الحوض فوارق هائلة بين الضفتين،ما جعل المنطقة تعرف غليانا خطيرا من جراء ذلك،ففي الوقت الذي نجد فيه شمال المتوسط

(1) – محمد غربي،«التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر نموذجا»، **مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية**، العدد 8-2012 ، ص 52.

شكل 3: خريطة توضح أهم مناطق العبور للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا

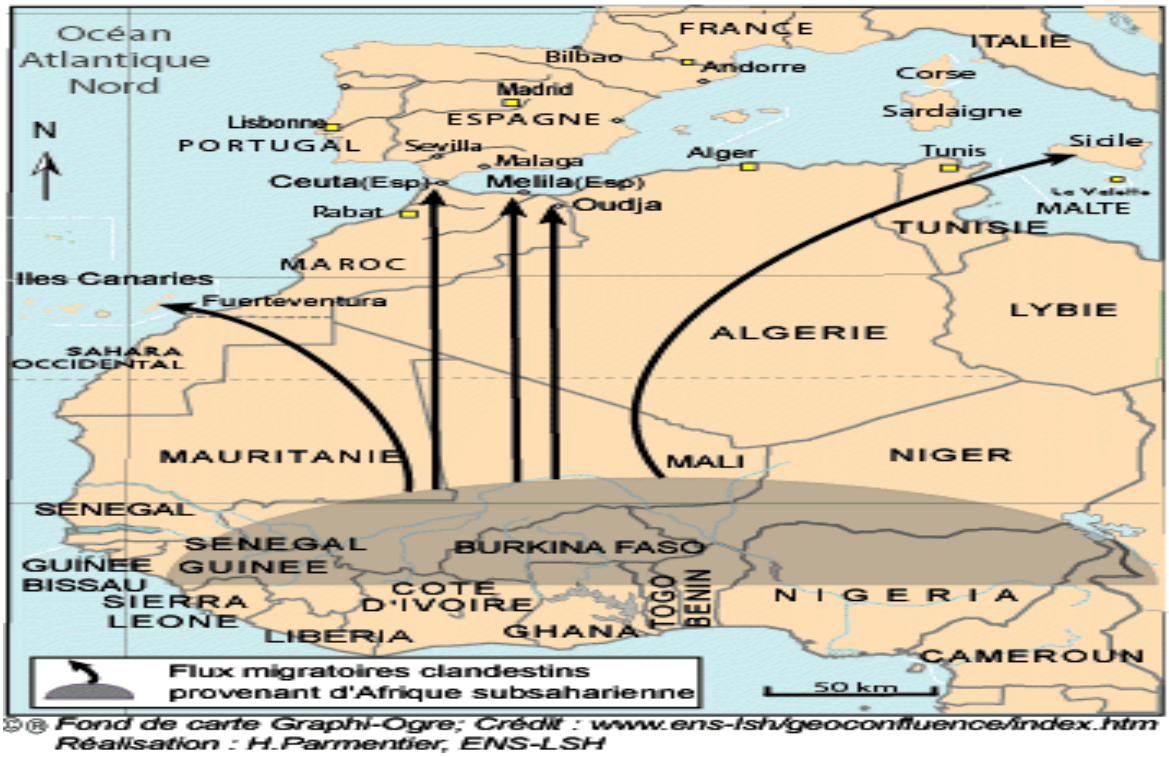

المصدر: *Sylviane Tabarly,* **"La Méditerranée, une géographie paradoxale"**, dans Géo-Confluences, le site internet http://geoconfluences.ens-lsh.fr/doc/etpays/Medit/MeditDoc2.htm#haut, 25 juin 2016

يرفل في نعيم التقدم الإقتصادي و العيش الإجتماعي الكريم و التطور التقني و العلمي و التكنولوجي، لا نجد في الضفة الجنوبية الأخرى سوى تجارب فاشلة في مجال الأنظمة التعليمية و الإقتصادية...

و هكذا فإن المؤشرات على حجم الفوارق بين شمال المتوسط و جنوبه تتمثل في تدني الدخل الفردي و الإنخفاض المضطرد لمستوى المعيشة و التعليم و الرعاية الصحية ، إرتفاع نسب البطالة التخلف الصناعي و التكنولوجي و الإقتصادي ، العجز التجاري و المديونية الثقيلة ،إضافة إلى الفوارق الهائلة في ميدان الديموقراطية و حقوق الإنسان و سيادة دولة الحق و القانون،زد على ذلك الإنفجار الديموغرافي في الدول المتوسطية الفقيرة و الذي يزيد الطين بلة في مجال التغطية الصحية و التعليمية و التشغيل (1).

إن هذه الوضعية تترجم مدى الفارق الهائل في مستوى النمو الاقتصادي و التطور الذي تعيشه الدول الأوروبية بالمقارنة مع دول جنوب المتوسط ، بالرغم من تقاربها جغرافيا ، فالتنمية بمختلف أنواعها لم تحقق إلا معدلات ضعيفة من الرفاهية و لفائدة فئات ضيقة من المجتمع كما أن غياب الاستثمارات المنتجة قللت من مستوى النمو الاقتصادي و عمقت من الفقر و التهميش ، و بشكل أوضح فإن مصادر الثراء و وسائله تتمركز شبه كليا بدول الشمال ، مما أدى إلى عدم انسجام في العلاقات بين ضفتي المتوسط .

(1)-Elisabeth Mann Borghese, **Développement durable et sécurité en Méditerranée, la Méditerranée: Modernité Plurielle**, Paris, UNESCO,2000,p.229.

و مما لا شك فيه هو أن هذه المعضلات تؤثر في أمن دول البحر المتوسط ،فمن المنتظر أن يصبح تعداد سكان دول المتوسط 500 مليون نسمة في أفق سنة 2025(1)، حيث يكثل فيها سكان الغرب نسبة 40% ،بينما سيصل عدد سكان شمال إفريقيا إلى 400 مليون نسمة في السنة نفسها ، وهو رقم يفوق عدد سكان الإتحاد الأوروبي.

وعليه أصبح لهذه الظاهرة أهمية بالغة في منطقة البحر الأبيض المتوسط نظرا لما خصت به من متابعة حثيثة من قبل الدول والحكومات، كما أنها تشكل محور العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف في منطقة البحر الأبيض المتوسط،وهذا ما ذهب إليه الباحث الإسباني" **ألفاسو ريبيرا**، Alfons Ribera "، بقوله:" إذا كان الخطر بالنسبة لأوربا يأتي من الجنوب (التطرف، المخدرات، الهجرة) بسبب الظروف الاقتصادية التي تعاني منها دول جنوب المتوسط، وإذا انتهجنا سياسة فاعلة لدفع التنمية، فإن الخطر سيتقلص بشكل يتناسب والنمو في هذه المنطقة"(2)، و هو ما يذهب إليه الخبير الإسباني " **خوان أنطونيو ساكولوجا** " حيث يصف النمو السكاني في شمال إفريقيا بالقضية الخطيرة التي يجب أن تعد لها أوربا العدة ويستشهد بقول وزير الخارجية الفرنسي الذي يقول فيه:" ***إذا لم نساعد بلدان شمال إفريقيا على مواجهة الانفجار السكاني فإن شمال إفريقيا سيحل ببيوتنا*** "(3).

لقد تأكد أن الهجرة السرية تشكل خطرا على استقرار و نمو الدول المتوسطية ، نظرا لما تحمله من مخاطر عبر فئات غير سوية ، إضافة إلى انخراطها في الحياة السرية ضمن هذه المجتمعات مما يجعلها فريسة سهلة في يد الشبكات التي تتعاطى مختلف الأساليب غير الشرعية في كسب قوتها و استمرارها،حيث ترى دول الضفة الشمالية أن الهجرة غير الشرعية تمثل خطرا عليها من عدة نواحي و لعدة إعتبارات هي :

1- الإخلال بالبناء الديموغرافي في حالة إستمرار الوضع الذي يمكن معه أن ينقلب التوارن السكاني بحيث يصبح العنصر المهاجر يشكل أغلبية السكان.

2- الإخلال بالنواحي الأمنية،إذ من المحتمل إرتكاب المهاجرين غير الشرعيين للجرائم و زعزعة الأمن بالدول الأوروبية،نتيجة لعدم وجود مناصب عمل مناسبة لهم أو استغلالهم من طرف الجماعات المسلحة كتنظيم القاعدة و داعش ،مما يهدد الدول الأوروبية في عقر دارها(4).

3- الإخلال بالوضع الإقتصادي،بمنافسة اليد العاملة المهاجرة لليد العاملة المحلية،خاصة و أنها هجرة غير شرعية ما يؤدي إلى عدم القدرة على تقدير أعداد العمالة الوافدة و تأثيرها.

---

(1)- طه حمد المجذوب،« الأمن الأوروبي-المتوسطي من وجهة نظر مصرية،» **السياسة الدولية**، العدد 124 ،فريل 1196، ص 99.

(2)-Bichara Khader**. Le partenariat euro-méditerranéen après la conférence de Barcelone**, L'harmattan France 1997, p 78.

(3)- وليد محمود عبد الناصر ,«التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف»، **السياسة الدولية**، أفريل 1996،العدد124 السنة 32 ، ص 114 .

(4) – ليندة عكروم، مرجع سابق ، ص83.

4- تصاعد دور الجاليات العربية و الإسلامية ،التي تحرص على المحافظة على هويتها القومية و تعليم أبنائها لغتها و دينها،و ممارسة عاداتها و تقاليدها الإحتماعية الخاصة بها،مما يجعلها تختلف بشكل كبير في سلوكياتها عن المجتمعات الأوروبية التي تعيش في كنفها.

5- التخوف من ارتفاع نسبة البطالة في المجتمعات الأوروبية،نتيجة للأعداد الهائلة من المهاجرين الذين يدخلون سوق العمل كل سنة و بأجور متدنية.

6- غرق المراكب الناقلة للمهاجرين غير الشرعيين إلى سواحل إسبانيا و إيطاليا،و تنوعهم بين النساء و الرجال و الأطفال.

7- تفجيرات قطار مدريد بإسباني و مترو الأنفاق في بريطانيا و تفجيرات شارل إبدو و مطار و أنفاق بروكسل البلجيكية و المتهم فيها تنظيم القاعدة و داعش.

و من هنا يمكن فعلا أن تشكل هذه الظاهرة تهديدا مباشرا لأمن تلك الدول و من حقها انتهاج السبل المتاحة قانونا لمحاربتها لكن في إطار التفاهم و البحث المعمق في أسبابها و مساعدة دول المصدر على تهيئة الجو الملائم للقضاء على دوافعها(1)، خاصة إذا علمنا أن الهوة السحيقة بين دول الشمال و دول الجنوب مازالت مستمرة في التجدر و التعمق ، ذلك أن 20 % من سكان المعمورة يستحوذون على 80 % الناتج العالمي ، كما انخفضت حصة باقي الدول التي تشكل 80 % من السكان إلى أدنى المستويات إضافة إلى ذلك فإن 5/1 من سكان العالم يتحصلون على أربعة أخماس العائدات العالمية ، و نسجل أيضا أن مليارين من البشر يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم ناهيك عن تدهور الخدمات الصحية في دول الجنوب.

إن دول الإتحاد الأوروبي و دول جنوب المتوسط لديها مصلحة مشتركة في أن يضمنا أن لا تكون الحدود الخارجية الجديدة عائقا يحول دون التبادل التجاري و الإجتماعي و الثقافي بين الدول،أو يحول دون التعاون الإقليمي ، ويشكل حوض المتوسط الحيز الأمني الذي تخضع حدوده للمراقبة المشتركة بين دول الضفتين الشمالية و الجنوبية بحكم الإرتباط الجغرافي و التاريخي و الأمني.

و بإعتبار أن الهجرة ظاهرة عابرة للأقاليم و بإمكانها تهديد أمن و إستقرار المتوسط فهي تشكل رهانا في الشمال و الجنوب على حد سواء ،من هنا بلورت الوحدات السياسية المشتركة سياسة أمنية مشتركة لمواجهة مخاطر التهديدات المشتركة للبحر المتوسط ،لأنه لا يمكن للأمن الأوروبي أن يكون منفصلا عن أمن منطقة جنوب المتوسط(2).

إن عوامل مثل إنتقال الأشخاص و ما يصاحبها من تطور وسائل النقل و الإتصالات و زيادة المبادلات الدولية تؤدي إلى إنعكاسات على كل الدول المطلة على البحر المتوسط فتغير البيئة أو المحيط الديموغرافي للدولة ، وقد تتسبب في توترات إجتماعية ينتج عنها كره الأجانب و ما يعنيه

(1)- بشير هشام،«الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا(أسبابها،تداعياتها،سبل مواجهتها)»،**السياسة الدولية**،العدد178، يناير2010،ص97.

(2)- سهام حروري،« الهجرة و سياسة الجوار الأوروبي»، **مجلة المفكر**،العدد الخامس، نوفمبر2012، ص347-348.

ذلك من تهديد للأمن،كما أن الحركة الواسعة للأفراد عبر الحدود تؤدي إلى إنتشار الأمراض المعدية (خاصة الفيروسية منها) و إلى إنتشار الجريمة المنظمة و تجارة المخذرات و السلاح و الأعضاء و غيرها من المخاطر.

إن الشيء المتداول لدى الرأي العام الأوروبي و المدعم إعلاميا ،هو التخوف من الهجرة لا سيما السرية لربطها بكل المخاطر السابقة،و بالإسلام خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية، و يتردد هذا الأمر بنزعة عدائية على لسان المسؤولين و المفكرين و الإعلاميين و رجال الدين في المجتمعات الغربية.

وتظهر التحديات من خلال نوعية المقاربات الأمنية التي يمكن اللجوء إليها أو استعمالها لمواجهة هذا النوع الجديد من التهديدات الأمنية ،خاصة و أن للهجرة غير الشرعية ارتباطات بعمل المنظمات الإجرامية العبر وطنية و التي تهدد بدورها الاقتصاد و الفرد، و موجات الهجرة غير الشرعية آخذة في ترسيخ التهديدات الأمنية التي تحملها، ففي ظل الظروف التي تحيط بموجات المهاجرين و حتي التي يجدونها في بلدان المرور هذا من جهة ومن جهة أخرى التهديدات التي يخلقونها بتواجدهم عبر حدود تلك الدول الإقليمية، وبمكن ربط تلك التهديدات بالمستويات التالية(1):

التهديد هو أمني بالدرجة الأولى، في ظل إمكانية استغلال المهاجرين السريين أو حتى الاختلاط بهم من قبل الجماعات الإرهابية و حتى من قبل التنظيمات الإجرامية العبر وطنية،و التهديد الثاني،هو المتاجرة بالمخدرات و ذلك حتى يتمكن هؤلاء المهاجرين، من تمويل رحلاتهم ،أما التهديد الثالث،هو إمكانية نقل الأمراض أو عن طريق ممارسة الدعارة ،وفيما يخص التهديد الرابع ،يظهر في صعوبة التنقل عبر المسالك الصحراوية مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى موت المهاجرين و ضياعهم في الصحاري ،فالتهديد الخامس و المتمثل في تزوير العملة و الوثائق الرسمية،خاصة عند بقاء هؤلاء المهاجرين فوق أراضي دول العبور إضافة إلى تبني أسلوب الجريمة المنظمة (شيكات الدعارة مخذرات،أقراص مهلوسة ومتاجرة غير مشروعة و تزوير العملة خاصة منها اليورو).

و أخيرا التهديد السادس المتمثل في انتشار الرشوة و الفساد في أسلاك الأمن بالإضافة إلى الحساسية التي يثيرها هؤلاء في العلاقات الثنائية الدبلوماسية التي تجمع سواء بين دول منطقة الساحل الإفريقي أو بين دول من منطقة الساحل الإفريقي مع دول الإتحاد الأوروبي.

و فيما يخص أهم الانعكاسات لظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن المتوسطي،فتتفق معظم دول القارة الأوروبية تقريبا داخل الإتحاد الأوروبي و خارجه على معارضة الهجرة غير الشرعية بشدة من إفريقيا و غيرها،و في المقابل لا تمتنع بعض هذه الدول في السماح بقدر انتقائي من الهجرة للكفاءات

(1) عثمان الحسن محمد نور و ياسر عوض الكريم المبارك،**الهجرة غير المشروعة و الجريمة المنظمة**،الرياض، مركز الدراسات والبحوث،2008، ص.ص41-42.

والأدمغة المتميزة، و لو كان في ذلك استراق لهذه الكفاءات و الأدمغة من مواطنها الأصلية،إلا أن هذا الأخير يتم في إطار الهجرة غير الشرعية(1).

و نظرا لتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى دول الإتحاد الأوروبي،أصبحت دول شمال أوروبا متخوفة من العلاقة المحتملة بين الإرهاب و المهاجرين ،حيث أصبح من الاحتمالات الواردة و بالخصوص في ظل وجود أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين.

و مما سبق نرى أن الدول ترى في الهجرة غير الشرعية خطرا من عدة نواحي واعدة اعتبارات منها:

أولا:الإخلال بالبناء الديموغرافي،حيث أن سيل المهاجرين المتدفق بشكل مستمر يمكن أن يقلب التوازن السكاني وبالتالي تزداد نسبة هؤلاء المهاجرين في المجتمعات الأوروبية مما يهدد كيان السكان الأصليين على المدى الطويل.

ثانيا:الإخلال بالنواحي الأمنية، فهؤلاء المهاجرون غير الشرعيين غير مسجلين و لا يحملون هويات إثبات شخصية، و قد يرتكبون جرائم و شريحة منهم مسلمون قد ينتمون إلى جماعات مسلحة تؤمن بالعمل المسلح ضد الدول الأوروبية في عقر دارها.

ثالثا:الإخلال بالوضع الاقتصادي،فرغم أن المهاجرين غير الشرعيين يساهمون في الغالب في توفير أيدي عاملة رخيصة،إلا أن ذلك في حد ذاته قد يشكل خللا في سوق العمل فهذه العمالة الوافدة إلى أوروبا قد تشكل منافسا للأيدي العاملة المحلية،إضافة إلى مشاكل إقتصادية أخرى قد تظهر بسبب عدم القدرة على تقدير أعداد العمالة الوافدة و تأثيرها(1).

و في محاولة لمكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار سياسة التعاون الأمني الفعال،بدأ نواب أوروبيون بتحركات للضغط على حكوماتهم لانتهاج سياسة انفتاح جديدة مع الجزائر و التي تعتبر حلقة مهمة في جنوب المتوسط،تقضي بتثمين دورها في مكافحة الهجرة السرية و الجريمة المنظمة. و الإرهاب من خلال رفع تأشيرة السفر عن الرعايا الجزائريين و منحهم "حرية التنقل"داخل دول الإتحاد الأوروبي.

وحسب مجلة " the parliement politics magazine "(2)، فقد أكد النائب شارل تانوك أن هناك "مساع يقوم بها أعضاء في البرلمان الأوروبي في إطار مراجعة سياسة الجوار و هناك استعداد لمناقشة هذه المسألة من طرف الأوروبيين بالنظر إلى مساهمة هذا البلد المتوسطي في استقرار المنطقة، وأفاد النائب البريطاني بأن "هناك قطاع واسع من البرلمانيين يشاطروننني دعوتي إلى التركيز أكثر على الأمن و الهجرة و إلى مرونة أكثر في علاقة الاتحاد الأوروبي مع الجزائر،التي ينبغي دعمها في إطار سياسة الجوار الأوروبية الجديدة بالنظر إلى مجهوداتها التي لا ينكرها جاحد

(1) – ناجي عبد النور، **الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط:ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي**، من الملتقى الدولي: الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق، جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر،29-30 أفريل2008، ص256.

(2)-Elmoudjhid,**stabilisation de la région: un eurodéputé appelle l'UE à soutenir l'Algérie**, http://www.Elmoudjahid.com/fr/catégorie/3 ,date de consultation le: 10/01/2016, à 20.34.

و أكد البرلماني الأوروبي من خلال مساهمة له تحت عنوان " حان الوقت للتخلي عن التصور الأحادي في العلاقات بين الأوروبي و الجزائر " نشرت على المجلة الإلكترونية " ذي برلمنت" في طبعتها ليوم 2016/01/04 أن الهجرة و الأمن يعتبران من أهم التحديات التي يتعين على الاتحاد الأوروبي و جارته الجزائر رفعهما سريعا و التعاون بينهما يعتبر مكسب حقيقي.

المطلب الثالث : أسلحة الدمار الشامل و تأثير الدول الفاشلة

كون الأخطار العسكرية من جانب القوى الكبرى فيما بينها لم تعد تشكل خطرا على الأمن العالمي،بمعنى أنها لم تعد واردة كما في الماضي، ذلك أن "الردع النووي" الذي حكم العلاقات بين "الشرق و الغرب" ما يقارب نصف قرن أنتج إدراكا متبادلا (لايزال مستمرا) لدى الطرفين بضرورة إستبعاد المواجهة المباشرة من قائمة البدائل المتاحة لكل منهما للتعامل مع الآخر.

وفي مقابل هذا ظهر تهديد جديد لأمن المنطقة المتوسطية منبعه هذه المرة ليس الدول الكبرى و إنما الدول الأكثر ضعفا و التي تعاني أزمات على مختلف الأصعدة يمكن أن تؤثر على أمن المنطقة و يتعلق الأمر بالهجرات الجماعية و الأمراض المستعصية ،الجرائم المنظمة ،الحروب الإنفصالية و الإثنية، والتي تصبح مهدا خصبا لتهديدات أخرى قد تصل إلى إنتشار أسلحة الدمار الشامل و الإرهاب الدولي، فواعلها ليست هي الدول لوحدها و إنما الجماعات الإرهابية و عصابات الجريمة المنظمة و فصائل التمرد التي أصبح بإمكانها إمتلاك أذرع عسكرية و أسلحة قد تصل إلى أسلحة الدمار الشامل(1).

فالدول الفاشلة و على الرغم من قوة نظامها السياسي و صعوبة قابلية إختراقه،نجدها لا تتعامل بكفاءة مع المشاكل المطروحة في مجتمعاتها،وهذا نظرا لعدة أسباب كعدم الكفاءة و عدم القدرة على التنسيق و ضعف مؤسسات الدولة.....،الأمر الذي يجعل الوضع على وشك الإنفجار في أي لحظة،حيث لا يمكن التنبؤ بنتائجه لغموض معطياته(2)،و هو ما يمثل خطرا على المصالح الأوربية في الضفة الجنوبية للمتوسط بشكل واسع نظرا لعدم وجود القابلية للتعامل مع الوضع في حالة ما إذا إنفجر مجددا،و بالتالي تهديد أمن أوروبا في عدة أبعاد منها الإقتصادية الأمنية ،الإجتماعية.....

لهذا فإن الدول الفاشلة في إدارة أمورها في نظر الأوروبيين تعد" **سلة من التهديدات**" المتنوعة و الجديدة و التي يمكن عبورها للجانب الشمالي من المتوسط في حال بقاء وضع هذه الدول على ما هو عليه،بغض النظر عن مدى إضطلاع و تحكم هذه الأخيرة في شؤون الدولة على المستوى السياسي.

ومن الضروري التأكيد في هذا السياق على أن الكثير من المفكرين والمنظرين قد عالجوا موضوع" الدولة الفاشلة الفاشلة" منذ ستينات القرن العشرين أين ظهرت عديد النظريات التي عرفت بنظريات

---

(1)–أدام شهرزاد ،مرجع سابق ، ص 46.

(2)– إبرهيم غالي، **دليل الدول الفاشلة:الفوضى تهدد العالم** ، من الموقع http://www.islamonline.net،تاريخ الدخول 2016/06/17،ساعة الدخول 19.00.

" الدولة الفاشلة Failed– state و الدولة المنهارة Collapsing state وقد تم التأكيد على الكثير من أطروحاتها مع مطلع التسعينات الماضية من خلال دراسة الظاهرة الصراعية في عالم ما بعد الحرب الباردة، أين تم التوصل إلى أن الحروب المعاصرة لم تعد متعلقة بمطالب القوة للدول الأقوى وإنما بضعف الدول الضعيفة، وهو ما تناوله" كالفي هولستي – Kalevi. J. "HOLSTI في كتابه" الدولة، الحرب ودولة الحرب – The state, war and the state of war (1996) حيث أكد على عامل الدول الضعيفة في اللاستقرار العالمي.

إن الهدف الأساس لهذه الدراسات لم يكن البحث عن مكامن الضعف لدى الدول ذات" العجز السيادي"وتصوير إمكانيات تجاوزها، وإنما كانت– في معظمها –هادفة إلى التنويه بدور القوى الكبرى في حفظ السلم بين و داخل المجتمعات والتأكيد على أن انسحابها من توجيه التفاعلات داخل النظام العالمي هو ما يقود إلى حالة التسيب "ويزيد من خطورة" فشل الدول(1).

إن عدم الاستقرار الذي قدمه " التقرير السنوي الأول" الذي أعده صندوق دعم السلام – fund for peace و مجلة " السياسة الخارجية " foreign policy عام 2005 يشخص الكثير من الحالات انطلاقا من الكونغو والصومال أين كان فشلها منعكسا طيلة سنوات النزاع المسلح في الانقلابات وتدفقات اللاجئين وظهور فواعل غير دولتيين(جماعات التمرد والمليشيات المسلحة) اشتركوا إلى جانب الدول المعنية في صنع التفاعلات العسكرية لتلك المناطق، وفي حالات أخرى يظهر عدم الاستقرار من خلال عداءات وضغوطات ستؤدي لا محالة إلى نزاعات داخلية،وفي روسيا فإن الصراع يتمركز في مقاطعات محلية تسعى إلى الحكم الذاتي أو الانفصال عن الدولة الأم عبر عمليات عسكرية تقودها أطراف المعارضة، في حين يأخذ اللااستقرار في كل من أفغانستان وكولومبيا والصومال شكلا للنزاعات المسلحة أو مافيا المخدرات أو سيطرة القادة الحربيين (مثلا تنظيم القاعدة في أفغانستان والمحاكم الإسلامية في الصومال) على مناطق مهمة من إقليم الدولة.

وقد يحصل انهيار الدول أحيانا فجائيا مع وجود بعض الدلائل المؤشرة عليه مثل التدهور التدريجي للمؤسسات الاجتماعية والسياسية مثلما هو الحال في كل من زيمبابوي وغينيا، كما أن دولا أخرى تواجه مخاطر الرجوع إلى دائرة الصراع بعدما كانت قد خرجت منها مثل سيراليون وأنغولا.

إنه من الضروري الإشارة بعد هذا إلى أن تقرير 2010 لمجلة السياسة الخارجية و صندوق دعم السلام قد أحصى 07 دول عربية ضمن ال 40 الأولى كالتالي :الصومال / 01 السودان / 02 العراق / 05 لبنان / 18اليمن 21 / .سوريا / 35 مصر 40.

وعموما فإن قابلية الدولة للانهيار – حسب ذات التقرير –تبدو أكثر تميزا في إفريقيا،مع ظهورها أيضا في آسيا ووسط أوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، ومخاطرها لن تقتصر على هذه المناطق للدول) خاصة بعد أن أصبح" تصدير" مشكلاتها أمرا حتميا، سواء ما تعلق منها بتجارة المخدرات أو

(1)– محمود عبد السلام،« الأسلحة النووية وعالم القرن الحادي و العشرين »،**السياسة الدولية**، العدد 161،جويلية 2005، ص232.

كما يمكن ربط منطقة المتوسط بنوع أخطر من الأخطار الأمنية و هو خطر" **إنتشار أسلحة الدمار الشامل**"، و هو ما يمثل تهديدا حقيقيا للسلم و الأمن في المتوسط،فإمكانية إمتلاك **أسلحة الدمار** الشامل تفتح المجال واسعا لسباق التسلح،و قد أعطت إسرائيل المبرر للدول الأخرى للسعي لامتلاك هذا النوع من الأسلحة بعدما تمكنت هي من ذلك(1).

و ما يزيد من خطورة هذا الخطر هو إمكانية حصول التنظيمات الإرهابية على هذه الأسلحة و إستخدامها بصورة عشوائية ،بالإضافة إلى ما تشكله الدول التي توصف بالمارقة على النظام الدولي و المالكة لهذه الأسلحة من خطورة على أمن و إستقرار المنطقة المتوسطية كجزء من العالم في نظر الأوروبيين دائما(2).

غير أن مسألة الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل و في تحديدها لنوع الخطر، فإن أوروبا تتعامل مع هذا الوضع بأقل حدة بالنسبة لدول القوس اللاتيني كزنها ديمقراطية متعايشة (نظرية السلام الديمقراطي) ،و تنتمي إلى تكتلات إقتصادية (الإتحاد الأوروبي)، وأخرى عسكرية (الحلف الأطلسي)، و تمتلك إحداها (فرنسا) السلاح النووي كما أنها دول متفوقة تكنولوجيا من حيث الصناعات العسكرية، بل هي دول مصدرة في معظمها للأسلحة التقليدية، لكن ما تخشاه دول المنطقة المتوسطية هو الإخلال ببعض الإتفاقيات الدولية حول الأسلحة التقليدية (الصواريخ طويلة المدى) التي يمكن أن تحوزها دول جنوب المتوسط، أو أسلحة كيماوية أو بيولوجية تنفذ بها عمليات نوعية على أراضيها من طرف جماعات إرهابية من الداخل أو الخارج ، بالإضافة إلى تداعيات أي نزاع مسلح في المنطقة على جنوب غرب أوروبا.

وبالتالي وفقا لمعادلة أن " **السلاح في يد الصديق ليس له نفس الأثر إذا كان في يد العدو أو العدو المحتمل ، حتى و إن كان السلاح نفسه**"، فالأمر هنا مرتبط بهوية ممتلك هذه الأسلحة،فإذا كان من المراعين و المؤيدين للقيم الأوروبية و الغربية الديمقراطية فهو بعيد كل البعد على أن يصنف ضمن الدول المهددة للأمن الأوروبي مثل "**إسرائيل**"، أما إذا كانت دول فاشلة فهنا تتغير النظرة و يصبح الأمر متعلقا بتهديد الوجود الأوروبي كون سلوك هذه الدول قد يوصف بغير العقلاني ،مع إمكانية وصول هذه الأسلحة إلى جماعات خارجة عن القانون، الأمر الذي يجعل من الدول الأوربية تنظر إلى تسلح دول الضفة الجنوبية و إحتوائها على أسلحة و صواريخ بعيدة و متوسطة المدى تعتبره في حد ذاته خطرا على أمنها و ذلك بربط هذا النوع من الأسلحة بالسلاح النووي أو البيولوجي، و هذا للحد من إحتمال حصول هذه الدول على صواريخ بعيدة المدى، إلى حد تصبح دول الضفة الجنوبية غير قادرة على حفظ حدودها الإقليمية إذا تعرضت لهجوم ما.

---

(1)- مصطفى بخوش ،**حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، دار الفجر للنشر و التوزيع ،ص 123.

(2)-علي محمد علي، **أوروبا آمنة في عالم أفضل** ، من الموقع :http://haras.naseej.com/Detail.asp ?InNewsItemID=128704
تاريخ الخول2016/06/30، ساعة الدخول 18.45.

المطلب الرابع: التلوث البيئي

إن الكوارث والمشاكل في عالم اليوم ينظر إليها على أساس أنها تشكل مخاطر أمنية على جميع الدول والشعوب، بعدما كانت في السابق ذات مفعول محلي ويرجع ذلك إلى التطور الكبير في وسائل الاتصال، تقليديا كانت الحروب بين الدول أو الحروب الأهلية مصدر للمخاطر الأمنية، بينما تمثل اليوم الكوارث الطبيعية مثل الزلازل ومشاكل البيئة تهديدا حقيقيا للأمن العالمي. كما أن التنافس والسباق نحو الاستحواذ على الموارد الطبيعية كالمياه مثلا والتي تعتبر أساس التنمية الاقتصادية، من شأنه أن يؤدي إلى نشوب نزاعات وحروب بين الدول وهو ما يهدد الأمن الدولي.

تواجه منطقة البحر المتوسط مشاكل بيئية مرتبطة مباشرة بالأمن تمثل مصادر للتوترات والنزاعات بين الدول وتشكل في الوقت نفسه رهانات كبرى باعتبار أن البيئة مسألة عالمية، فأي حدث تشهده نقطة من العالم ستكون له انعكاسات على بقية مناطق العالم، فلا يمكن لأي مجتمع أن يساهم في تدهور البيئة أو استعمالها لغايات تهدد السلم والأمن الدوليين.

فعلى غرار مناطق أخرى من العالم، تعرف منطقة البحر المتوسط تدهورا كبيرا في البيئة يهدد الأمن فيها ويجعل من حوض المتوسط فضاءا يغيب عنه السلم والتنمية والاستقرار، ويتعلق الأمر بتلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الذي تشهد فيه الموارد المائية وإنتاجية الأراضي الزراعية انخفاضا وهو ما يدفع بالسكان إلى الهجرة نحو مناطق أخرى بحثا عن شروط البقاء، وهذا من شأنه أن يهدد أمن الدول المستقبلة لوفود المهاجرين واللاجئين، و هذا يجرنا للحديث عن التوزيع غير العادل للدخل والثروة بين الدول والفئات المختلفة في نفس الدولة، ويجب العمل على تقليص هذا التفاوت من خلال تمكين الفئات المعوزة من تلبية حاجياتها الأساسية، وهو ما يتطلب إدخال تعييرات عميقة ووضع قيم جديدة تسمح بضمان بيئة سليمة لأجيال الحاضر والمستقبل(1).

فالتلوث البيئي بكافة أشكاله أخذ أبعادا خطيرة، أصبحت تشكل خطرا و تحديا للأمن في المتوسط و ذلك نتيجة للثورة الصناعية في بلدان الشمال و الذي أثر بشكل مباشر على البيئة في الجنوب و التوسع الزراعي المكثف في البلدان المغاربية الذي أجهد التربة ، التوسع الصناعي الهائل المدعوم بالتكنولوجيا الحديثة، و ما ينتج عنه من ضخ الأطنان من النفايات السامة في البحر،إضافة إلى كثافة النقل البحري حيث تستقبل موانئ غرب المتوسط ثلثي ناقلات النفط من إجمالي ناقلات الوقود العالمي و هذا ما سبب كارثة بيئية،دمرت الثروة البحرية ،إضافة إلى التلوث المدني و الزراعي و العواقب التي تهدد السياحة، كما أن الحروب أدت إلى حدوث تناقص حاد في الموارد الطبيعية و خصوصا المياه الصالحة للإستخدام، الأراضي الصالحة للزراعة و المحصول السمكي في البحار،مما يهدد بنشوب نزاعات إقليمية و صراعات في المستقبل القريب بسبب التزاحم على

---

(1)- Azzouz Kerdoun.« **Enjeux de l'environnement et défis sécuritaires en Méditerranée** », Communication Présentée au colloque international sur la mondialisation et sécurité organisé par le Conseil de la nation, Alger,Mai 2002, p326.

الموارد،و تعد مشكلات البيئة خطرا أمنيا نتيجة زيادة معدلات تلوثها خلال الربع الأخير من القرن الماضي و بداية العقد الأول من الألفية الثالثة،وهذا نتيجة للزيادة الكبيرة في عدد المصانع و المعامل وسائل النقل، المصافي،محطات توليد الكهرباء،الزراعة المكثفة للأراضي،عدم كفاءة نظم الري و الصرف،و كذلك الحروب الأهلية و الإقليمية ،و نتيجة لذلك كثرت المشكلات البيئية بشكل أصبح يهدد المحيط الحيوي و يقضي على تنظيم البيئة العالمية ،بل يهدد حياة سكان المنطقة الذي يتزايد عددهم بكثرة،و تعاني قطاعات كبيرة منهم من سوء التغذية و المرض و الكوارث نتيجة للتلوث البيئي(1).

في هذا الصدد إعتبرت لجنة برانتلاند Brundtland في تقريرها لسنة 1988 من الضغط على البيئة و النظام الايكولوجي هو مصادر من مصادر التوترات السياسية و العسكرية، وبالتالي هي تهديد أمني،ونميز بين ثلاثة أنواع من التلوث حسب تنوع مصادره و تأثيره على البيئة المتوسطية وهي تلوث عادي ،تلوث خطير و تلوث مدمر(2).

أ-التلوث العادي:

أو المعقول هو ذلك النوع من التلوث الذي لا تكاد تخلو منه منطقة من مناطق العالم ، فهو موجود درجات متفاوتة في مناطق الصناعية الكبرى و كذلك في الدول النامية ،و يميز ذلك النوع أنه لا تصاحبه لأية مشاكل بيئية رئيسية أو أضرار خطيرة على البيئة أو الصحة الإنسانية.

ب- التلوث الخطير:

و هذا النوع من التلوث يظهر بوضوح في الدول المتقدمة صناعيا ،حيث يكثر إستخدام المصادر المختلفة للطاقة و النشاط التعديني ، ما ينتج عنهما من الملوثات الصناعية و المنتجات الغير قادرة على تدوير نفسها،و هذا النوع من التلوث تتعدى فيه كمية و نوعية و طبيعة الملوثات خط الآمان البيئي ،و من أبرز الأمثلة على ذلك النوع من التلوث : الكوارث البيئية البحرية الناتجة عن غرق أو إحتراق ناقلات النفط العملاقة و تسرب حمولتها في المياه البحرية.

ج- التلوث المدمر:

هذا النوع من التلوث يمثل أخطر درجات التلوث على الإطلاق ،حيث تتعدى فيه الملوثات حد الخطر لتصل إلى الحد المدمر ،و تبعا لذلك ينهار النظام الإيكولوجي و يصبح غير قادر على العطاء،نظرا لاختلال التوازن البيئي بشكل جذري فهناك عدم توافق بين العناصر الطبيعية في البيئة و المواد الملوثة السامة و الخطيرة ،و من أبرز الأمثلة على ذلك النوع من التلوث حادثة تشرنوبيل سنة 1986 و التي وقعت في المفاعل النووي السوفييتي، وكان لها آثارا مدمرة على البيئة العالمية المحيطة و كذلك حرب الخليج و ما انجر عنها من تدهور خطير للبيئة و البيئة البحرية على الخصوص.

---

(1)- ميلاد مفتاح الحراثي،مرجع سبق ذكره ،ص 122.

(2)- معلم يوسف، **تأثير البيئة على الأمن في المتوسط**، من الملتقى الدولي:الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق، جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 29-30 أفريل2008، ص167.

و الخوض في ذكر أنواع الملوثات من حيث خطورتها هو للتنبيه من عواقب إجراء تجارب نووية في البحر الأبيض المتوسط أوعدم الإهتمام، وكذلك أخد الحيطة اللازمة فيما يتعلق بتشغيل واستغلال الآبار البترولية.

المبحث الثالث: تحليل مضامين سياسة التعاون الأمني في المتوسط

المطلب الأول: مضمون سياسة التعاون الأمني في المتوسط.

كان للتحولات الكبرى التي شهدتها الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة ، الأثر المباشر في ظهور تحولات على مستوى المفاهيم وأخرى على مستوى الفواعل وتحولات أخرى مست حتى بنية النظام الدولي وظهور متغيرات جديدة ، كذلك ظهور تحولات على مستوى التهديدات والمخاطر فبعد أن كانت التهديدات والمخاطر عسكرية متبادلة الأطراف، أصبحت التهديدات غير عسكرية تمس بالأمن الإنساني كما تمس بالأمن الوطني والدولي (الأوبئة البيئية، الأمراض والمخدرات،الإرهاب ، الهجرة غير شرعية الجريمة المنظمة...) ،و هذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام الأوروبي بسياسة التعاون الأمني في المنطقة المتوسطية، حيث شعرت الدول الأوروبية بعدم الأمن الّذي يبدو أنّ طبيعته ليست نتاج الخطر العسكري بقدر ما هي طبيعة اقتصادية ،اجتماعية وثقافية، وأن زيادة حدة هذه المشكلات على دول الجنوب تنعكس على الأمن والاستقرار في أوروبا.

وفي دراسته للرؤية الأمنية الأوروبية في علاقاتها مع دول الجنوب يشير الباحث **إدوارد مور تيمير** إلى أنه مع انتهاء الحرب الباردة تغيرت الرؤية الأمنية للدول الأوروبية وصارت ترتبط بموقع كل دولة، ففي وسط القارة وشمالها ينظر إلى الفوضى الناشئة عن انهيار الاتّحاد السوفياتي على أساس أنها المصدر الأول لتهديد الأمن الأوروبي، بينما النظرة الغالبة في غرب القارة و جنوبها هي أن التهديد يأتي أساساً من جنوب المتوسط، ويوضح الباحث أن التهديدات القادمة من الجنوب لها جذورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولذلك لا تكفي القوة العسكرية وحدها لضمان الأمن الأوروبي، لهذا بدأت دول الاتّحاد الأوروبي في إعادة تنظيم مجموعة من الاتفاقات التي تمت بينها وبين بلدان المنطقة،وفق سياسة شاملة لتنمية المنطقة وضمان استقرارها الأمني والاقتصادي، وتولدت قناعة لدى الدول الأوروبية بأن الأخطار التي تهدد الاستقرار الأوروبي لم يعد مصدرها من شرق القارة الأوروبية فقط، وذلك على أثر انهيار الاتّحاد السوفياتي السابق وتفكك جمهورياته وتحول بعضها إلى دول مستقلة، إضافة إلى انهيار نظام الثنائية القطبية وما صاحبه من إعادة توزيع موازين القوى العالمية، بل إن الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها أوروبا تأتي من عدم الأمن والاستقرار في المتوسط ومركزه المنطقة العربية(1).

فهذه التحولات التي مست مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة ، دفعت بالوحدات السياسية سواء بشكل انفرادي أو بشكل جماعي(تنظيم إقليمي معين) القيام بوضع ترتيبات أمنية لمجابهة

(1)- مسعود المهدي السلامي،«أبعاد السياسة الأمنية لدول الإتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية»، **مجلة جامعة الزيتونة**،ليبيا،العدد الأول ،2012.

هذه المخاطر والتهديدات و طرق التعامل معها.

فـأي نظـام أمنـي إقليمـي يـرتبط بخصـائص النظـام الإقليمـي علـى المسـتوى الإقليمـي مـن جهـة و خصائص التعاون الأمني المبني على مدى إدراك التهديدات و المخاطر من جهة أخرى.

لـذا يتعلـق تحليـل أي نظـام تعـاون أمنـي إقليمـي بدراسـة الترتيبـات الأمنيـة – كنمـاذج لهـذا التعـاون– في سياق بنى التصورات و/ أو الخطابات السياسية المعينة.

وبما أن المفهوم العسكري للأمن طغى على واقع الدراسات السياسية لفترة من الزمن فكان من الضروري أن تتبنى سياسة التعاون الأمني مفهوما قائما على أساس أمن الدول وحدودها وبالتالي فالمفهوم العسكري لسياسة التعاون الأمني يقوم على وضع برامج ومخططات وسياسات تضمن أمن الدولة من أي أخطار خارجية تحدق بها، إلا أن التحولات التي مست مفهوم الأمن بالانتقال إلى الاهتمام بأمن الفرد بعد الحرب الباردة طرح مفاهيم جديدة لسياسة التعاون الأمني قائمة على أساس أمن الإنسان، وبالتالي فسياسة التعاون الأمني يقصد بها "**عريضة تضم سياسات مختلفة للمساعدة والتعاون العسكري وتشديد أكثر على الدبلوماسية كأداة بناء الثقة، وتحسين التفاعلات الدولية والقدرة على المساهمة في التوسع المثمر للبرنامج الأمني**" **(1)**.

من خلال هذا التعريف يتبين أن سياسة التعاون الأمني تحتاج إلى قوة الدبلوماسية من طرف الوحدات السياسية من أجل بناء سياسة أمنية داخلية وخارجية محكمة، وكذلك نفهم أنه في جوهرها هي مجموعة البرامج المحددة لتحقيق أهداف ومصالح الأفراد والمجتمعات،فالدولة في سياساتها الأمنية تأخذ في الحسبان احتياجات أفرادها الأساسية، ولا يجب حصر سياسة التعاون الأمني في الجانب العسكري الضيق بل يجب التركيز على جميع الجوانب الأخرى (الاقتصادية، الثقافية، والاجتماعية) ،إذ يحدد الباحث **فوستر** ثلاث أسس مختلفة لأي سياسة أمنية (القوى الاقتصادية، القوى السياسية، والقوى العسكرية **(2)**.

من أجل ذلك، كانت السياسات الأوربية تركز في جميع مشاريعها مع بلدان المنطقة على تأمين الاستقرار فيها، وتعطي سياسة التعاون الأمني جانباً كبيراً من الاهتمام،وبخاصة في ظل الاعتبارات التالية:

1- تزايد خطر الحركات الأصولية في بلدان المنطقة العربية وغيرها من البلدان المجاورة، وهو ما يهدد الوجود الأوروبي واستثماراته الكبيرة في منطقة المتوسط، إضافة إلى انعكاسها على المنطقة والنظام الإقليمي والدولي، وقد تزايدت المخاوف الأوروبية نتيجة تنامي التيار الإسلامي في بعض دول المغرب العربي، وخصوصا في ضوء الأزمة التي شهدتها الجزائر في مطلع التسعينيّات من

---

(1)- ماغلين بيورن، إليزابيث مكونر، **القطاع العسكري في محيط متغير**، تر :فادي حمودي، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ص453 .

(2)-AbdelwahabBIAD, O.p.cit, p77.

القرن الماضي والمتمثلة في بروز التيار الإسلامي المتشدد، مما جعل الدول الأوروبية تخشى قيام نظام أسلامي في الجزائر قد ينتهج سياسات معادية لأوروبا ويستهدف المصلح الاقتصادية والثقافية الأوربية، وفي هذا السياق يأتي تعبير الرئيس الفرنسي السابق جاك شراك عن ضرورة الاتفاق على منع انتشار الأصولية الدينية في العالم ومحاربة جميع من يعارضون التقارب بين ساحلي المتوسط بأسلوب عصري مشترك ولعل هذا مادفع الدول الأوروبية إلى تكثيف التعاون الأمني والتفكير في وضع سياسة أمنية أوروبية ومتوسطية مشتركة.

2- النزاعات والصراعات ذات الطبيعة الإقليمية أو المحلية، وفي مقدمتها الصراع العربي – الإسرائيلي الذي أحدث خللا في الأمن القومي العربي، وبخاصة مع امتلاك إسرائيل السلاح النووي وتهديدها المباشر لدول المنطقة.

3- التحدي الديموغرافي المرتبط بالأوضاع السكانية والهجرة من الدول العربية إلى دول القارة الأوروبية، نتيجة الفوارق الكبيرة بين كلا الطرفين في المستوى المعيشي والاجتماعي للشعوب، وانتشار ظاهرة البطالة .وتزايد المشاكل العرقية والطائفية.

4- زيادة الاهتمام الأميركي ببلدان المنطقة من خلال العمل على إقامة النظام"الشرق أوسطي " ومحاولة أمريكا التحالف مع إسرائيل لتطويق المنطقة وإعادة تشكيلها.

وتنقسم سياسة التعاون الأمني إلى قسمين، قسم داخلي وآخر خارجي:

1/سياسة التعاون الأمني الداخلية :

يتضح من خلال وضع قوة دفاع مدني و التركيز على الوسائل العسكرية لوضع مفهوم دفاعي أمني داخلي شامل (مكافحة الجريمة داخل البلد، مكافحة انتشار المخدرات بين أفراد المجتمع) والتركيز على الجوانب الاقتصادية من خلال وضع سياسات اقتصادية تنموية لتحقيق رفاهية أفراد المجتمع كذلك وضع سياسات اجتماعية من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية بجميع جوانبها(العدالة في توزيع الموارد، المناصب) ، وبالتالي فالسياسة الأمنية في شقها الداخلي تتركز على البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل حدود الدولة.

2 /سياسة التعاون الأمني الخارجية :

فتتعلق أساسا بوضع الدولة لبرامج وسياسات تضمن أمن حدودها الخارجية وأمنها الخارجي سواء من دول نفس الإقليم أو دول العالم الأخرى، كما يتضح الشق الخارجي للسياسة الأمنية خاصة فيما يسمى بإنسانية الإنسان بمعنى وضع الإنسان كمستوى أولى لاهتمامات كل المجتمع الدولي بدلا الاهتمامات العسكرية من خلال المساهمة في إرسال الترتيبات الأمنية المتعددة الأطراف وفق مفاهيم الأمن التعاوني والأمن اللين، والمساعدة العملية والتدخلات الدولية غير المحصورة بالدائرة العسكرية، نظرا للطبيعة المشتركة للتهديدات، بوضع أجندة عمل عن طريق برامج تهدف إلى الخروج بسياسات أمنية تتضمن تحقيق الأمن بجميع أبعاده ومستوياته، فالدول هنا إما تعمل منفردة أو مجتمعة على شكل اتحادات دولية مثل الاتحاد

الأوروبي لوضع سياسات أمنية، تضمن لها أمنها الخارجي مع مراعاة السياسات الأمنية الداخلية بالدرجة الأولى لأن تحقيق الثانية هو نتيجة ضرورية لتحقيق الأولى، فالتحول والتغير في مضامين الأمن من الأمن العسكري وصولا للأمن الإنساني جعل الوحدات السياسية للنظام الدولي أو الاتحادات الإقليمية والمنظمات تتبنى سياسات أمنية تتماشى وتلك التحولات التي مست مفهوم الأمن(شراكة أمنية، تعاون، اندماج...).

المطلب الثاني: أهداف ومرتكزات سياسة التعاون الأمني في المتوسط

لقد حاولت الدول المتوسطية من خلال سياسة التعاون الأمني ، و التي لم تكن ثابتة بل كانت متغيرة ، نظرا للتغيرات التي مست النسق الدولي والذي يعرف تغيرات من مرحلة إلى أخرى، فبعد أن كان هدف هذه السياسة يتمحور حول تحقيق توازن القوى والردع النووي في فترة الحرب الباردة ،أصبح يتمحور فيما بعدها حول التخوف من الهجرة الجماعية غير الشرعية و غير المنظمة (الهجرة القادمة من شرق أوربا و شمال إفريقيا) ليتم التركيز فيما بعد على الأهداف التالية:

– تشجيع الحوار الإقليمي بين الوحدات السياسية (الدول) و هذا ما جاء به يورغن رولاند Jürgen Rüland (2002) " **الحوار الإقليمي هو حوار مجموعة لمجموعة مع لقاءات دورية تتمحور حول تبادل المعلومات و مشاريع التعاون في مجالات السياسة، الأمن ، ...حيث يبدأ على مستوى المؤسسات،(بصفة عامة على مستوى الوزارات ،السفارات،و كبار المسؤولين) ويستكمل في بعض الأحيان بواسطة أفواج عمل دائمة أو مجموعة من الخبراء المتخصصين**"(1).

– تعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة المتوسطية(2)، وهذا كون أن عدداً من التحديات الأمنية الحالية –مثل الإرهاب، وإنتشار أسلحة الدمار الشامل، البلدان الفاشلة الجرائم الدولية المنظمة والهجرة غير الشرعية ،المتاجرة بأعضاء البشر، الأوبئة و الأمراض الخطيرة –هي تحديات مشتركة بين دول بلدان هذه المنطقة، وهي بالتالي تستدعي ردوداً مشتركة(3).

- التعهد على حماية القيم المشتركة بين وحدات المنطقة المتوسطية.
- تحقيق التعاون الأمني الإقليمي بين جميع الشركاء في المنطقة المتوسطية، و تكوين قوة مشتركة لمواجهة الأخطار الأمنية.
- العمل على حفظ الأمن و السلم الدوليين،إقتداء بميثاق الأمم المتحدة و إتفاق هلسنكي و ميثاق باريس.
- تنسيق الجهود بين دول المتوسط،في مجال القضاء و الشؤون الخارجية ،و هذا لمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة.

(1) - Haingo Mireille Rakotonirina ,*«Politique européenne»*, **L'Harmattan** ,n°22, printemps 2007, p.126.

(2)– Javier Solana, **stratégie européennede sécurité : une europe sûre dans un monde meilleur**, DGF / Publications, Bruxelles 2011,p21.

(3)– منظمة حلف الشمال الأطلسي، **التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط و الشرق الأوسط**، ، من الوقع: www.nato.int/issues/ici/index-f.html، تاريخ الدخول: 23/06/ 2016، الساعة 18.30.

– تجميع مختلف الوسائل و الأدوات: مختلف البرامج و المساعدات الخاصة بالتنمية،القدرات العسكرية و المدنية لدول المنطقة من أجل تحقيق الأمن و الإستقرار في المنطقة، لان هذا الأخير يعتبر الشرط الأول للتنمية.

أما فيما يخص مرتكزات سياسة التعاون الأمني في المتوسط فيمكن تحديدها بعدة مرتكزات لعل من أبرزها: **سياسة الأمن و الدفاع (PESD) و سياسة الجوار الأوروبية (PEV)**(1)، القانون الأوروبي الموحد والنظام السياسي الديمقراطي وتأثير العامل الجيوبوليتيكي وتأثير العامل الاقتصادي وأخيرا تأثير كل من سياق الهجرة والسياق السياسي–الديني.

1– **سياسة الدفاع و الأمن (PESD):** فقد وضع المجلس الأوربي في 20 جوان 2000 إستراتجية أمنية مشتركة للإتحاد الأوربي نحو منطقة المتوسط، من خلال حث الدول الصديقة على التعاون في المجال الأمني، إذ بدأت الدول الأوروبية من خلال المفوضية الأوروبية بإعداد المشاريع المفصحة عن الهوية الأمنية و العسكرية الأوروبية المستقلة و التي طرحتها و عبرت عنها معاهدة ماستريخت، التي أعطت للقضايا الأمنية و العسكرية و الدفاعية اهتماما كبيرا و دورا متزايدا في التنسيق السياسي أي تضمنتها السياسة الخارجية المشتركة و التي سميت حينها بالسياسة الخارجية و الأمنية المشتركة و تجسد ذلك في المادة 4–1 من المعاهدة (تضم السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة جميع المسائل ذات الصلة بأمن الإتحاد الأوربي بما فيها مسألة الإعداد لسياسة دفاع مشتركة قد تؤدي في اليوم الناسب إلى تشكيل بنية دفاعية مشتركة)(2).

حدد المجلس الأوروبي لبروكسل في ديسمبر 2003،الإستراتيجية الأوروبية للأمن (SES)،" **أوربا آمنة في عالم أفضل**" و التي بينت التحديات و التهديدات الكبرى للأمن في المتوسط،و دراسة الأهداف الإستراتيجية للإتحاد الأوروبي لواجهتها(3).

هذه التحديات تشمل جميع القضايا الناتجة عن العولمة،مثل الإرهاب ، الجريمة المنظمة ، أسلحة الدمار الشامل الفقر ،تزايد عدد اللاجئين ، موارد الطاقة، مشكلة المياه،الأوبئة وقضية المناخ .

أما الأهداف الإستراتيجية فهي مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة،منع إنتشار أسلحة الدمار الشامل المساهمة في حل النزاعات الإقليمية، و هذا من أجل خلق بيئة متوسطية آمنة.

2– **سياسة الجوار (PEV)** : فهي مبادرة أطلقها الإتحاد الأوروبي ، حيث يعود تاريخها إلى نشر المفوضية الأوروبية في مارس 2003 الوثيقة الرسمية الموسومة بـ" أوروبا الموسعة و الجوار: إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق و دول الجنوب" و سميت فيما بعد (سنة 2004) بسياسة الجوار الأوروبي.

---

(1)– jean-françois coustilliere, «l'union européenne (UE) et ses partenaires face au besoin de sécurité en méditerranée»,**L'Harmattan,** N° 94, été 2015/3,p183.

(2)- ربيع الخيري،« السياسة الدفاعية و العسكرية الأوروبية»،**المجلة السياسية و الدولية**،العدد 10،السنة 2008،ص 7.

(3) - Jean-François Coustilliere,,O.p.cit,p184.

تنظّم سياسة الجوار الأوروبيّة علاقات الاتحاد الأوروبي مع 16 بلدا من أقرب جيرانه شرقا و جنوبا و هي **الجزائر** و **مصر** و **اسرائيل** و **الأردن** و **لبنان** و**ليبيا** و **المغرب** و **فلسطين*** و **سوريا****، **تونس** في الجنوب و **أرمينيا** و **أذربيجان** و **روسيا البيضاء** و **جورجيا** و **مولدافيا** و **أوكرانيا** في الشرق أمّا **روسيا** فهي معنيّة بأنشطة التعاون العابر للحدود في إطار سياسة الجوار الأوروبيّة دون أن تكون جزءا منها.

تدعم سياسة الجوار الأوروبيّة الإصلاحات السياسيّة و الاقتصادية في بلدان الجوار الأوروبي كوسيلة لدفع السلام و الاستقرار و الرّخاء الاقتصادي في كامل المنطقة و قد تمّ تصميمها للتّركيز أكثر من ذي قبل على العلاقات الثنائيّة بين الاتحاد الأوروبي و كلّ من بلدان الجوار ،كما أنها تشمل توصيات في مجال العلاقات الخارجية ، الأمن و الوقاية من النزاعات و تسيير الأزمات.

كما تقدم سياسة الجوار الأوروبية علاقات إمتيازية مع جيران الإتحاد الأوروبي إستنادا إلى الإلتزام المشترك بالقيم المشتركة في مجال سيادة القانون، و الحكم الراشد و حقوق الإنسان و تشجيع علاقات الجيرة الحسنة، مبادئ إقتصاد السوق و التنمية المستدامة.

في عام 2007 تم وضع «**أداة للإستقرار**» تهدف في حالة الأزمات أو الأزمات الناشئة ، بما في ذلك الحالات التي تتحول إلى نزاعات مسلحة، إلى المساهمة في حماية الديموقراطية ،النظام العام ، أمن الأشخاص ، حقوق الإنسان و الحريات الأساسية.

تمّت مراجعة سياسة الجوار الأوروبيّة سنة 2011 اثر أحداث الرّبيع العربي لكن التطوّرات العميقة التي عرفتها المنطقة منذ 2011 فرضت القيام بمراجعات أخرى و على اثر الاستشارة العامّة التي نظّمت سنة 2015 بمشاركة البلدان الشريكة و المنظّمات الدوليّة و الشركاء الاجتماعيّين و المجتمع المدني و المؤسّسات الجامعيّة تمّ يوم 18 نوفمبر 2015 نشر بيان مشترك يرسم الخطوط العريضة لمراجعة سياسة الجوار الأوروبيّة.

في إطار تلك المراجعة أصبح استقرار المنطقة على المستوى السياسي و الاقتصادي والأمني يتصدّر أهداف السياسة الجديدة كما تؤكّد هذه الأخيرة على مبدأين وهما اعتماد مقاربة مميزة تجاه بلدان الجوار احتراما لتطلّعاتها المختلفة و للحفاظ بطريقة أفضل على مصالح الاتحاد الأوروبي و مصالح شركائه؛ وتبني أكبر من قبل البلدان الشريكة و االدول الأعضاء.

و حسب ***يوهانس هان*** المفوّض الأوروبي لسياسة الجوار ومفاوضات التوسع "يتمثّل أكبر تحدّ أمامنا في ضمان استقرار الجوار فالصراعات و الارهاب و التطرّف تهدّدنا جميعا و لكنّ الفساد و الحوكمة الرّديئة يشكّلان أيضا مصادرا لعدم الاستقرار و لذلك سنتولّى إعادة تركيز علاقاتنا مع شركائنا عندما تستدعي الحاجة لذلك على مصالحنا المشتركة و ستكون التنمية الاقتصاديّة بالخصوص مسألة

---

* لا يمكن تفسير التّسمية على أنّها اعتراف بدولة فلسطين و هي لا تمسّ بالمواقف الخاصّة بكلّ دولة عضو تجاه هذه القضيّة.

**علّق الاتحاد الأوروبي تعاونه الثنائي مع الحكومة السّوريّة و مشاركتها في البرامج الإقليمية سنة 2011.

محوريّة بالتركيز على تشغيل الشباب و اكتساب الكفاءات "(1).

3- القانون الأوروبي الموحد والنظام السياسي الديمقراطي:

من العوامل السياسة المؤثرة في السياسة العامة الأمنية في المتوسط في فترة ما بعد لحرب الباردة، ما يعرف بالقانون الأوروبي الموحد، فهذا القانون وإن لم يرق بعد لدرجة الدستور بحكم أن الدساتير عامة تعد مصدرا للقوانين والسياسات العامة في كل الدول، إلا انه في حالة حوض المتوسط يعد الإتحاد الأوروبي (وهو صانع السياسة المتوسطية الأمنية)،المبادر الأساسي في التكفل بالجانب القانوني من خلال ما يعرف بالقانون الأوروبي الموحد (2\986) كإطار قانوني منظم لأهداف وأولويات الإتحاد الأوروبي(1). وتكمن أهمية القانون الأوروبي الموحد(2\1986) في كونه حدد المؤسسات وصيغ القرار للتعاون السياسي الأوروبي وذلك في إطار السياسة الأمنية العامة الأوروبية ليكرس بذلك تقليدا جديدا يبتعد إلى حد ما عن الممارسات الدبلوماسية السابقة كما كان عليه الأمر في نص معاهدة الجماعة الأوروبية. وفي هذا الصدد نجد أن التعديلات الجذرية التي أدخلها القانون الأوروبي الموحد على معاهدة روما أدت إلى اتساع الجماعة الأوروبية للأغراض التنموية واستطرادا للأغراض الثقافية والسياسية ذات الصلة بالتنمية الشاملة. وهذا ما أكدت عليه (المادة 2) الجديدة للجماعة الاقتصادية الأوروبية (أي معاهدة روما المعدلة وفقا للقانون الأوروبي الموحد) ،وإضافة لهذا التعديل، تحدد المادة (30-1) من القانون الأوروبي الموحد أيضا أهداف التعاون السياسي على النحو التالي (أن الأطراف المتعاقدة والمنتمية إلى الجماعات الأوروبية تسعى مشتركة إلى صنع وتحقيق سياسة خارجية أوروبية). كما تدعو المادة (ج 30-3) ممثلي الدول الأعضاء إلى الامتناع قدر الإمكان عن اتخاذ المواقف التي من شأنها أن تعرقل تشكل الإجماع السياسي وصنع القرار المشترك. وقد نصت المادة وتحقيق سياسة خارجية أوروبية). كما تدعو المادة (ج 30-3) ممثلي الدول الأعضاء إلى الامتناع قدر الإمكان عن اتخاذ المواقف التي من شأنها أن تعرقل تشكل الإجماع السياسي وصنع القرار المشترك. وقد نصت المادة (30-2) على ضرورة التشاور قبل أن تتخذ أية دولة من دول الجماعة قرارها السياسي في أمور السياسة الدولية. وكان هذا المبدأ من أول مكتسبات التعاون السياسي الأوروبي، والذي كرسه تقرير"دافينيون" لعام 1970 كمحاولة خجولة في بادئ الأمر. كما نصت نفس المادة (30-2) على ضرورة السعي المستمر لإيجاد مواقف وسياسات مشتركة، كما نصت نفس المادة على ضرورة اتخاذ القرار المشترك محوريا ومرجعيا عندما تحدد كل دولة أولويات وخطوات سياستها الخارجية. وأكدت نفس المادة على ضرورة أن تتجنب الدولة الأوروبية كل موقف أو قرار من شأنه أن يضعف القرار المشترك أو أن يعطله.

(1)- المفوضية الأوروبية، **مراجعة السياسة الأوروبية للجوار**، بروكسل،18 نوفمبر 2015، من الموقع :

http://www.enpi-info.eu/main.php?id=410&id_type=2. ، تاريخ الدخول 2016/10/19،ساعة الدخول20.00.

وبذلك فإن القانون الأوروبي الموحد جاء بصيغة قانونية واضحة وملزمة مما يتسنى لحكومات الدول الأعضاء التنسيق فيما بينها بغية تحقيق تعاون سياسي أوروبي مشترك من شأنه أن يؤدي إلى سياسة خارجية واحدة للإتحاد الأوروبي والتي تكون قادرة بذلك أن تؤثر في صنع وتنفيذ سياسات عامة في المتوسط.

لقد ساهم القانون الأوروبي الموحد في توفير مناخ يشجع على الاستقرار السياسي للديمقراطيات الأوروبية، كونه جاء بصيغة قانونية واضحة وملزمة، إلا أن الإشكال الذي ظل مطروحا هو استمرار عدم الاستقرار السياسي في الضفة الجنوبية. وعليه، دفع هذا الوضع حكومات الدول الأوروبية إلى التنسيق فيما بينها بغية تحقيق تعاون سياسي أوروبي مشترك من شأنه أن يعمم على دول الجنوب وهذا ما فسح المجال للحديث عن إمكانية تصميم سياسات عامة أمنية في المتوسط ككل.

تأثير جيوبوليتيكيا الجوار والإرث التاريخي: وضمن هذا السياق، يمكن الحديث عن أساسين مهمين، وهما: الأساس التاريخي والأساس الاستراتيجي.

1- الأساس التاريخي : تعتبر بلدان جنوب المتوسط، وخاصة دول المغرب العربي، منطقة نفوذ أوروبية منذ تاريخ احتلال فرنسا وإيطاليا واسبانيا للجزائر وليبيا والمغرب على التوالي. بالرغم من انحسار دور الإتحاد الأوروبي في إدارة المنطقة المغاربية بشكل مباشر؛ كما كان عليه الشأن إبان الحقبة الاستعمارية، فإنه استطاع أن يبقي تونس والمغرب والجزائر ضمن فلكه من خلال ما يعرف بـ "الاستعمار الجديد" أو الاستعمار غير المباشر الذي يعتبر من حيث الجدوى أكثر فائدة لأوروبا من الاستعمار القديم أو التقليدي. وهذا دون أن ننسى مستعمرات الدول الأوروبية الأخرى في إفريقيا و شرق جنوب المتوسط، فمع جلاء المستعمر في حدود منتصف القرن العشرين، برزت نخب وتيارات فكرية وسياسية مشبعة بالإرث الثقافي للمستعمر ظلت توجهاتها مندفعة أكثر نحو أوروبا. واستطاعت هذه النخب أن تؤثر على البنيات الاجتماعية والثقافية للمغرب والمشرق العربيين. حيث حرصت هذه النخب لدفع دولها في جنوب الضفة نحو المظلة الأوروبية. بل وحتى نظرتها لموضوع التكامل الجهوي كالإتحاد المغربي سعت أن تجعل منه امتدادا إقليميا لأوروبا يتوافق في مع التصور الذي طالما دافعت عنه وعززته الدول الأوروبية سواء خلال فترة الاحتلال أو في مرحلة الاستقلال(1).

2-**الأساس الاستراتيجي** "**الجيو-سياسي**": تمثل منطقة المتوسط رهانا استراتيجيا هاما، بحكم ميزاتها البحرية الهامة (المجال، الحركية، مرونة الاستخدام)، والأفضلية المميزة لموقع فريد من نوعه في نقاط تقاطع ثلاث قارات وهي آسيا وإفريقيا وأوروبا، وتقاطع محور شمال-جنوب، وكنقطة وصل بين المحيطين الأطلسي والهندي، ومهد ثلاث ديانات توحيدية. لكن هذا البحر نصف المغلق ليس بحرا كالبحار الأخرى، بل يشكل مجموعة أو مركب بحار كما يلاحظ فرناند بروديل (F. Braudel)

---

(1) – صالح زياني، **مقاصد المتوسطية الأمنية ومضامين الصالح العام في المتوسط**، من الموقع :
https://www.facebook.com/pages/association-de-recherches-et-des-etudes-de-lunion-du-magreb-arabe/306990725983245?fref= ساعة الدخول:18.30 ،تاريخ الدخول: 15/ 10/2015.

بقوله "بحار تزدحم فيها الجزر، تنتشر فيها أشباه الجزر، تحيط بها شواطئ مسننة. إنه بحر محاصر بالأراضي، وبذلك، فإن جيو–سياسية البحر المتوسط هي أولا جيو–سياسية المجال الأرضيالذي يحيط به".

وإن كان الجوار الجغرافي عاملا ماديا محددا في رسم السياسات المتوسطية لأوروبا الموحدة؛ فإن العامل التاريخي، يبدو أكثر أهمية في بناء هذه السياسة ثم في فهمها وتفسيرها، ولعل هذا ما دفع المفكر العربي برهمان غليون أن يؤكد على " إن ديالكتيك الصراعات التاريخية أعطى ميلاد قيم ومفاهيم وطموحات متشابهة، وذلك بسبب تنافرها وتصارعها". فزادت بذلك حضارة شعوب المتوسط غنا بالقيم السلمية والتي ترتسم في كل مرة في شكل محاولات لإرساء قواعد العلاقات السلمية التعاونية، وبذلك تكون هناك قابلية ودمج لاتجاهات أمنية مشتركة بين طرفي حوض المتوسط في الشمال والجنوب، حتى وإن كانت هناك فروقا تاريخية وحضارية بين الطرفين.

3–ثقل العامل الاقتصادي في صنع سياسة أمنية عامة في المتوسط:

إن عودة دور البعد الاقتصادي اليوم كمؤثر حاسم في العلاقات الدولية ومحرك رئيس لها أدى إلى اهتمام ضفتي المتوسط بالتركيز عليه في إعادة بناء العلاقات فيما بينها، ورغم أن العلاقات بين الضفتين هي علاقات تبعية شديدة لاقتصاديات الدول الأوروبية الاستعمارية؛ إلا أن الإتحاد الأوروبي طرح فكرة جديدة لتسيير علاقاته مع الدول المتوسطية بحكم الضغوطات التي أخذت تمارسها الضفة الجنوبية على شمال الضفة، كإلحاح دولة المغرب الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي. وتركز الفكرة الجديدة للإتحاد على قيم جديدة، ونظرة أكثر شمولية تحمل في طياتها محاولات بناء نظام أمني (أورو–متوسطي)، أي الانتقال من اهتمامات السياسة الدنيا إلى اهتمامات السياسة العليا، بمعنى الانتقال من الأمور التقنية إلى الأمور السياسية حسب منظري النظريات الوظيفية سواء لدافيد مترانـي David Mitrany في الميدان السياسي، أم لبيلابلاسا (Bella Balassa) في الميدان الاقتصادي. وهذه النظريات الاقتصادية الأخيرة يبدو أنها تعود بنا إلى المحاور الرئيسة التي تدور حولها مواضيع الليبرالية الاقتصادية التي تعتمد بالدرجة الأولى على التكامل عن طريق السوق الحرة، وهذا حسب اقتصاديين كلاسيكيين وجدد من أمثال: آدم سميث (Adam Smith) ودافيد ريكاردو (David Ricardo) وبيلا بلاسا (Balassa) (Bella وجاكوب فيني (Jacob Viner)،وهذه الديناميكية الاقتصادية الجديدة، يعززها مفهوم العولمة كما يشير إلى ذلك "زكي العايدي بقوله "عبارة عن حركة كونية فيها تعيد المجتمعات النقاش حول علاقتها من حيث المكان والزمان، وهذا بالنظر للارتباطات التي خلقت علاقات جوار كوكبية (الجغرافيا)، ورمزية(الانتماء لنفس العالم) ومؤقتية(التسارع)".

(1)– صالح زياني، نفس المرجع، ص 10.

وفي هذا الصدد؛ يعتمد الإتحاد الأوروبي في إطار محاولته بلورة سياسة أمنية عامة في المتوسط، على المتغير الاقتصادي، وبالضبط على ما يعرف بـ: "الإقليمية الإستراتيجية"، وهو مصطلح يشير إلى سياسة اقتصادية تهدف بالاعتماد على الإقليمية الاقتصادية إلى إنشاء علاقات قوة، وتطوير أفضلية تنافسية في الأسواق.

وتعود أصول هذه الإقليمية الإستراتيجية إلى الفلسفة الليبرالية التي ظلت أوروبا والغرب ككل يتعاطى معها على أنها مكسب فريد من نوعه. لقد كرست الليبرالية أفكار السوق والتجارة الحرة وهيمنة بناء المؤسسات. فلا تزال هذه القيم الليبرالية هي المهيمنة على سلوكيات الدول حتى في ظل العولمة بتحدياتها المختلفة.

4-تأثير السياق الهجرتي والسياق السياسي-الديني :

عادة ما ينظر الأوروبيون إلى جنوب ضفة المتوسط على أنها لا تشكل فقط تهديدا قطاعيا أو مجزءا بل يتم التعاطي مع المنطقة في كونها تحمل تهديدات شاملة ومعقدة. ولتوضيح هذا التوجه في مدركات الإتحاد الأوروبي نحو التهديدات التي تأتي من جنوب ضفة المتوسط، يكفي فقط أن نستشهد بهذين السياقين المتداخلين وهما السياق الهجرتي وكذا السياق السياسي-الديني.

يمثل السياق الهجرتي تهديدا شاملا، سيما وأن تداعياته تمس في الأساس التركيبة السكانية لأوروبا. فالنمو السكاني الناجم عن الهجرة يشكل أحد محاور التهديد للعديد من الساسة والمفكرين في أوروبا. فعلى سبيل المثال وليس الحصر يرى الباحث هارتموت ألزنهانس (Hartmut Elsenhans) "إن أخطار الصراعات العسكرية" في حال اكتظاظ سكاني في شمال إفريقيا وبقاء المشهد السكاني في حاله في أوروبا الغربية يجب أن ينظر إليها على أنها حقيقة. وعليه يمكن أن نتخيل سيناريوهات ينقاد فيها المغاربة، بفعل الضيق، إلى الادعاء بـ"حقوقهم التاريخية" على جنوب إيطاليا، صقلية وإسبانيا الجنوبية"

فالهجرة ينظر لها من زاوية التهديد أو الخطر كونها ظاهرة معززة لعلاقات صراعية تعود أسبابها الرئيسة إلى انتشار ثقافة عدم التسامح وكره الأجانب، وهي بذلك مقاربة بسيكو – ثقافية حيث يصرح الأوروبيون "بعد غزونا، سوف يغرقوننا بسيل من الأطفال في وقت سوف يؤدي فيه عقمنا المتنامي إلى اضمحلالنا وزوالنا.

وهكذا، واحتمالا للدخول في أزمات سياسية إقليمية، فإن الدوائر الرسمية في الإتحاد الأوروبي تصر عادة على ضرورة حماية امن المجتمعات الأوروبية وأمن وحداتها القطرية حتى لا تصبح "ملجأ لكل غير مرغوب فيه"، أما السياق السياسي- الديني، فإن أوروبا تخشى من ظاهرة الإسلاموية السياسية ومن دور الحركات الدينية البحتة أو الحركات السياسية –الدينية الأكثر راديكالية، كما تخشى من اتساع مجال اللااستقرار إذا ما استمر تسارع المد الأصولي إلى الدول المجاورة، خاصة في ظل تنامي ظاهرة

الإرهاب. إن استقرار حوالي أكثر من ستة ملايين مسلم في أوروبا أي حوالي 3% من مجموع سكان أوروبا، والذين يشتغلون في مجالات سوسيو–اقتصادية وثقافية وسياسية، جعل الأوروبيين ينظرون إلى الإسلام على أنه لا يعتبر قوة تمثيل دينية فحسب، وإنما كقوة تمثيل سياسية، وهنا يكمن الخطر بحسب اعتقادهم"،واستشعارا لهذا الخطر يطلق الأوربيون على هذا السياق السياسي–الديني اسم"الإرهاب"، وفي هذا الصدد يقول ج. ل. بريغيار J.L. Bruguiere "إضافة إلى العديد من الفواعل المؤثرة في المجال الأمني، يعتبر الإرهاب واحدا من أهم الأسباب الكبرى المؤثرة في عدم استقرار ديمقراطيتنا".

إن التهديدات الجديدة، ولكونها عابرة للحدود، وكذالك لكونها مدعمة بالانعكاسات المترتبة عن عولمة التبادل الحر في جميع المجالات، تجعل من النزعات "فوق القومية" والشبكات العابرة للحدود أكثر ميوعة ونفاذا. واعتبارا أن دول الجنوب عاجزة عن احتواء المخاطر، سيما التهديدات ذات البعد الجهوي الشامل. فإن الخبراء والسياسيين في الإتحاد الأوروبي يلحّون على ضرورة بناء وتبني مقاربات أمنية شاملة على المستوى الجهوي لاحتواء التهديدات الجديدة. وهذا ما تضمنته وثائق مؤتمر برشلونة، خاصة وأن المسؤولين الأوروبيين يؤكدون في جل تصريحاتهم "إما أن نصدر الاستقرار أو نستورد عدم الاستقرار"(1).

المطلب الثالث: الأبعاد السياسة و الأمنية لسياسة التعاون الأمني في المتوسط

أولا– البعد السياسي و الأمني:

يرتكز البعد الأمني و السياسي على ترسيخ سبل التعاون الأمني و السياسي لدول المنطقة المتوسطية ، تبادل المعلومات الأمنية و التعاون لمكافحة الإرهاب ووضع إجراءات ثقة للأمن المشترك ،الالتزام بالتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان، الحريات الأساسية وتنمية دولة القانون والديمقراطية وحل المنازعات حلا سلميا(1)، و محاربة المخدرات والجريمة المنظمة من أجل إنشاء فضاء مشترك للسلم و الأمن وكذلك الحد من التسلح، خاصة الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية (2)،فهذا البعد يخدم مصالح الضفة الجنوبية ،التي تعاني من الإرهاب ،المخدرات والديمقراطية المزيفة، وفي حالة تحقق هذا البعد فهو يقضي على مخاطر هذه الدول ،و هو ما ينعكس بشكل إيجابي على دول الضفة الشمالية ،كما يساعد على توفير الآليات التي تساعد على تجسيد الحكم الراشد.

ثانيا– البعد الاقتصادي:تعتبر المنطقة المتوسطية القطب الرئيسي، وحلقة الوصل بين الشمال والجنوب وبين الشرق

(1)- Roberto Aliboni, **Security and cooperation on security in current Euro-Mediterranean relations,** EUISS,2010, p.11.

(2)– أماني صلاح الدين سليمان، **هل تؤدي مكافحة الإرهاب إلى دعم التعاون الأمني الأورومتوسطي**، من الموقع:http://www.umc.edu.dz/aud–vis، تاريخ الدخول 2016/11/29، ساعة الدخول18.20.

والغرب وبين إفريقيا واسيا وأوروبا ، ولهذا عرفت استقطابات وصراعات دولية مستمرة بين مختلف القوى الدولية العالمية، ومع تصاعد العامل الاقتصادي كمحدد أساسي للعلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة وبروز تهديدات من نوع جديد اتخذت طابع اللين لا الصلب عرفت المنطقة نمطا جديدا من العلاقات بين دول الضفتين ميزته مشاريع التعاون والتنافس وبالتالي تشكلت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تفاعلات بين الدول المتوسطية.

فسياسة التعاون الأمني في المتوسط في بعدها الإقتصادي تهدف إلى تحقيق الأمن في المنطقة المتوسطية إنطلاقا من القدرات والثروات الإقتصادية لها، وكذلك العلاقات التي تعرفها دول الضفتين (شمال – جنوب) من خلال جملة الشراكات و المبادرات ذات المصدر الأوروبي (الضفة الشمالية) والتي حملت في طياتها أهداف تمس بدرجة كبيرة الأبعاد الأمنية للمنطقة على اختلافها (سياسي ،اقتصادي ،ثقافي ،...).

– فمنها ما أرتبط أساسا :بالتنمية وبناء البنى التحتية وخلق وتحقيق الاكتفاء الذاتي لدول وشعوب المنطقة (خاصة دول الضفة الجنوبية).

- وبعضها الأخر ارتبط بخلق بيئة مستقرة سياسيا واقتصاديا تستوعب وتكون بيئة خصبة لهذه المشاريع خاصة ما ارتبط بالاستثمار الأجنبي على سبيل المثال : مشروع منطقة التجارة الحرة ضمن برنامج الشراكة الاورو متوسطية.

- كما تضمنت : وضع اطر قانونية لتنظيم الهجرة والقضاء على الهجرة غير الشرعية.

– حملت في طياتها محاولة القضاء على الصراع الحضاري أو على الأقل التخفيف من حدته خاصة وأن البعد الاقتصادي له مساهمة كبيرة في ذلك من خلال تلك السمات والميزات التي يتسم بها:

*قدرة القطاعات الاقتصادية على الانتشار السريع (وهي الفكرة التي طرحها جوزيف ناي اعتبار الاقتصاد قطاع مهم لإنجاح أي تجربة تكاملية) مما يدفع عمليات التعاون من الانتقال من الجانب الاقتصادي إلى جوانب وقطاعات أخرى أكثر حساسية :سياسية ،أمنية،..

*إضافة لما يحظى به الاقتصاد من أهمية ووزن لدى دول الضفتين ،وتخصيص له عناية خاصة من طرف مختلف الفئات (نخب، شعوب،مؤسسات،...)على عكس باقي القطاعات التي يتباين فيها سلم الاعتبار والأهمية على حسب الأولوية.

فالبعد الاقتصادي لسياسة التعاون الأمني في المتوسط يرمي إلى تحسين الظروف الحياتية لسكان الضفة الجنوبية و الرفع من مستوى الشغل و التقليل من الاختلال في مستويات التنمية وفي حالة أن تم تجسيد هذه الأهداف فهذا يعني انه في حالة تحسين الظروف المعيشية و الصحية...الخ، لدول الضفة الجنوبية فهذا يساعد على تخفيف الهجرة إلى الخارج،لان الأوضاع في الداخل أصبحت حسنة لا باس بها ، كما

يقلل هذا من انتشار ظاهرة الإرهاب، فإذا كان غالبية الأفراد يلتجئون للعنف حتى يعبروا عن أفكارهم و طموحاتهم غير المحققة فإذا وجدوا استجابة من الدولة وتم تلبية حاجياتهم فهذا يعني نشوء حالة الرضى فتخفف حدة العنف ،وإذا استطاعت الدول من خلال البعد الأول أن تجسد آليات الحكم الراشد فهذا يعني أنها يمكن أن تحقق تنمية مستدامة خصوصا بعد أن تم التشاور و التعاون في عدة ميادين منها:

- الاستثمار و التوفير الداخلي أي إزالة التدريجية للحواجز المعيقة للاستثمار.
- تشجيع الحوار و التعاون في ميدان السياسات الطاقوية و التخطيط الطاقوي.
- في الميدان الزراعي تم الحرص على عصرنه وهيكلة هذا القطاع من خلال تقديم الدعم التقني و محاولة التقليل من التبعية الغذائية، و تشجيع الفلاحة غير المهددة للبيئة.
- كما شمل التعاون النقل، الاتصالات، الإعلام... الخ، و اعتبر المال هو المصدر المحرك للتنمية.

ثالثا- الحماية المدنية البعد الجديد لسياسة التعاون الأمني في المتوسط:

عادةً ما يُثار جدلٌ مؤداه أن نهاية الحرب الباردة لم تُحد من تهديد نشوب الحروب في أوروبا بدرجة بالغة فحسب، بل ساعد ذلك على توسيع نطاق الأجندة الأمنية في الدول الأوروبية، وثَمَّ إقرارٌ هذه الأيام بأن المخاطر العابرة للحدود والتهديدات غير العسكرية، كالإرهاب والجريمة المنظمة وتغير المناخ والأوبئة تأتي ضمن التهديدات الأمنية الرئيسية التي يواجهها المواطنون والمجتمعات في أوروبا،وغيرها من المناطق وبناءً على ذلك، بدأ البساط ينسحب من تحت السياسات الأمنية التقليدية(الدفاع الإقليمي (Gärtner 2003)) أما السياسات الخاصة بحماية المجتمعات المدنية، والوظائف الاجتماعية في حالة الغزو العسكري الواسع النطاق(الدفاع المدني)، فيجري استبدالهاعلى نحو متزايد بسياسات تهدف إلى توفير الأمان والأمن لمواجهة الكوارث الطبيعية، والهجمات الإرهابية(الحماية المدنية Alexander 2002).

يمكن أيضًا ملاحظة الوجود الواقعي لهذا الاتجاه في تنمية التعاون في مجال الحماية المدنية في الاتحاد الأوروبي.وتهدف الحماية في إطار سياسة التعاون الامني في المتوسط إلى حماية "الأشخاص، وأيضا البيئة والممتلكات، بما في ذلك التراث الثقافي في حالة وقوع الكوارث الطبيعية والناجمة عن النشاط البشري والأعمال الإرهابية والحوادث التقنية أو الإشعاعية أو البيئية، التي تتضمن التلوث البحري الطارئ وتقع داخل المجتمع أو خارجه" (Bremberg & Britz2009:298)، وفضلاً عن ذلك أصبحت الحماية المدنية أيضًا مضمارًا للتعاون الإقليمي فيما يتصل بالعلاقات الأوروبية المتوسطية منذ منتصف تسعينات القرن العشرين، ومن أحدث الأمثلة على ذلك ما طُرح في قمة الاتحاد من أجل المتوسط بباريس في يوليو 2008 ، حيث تَقرر أن تصبح الحماية المدنية أحد المشروعات المتعددة التي سينصب تركيز الاتحاد من أجل المتوسط عليها؛ من أجل التقريب بين دول حوض البحر المتوسط ومجتمعاته' (1).

(1)- نيكلاس بريمبرغ، **الحماية المدنية البعد الجديد للأمن المتوسطي :الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط**، دار فضاءات للنشر والتوزيع،عمان 2010، ص 152.

جاءت فكرة التعاون الإقليمي في مجال الحماية المدنية – في بادئ الأمر – على أنها مبادرةً لبناء الثقة وفقًا لهدف إعلان برشلونة المتمثل في تعزيز السلام والاستقرار والأمن في المنطقة المتوسطية .وهكذا، تحظى الحماية المدنية الأورومتوسطية بمستويات عالية من الدعم السياسي.

وفي اجتماع وزراء الخارجية الأورومتوسطيون في لشبونة عام 2007 ، أدرك الحضور أن "زيادة قابلية التعرض للكوارث الطبيعية والبشرية في بقاع متعددة من المنطقة المتوسطية تؤكد على الحاجة إلى اتخاذ مزيدٍ من إجراءات السلامة والأمن لصالح المواطنين"، كما أعلن رؤساء الدول والحكومات في قمة الاتحاد من أجل المتوسط بباريس عام 2008أن" آثار تغير المناخ لا تخفى على الجميع وأن المنطقة المتوسطية تتسم بحساسية تجاه تلك الكوارث، وبقابلية التعرض لها " وليس من العسير فهم المنطق السياسي من دعم الحماية المدنية؛ فهي تتعامل مع القضايا الأمنية الأقل حساسية، كالكوارث الطبيعية وليست لها علاقة مباشرة بالصراعات المتأزمة في المنطقة، ومع ذلك ينبغي الإشارة إلى أن الجانب التشغيلي والعملي للحماية المدنية الأورومتوسطية قد زادت أهميته على نحو ثابت؛ وهذا مما قد يساعد على تخفيف حدة التوترات الإقليمية على المدى الأبعد.

وقد موّل الاتحاد الأوروبي بشكل أساسي التعاون في مجال الحماية المدنية على المستوى الإقليمي في المنطقة المتوسطية، وقد أصبح واقعًا عن طريق برنامجين متتابعين تحت مظلة الشراكة الأورومتوسطية وبوجه عام يعد برنامجا الشراكة الأورومتوسطية نجاحين، من حيث العدد الكبير من الأنشطة المحققة والدول المشاركة أُطلق البرنامج الأول الأورومتوسطي بهدف تعزيز التعاون في مجال الحماية المدنية في عام 1998 وفقًا لاقتراح مشترك تقدمت به مصر وإيطاليا .وكان يُطلق عليه" المشروع النموذجي لإنشاء نظام أورومتوسطي لتخفيف آثار الكوارث الطبيعية والناجمة عن النشاط البشري، والوقاية منها وإدارتها (1998– 2004) وركز هذا البرنامج تركيزًا رئيسيًا على التدريب والإعلام وتبادل الخبراء والمساعدة التقنية في مجال الحماية المدنية .وقد لوحظ أنه" عن طريق الندوات والدورات التدريبية المتنوعة وتبادل الخبراء أتاح البرنامج إمكانية الاتصال بين الممارسين من الدول المشاركة كافة " ، وعلاوةً على ذلك مضى هذا البرنامج قدمًا في ذروة التوتر في العلاقات الأورومتوسطية بفعل الأحداث الجارية كالانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000 أو الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في عام 2001 ، أما البرنامج التالي وهو" برنامج انتقالي أورومتوسطي يهدف إلى الوقاية من آثار الكوارث الطبيعية والناجمة عن النشاط البشري والتخفيف من حدتها وإدارتها" (2005–2008) فطرح الوقاية من المخاطر وإعلام الرأي العام وتبادل المساعدة في حالة الطوارئ الشديدة (Bremberg وآخرون 2008) وفي إطار هذا البرنامج تم إنجاز العديد من الممارسات التدريبية وعمليات تبادل للخبرات ،بمشاركة ممارسين من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي و بلدان الشراكة المتوسطية على حد سواء.

تعتبر الحماية المدنية إحدى وسائل الاتحاد الأوروبي في دعم الدول الأعضاء لمواجهة الحوادث البيئية والصناعية الواسعة النطاق، ومع ظهور تغير المناخ والإرهاب العالمي، قد أصبح التعاون أكثر بروزًا حيث أُعتمدت آلية الحماية المدنية للمجموعة الأوروبية في عام 2001 بعد وقوع الهجمات الإرهابية على نيويورك بمدة وجيزة، وفي عام 2004 عَقب تفجيرات مدريد مباشرةً، تبنى المجلس الأوروبي مادة التضامن، معلنًا عن أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي سوف" تتعاون بروح من التضامن"، وتعبئة جميع الوسائل المتاحة لمساعدة إحدى الدول الأعضاء التي تعرضت لهجوم إرهابي(1)، أو مُنيت بكارثة طبيعية، كما كشف" التسونامي "الذي ضرب جنوب شرق آسيا في أواخر عام 2004 أن الاتحاد الأوروبي في حاجة إلى تطوير وسائل لدعم مواطني الاتحاد، وليس فقط السكان المحليين عندما تنزل الكوارث على بلدان أخرى.

تعد آلية المجموعة الأوروبية أهم وسيلة للاتحاد الأوروبي من أجل التعاون مع البلدان المتوسطية فقد جرى تنشيط هذه الآلية في سياق أورومتوسطي عدة مرات منذ عام 2001 ، فمثلاً أُستخدمت الآلية لتنسيق المساعدات المرسلة من قِبل العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى المغرب في أعقاب زلزال الحسيمة في عام 2004 ، بالإضافة إلى ذلك تلقى مركز المراقبة والإعلام طلبات للمساعدة من كلٍّ من السلطات القبرصية واللبنانية لمساعدتها على مواجهة الأزمة الإنسانية والأضرار البيئية التي خلفها الهجوم الإسرائيلي على جنوب لبنان في عام 2006، وساهمت العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالعتاد والعدة عبر عملية الحماية المدنية للاتحاد الأوروبي(2).

وأثناء اشتعال الحرائق المروعة في غابات اليونان في صيف عام 2007 ، أرسلت دول عديدة من أعضاء الاتحاد الأوروبي ومن خارجه(من بينها تركيا وإسرائيل)المساعدات، ومن الأمثلة الأخرى الزلازل التي ضربت الجزائر(2003) وإيطاليا(2009) ونشوب حرائق الغابات في ألباني(2007) وإيطاليا (2007) والبرتغال(2004) وإسبانيا (2006) والفيضانات التي اجتاحت الجزائر(2006)وقد ورد بالفعل ذكر أن الحماية المدنية تعد أولويات مجالات التعاون المتوسطي، وما يُلفت النظر أن النطاق الجغرافي للحماية المدنية الأورومتوسطية قد اتسع ليشمع بلدان غرب البلقان، فتشارك الآن ألبانيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا والجبل الأسود في برنامج PPRD South بالتعاون مع الشركاء المتوسطيين الأساسيين.

وتحصيل حاصل يمكن القول بان تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الحماية المدنية يحمل وعدًا بمعالجة بعض أشد التحديات الأمنية فيما بعد الحرب الباردة إلحاحًا التي تواجه الدول والمجتمعات

(1)- Christine Parsderfer,**La politique méditerranéenne de l UE**, Http://www.euforic.org/dandc/98f.Par.htm,date de consultation le:25/11/2016,à 19.15.

(2) - Zohra Bouras. **Co-sécurité et Co-développement en Méditerranée :quelques regards critiques. in : Mondialisation et sécurité**, Acte du colloque international **« mondialisation et sécurité »,** Palais des nations – Alger 4 – 7 mai 2002. Tome II, 2e édition. Conseil de la nation, 2003, p 266.

في هذه المنطقة المعرضة للصراعات والموعودة بالكوارث.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على سياسة التعاون الأمني المتوسط

في واقع الحال، تعد هذه العوامل عديدة ومنها على وجه الخصوص:

1-التحولات البنيوية ذات البعد العالمي وتأثيرها على وحدة القرار الأوروبي: إن التحولات العالمية الكبرى وتأثيرها في تنامي البعد الأمني في سياسة الإتحاد الأوروبي المتوسطية تمثل متغيرا مهما في البعد الأمني المتوسطي. فهذا البعد بما يفرزه من تداعيات قد يؤدي إلى اعتماد الدول المشاطئة للمتوسط لسياسات أمنية مشتركة وذلك عن طريق تكوين جماعات أمنية متعددة الأطراف في المنطقة. ويمكن التأكيد على أهمية تأثيرات هذه التحولات العالمية من خلال النقاط التالية:

أ- إن حجم التأثير الذي مارسته تحولات انهيار المنظومة الشيوعية في أوروبا الشرقية بعد تفكك الإتحاد السوفيتي وحلف وارسو، أفرز ما يعرف بمفهوم التوازنية داخل الإتحاد الأوروبي والذي يتأثر بشكل أو بآخر بتموضع ألمانيا الموحدة في وسط أوروبا وإمكانية تشكيلها لقطب (ألماني -أوروبي شمالي)، والذي سيكون له التأثير الفعلي في توجيه السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي بعيدا عن القضايا والاهتمامات المتوسطية(2)،

ب- تأثير مسار السلام في الشرق الأوسط: الذي بدأ منذ 1991 إثر قمة مدريد تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. فكثيرا ما يوعز فشل المبادرات الأوروبية حول الأمن والاستقرار في المتوسط إلى تعقد العملية السلمية في الصراع العربي -الإسرائيلي وعدم تجانس وانسجام المواقف الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، إضافة إلى عدم تمكن الإتحاد الأوروبي كوحدة سياسية قيد التشكل من منافسة الدور الأمريكي المهيمن على الشؤون الأمنية الشرق-أوسطية. فهذه الوضعية تمثل فعلا عاملا مثبطا نحو بناء سياسة عامة أمنية متوسطية.

ج- إفرازات حرب الخليج الثانية، والتي كانت لها تداعياتها على مدخلات السياسة العالمية في الجهة المتوسطية، خاصة على الصعيد الأمني والثقافي، في خضم تنامي ظهور أنظمة وحركات إسلامية في الشرق الأوسط كإيران والسودان وحتى في شمال إفريقيا، مما يشكل تهديدا، في ظل غياب وحدة دفاعية أوروبية أو أورو-متوسطية، قادرة على الوقاية من الأزمات أو تسييرها أو على الأقل، التصدي لتضاعف مثل هذه التهديدات(3).

---

(1)- Fhilippe Marchesin, Les **nouvelles menaces, Les relations Nord-Sud des années 1980 a nos jours**, Paris , Boulevard Arago, Kartbala, 2001, p. 34.

(2)- مصطفى بخوش، "حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف"، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص 18.

(3)- بشارة خضر، أوروبا في مواجهة الجنوب ،مرجع سبق ذكره،ص95.

2-تأثير الدور الأمريكي على وحدة القرار الأوروبي: أما بالنسبة لتأثير الدور الأمريكي على وحدة القرار الأوروبي ومدى استقلاليته، وهو ما يحول دون وجود سياسات عامة أمنية بين دول ضفتي المتوسط. فلقد ذهب الكثيرون إلى حد الاستنتاج السريع أن النظام العالمي أصبح أحادي القطب بالسيطرة الأمريكية.و بالتالي فإن هذا التأثير الأمريكي هو الذي يدفع إلى طرح العديد من الأسئلة على المبادرة الأوروبية في الوطن العربي(1)، ومنها لماذا لا يتحدى الإتحاد الأوروبي المبادرة الأمريكية في عملية السلام العربي-الإسرائيلي؟ ولماذا لا توجد هناك دبلوماسية أوروبية مستقلة في تعاطيها مع قضايا الضفة الجنوبية؟ واستطرادا لذلك؛ يمكنا الاعتقاد أن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي تعد موازية للسياسة الخارجية الأمريكية وذلك لأسباب عديدة ومنها أهمية المنطلقات المبدئية المشتركة لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، والتي كشف عنها الإعلان الأطلسي في نهاية عام 1994، وكذا رغبة الطرفين الأمريكي والأوروبي للاشتراك في إدارة النظام العالمي وخشيتهما من مصادر الاضطراب إقليميا ودوليا، وأخيرا آلية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والتي بمقتضاها يعطل أي قرار تعارض عليه دولة واحدة ذات الصلة الوثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية

3-السياسة الخارجية والدفاع الأوروبي أمام ضغوطات الحلف الأطلسي: إن قراءتنا الأمنية على الضفة الأمريكية للأطلس، تبين لنا حرص أمريكا على حماية أمنها وضرورة عولمتها لمفهوم الأمن الجديد ولو اعترضها العالم بما فيه أوروبا في ذلك، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والتي هزت بشكل قوي القناعة بأطروحة التهديد الشامل، حيث بينت أن التهديدات الجديدة تختلف في طبيعتها عن التهديد الشيوعي السابق استراتيجيا، كما أنها غير دولتيه وتفتقر لقاعدة جغرافية، مما يصعب من مهمة مواجهتها(2). فبقيت العقيدة الأمنية (الأمريكية الأطلسية) تتأرجح بين منطق الحرب الباردة والقراءة الجديدة للأمن. كما أنه من شأن الاتفاق الذي جرى في برلين الذي أكد أن استخدام قوات أطلسية في عمليات تجري تحت لواء اتحاد أوروبا الغربية يتطلب الترخيص الجماعي المسبق من الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي.

إن هذا الوضع يجعل بمقدور الولايات المتحدة اليوم وضع عقبات أمام هكذا موافقة بالاعتماد على بعض حلفائها كبريطانيا المعروفة بمعارضتها لأي استقلالية للإتحاد الأوروبي في المجال الأمني، ومن جهة أخرى تدرك الولايات المتحدة الأمريكية عدم قدرة أوروبا على القيام بعمليات واسعة النطاق دون المشاركة الأمريكية كما أن الفيتو الأمريكي قد يستخدم داخل الحلف لمنع اعتماد قوات أطلسية في عملية عسكرية أوروبية.

---

(1)- رمزي بن دكة،**الدراسات الإقليمية المعاصرة نحو طرح جديد لمفهوم الإقليمية**، من موقع سياسة:
http://www.politics-ar.com/index.php/permalink3095.html.، تاريخ الدخول 2016/12/24، ساعة الدخول 22.45.

(2)- برهان غليون،«أسطورة المتوسطية: حدود التعاون و مخاطر إستراتيجية الهيمنة»، **صحيفة اليوم**، عدد يوم الثلاثاء 1999/3/2،الجزائر، ص17.

فالاعتبارات السابقة قد تلغي نهائيا هذه العمليات بسبب ضعف أوروبا العسكري وبذلك تصبح أمريكا قادرة على إعاقة نشاطات أوروبا في المجال العسكري على الصعيدين الأوروبي (اتحاد أوروبا الغربية)، والأطلسي مما يجعلنا نسلم بأن وجود أي نوع من السياسات الأمنية العامة في المتوسط مرهونا بالفيتو الأمريكي.

وهنا يمكن القول أن التزام الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار وجود قوات نووية وتقليدية أمريكية للدفاع عن أوروبا، أعطاها بطبيعة الحال تأثيرا سياسيا لا يمكن لأوروبا أن تتجاهله، حتى في ظل تنامي النزعة الاستقلالية بين بعض الدول الأوروبية مؤخرا(1).

4- مدى كفاءة البناء المؤسساتي الأوروبي كتحول بنيوي على الصعيد الإقليمي وتأثيره على صنع القرار:

رغم بروز العديد من المؤسسات الأوروبية الجديدة في إطار الإتحاد الأوروبي، إلا أن عملية صنع القرار وكذا تصميم السياسات العامة الأمنية في المتوسط لازالت تعاني من قصور واضح والمثال التالي يؤكد لنا مدى حجم هذا القصور، فبموجب معاهدة ماستريخت لعام 1992، انتقلت صلاحيات اتخاذ القرار والاشتراك فيه إلى مؤسسات أوروبية جديدة وهي المجلس الأوروبي، مجلس الإتحاد الأوروبي، المفوضية، البرلمان الأوروبي، ولقد تم تحديد آلية اتخاذ القرار داخل المجلس الأوروبي حيث يتخذ القرار بالإجماع (المادة ي8 من معاهدة ماستريخت)،وبالمقابل تعتبر القواعد الإجرائية المنصوص عليها مصدرا لضعف القرار المشترك بل لشلله أحيانا، فمثلا يكفي أن تعترض دولة واحدة –مهما صغر حجمها– على مشروع قرار مشترك حتى يتخلى عنه المجلس، ومهما كان الأمر فإن القرارات المشتركة لا ترى النور حتى تكون انعكاسا لإجماع واضح في الرؤية بين الدول الأعضاء مما يحول دون شك في عرقلة المشاريع الأمنية في إطار محاولة تبني مقاربات أمنية شاملة على المستوى الجهوي، مع العلم أن ألمانيا تسعى هي الأخرى إلى خلق قطب (ألماني –أوروبي– جهوي) مناهض للقطب الأمني شمال– جنوب، أي بين شمال وجنوب ضفتي المتوسط.

لقد تم تحديد آلية اتخاذ القرار بشكل جماعي داخل المجلس الأوروبي، في حين أن القانون الأوروبي الموحد لم يذكرها إطلاقا. ويعني ذلك انه لو أن القرار الذي اتخذ عام 1986 بفرض العقوبات الدبلوماسية على سوريا خضع لآلية بهذا الوضوح لما اتخذ بسبب معارضة اليونان له.

في الأخير، يمكن القول أن المشروع الأوروبي –المتوسطي يشكل تحديا للهيمنة الأمريكية على المدى المتوسط لكننا لا نرى بوادر هذا التحدي في الوقت الحاضر لان المبادرة تبدأ كما بدأ مسار الوحدة الأوروبية من التكامل الاقتصادي(2)، لذا فالولايات المتحدة تؤثر على قرارات الإتحاد الأوروبي بشكل أو بآخر سواء عن طريق حلف الناتو أو قراراتها الملزمة عن طريق الأمم المتحدة. لكن رغم

---

(1)– مجهول، " **تنسيق و إدماج السياسات الأوروبية في مجال الأمن و الدفاع من مقتضيات مسار برشلونة**"، من الموقع :
http://www.meac.gov.ma/f-com.ar.asp?num=217&typ=ACT. تاريخ الدخول 2016/12/27،ساعة الدخول 20.30.

(2)– محمد صفي الدين أبو العز، «توازن القوى في البحر المتوسط»، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 210 ،(1996/8)، ص14.

التـأثير الأمريكـي، إلا أن صـناع القـرار فـي الولايـات المتحـدة يشـتكون مـن تـردد الإتحـاد الأوروبـي فـي الاسـتجابة للمتطلبـات الأمريكيـة، ومنهـا تـردد الإتحـاد فيمـا يخـص احتـواء مـا يطلـق عليـه الأمريكيون تسمية: الدول العاصية (Rogue states).

الفصل الثاني
إتفاقية برشلونة كأساس لسياسة التعاون الأمني في المتوسط

الفصل الثاني: إتفاقية برشلونة كأساس لسياسة التعاون الأمني في المتوسط.

المبحث الأول: دوافع و أهداف انعقاد إتفاقية برشلونة.

المطلب الأول: دوافع إتفاقية برشلونة.

دعا الإتحاد الأوروبي في برشلونة (تشرين الثاني 1995) ممثلين عن بلدان حوض البحر المتوسط : الجزائر ،المغرب، تونس ،الأردن ،مصر، سوريا، لبنان، السلطة الفلسطينية،إضافة إلى تركيا و قبرص ماطا و إسرائيل يحث دولهم على الدخول في مشروع تعاقدي يحل محل إتفاقيات التعاون الموقعة سابقا مع هذه الدول(1)، ليحمل في صيغته الأخيرة إسم " إعلان برشلونة" حيث تشير فيه الدول الأوروبية الخمس عشرة إلى " الأهمية الإستراتيجية لحوض المتوسط" و إلى " ضرورة قيام تعاون شامل و متين يكون في مستوى طبيعة علاقات الإمتياز المصنوعة بالجوار و التاريخ" و ذلك في إطار رؤية متكاملة تنطلق بإتجاه الشرق و الجنوب كمجال للتوسع الجغرافي الطبيعي.

يبحث إعلان برشلونة الشكل الذي ستنتهي إليه هذه الشراكة ، بموجب التصورات المرسومة التي تجعل من حوض المتوسط " منطقة حوار و تبادل و تعاون تضمن السلام و الإستقرار و الإزدهار" (2)،بالإضافة إلى منع الصدام و محاولة زرع الثقة و الوفاق بين ضفتي المتوسط و هذا راجع لأسباب متعددة و مختلفة عن السابق و التي نجدها مرتبطة بالظروف الدولية الجديدة التي تأكد على ضرورة إيجاد سبل لتحقيق الأمن في المتوسط و الإرتقاء إلى مستوى التعاون الإستراتيجي(3) ،وقد عكس إعلان مؤتمر برشلونة رؤية الاتحاد الأوروبي لما يجب أن تكون عليه علاقته بدول حوض المتوسط خصوصا دول جنوب المتوسط وهي رؤية حاولت إحداث نقله نوعية في نمط العلاقة السابقة التي كانت تربطه بهذه الدول من ثلاث زوايا (4):

- **الزاوية الأولى** :تحويل صيغة هذه العلاقة من صيغة قائمة على التعاون إلى صيغة قائمة على المشاركة.
- **الزاوية الثانية** :وضع إطار قانوني ومؤسس يحكم ويحدد توجهاتها الأساسية من حيث الالتزامات والحقوق والواجبات الملقاة على عاتق الطرفين، الاتحاد الأوروبي من جهة ككتلة و الآخر الدول المعنية منفردة.
- **الزاوية الثالثة:** تحويل هذه العلاقة من اقتصادية أو فنية إلى علاقة شاملة تتضمن السياسة و الأمن الثقافة والاجتماع، إلى الأمور التقنية والفنية.وفي هذا الإطار حدد إعلان برشلونة ثلاثة أبعاد للعلاقة الجديدة المبنية على المشاركة وهي :البعد السياسي و الأمني، البعد.

---

(1)- وفاء بسيم،«التعاون الأورومتوسطي»، **مجلة إقتصادية عربية**، العدد138،أكتوبر1999، ص247.

(2)- نصيف حتي،«المأزق العربي»، **مجلةالمستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان ،العدد 215،السنة 18، مارس1996، ص94.

(3)- عبد الفتاح الرشدان، **العرب و الجماعة الأوروبية في عالم متغير**، أبو ظبي، مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية ، ط،19981، ص53 .

(4)- جعفر عدالة،«تطور سياسات دول الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المتوسط»، **مجلة العلوم الاجتماعية**،العدد19، ديسمبر 2014،ص.4.

الإقتصادي والمالي، والبعد الاجتماعي والثقافي والإنساني.

وتتمثل أهم الدوافع و الأسباب التي شجعت أوروبا للسعي إلى توسيع دائرة فاعليتها في منطقة المتوسط و العمل على تعزيزها مايلي :

– فشل الحوار العربي – الأوروبي حسب الكاتب الفرنسي بول بالطا PAUL BALTA من الأسباب التي أكدت ضرورة بعث الفكرة المتوسطية من جديد، و تذكر الوثائق المتعلقة بفترة السبعينات أن الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة و الجزائري هواري بومدين و الفرنسي جورج بومبيدو و معهم ميشيل جوبير (الذي كان يشغل في ذلك الوقت منصب سكرتير عام قصر الإليزيه ثم لاحًقا منصب وزير خارجية فرنسا) كانوا أول من فكر في تجسيد هذه الفكرة المتوسطية، بمحاورها الثلاثة السياسية و الإقتصادية و الثقافية، إلا أن الفكرة فشلت بسبب التباين في الرؤى والأهداف(1).

و في أوائل الثمانينات عادت الدماء تجري في عروق الحوار العربي – الأوروبي و لكن في شكل جديد يطلق عليه الأوروبيون الشراكة المتوسطية، إلا أن الخلاف كان حاضرا مرة أخرى حول جدول الأعمال حيث كانت رغبة أوروبا في التركيز على التعاون الإقتصادي و خصوصا في المجال النفطي بعد الهزة التي عاشتها أوروبا عام 1973 ، تقابلها رغبة عربية في إدخال العناصر السياسية ضمن هذا الحوار، دون أن نغفل دور الضغوط الأمريكية، للقضاء على أي شكل من أشكال الحوار المباشر بين أوروبا و العرب.فشل هذا الحوار هو الذي مهد الطريق و أدى إلى ظهور عملية برشلونة الأورو متوسطية.

– رغبة المجموعة الأوروبية في لعب دور نشيط على الساحة المتوسطية ،إستجابة لطموحاتها و مصالحها ،وهذا ما دفع بهذه المجوعة إلى تطوير علاقات التعاون مع جيرانها في المنطقة،حيث توجت بتوقيع العديد من إتفاقيات التعاون مع عدد من الدول مثل تونس الجزائر و المغرب(2).

– التأثير السلبي لنهاية الحرب الباردة على الإستقرار السياسي و الإقتصادي للمنطقة المتوسطية(3) حيث حرصت دول جنوب أوروبا الغربية على ملئ الفراغ الناتج عن " الإنسحاب الإستراتيجي" للإتحاد السوفياتي ببناء جسور إستراتيجية أمنية مع دول شمال المتوسط و جنوبه(4)، حيث إرتبطت العلاقة بينهما بالصراع الفلسطيني–الإسرائيلي و عناصر أخرى مثل المعدل المرتفع للبطالة لدول

---

(1)– سعيد اللاوندي، «عملية برشلونة الأورومتوسطية (الدوافع الآفاق و التحديات) »، **مجلة قضايا**،المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، السنة الثانية، العدد13 ،جانفي2006، ص8.

(2)– عبد الله المهذبي،أحمد عبد الحكيم، «إتحاد المغرب العربي و المجموعة الأوروبية في إستراتيجية العلاقات الدولية آفاق عام 2000» **مجلة المستقبل العربي** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،عدد 184،جوان 1994، ص68.

(3)– بشارة خضر :في ميشال كابرون،**أوروبا في مواجهة الجنوب**،ترجمة أديب نعمة، دار الفرابي، بيروت،1992، ص.93.

(4)– Sarah Bochud, Thierry Madiès, **Du processus de Barcelone à la politique européenne de voisinage,** travail de Master, université de Fribourg, novembre 2008,p3.

جنوب المتوسط و سياساستها الإقتصادية المشجعة لسكان هاته الدول على الهجرة نحو الشمال وعلى خصوص دول الإتحاد الأوروبي.

-إنطلاق عملية السلام في المنطقة العربية و المتوسطية من خلال التوقيع على إتفاقية أسلو OSLO سنة 1993و 1995، و بالتالي محاولة وضع حد للنزاع العربي الإسرائيلي على إعتبار أن الدور الأوروبي في تجسيد أهداف الأمن ، الإستقرار، السلام و التنمية الإجتماعية و الإقتصادية في المنطقة المتوسطية يخضع بشكل أو بآخر لتأثير مسار السلام "العربي – الإسرائيلي" ،و بما أن إسرائيل هي جزء من المنطقة المتوسطية و لها مشاكل مع دول متوسطية أخرى (سوريا –لبنان) تحديدا، فيجب القبول بها كأحد أطراف التعاون في المنطقة(1).

-إشراك جميع الأطراف في حوض البحر الأبيض المتوسط، من خلال تعاون اقتصادي وأمني وثقافي أكثر فاعلية في إطار عملية برشلونة،حيث سيتم اخذ مشاركة أوسع مع العالم العربي بعين الاعتبار، وهذا لحل المشاكل الخطيرة التي تتعلق بالكساد الاقتصادي وعدم الاستقرار الأمني، الاجتماعي والنزاعات غير المحلولة وغيرها(2).

– سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي، لما تملكه من قوة عسكرية و إقتصادية، و كذا قدرتها على منافسة أوروبا رغم الوحدة التي تريد منها أوروبا أن تصبح قطبا عالميا، بحيث مع بداية التسعينات تأكد العالم من التوجه العام لإعادة صياغة نسق العلاقات الدولية خاصة بعد إطلاق الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب(George Bush) في مارس 1991 عبارة «النظام الدولي الجديد» ، و التي تعبر عن رؤية جديدة للولايات المتحدة الأمريكية تجاه المناطق التي تهم مصالحها(3).

و على ضوء هذه المعطيات الجديدة في العلاقات الدولية، دخل الإتحاد الأوروبي في عملية الإسراع في بناء ذاته عن طريق التوقيع على إتفاقية ماستريخت المؤسسة للإتحاد الأوروبي لتتمكن من أن تكون قطبا فاعلا في المجتمع الدولي.

-إن تطورات الوضع في الشرق الأوسط من خلال بروز ما يسمى بمشروع الشرق الأوسط الجديد، يعد سبب هام يبرز وجه أخر للتنافس الأمريكي الأوروبي في منطقة المتوسط و بخصوص التسابق نحو تشكيل تجمعات إقليمية .ففكرة الشراكة الأوروبية – المتوسطية هي عبارة عن مبادرة تعبر على الرد الأوروبي على رغبة الولايات المتحدة الأمريكية الملحة على

---

(1)–ibid,p4.

(2)– خافير سولانا،**أوروبا آمنة في عالم أفضل الإستراتيجية الأمنية الأوروبية**، مجلس الإتحاد الأوروبي، ص8 ، من الموقع :
www.consilium.europa.eu/media/30826/qc7809568arc.pdf، تاريخ الدخول2016/06/25.

(3)- مفيد شهاب،« نحو بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوروبية المتوسطية"»، **مجلة شؤون عربية**، العدد 88، سنة 1996، ص 176.

إحتواء منطقة الشرق الأوسط من خلال حصرها لدور الأمم المتحدة و محاولة إستبعادها لدور الإتحاد الأوروبي في عملية السلام في المنطقة كون أوروبا تسعى إلى إيجاد دور إقليمي أكبر في المتوسط، عن طريق دعم مسار السلام في الشرق الأوسط فالشراكة الأوروبية –المتوسطية تعبر عن مشروع عربي –أوروبي يوازي و يقابل المبادرة الشرق –أوسطية.

– قضية الأمن بأبعاده المحلية و الإقليمية و الدولية، تعتبر من أبرز الدوافع التي شجعت الإتحاد الأوروبي على ضرورة إيجاد إطار للتعامل مع الظواهر المؤثرة على أمن و إستقرار منطقة المتوسط ، حيث أن الدول الأوروبية تشعر بأن إستقرارها أصبح مهدد – بعد إستكمال وحدتها –بأخطار و مشاكل عدة، مثل مشكلة الهجرة الكثيفة و الغير شرعية و مشكلة الأصولية أو ما سمي بالإرهاب المتوسطي، و كذا المخذرات و ما ينتج عنها من جريمة منظمة قادمة من الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط .و هذه المخاوف هي التي دفعت الدول الأوروبية المتوسطية إلى المطالبة بضرورة تكثيف الجهود لمحاولة معالجة الآثار الناجمة عن تفاقم الفجوة بين الشمال و الجنوب .و كذا تفاقم مديونية دول الجنوب التي تعتبر عامل هام يولد الإستقرار و الامن في المنطقة.

المطلب الثاني :أهداف إتفاقية برشلونة.

- يهدف مؤتمر برشلونة في المجال الأمني و السياسي إلى تحقيق الاستقرار السياسي وتوطيد الأمن والسلام في منطقة البحر الأبيض المتوسط(1)، وذلك باستخدام مبدأ الحوار السياسي الذي يركز على احترام مبادئ القانون الدولي، الذي يرتكز هو الآخر على ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترام التنوع والتعددية في مجتمعاتهم والمساواة في الحقوق بين الشعوب وحقهم في تقرير مصيرهم وتسوية الخلافات بالوسائل السلمية فضلا عن العمل على ضمان الأمن الإقليمي بين الأطراف(2).
- يهدف مؤتمر برشلونة في المجال الاقتصادي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وتقليل الفوارق بين معدلات النمو في دول أوروبا ودول جنوب المتوسط، إضافة إلى تحقيق التكامل وتشجيع التعاون بين المنطقتين.

– في المجال الاجتماعي والثقافي يهدف مؤتمر برشلونة في إطار سياسة التعاون بين الإتحاد الأوروبي ودول المتوسط إلى تشجيع التعاون والتبادل الثقافي والتعليمي، كاحترام الأديان والعادات وتقاليد شعوب المنطقة، كما لم يغفل مؤتمر برشلونة في التطرق إلى القطاع الصحي والاهتمام بالشباب ومحاربة لإرهاب والحد من الهجرة غير الشرعية، إضافة إلى منع المتاجرة

---

(1)– اسلي سويل، ترجمة مها مصطفى شبيب، **من الشراكة الأورو– متوسطية إلى الاتحاد من اجل المتوسط**، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية العدد الأول 2011،ص 11.

(2) – علاوي محمد لحسن، «إتفاقيات الشراكة الأوروعربية»، **مجلة الوحدات للبحوث و الدراسات**،العدد 16 ،السنة 2012، ص 141.

بالسلع الممنوعة ومقاومة الفساد، التعصب والتمييز العنصري والطائفي.

– يهدف مؤتمر برشلونة إلى جعل منطقة المتوسط ،منطقة للتعاون ،للسلم، للأمن، للرفاه وتطوير و ترقية جميع أفكار الشراكة و التعاون في المتوسط ،وهذا يدخل في إطار البعد الجديد للسياسة الأوروبية الشاملة في المنطقة المتوسطية، حيث وضع إعلان برشلونة الحوار السياسي الشامل و المنتظم كآلية لتحقيقها و إلتزام الجميع في إطار إعلان المبادئ بإحترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي، و المساهمة في الحفاظ على الأمن الاقليمي ،مع الإعتراف في هذا الإطار بحق كل طرف في إختيار بكل حرية نظامه السيايس و السوسيوثقافي و الإقتصادي و القانوني(1)، هذه العبارة الأخيرة التي أدخلت في الإعلان بعد طلب دول جنوب حوض المتوسط .تعكس مخاوف هذه الأخيرة و محاولة للدفاع عن السيادة.

– يهدف مؤتمر برشلونة إلى تحديد مجالات الشراكة المحتملة ، و التي من خلالها يمكن أن تدفع بدول المنطقة المتوسطية للتعاون في مجالات مختلفة سواءً السياسية أو الأمنية و غيرها مثل محاربة الإرهاب ،الهجرة غير الشرعية، تشحيع الحوار المتوسطي، تبادل الأدمغة،....إلخ،و بالتالي إيجاد طريقة جيددة لواجهة و تسيير الأخطار التي تواجهها المنطقة المتوسطية (2).

إن الأهداف الحقيقية للمجموعة الأوروبية من وراء مؤتمر برشلونة في إطار سياسة التعاون تتمثل في:

- توسيع منطقة نفوذ المجموعة الأوروبية لتشمل حوض المتوسط والشرق الأوسط.
- الوقوف أمام انفراد الو.م.أ بقدرات الشرق الأوسط.
- تقوية اقتصادها بضمان سوق أوسع لمنتجاتها.
- الحد من معدلات الهجرة غير الشرعية وغير المرغوب فيها من دول جنوب المتوسط والحد من آثارها السلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية(3).

هذا وترى دول المجموعة الأوروبية في هذا التعاون أن الاستثمار السياسي والاقتصادي يمثل في الوقت ذاته استثمارا إستراتيجيا لمواجهة أوروبا للتحديات القادمة من الجزء الجنوبي للمتوسط نتيجة للزيادة السكانية، الفقر، الهجرة والتطرف.

تكمن أهداف مؤتمر برشلونة في إطار التعاون من وجهة نظر دول جنوب المتوسط في ظل وجود التجمعات الكبرى مثل النافتا، الآسيان، الإتحاد الأوروبي، وفي ظل ثورة المعلومات والاتصالات نحو الاستفادة من الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية الدولية كمحرك للتنمية

---

(1)– José Luis Neila Hernández, **Le dialogue méditerranéen: processus de Barcelone**, C.V.C.E ,p4. de consultation le 27/11/2016.http://www.cvce.eu/obj/le_dialogue_mediterraneen_processus_de_barcelone-fr-d20fec64.htm,date

(2)– مصطفى بخوش،**حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة– دراسة في الأهداف و الرهانات**، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة ، الطبعة الأولى 2006، ص97.

(3)- Alexander Zafiriou, **The future of the Euro-Mediterranean security dialogue**, I.S.S, Paris, mars2000, p20.

الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، وأن تحقيق هذه الغاية يتوقف على ما توفره علاقة الشراكة من تأمين وضع تفضيلي لمنتجات هذه الدول في السوق الأوروبية الذي يواصل اتساعه والاستفادة من المساعدات المالية والفنية المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي أو من خارجه من التجمعات والدول.

المبحث الثاني : المحاور الأساسية للتعاون الأمني لمؤتمر برشلونة.

تعتبر ندوة أو مؤتمر برشلونة حدثا مهما في العلاقات الأوربية المتوسطية، كونها تعد محاولة جادة لتحديد رؤية مستقبلية مشتركة، ووضع وثيقة لمتوسط جديد للأمن والاستقرار والتبادل الاقتصادي والتقاء الثقافات1،كما أن هذا المؤتمر جاء بمشروع طموح للتعاون و لبناء مجموعة إقليمية أورومتوسطية أساسها الإعتماد المتبادل المبني على المساواة التناظرية و المسؤولية بين الطرفين(2)، وهذا من خلال المحاور الأساسية للتعاون بإعتماد منطق " السلال الثلاث": سلة السياسة و الأمن ،سلة الاقتصاد و المالية و السلة الإجتماعية ،الثقافية و الإنسانية أهمها.

المطلب الأول: سلة السياسة والأمن.

إن الظروف المعقدة المحيطة بقضية الأمن في حوض البحر المتوسط،تطلبت اقترابا واعيا لعملية البناء الأمني للمنظومة الأمنية الأورو –متوسطية،ولأن المسائل الأمنية أصبحت تحتل مكانة هامة في اهتمامات الإتحاد الأوروبي و شركائه المتوسطيين بغض النظر عن غياب إدراك مشترك لمفهوم الأمن ومدركات التهديدات، جاء مضمون **السلة الأولى** لندوة برشلونة بخصوص الحوار السياسي والأمني في شكل "**إعلان مبادئ**" يتضمن:

أولا–الإلتزام بمبادئ القانون الدولي و الديموقراطية:

لقد أولى إعلان برشلونة في إطار هذا المبدأ، أهمية كبيرة لضرورة التنسيق و العمل في إطار إحترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي(3)، حيث حرص كل مشارك على الإلتزام بتنمية دولة القانون والديمقراطية في نظامه السياسي، بالإضافة إلى ضمان الإستقرار السياسي (4)، والإلتزام بإحترام حقوق الإنسان، الحريات الأساسية والتعددية والتسامح بين الجماعات المختلفة(5).

ثانيا إحترام السيادات الوطنية و تساويها:

من خلال هذا المبدأ يتم احترام سيادة الدول والحقوق المترتبة عليه، وحق الشعوب في تقرير مصيرهم تدبير و شؤونهم بأنفسهم ،بما يتماشى مع أهداف و مبادئ ميثاق الأمم المتحدة و إحترام التكامل الإقليمي(6).

---

(1)– بول ماري دي لاغورس،**الإستقرار في منطقة حوض البحر المتوسط**،مركز الدراسات العربي-الأوروبي ، بيروت، الطبعة الثانية، 1997، ص303.

(2)–علي الحاج، **سياسات الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط.2005،1، ص.205.

(3)- Noureddine Jebnoun, **L'espace Méditerranéen : Les enjeux de la coopération et de la sécurité entre les rives Nord Et Sud à l'aube du XXI Siècle**, NATO défense collège, 2003,p 151.

(4) عثمان كامل،**أمن البحر الأبيض المتوسط و أثره على العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية**،مركز الدراسات العربي الأوروبي،باريس،C.E..E.A،ص125.

(5)- Filai Osman et Christian Philip, **Le Partenariat euro- méditerranéen , le processus de Barcelone : nouvelles Perspectives**, Bruxelles, bruyant, 2003, p. 67.

(6) – بيتر بالدو،« أوروبا و البحر الأبيض المتوسط»،**السياسة الدولية**،أفريل 1996،العدد 124،السنة 32،ص.114.

ثالثا–الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان:

وفق هذا المبدأ ركز إعلان برشلونة على أهمية الديموقراطية و حكم القانون في النظم السياسية لدول حوض البحر الأبيض المتوسط (1)، و العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و التسامح بين الجماعات المختلفة و الالتزامات الأخرى التي يفرضها القانون الدولي(2)، ،وفي هذا الصدد نجد بأن الإتحاد الأوروبي أكد في وثيقة اللجنة الأوروبية المرسلة إلى المجلس و البرلمان الأوروبيين، على تعزيز السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي من خلال تحدد الأهداف الإستراتيجية لهذه الشراكة في دعم السلام و الإستقرار عارضا أداتين رئيسيتين وهما:

- دعم الإصلاح السياسي، واحترام حقوق الإنسان و حرية التعبير كأداة لاحتواء التطرف.
- دفع مسيرة الإصلاح الاقتصادي بما يؤدي إلى نمو متواصل،و تحسين مستويات المعيشة و الحد من العنف و تخفيف ضغوط الهجرة.

رابعا–إجراءات بناء الثقة و الأمن:

إقامة "منطقة أمن واستقرار في المتوسط"، من خلال التعاون والحوار والتركيز على إجراءات لبناء الثقة والأمن" ، باعتبار أن هذه الإجراءات أحد المكونات المهمة لأجندة الأمن في المتوسط لمساهمتها في تبديد مدركات التهديد(3).

خامسا– الحد من التسلح و انتشار أسلحة الدمار الشامل:

وفق هذا المبدأ تمت الدعوة إلى ترقية الأمن الجهوي ،والعمل على الحد من الإنتشار النووي الكيماوي والبيولوجي عن طريق الانضمام واحترام المنظومات الدولية والإقليمية للحد من الإنتشار وتجديد الترسانات العسكرية ونزع السلاح (4).

بالإضافة إلى مبادئ أخرى أهمها:

* توطيد التعاون في مجال الوقاية من الإرهاب ومكافحته، و العمل على إحداث إمكانية المكافحة المشتركة لمكافحة انتشار وتنوع الجرائم المنظمة ومحاربة آفة المخدرات بكل أشكالها و بكل التدابير الملائمة(5).

* تشجيع الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار فيما بينهم ودعم العمليات التي تهدف الاستقرار والأمن والازدهار والتعاون على المستوى الإقليمي والتحت إقليمي.

---

(1) Astrid B. Boening, «Mediterranean Regional Security in the 21st Century: Regional Integration through Development And Its Security Impact on Euro-Med Partnership Members», Jean Monnet/Robert Schuman, **Paper Series**, Vol.7, N 9, May 2007, P.5.

(2) - Commission Européenne, Direction générale de relations extérieur, direction pour la méditerranés du sud, **Le Partenariat Euro-méditerranéen**, Bruxelles, Belgique, p 12

(3) -Mustapha Benchenane, «Le partenariat Euro-méditerranéen : la sécurité par la confiance et la coopération**», ATHENA**, n°4, 1997, 2eme semestre, Institut des hautes études de défense nationale, P 137, 138.

(4)- إبراهيم حماد،«البعد الأمني للعلاقات العربية الأوروبية»، **السياسة الدولية**، العدد129،السنة 1997، ص223.

(5)-Jean -Louis Reiffers ,**la Méditerranée aux portes de l'an 2000** , Institut de la Méditerranée, Editions Economica, 1997, p 16.

*الامتناع طبقا لنماذج القانون الدولي عن كل تدخل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية لشريك آخر وإحترام وحدة الأرض ووحدة الشركاء الآخرين.

هذا ما جاء به مؤتمر برشلونة، أما المحطة الثانية من هذا المسار فكانت بإجتماع وزاري في مالطا في 15-16 أفريل 1997،حيث توصل الإجتماع إلى التقيد بمضمون إعلان برشلونة فيما يخص تدعيم إجراءات بناء الثقة والأمن بين الشركاء المتوسطيين ومواصلة الحوار السياسي الذي قد يتوج بإجماع حول صياغة نص يتعلق بميثاق من أجل السلم والإستقرار في الجهة المتوسطية(1) ، كما أقر المشاركون بضرورة اعتماد إجراءات أخرى أكثر تطورا وهذا استنادا إلى التطورات الحاصلة في المنطقة، وتشمل هذه الإجراءات:إنشاء شبكة مراكز اتصال للمسائل السياسية المتعلقة بالأمن(2)،تبادل المعلومات بخصوص الأدوات العامة حول حقوق الإنسان وكيفية الانضمام والانخراط، وبخصوص الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لنزع ومراقبة التسلح، وحول الانخراط في الأطر القانونية الدولية المتعلقة بالوقاية ومكافحة الإرهاب الدولي و الدعوة إلى عقد ملتقيات إعلام وتكوين الدبلوماسيين الأورو-متوسطيين(3).

أما المؤتمر الوزاري الثالث المنعقد في 15-16 أفريل 1999 بـ: "شتوتغارت"، أجمع فيه الوزراء على أن الإستقرار في الجهة المتوسطية يتطلب تقوية التعاون بين الضفتين، خاصة التأكيد على المبادرات المتعلقة بتبادل المعلومات في ميادين الإرهاب، الجريمة المنظمة والمتاجرة بالمخدرات، حقوق الإنسان والقانون لإنساني الدولي. كما أجمعت الدول المشاركة بمرسيليا بين 15-16 نوفمبر 2000 على ضرورة التوصل إلى صياغة نص "الميثاق الأورو-متوسطي من أجل السلم والإستقرار" وعلى ضرورة توسيع الحوار السياسي إلى مواضيع أخرى مثل التطورات الجهوية في ميدان الأمن، نزع السلاح، مسار تقوية دولة القانون، إحترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وهذا ما أكدت عليه الدول المجتمعة في فالنس من 21-22 أفريل 2002.

و فيما يخص مضمون محور السياسة والأمن في إطار الشراكة "الأورو-جزائرية" ، فيمكن إدراجه في النقاط التالية(4):

*- <u>الشؤون الداخلية والعدالة</u>: يجعل موضوع الشؤون الداخلية والعدالة الشراكة "الأورو-جزائرية" أكثر فاعلية في جانب الحوار السياسي الأمني وكذا الإجتماعي ومسألة تدويل حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، فقد أكد الطرفان على ضرورة التعاون في المجال القضائي والقانوني وذلك من خلال دعم التنسيق المتبادل في معالجة المنازعات والقضايا ذات الطابع المدني والتجاري

---

(1) - Abdennour Benantar « NATO, Maghreb and Europe», **Mediterranean Politics**, Vol.11, N°2, July 2006, P.169.

(2) - محمد الأطرش،« المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي»، **المستقبل العربي**، العدد 120، أوت 1996 ،ص14.

(3)- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، مرجع سابق،ص194 .

(4)- منيرة بلعيد،**الديناميكيات الجديدة في الإقليم المتوسطي:دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة**، من الملتقى الدولي حول: الجزائر و الأمن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية،ص.108.

والعائلي وتبادل الخبرات في هذه المجالات، وقد تم تخصيص ما قيمته مليون أورو لثمانية مشاريع، جزء منها لإصلاح العدالة وكذا تخصيص مبالغ لتكوين أسلاك الأمن.

*- حقوق الإنسان والديمقراطية: حددت المادة الثانية من إتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر مسؤولية كلا الطرفين في احترام ودعم حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية وحمايتها خاصة في الجزائر، وقد خصصت المفوضية الأوروبية نسبة 10.3% من مبلغ إجمالي قدره: 10 مليون أورو لمشروعات متنوعة تتعلق بهذه الميادين.

*- ملف الهجرة ببعديه الأمني-السياسي والاجتماعي: إتفق كل من الإتحاد الأوروبي والجزائر على ضرورة تسهيل إجراءات تسليم التأشيرة في إطار القوانين الخاصة بالإتحاد الأوروبي، كما إتفقا على التعاون من أجل مراقبة الهجرة غير الشرعية والإستفحال دون تطويرها باستخدام جميع الوسائل في إطار احترام القوانين الدولية(1).

وبالنسبة للمهاجرين الشرعيين في أوروبا فتكفل لهم الشراكة الأمنية والاجتماعية ظروفا سكنية مواتية، وتعليم الأطفال والتأهيل المهني والحماية الاجتماعية والحرية الدينية والثقافية في قوانين الدول المضيفة. وفي المحور الأول من اتفاق الشراكة الخاص بالعمال المهاجرين فقد نصت المادة 67 على أنه لا بد أن يعامل العمال الجزائريين أو من دول أخرى بنفس التعامل الذي يطبق على الأوروبيين ، بدون تمييز أو تفرقة في حقوقهم المادية و المعنوية و كذلك العكس .

وفي إطار الشراكة جاء التأكيد على ضرورة تحقيق التعاون وثيق تتعهد من خلاله الدول الأعضاء بإعادة إستقبال رعاياها المقيمين بصورة غير شرعية في دول أخرى أعضاء في الشراكة ، و إدماج الشرعيين منهم.

المطلب الثاني : السلة الاقتصادية و المالية.

إن ميدان الاقتصاد و المالية في مسار برشلونة "، يهدف إلى تحسين ظروف الحياة لسكان الضفة الجنوبية و تشجيع و ترقية التعاون و التكامل الجهويين و بناء منطقة تبادل حرة "أورو – متوسطية " واسعة، إعتمادا على أربعة مبادين أساسية:

- متابعة و تنمية السياسات المبنية على مبادئ اقتصاد السوق و اندماج الاقتصاديات الوطنية لدول الجنوب(2)

– دعم العمل الخاص بإصلاح و عصرنة الهياكل الاقتصادية و الإجتماعية التي شرعت فيها الدول المتوسطية في إطار برنامج التصحيح الهيكلي ، و ذلك عن طريق تنشيط و ترقية القطاع الخاص، إعادة هيكلة القطاع الإنتاجي،عصرنة القطاع الصناعي و دفع الإستثمار الأوروبي في الدول المتوسطية(3).

---

(1)- نفس المرجع، ص 109.

(2)- أمال يوسفي ،**العلاقات الأورو- مغاربية من اتفاقيات التعاون إلى اتفاقيات الشراكة** ،أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر ، كلية الحقوق 2006/2005 ، ص.149.

(3)-Djamel Boutiab **, la coopération Euro-Méditerranéenne après la déclaration de Barcelone**, thèse de fin d'Etudes, Université de Provence, Aix Marseille, 1997-1998, p 31.

– ترقية ميكانيزمات بغرض تطوير ،نقل و تحويل التكنولوجيا(1) .

و لتحقيق ذلك ،تم الإتفاق بين الشركاء على إقامة شاركة اقتصادية ومالية تأخذ بعين الاعتبار درجات النمو المختلفة و تعتمد على(2):

- التأسيس التدريجي لمنطقة تبادل حر.
- تنفيذ تعاون إقتصادي وتداول ملائمين في المجالات المعنية.
- زيادة ضخمة للمعونة المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه المتوسطيين.

1- منطقة التبادل الحر:

إن الهيكلة المطروحة في مسار برشلونة تقضي بإقامة تجارة حرة خلال مدة محددة فيما يخص المنتجات الصناعية و الخدمات،على أساس التحرير التدريجي الكامل للمنتجات الصناعية و على أساس الجوانب التجارية للخدمات في الإتفاق العام للتعريفة الجمركية و التجارة GATT، و على هذا الأساس فإن إنشاء منطقة التبادل الحر عبر اتفاقية أوروبية –متوسطية جديدة واتفاقيات تبادل حر بين شركاء الاتحاد الأوروبي، يهدف إلى تسهيل تنقل السلع و رؤوس الأموال ، توسيع الأسواق ،تحسين إنتاجية و نوعية السلع و الخدمات المنتجة حيث حدد الشركاء سنة 2010 كتاريخ للتأسيس التدريجي لهذه المنطقة التي ستشمل مجمل التبادلات مع احترام الواجبات الناجمة منظمة التجارة العالمية.

غير أن إنشاء مثل هذه المنطقة لا يخلو من عوائق خاصة ،ترجع في الأساس إلى الفرق في التنمية الإقتصادية و نقص منافسة المنتوجات بين دول ضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط مما دفع بالشركاء المتوسطيين في إطار تسهيل التأسيس التدريجي لهذه المنطقة ذات التبادل الحر إلى :

- تبني التدابير الملائمة فيما يخص قواعد الأصل، والتصديق الإثباتي، وحماية الملكية الفكرية والصناعية، و المنافسة.
- متابعة وتنمية السياسات المرتكزة على مبادئ الاقتصاد الحر وتكامل اقتصادياتهم مع أخذ حاجاتهم ومستويات نموهم بعين الاعتبار.
- تسوية وتحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتنمية القطاع الخاص، ورفع القطاع الإنتاجي إلى المستوى المطلوب، ووضع إطار دستوري وقانوني ملائم لسياسة الاقتصاد الحر، إضافة إلى ذلك سيحاولون تخفيف العواقب الاجتماعية السلبية السلبية التي قد تنجم عن هذه التسوية وذلك بتشجيع برامج لصالح

---

(1) قدي عبد المجيد ، **الجزائر ومسار برشلونة**، الندوة الدولية حول الاندماج العربي كآلية لتفعيل الشراكة الاورو–عربية، جامعة فرحات عباس، سطيف 8– 9 ماي،2005، ص.21.

(2)– شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاورو–متوسطية, حالة دول المغرب**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه،.جامعة الجزائر .كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2003– 2004،ص23.

السكان الأكثر فقرا.

- تسهيل عملية نقل التكنولوجيا

2- التعاون والتداول الاقتصادي:

في هذا الصدد تم الاهتمام بالطرق الكفيلة لتحسين و ترقية اقتصاديات دول الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط،و في هذا المجال ذكر الإعلان الختامي لمسار برشلونة عددا من النقاط الواجب احترامها من قبل الدول المشاركة في الفترة القادمة بهدف تسهيل الوصول إلى إقامة منطقة تبادل حر بين الطرفين أهمها:

* تدعيم عملية التنمية الاقتصادية بشكل رئيسي بالتوفير الداخلي كقاعدة لكل استثمار وبالاستثمارات الخارجية المباشرة معا، و تم التشديد على أنه من المهم تأسيس جو مناسب لهما وبالتحديد عبر إزالة العوائق في وجه هذه الاستثمارات تدريجيا، التي قد تؤدي إلى تبادلات للتكنولوجيا وزيادة الإنتاج والتصدير(1).

* التأكيد على ضرورة التعاون الإقليمي، من خلال رفع وتيرة المبادلات التجارية و إنشاء نوع من التبعية المتبادلة بين الدول المشاركة ذاتها، وهذا يشكل عاملا رئيسيا على تشجيع وتأسيس منطقة تبادل حر.

* تشجيع الشركات على إبرام عدة اتفاقيات فيما بينها و التعهد بدعم هذا التعاون والتحديث الصناعي وذلك بمنح جو وإطار قانوني مواتيين، والقيام ببرامج دعم تقني للشركات ذات الحجم الصغير والمتوسط وهو ما يعتبره الشركاء أمرا ضروريا(2).

*التركيز على دور المرأة الهام و الفعال في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية، وفي خلق فرص العمل .

* تشديد الشركاء المتوسطيين على ترابطهم في مجال البيئة الذي يفرض تحليلا إقليميا وتعاونا مكثفا وكذلك تنسيقا أفضل للبرامج المتعددة الأطراف الموجودة،من خلال التأكيد على تعلقهم باتفاقية برشلونة و خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، كما يعترفون بضرورة التوفيق بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، وإدراج المسائل البيئية في الأوجه المناسبة للسياسة الاقتصادية، وتخفيف العواقب السلبية التي قد تنتج عن النمو في مجال البيئة، و يتعهدون بإنشاء برامج أعمال ذات أولوية على المديين القصير والمتوسط، بما في ذلك مكافحة التصحر، وتكثيف الدعم الفني والمالي الملائم لهذه الأعمال(3).

---

(1)- Talahite *Fatiha*,« Le partenariat Euro-méditerranéen en vu du sud», **revue monde Arabe,** Maghreb- Machrek ,N°153, juillet-septembre 1996,p.45.

(2)- هشام صاغور ،**السياسية الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه الجزائر**، مكتبة الوفاء القانونية. ط1 ،الإسكندرية،2010 ،ص.267.

(3)- Stavros Dimas, **Environnement et développement durable en Méditerranée : Dix années de coopération 1995-2005**, O.P.C.E ,Luxembourg, ,2005,p.5.

* التأكيد على أهمية الحفاظ على الموارد السمكية وإدارتها إدارة مثلى، والتطوير للتعاون في مجال البحث عن الموارد بما فيها تربية المائيات،و التعهد بتسهيل التأهيل والبحث العلمي و النظر في خلق الأدوات المشتركة(1).

*الإعتراف بالدور البناء لقطاع الطاقة في الشراكة الأوروبية- المتوسطية الاقتصادية و توطيد التعاون وتعميق الحوار في مجال السياسات الطاقوية، بالإضافة إلى خلق الشروط الشاملة والملائمة لاستثمارات وأعمال الشركات العاملة في ميدان الطاقة وهذا بالتعاون المشترك، في سبيل خلق الظروف التي من شأنها السماح لهذه الشركات بتوسيع شبكات الطاقة وتشجيع الربط فيما بينها(2).

*يعترف الشركاء بأن التزويد بالماء وكذلك الإدارة المناسبة وتنمية الموارد سيشكلون مسألة أولوية لكل الشركاء المتوسطيين وأنه من الضروري تنمية التعاون في هذه المجالات.

*الموافقة على تحديث وإعادة هيكلة القطاع الزراعي وتشجيع التنمية الريفية المتكاملة و التركيز في إطار هذا التعاون على محاور المعونة الفنية والتأهيل، ودعم السياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج وتخفيف التبعية الغذائية، وتشجيع زراعة تحترم البيئة، والتعاون من أجل استئصال الزراعات غير الشرعية(3).

كما *شملت* هذه السلة توطيد التعاون بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط في ميادين أخرى كالنقل ، الاتصالات، التكنولوجيا و الإعلام و الميادين العلمية ، و تكريس مبادئ الممارسة الاقتصادية الليبرالية ،بالإضافة إلى تشجيع مواصلة الأعمال المخصصة لتحسين الإنسجام في ميدان التعاون الجمركي ، حرية حركة السلع و قواعد المنافسة،و تريكز النشاطات على الميادين ذات الأولوية: البيئة، السياسة المائية، الصناعة، الطاقة، النقل و مجتمع الإعلام من خلال:

*التشديد على أهمية تنمية وتحسين البنية التحتية بما في ذلك خلق جهاز مواصلات فعال وتنمية تكنولوجيات المعلوماتية وتحديث الاتصالات.

*التعهد بتشجيع التعاون بين الوحدات المحلية (ولايات، محافظات..) ومن أجل تنظيم الأراضي.

*الموافقة على توطيد القدرات الذاتية في البحث العملي والتطوير، والمساهمة في تأهيل العاملين في القطاعين العلمي والتقني، والحث على المشاركة في مشاريع البحث المشتركة انطلاقا من خلق الشبكات العلمية(4).

---

(1)- la direction de la Commission méditerranéenne du développement durable ,Stratégie Méditerranéenne Pour le Développement Durable 2016-2025**, C.A.R/P.B ,** Mai 2016,p.35.

(2)-Francis Perrin, «Partenariat Euro-méditerranéen dans le domaine de l'énergie», **Revue le Pétrole et le gaz**, **Arabe** n° 654, juin 1996, p.39.

(3)- Ahmed Ouyacoub, « L'économie Algérienne et le programme d'ajustement structurel», **Revue Confluences Méditerranée**, n°21,Printemps 1997,p81.

(4)- روبيرتو أليبوني،«الإتحاد من أجل المتوسط: المكتسبات المحتملة لمسار برشلونة»، **قراءات إستراتيجية**، العدد5، مايو2009، ص.13.

*الموافقة على تشجيع التعاون في مجال الإحصائيات من أجمل التوفيق بين الطرق المستخدمة وتبادل المعلومات.

لكن و رغم هذه الإقتراحات التي من شأنها أن تفي بالغرض،إلا أنه توجد دائما عراقيل من شانها أن تحد من عملية التنمية الإقتصادية، أهمها مشكل المديونية الذي يقف عائقا أمام تطوير إقتصاديات البلدان المتوسطية ،إلا أن مشكل المديونية حضي بإهتمام كبير من طرف الشركاء،لكن يبقى بدون حلول شاملة و عاجلة(1).

3- التعاون المالي:

أما الجانب المالي فقد حضي بإهتمام خاص من قبل كل الأطراف،كون أن نجاح إقامة منطقة تبادل حر لاحقا يتطلب زيادة المساعدات المالية الرامية إلى تشجيع و دفع عملية التنمية المحلية،و لهذا الغرض برمجت قروض لدول الضفة الجنوبية في إطار برنامج MEDA I و MEDA II إلى جانب قروض بنك الاستثمار الأوروبي ، وقد استفادت الجزائر في إطار هذين البرنامجين بـ: 304.2 مليون أورو (حتى سنة 2002) و للفترة (2000-2006) خصص مجلس الإتحاد الأوروبي 5.350 مليار أورو و قد قدم بنك الاستثمار 1 مليار أورو، وكل ذلك يهدف إلى ترقية دعم موضوع الشراكة الإقتصادية و المالية بين الشركاء المتوسطيين(1).

3- السلة الاجتماعية، الثقافية و الإنسانية:

نجد أن ما يميز مسار برشلونة في شقه الاجتماعي و الثقافي و الإنساني هو التعددية الثقافية حيث يعد هذا الأمر حتمية أولى ، ذلك أن الأطراف المشاركة في إطار برشلونة يمثلون الديانات السماوية الثلاثة: الإسلام، المسيحية و اليهودية، فمنطقة المتوسط كانت منذ القديم ملتقى للحضارات ، فقد أكد الشركاء في المنطقة المتوسطية على أن التعاون في الميدان الاجتماعي الثقافي و الإنساني يكتسي أهمية كبيرة، حيث أكدوا على ضرورة إحترام العادات و التقاليد الثقافية و الحضارة الخاصة بكل منطقة من مناطق حوض البحر الأبيض المتوسط ، وأهمية الحوار بين الثقافات* و المبادلات الإنسانية العلمية و التكنولوجية ،هي بمثابة عامل أساسي في تحقيق التقارب و التفاهم بين الشعوب و تحسين الإدراك المتبادل (2) وفي هذا السياق وافق الشركاء على خلق تعاون في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية اعتمادا على : - دعم الحوار و احترام الثقافات و الأديان كشرط ضروري للتقارب بين الشعوب و التأكيد على الدور الهام الذي يمكن لوسائل الإعلام أن تلعبه في هذا المجال(3).

---

(1)- فتح الله ولعلو،**المشروع المغاربي والشراكة الاوروميتوسطية**، المغرب، دار توبقال للنشر، ط1 ،1997، ص.156.

* هذه الرغبة في الحوار و التعاون تنفي تماما نظرية صدام الحضارات التي جاء بها صامويل هنتغتون، الذي توقع أن يكون المتوسط باختلافاته و تعدديته الثقافية و الحضارية مسرح مفتوح للصدام و المواجهة .

(2)- حسن نافعة،**الإتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2004، ص.494.

(3)-Djamel Boutiab, op.cit, p45.

– التأكيد على أهمية قطاع الصحة في التنمية و على تطوير الموارد البشرية،مع ضرورة احترام الحقوق الإجتماعية الأساسية.

- تبادل الخبرات فيما يتعلق بحقوق الأقليات و كراهية الأجانب(1).

– إقامة تعاون في ميدان الهجرة غير الشرعية و اتخاذ إجراءات مناسبة للوقاية من الإرهاب و كافة الآفات الأخرى ، كالمخدرات ، الجريمة الدولية و مظاهر العنصرية و كره الأجانب(2).

– تشجيع اللقاءات بين الشباب و الإختلاط و التبادل وفق برامج تعاونية ،تهدف إلى دفع العلاقات العامة و الخاصة(3).

كما طرح مسار برشلونة في بعده الاجتماعي المشكل الديموغرافي،حيث تم التأكيد على أن التطور الديموغرافي بشكله المتسارع يشكل تحديا لابد من مواجهته،من خلال سياسات تضمن مرافقة هذا التزايد السكاني بتسريع الإنطلاق الإقتصادي(4)،و كثيرا ما عبر الإتحاد الأوروبي عن تخوفاته المرتبطة بمنطقة شمال إفريقيا و التي تمثل جغرافيا الجوار الأقرب للإتحاد الأوروبي فنمو السكان المتزايد و ما يترتب عليه من بطالة و هجرة غير شرعية و كذا مظاهر الجريمة المنظمة يعتبر من أكبر الهواجس التي أدرجت ضمن محاور التعاون في مسار برشلونة.

وفيما يلي جدول يوضح نمو السكان و تقديراتهم المستقبلية في بلدان الإتحاد المغاربي:

نمو السكان و تقديراتهم المستقبلية في بلدان الإتحاد المغاربي

البلدان	السكان بالملايين			معدل النمو السنوي			الهيكل العمري			
	1992	2002	2025	80-65	90-80	2000-90	أقل من 15 سنة		بين 15 و 65 سنة	
الجزائر	26.3	31.3	43	3.1	3	2.2	35	25.7	61	68.5
المغرب	26.3	31	41	2.5	2.6	1.8	34	25.7	62	68
تونس	8.4	10	12	2.1	2.3	1.6	29	23.4	65	68.5
ليبيا	4.9	5.5	8	4.3	4.1	3.6	34	39.5	63	56.5
موريطانيا	2.1	3	5	2.4	2.4	2.8	44	42.4	53	55
المجموع	68	84	132	2.9	2.9	2.7	35	31	61	64

المصدر : صالحي صالح، **الاتحاد المغاربي :الإمكانيات المتاحة و الإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة**، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية، الجزائر: 8-9 ماي2004.

(1)– لخميسي شيبي،«الأمن الأورو– متوسطي و أثره على إستراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الدول العربية بعد الحرب الباردة»، **دراسات إستراتيجية و مستقبلية**، العدد21، مارس 2009، ص.93.

(2)– عبد الله تركماني،«إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورو– متوسطية»، **دراسات دولية**،العدد100 ،أكتوبر 2006،ص..43.

(3)– إسماعيل سفر،**الشراكة الأوروبية –المتوسطية والشرق أوسطية في ظل النظام الإقتصادي العالمي المعاصر**،publisud ، باريس، ص.127.

(4)– عبد الفتاح الرشدان، **العرب و الجماعة الأوروبية في عالم متغير**،أبو ظبي، مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط.1 ،1998،ص.68.

المطلب الرابع: تقييم مسار برشلونة:

يعتبر مؤتمر برشلونة إطار شامل و جامع لمختلف جوانب التعاون الأمني في المتوسط، بما يحق النجاح و المصلحة المشتركة لجميع الشركاء في المنطقة المتوسطية، إلا أن تلك الجوانب لم تجرد من النقائص على النحو التالي:

*** على الصعيد السياسي و الأمني :**

يعتبر الجانب الأكثر تأثرا بتوجهات الرأي العام،و لكن الضبابية و الغموض تسوده للأسباب التالية:

- غياب إرادة سياسية قوية و موقف موحد لأقطار الإتحاد الأوروبي، للقيام بدور فاعل للضغط سياسيا و اقتصاديا على إسرائيل ، و هذا لدفعها للالتزام بتحقيق التسوية الشاملة و العادلة وفقا لقرارات الشرعية الدولية قبل الدخول في عضوية برشلونة(1)، والتي تشدد على ذلك مما يعطل مسار الشراكة لجمود عملية السلام، وحتى إن كانت لها مبادرات لتفعيل دورها في العملية السليمة فلا يتم ذلك بمعزل عن الولايات المتحدة الأمريكية، الحليف الإستراتيجي لأوروبا في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي، وعن إسرائيل كطرف في قضية الشرق الأوسط بالإضافة إلى ضعف موقفه بالضغط على إسرائيل للتراجع عن التسلح النووي والتوقيع على معاهدة الحد من انتشاره، ليصبح بذلك الهدف الجوهري من انعقاد المؤتمر تحقيق التوازن في ميزان القوى ومصالح داخل و خارج الإتحاد الأوروبي(2).
- التعاون الأمني و السياسي لا يستجيب لتطلعات الأطراف المتوسطية وهذا في ظل التباينات غير الظاهرة (الواضحة) و التحديات التي تواجهها البيئة الجهوية (3)، وبصفة عامة فإن التعاون الأمني ،السياسي الإقتصادي و الإجتماعي في المنطقة المتوسطية في مجمله يتأثر بالتحولات السياسية و الأمنية و الإقتصادية على الصعيد الدولي(4).
- بقاء القضايا المحورية عالقة ،حيث جعلت من التعاون مجرد إتفاق كسابقيه،يحتاج إلى إتفاقات جديدة لدعمه و آليات فعالة لتحقيقه، فالصراعات مثل القضية الفلسطينية،نزاع الصحراء الغربية و الأزمة القبرصية لا تزال تشكل عائقا أمام تقدم التعاون و حالت دون الوصول إلى توافق أو إنجاز مهم فيما يتعلق بأهداف الشراكة التي تضمنها مسار برشلونة، كما أن قضايا الإرهاب و الهجرة من الجنوب إلى الشمال أصبحت الشغل الشاغل لبعض الشركاء الاوروبيين خلال السنوات الماضية ،و ذلك على حساب تسوية النزاع العربي الإسرائيلي و قضايا حقوق الإنسان و الديمقراطية في المنطقة(5).

---

(1)– جمال بوشاقو،« مسار برشلونة أية حصيلة؟»، **الجيش**، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، ع.150، جانفي2006 ، ص.3.

(2)– فاطمة الزهراء رقايقية،**الشراكة الاورومتوسطية (رهانات،حصيلة و آفاق)**، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن،2013،ص 190.

(3)-Azzouz kerdoun, **Euro-Mediterranée**,dar el houda,ain m'lila,algerie,p.22.

(4)–Jean Dufourcq, **Euro-Mediterranée**,dar el houda,ain m'lila,algerie,p36.

(5)– مجهول، **تحديات و آفاق الشراكة الاورو–متوسطية**، من الموقع : http://www.ahhforsyria.org/show.php?eid=15566.htmKjhvdo
تاريخ الدخول 28 جوان 2016،ساعة الدخول 17.30.

– بالرغم من أن هناك مصلحة سياسية وأمنية مشتركة بين بلدان المنطقة المتوسطية في مواجهة التهديدات و الأخطار الأمنية التي تهدد أمن و إستقرار المنطقة المتوسطية ، إلا أن هذه الأخيرة لا تزال تشهد انبعاث التفتت والتناقض الأشد حدة في عصرنا الراهن، والهجرات الإنجيلية والعصبيات الدينية، والتناقضات السياسية الإثنية، والكيانات الجيوبوليتيكية الجديدة الهشة(1).

– بعد مرور 10 سنوات على انعقاد مؤتمر برشلونة،نجد أن المنطقة المتوسطية لم تعد منطقة سلام و استقرار بل تحولت إلى منطقة إضطراب و توتر، حيث كان أشدها العدوان الإسرائيلي على لبنان صيف 2006،بالإضافة إلى تزايد معدلات الهجرة غير الشرعية(2).

- أن التعاون الأمني في إطار مسار برشلونة يندرج في سياق تحقيق " مفهوم الأمن الغربي الشامل " الذي تتصدره الولايات المتحدة الأمريكية، و ليس تحيق الأمن المتوسطي لأن التعاون الأمني الغربي سابق على التعاون الأمني المتوسطي ومتقدم عليه، بكل ما يعنيه ذلك من اختراق لنظام الأمن القومي العربي، ومن إلغاء له(3).

– عدم التجانس بين دول المنطقة و كثرت الرهانات الأمنية في المتوسط يجعل شروط تحقيق التعاون و الوفاق صعبة جدا،و أن الأخطار الأمنية تأتي من الضفة الجنوبية (4) .

– يشدد الفكر الغربي بصفة عامة، و الأوروبي تحديدا على أن الدول المتوسطية في مجملها تشكل مصدرا للخطر و التهديد للأمن العالمي و الأوروبي على وجه التحديد و ذلك في تقييمها لما يدور على الساحة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، و الأمنية في الأقطار المتوسطية مما يزيد التحفظ على التقارب بين الطرفين(5).

– إن مسألة التعاون الأمني في إطار مسار برشلونة أبقت على الاختلال الجذري في التوازن الإستراتيجي بين الدول العربية والكيان الصهيوني، الذي يرفض رفضاً قاطعاً مناقشة احتكاره لأسلحة الدمار الشامل, وخصوصاً منها النووية، فضلاً عن احتلاله للأراضي العربية، والعمل على تهويد كامل فلسطين، والقدس،وهذا ما جعل بعض الدول العربية ترفض المفهوم الأوروبي للأمن، ما دام أن هذا المفهوم يخدم مصلحة الصهاينة وما دامت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها "إسرائيل" تعملان على تصفية الصراع العربي – الصهيوني، وبالتالي تصفية قضية

---

(1)- عزوز كردون، « الأمن والاستقرار في المتوسط »، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 82، بيروت ،أفريل 1999،ص. 17.

(2)– جعفر عدالة، « تطور سياسات دول الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي»، **مجلة العلوم الإجتماعية**، العدد19، ديسمبر 2014، ص10.

(3)– محمد صالح المسفر،**الاتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطية** ، مركز الدراسات العربي– الأوروبي، باريس، الطبعة الأولى 1997، ص.141.

(4)– جريدة الشرق الأوسط، العدد 9863 تاريخ 2005/11/29، مقال بعنوان:**" قمة برشلونة تختتم من دون بيان نهائي مشترك وتفشل في تعريف الإرهاب"**، من الموقع : http//: www. Aawsat.com / defowlt.asp .

(5) -Miguel Angel Mortinos, «Barcelone, entre bilan et relance», **politique étrangère**, paris , Armond colin , mars 2005, p.527.

فلسطين، الأمر الذي يتناقض جذرياً مع عملية بناء الثقة على الصعيد الإقليمي(1)، خصوصاً وأن نهاية الحرب الباردة أفسحت المجال للولايات المتحدة الأمريكية لكي تفرض هيمنة القطب الواحد على العالم، وعلى منطقة الشرق الوسط من خلال مشروع الشرق أوسطية الذي يتصدر ريادته الكيان الصهيوني لربط هذه المنطقة من العالم بشبكة مصالح أمريكا.

- عدم إرتقاء مستوى التعاون الأمني بين دول المتوسط إلى المستوى المطلوب، حيث إكتفت الدول المشاركة في 1995 وحتي في 2005 بإحالة هذه المسألة بضرورة الامتثال لما تم الإتفاق عليه على المستوى الدولي في محاربة الإرهاب، واكتفت بإصدار مدونة أقل ما يقال عنها، أنها تحمل طموحات مثالية تفتقد إلى المكنيزمات والكيفيات من أجل تجسيدها في أرض الواقع، و قد أرجع المتتبعين والملاحظين ذلك إلى عدة أسباب، أهمها هو عدم الاتفاق على تعريف موحد للإرهاب، حيث أن الطرف العربي كان يصر على تفرقة ذلك عن الكفاح من أجل التحرر ومحاربة الاستعمار، وإدراج ذلك في المدونة ومعارضة الطرف الإسرائيلي وبعض دول الإتحاد لذلك(2).

–تباين وجهات النظر بين الدول الأوروبية و الدول المتوسطية النامية ، و يظهر ذلك من تحفظ – هذه الأخيرة – على البند الوارد في إعلان برشلونة ، حول قضية حقوق الإنسان نظرا لما تثيره من حساسيات و جدل و تباين عميق بدعوى المساس بسيادة الدول المعنية و قيم شعوبها و التدخل في شؤونها الداخلية،على اعتبار أن الشراكة إطار للتعاون الاقتصادي و التكنولوجي بين الضفتين،بينما ركز الإتحاد الأوروبي على الشراكة كإطار للتعاون الأمني و السياسي من خلال انتهاج الديمقراطية في ممارسة السلطة مما جعل من مبدأ احترام حقوق الإنسان شرطا جوهريا للتعاون بين الضفتين ، و ربط المعونات الاقتصادية بمدى التجاوب مع تلك البنود ،في حين تتجاهل أوربا وجود إلتزامات لدعم الإصلاحات الاقتصادية و معالجة مشكلة المديونية الخارجية التي تتحمل الدول المتوسطية النامية أعباء ثقيلة على مختلف الأصعدة.

- أحادية الرؤية الأوروبية فالمشروع المتوسطي أوروبي المبادرة ، ينطلق من أبعاد أوروبية لتعزيز العلاقات الاقتصادية ، والتجارية وعلى أساس متطلبات أمنية، و سياسية و من مرامي قد لا تخدم بالضرورة المصالح و المساعي المتوسطية، لاسيما و أن المرتجى مستبعد كليا من مضمون الاتفاق و التعاون الفعلي، حيث يرى رئيس المركز العربي للدراسات الإستراتيجية أن" الشراكة الأوروبية المتوسطية تمثل في الأساس رؤية أوروبية تعتبر الطرف المتوسطي (العربي) هدفا أكثر مما تعتبر فاعلا " (3)، وذلك في إطار المشروعات التي تحكم علاقات الدول المتوسطية شمالها و جنوبها، و قد استخدمت الدول الأوروبية منطق الاستبعاد في تعاملها مع

(1)– الشاذلي العياري،«إعلان برشلونة: تحليل نقدي على ضوء اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية»، **مجلة بحوث اقتصادية عربية** ،مايو1996، ص.21.

(2)– فاطمة الزهراء رقايقية، مرجع سابق ، ص 191.

(3)– نفس المرجع، ص192.

دول جنوب المتوسط لأنها جاءت دول متناظرة ليست لها موقف موحد ولا سياسة ثابتة، حيث استبعدت – ليبيا – ، من خريطة التعاون رغم كونها دولة متوسطية، في الوقت الذي انضمت فيه إسرائيل لهذا التجمع و قبلت دول غير شاطئية للمتوسط (الأردن و موريتانيا– في إطار اتفاقية لومي –) ولو أن صيغ التعاون المتوسطي تستبعد انضمام دول غير شاطئية بدليل عدم استدعاء دول الخليج إلى مؤتمر برشلونة، هذا بالإضافة غلى فرض شروط سياسية في المبادلات التجارية و الصناعية، الاستثمارية، والتكنولوجية، مما يطرح ذلك تساؤلات عديدة حول المشروع و جدية الدول الأوروبية، في إقامة شراكة هادفة بينهما و بين الدول المتوسطية النامية، لعدم وضوح المبادئ التي تقوم عليهما، مما يضفي نوعا من الضبابية و الغموض و بالتالي يثير المخاوف من التوجهات الأوروبية المستقبلية في المنطقة المتوسطية.

– غياب إستراتيجية واضحة لمعالجة الأسباب الحقيقية التي قادت إلى تدفق الهجرة غير المنضبطة والإرهاب، بل اكتفى الإتحاد الأوروبي بإرغام إسبانيا وإيطاليا بالقيام بدور الشرطي في مواجهة الهجرة غير الشرعية، حيث يقول الباحث في مؤسسة كومياس الإسبانية/الرباط, السيد بدرو كاناليس بأنه: "إذا لم يكن لدى أوروبا موقف مشترك تجاه الهجرة فذلك لأن هذه المشكلة ليست ذات طابع اقتصادي فقط، وليست ناتجة عن الحاجة للبحث عن العمل بل هناك أسباب أخرى وعوامل أخرى أكثر عمقاً و تشابكا"(1).

– **على الصعيد الاقتصادي:**

و يمثل الجانب الأكثر دعما و تشجيعا من طرف الإتحاد الأوروبي و لكن بعض الأسباب تجعل من سياسة التعاون في إطارها الاقتصادي تؤدي إلى ظهور حالات من اللاتكافؤ بين الطرفين من خلال ما يلي:

- النزعات الاحتكارية في إطار السياسة الزراعية المشتركة –PAC– أدت إلى تحجيم فرص الصادرات الزراعية المتوسطية إلى السوق الأوروبية،حيث أن تكييف الشراكة الأورو– متوسطية (في إطار مؤتمر برشلونة) مع مفهوم و منطق معاهدة ماستريخت – MAASTRICHT– يحد من حرية دخول دول الإتحاد الأوروبي مع أطراف أخرى في معاهدات أخرى و اتفاقيات جديدة و من بين القيود التي تفرضها معاهدة ماستريخت الالتزام بتنفيذ السياسة الزراعية المشتركة –PAC– و منع الإتحاد من منح أي تمييز من دون مقابل لأي طرف ثالث والمعروف بشروط الالتقاء – Convergence Conditions– ، وبالتالي فإن استثناء الملف الزراعي من مسار برشلونة لم يكن في صالح الدول المغاربية المتوسطية (2)، بمعنى آخر أن الاتحاد الأوروبي يمارس سياسة

---

(1)– بدرو كاناليس، **العلاقات العربية – الأوروبية**، مركز الدراسات– العربي، باريس، الطبعة الأولى ،1997، ص.433.

(2)– سلوى محمد مرسي، **الشراكة الأورو-عربية، مالها و ما عليها و سبل تفعيله** ،الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية .، جامعة فرحات عباس: سطيف،8-9 ماي 2004 ،ص.7.

- حمائية في مواجهة بعض المنتوجات الفلاحية للدول المغاربية التي تتمتع فيها بميزات نسبية، بينما يمارس سياسات تحريرية في العديد من المنتوجات، و إذا كانت الدول المغاربية قد تمكنت من الاستفادة من بعض المزايا في الملف الزراعي فإنها لم تتعدى الحصول على بعض الحصص المحدودة للتصدير، و كذا مواسم التصدير لبعض المنوجات الزراعية.

و هكذا سيتواصل الصراع و التباين في ميدان التبادل الزراعي بين المنتجين الأوروبيين و المتوسطين الذين ينتجون سلعا تنافسية متشابهة، و موجهة للتصدير حتى و أن اختلفت ظروف و إمكانيات إنتاجها(1).

- لم يمس التعاون المجالات الحيوية للنمو الاقتصادي و المتمثلة أساسا في الصناعة بالإضافة إلى ذلك فإن الأهمية التي تم إعطاؤها لقطاع الطاقة هو في صالح الدول الأوروبية، حيث أن الهدف منها يتمثل في تقوية السياسة الطاقوية للاتحاد الأوروبي و ضمان تأمينها(2).

وكتحصيل حاصل نقول بأن الإتحاد الأوروبي الذي يأمل في خلق منطقة تجارية حرة للسلع الصناعية الحديثة يبقى بالمقابل مغلقا في وجه السلع الزراعية القادمة من بلدان المتوسط الشركاء،عذره في ذلك هو ما قاله مدير اللجنة الأوروبية من أجل المتوسط و الشرق الأوسط (E.RHEIN) (3) " إن الإتحاد الأوروبي يرى ،و معه كل الحق ،أن حرية تجارة المواد الزراعية لا تتماشى مع السياسة الزراعية المشتركة (PAC) بالشكل الذي تسير عليه الآن"، فكيف يمكن الحديث عن آفاق التعاون و التنمية و تقاسم الإزدهار المتوسطي إذا أغلقت أوروبا حدودها في وجه المواد الزراعية المتوسطية غير الأوروبية؟.

- تقوم الشراكة الأورو – متوسطية على الالتزامات الواردة في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة –OMC– L´organisation Mondiale Du Commerce حيث بني هذا النظام التجاري على التبادل الحر و بالتالي سيستثني التعامل التمييزي بين الأطراف (إلا في إطار تكتل اقتصادي) حتى ولو تباينت مستوياتها التنموية، وعلى هذا الأساس اعتمد الإتحاد الأوروبي ما يسمى بمنطقة التبادل الحر.– ZLE – .
- حجم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي يبقى ضئيلا ولا يتناسب مع مقدار فرص الاستثمار المتاحة(4).
- عدم التزام الإتحاد الأوروبي بمعيار واحد في تعامله مع عمقيه الشرقي الأوروبي و الجنوبي متوسطي في جميع الأمور و العلاقات، ساعد على اتساع الفجوة بين الطرفين و حولهما إلى شركاء أباعد رغم تقاربهم.

---

(1)– فاطمة الزهراء رقايقية، مرجع سابق ، ص.194.

(2)– **محصلة الشراكة الأورمتوسطية** ، من الموقع : .http://www.euromedbarceona.org/home-ar.html، تاريخ الدخول 02 جويلية2016.

(3)–إسماعيل سفر، مرجع سابق ، ص 125.

(4)– جريدة الرأي،العدد 49 تاريخ 2006/01/07 ،مقال بعنوان: "**القمة الأورومتوسطية (برشلونة 27،28) و المسارات المتعثرة للعلاقات الأوروبية العربية**"، من الموقع :www.arraee.com/index.html.

- الإختلافات و الفروقات الإقتصادية وارتباط الدول المغاربية أكثر بالدول الأوروبية من حيث تدفق حجم الإستثمارات الأجنبية، وكذا حجم المديونية التي أثقلت كاهل هذه الدول، وعدم تمكنها من تحقيق مستويات نمو مقبولة ،إضافة إلى التكنولوجيا والإبتكارات والمنتوجات التي تأتي من الدول الأوروبية و بالتالي يقف ذلك كحجرة عثرة، أمام تقدم مسار التقارب و التعاون، و التبادل التجاري بين الضفتين(1).
- كما أن سياسة التعاون في إطار مسار برشلونة تقضي بجعل التنمية المستدامة و الإزدهار الإقتصادي و الإجتماعي هدفها الأسمى ،إلا أن الواقع المعاش يؤكد عكسذلك فنصيب الفرد من الدخل القومي الخام السنوي في أوروبا لسنة 2006 مثلا يفوق 30.000 أورو سنويا بينما لا يتجاوز 2000 يورو في جنوب المتوسط، ولا يتعدى في موريتانيا 870 يورو ،مما يدل على تزايد وتفاقم الفروق التنمويو بين شعوب الضفتين بدلا من تقليصها(2).
- في إطار التحليل الذي قدمته (M.A.laanatza عام 1997) بخصوص قواعد المنشأ نجد بأن الأطر القانونية الحالية للاتفاقيات لا تخدم هدف إنشاء منطقة التبادل الحر – ZLE في الإقليم بحلول 2010، كونها قواعد متشددة و تمنع مرور أغلبية سلع دول جنوب و شرق المتوسط إلى سوق الإتحاد الأوروبي و بالتالي لن تسمح للدول التي ليست لها قواعد منشأ متشابهة بإبرام اتفاقيات ثنائية للتجارة الحرة فيما بينها.
- ضعف حجم الغلاف المالي المقدم، في إطار برنامج MEDA المالي، مقارنة بضخامة احتياجات الأقطار المتوسطية و تعقد أوضاعها الداخلية، بحجة ترك مسؤولية التمويل لهدف التنمية لكل من صندوق النقد الدولي – FMI – و البنك العالمي – BM – ومشروطيتها بقضايا التصحيح الهيكلي، و التحديث القطاعي و حقوق الإنسان لاسيما و أن إعادة الهيكلة تمليها التغيرات الأفقية (جغرافيا) و الرأسية (في سلم التكامل) للاقتصاد الأوروبي على حساب المساعي التنموية في الأقطار المتوسطية النامية.
- بالنسبة للمساعدات المالية و القروض الأوروبية لدول جنوب المتوسط لا ترقى و لا تتجاوب مع المبالغ و الاظرفة المالية الضرورية لتجسيد التنمية في جنوب المتوسط، ففي الوقت الذي قدمت فيه أوروبا مثلا في إطار برنامج" ميدا MEDA 01" مبلغ 2.3 مليار اورو لدول الجنوب ،لم يصرف منها فعليا إلغ حوالي 20% إلى 30%، في حين نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم سنويا و بشكل منتظم و ثابت مبلغ 2.5 مليار دولار كمساعدات لمصر وحدها(3).

---

(1)– سمير صارم، **أوروبا و العرب من الحوار إلى الشراكة**، دمشق، دار الفكر، ط.،20001 ، ص.226.

(2)– فتح الله ولعلو، مرجع سبق ذكره، ص.170.

(3)– رياض الخوري،«تقويم اتفاقيات التجارة بين الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة من جهة وبعض دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من جهة»، **مجلة كارنيجى للسلام العالمي**،عدد08، جانفي2007، ص.19.

- الفروقات و الإختلافات الكبيرة في النمو ما بين دول شمال المتوسط و جنوبه تجاه السوق الأوربية، تشكل عراقيل صعبة للوصول إلى شراكة متكافئة وناجحة ناهيك عن حجم المديونية الذي أثقل كاهل الدول المتوسطية(1)، بالإضافة إلى التباين في الثقل الاقتصادي الذي يحد بدرجة كبيرة من التقارب بين الضفتين لأنه يحقق لإحداهما المكاسب و تستفيد من المزايا الكامنة في صيغة الشراكة لما يتوفر لديها من خبرات ، رؤوس أموال و إرتفاع في مستويات الدخول و عوائد عناصر الإنتاج و اتساع الأسواق على حساب الأخرى، نتيجة لتدني مستواها الاقتصادي كما أن التباين في السياسات الاقتصادية و عدم توافق النظم التجارية و الأطر التنظيمية يمثل أحد العقبات للتقارب بين الطرفين بالإضافة إلى عدم الإستقرار الإقتصادي لوجود حالات عدم التأكد يؤدي إلى زيادة حجم المخاطر في بيئة الأعمال، سيما و التقلبات غير المتوقعة السائدة و التي تشكل عامل تخوف و تردد للمستثمرين و الحكومات بخصوص العوائد الممكن الحصول عليها(2).

– زيادة النزعة الإنمائية بانضمام – اليونان إسبانيا و البرتغال – إلى عضوية المجموعة الأوروبية، و التي تنافس منتجاتها منتجات الدول المتوسطية النامية، تحديدا العربية في مجملها، و بالتالي يقف ذلك كحجرة عثرة، أمام تقدم مسار التقارب و التعاون و التبادل التجاري بين الضفتين.

– قلة وسائل الربط (المواصلات و الاتصالات) بين الضفتين لتدعيم حركة الإستراد و التصدير، مما يحد من إمكانية التوسع في المبادلات التجارية و التخصص الإنتاجي بين الشركاء بسبب ارتفاع تكاليف النقل بينهما.

- اقتصار تحرير التجارة على المنتجات الصناعية ، وذلك بإنشاء منطقة للتبادل الحر،تكون مكتملة خلال سنة 2010 ، بينما تستبعد المنتجات الزراعية و الخدمات من التحرير الكامل بل أجلت إلى مراحل لاحقة حددت بآفاق 2017 ، ليتم تأجيلها مرة أخرى إلى حدود سنة 2020، وذلك لإعطاء المؤسسات و الشركات في دول الضفة الجنوبية للمتوسط المزيد من الوقت للتأقلم مع المنافسة التجارية الحرة التي ستفرضها عملية إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الضفتين(3)،و بالتالي إدراجها تدريجيا وفقا لتقدم المفاوضات في إطار المنظمة العالمية للتجارة لاسيما و أن القطاع الزراعي يلعب دورا جوهريا،في التنمية لأقطار الجنوب المتوسطي بالإضافة إلى المزايا النسبية التي يمتلكها في هذا المجال.

---

(1)– عمورة جمال،« دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو–متوسطية » ،**أطروحة دكتوراه**، جامعة الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2006 ،ص.234.

(2)– فاطمة الزهراء رقايقية، مرجع سابق ، ص.189.

(3)– Hadouche Hassan,«Algérie-EU La zone de Libre Echange Reportée à 2020», **LIBERTE** ,Quotidien National D'information, N° 5580,janvier 2011,p.14.

- التناقض في محتوى البيان ،فمن جهة يصر الإتحاد الأوروبي على تكثيف الحرية الاقتصادية و إعطاء الأولوية لدور القطاع الخاص و تفعيله، ومن جهة أخرى ينطلق المشروع المتوسطي بالتشديد على حق كل دولة ضمن إطار حكم القانون و الديمقراطية في اختيار نظامها الاقتصادي، الاجتماعي ، السياسي و الثقافي، مما يؤكد ذلك أن يقيد مسار التعاون بين الطرفين.
- إعتماد بلدان الضفة الجنوبية في تمويل وتنفيذ برامجها التنموية على القروض والمساعدات الخارجية ، وبالتالي عدم استغلالها بشكل مناسب أدى إلى عدم القدرة على سدادها ،و بالتالي ظهور أزمة الديون في هذه البلدان حيث أصبحت تشكل أحد مظاهر إخفاقات التنمية ، وتلتهم جزء لا يستهان به من مواردها الداخلية المحدودة أصلا وهذا ما أثر سلبا على مسار التنمية و التعاون بين الضفتين(1) .

- **على الصعيد الإجتماعي،الثقافي و الإنساني :**

و يمثل الجانب الأكثر طموحا للتسامح و التفاهم المتبادل بين شعوب المنطقة، إلا أن المقترحات كانت مجردة في بعض جوانبها للأسباب التالية:

- أن المبادئ السامية التي جاءت بها المبادرة الأوروبية لمسار برشلونة حول الإحترام المتبادل مابين الثقافات و الديانات السماوية ماتت في أوروبا ذاتها عندما ضاق صدرها بالمسلمين و دفنت عندما جاءت دعوة الفاتيكان لتحذر من التهديد الإسلامي في أوروبا ليصبح كل مسلم مقيم في أوروبا تحت المجهر و ملزم بتقديم الواجبات على الحقوق لتتأكد بذلك مقولة المصالح قبل القانون و المبادئ(2).
- تقوم الشراكة على الانتقاء و عدم التكافؤ ففي حين ترفع الحواجز على التجارة و حركة رأس المال، تفرض القيود و الرقابة المشددة على تنقل العنصر البشري – العمالة – و على منح تأشيرات الدخول لمواطني دول جنوب و شرق المتوسط و بالتحديد دول المغرب العربي إلى أقطار الإتحاد الأوروبي.
- التباين الثقافي المرتبط بالتنافس على الهيمنة الدينية و الفكرية في المتوسط، وما يترتب عنه من إرث عميق من الحساسية و سوء الفهم و التفاهم فضلا على الصورة التي يرسمها كل طرف للآخر و التي تكرس غياب الحوا قز للتفكير بالتضامن(3).
- مسار برشلونة في جانبه الثقافي و الإجتماعي لم يبلور أطروحة فكرية ثقافية تقر بأن البحر الأبيض المتوسط هو منطقة حوار الحضارات، لكن نظرة الاستعلاء المتمثلة في

---

(1)- حكيمة علالي،« الجزائر و الرهانات الأمنية في المتوسط» ،**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، العدد 2، 2002 ،ص.52.

(2)- فهمي هويدي،« هل يضيق صدر أوروبا بالمسلمين يوما ما؟» ، **المجلة**، العدد 1029، السنة 1999، ص.36 .

(3)- Issa Nathalie, **L'Union pour la Méditerranée**,voir le site : www.dauphine.fr/siroen/REI/issa.pdf

المركزيـة الغربيـة، مـا زالـت تقـر بأنـه لا توجـد إلا حضـارة عالميـة واحـدة، هـي حضـارة الرأسـمالية. وهـذه النظـرة تتنـاقض جـذرياً مـع النظـرة التـي تقـر بـأن المتوسـط منطقـة حـوار الحضـارات والـديانات والتسامح والتفاهم والتعددية (1).

– تنـامي مشـكلة الأصـولية الإسـلامية فـي دول رئيسـية جنـوب المتوسـط و التـي تولـدت عنهـا أفكـار معاديـة لـدول شـمال المتوسـط و سياسـاتها سـيما إذا ارتبطـت بممارسـات عنيفـة ،و هـذا مـا يشكل عائقا أمام نجاح سياسة التعاون الأمني في المتوسط (2).

–يتجاهـل مشـروع الشـراكة، إلغـاء القيـود علـى أمـام انتقـال التكنولوجيـا الأوروبيـة إلـى الـدول المتوسـطية الناميـة و اسـتفادتها مـن ترتيبـات الملكيـة الفكريـة و المعـايير الفنيـة، ممـا يقيـد ذلـك توجه الضفتين لإقامة شراكة إستراتيجية.

- مشـروع الشـراكة الأورو– متوسـطية ينفـي وجـود الهويـة المتوسـطية و تحديـدا العربيـة الموحـدة لاسـيما و أنهـا تتفـاوض بصـورة منفـردة و ككيانـات منعزلـة مـع طـرف أوروبـي متكـاملا اقتصـاديا و متماسـكا سياسـيا و عسـكريا تمثلـه المفوضـية الأوروبيـة العليـا، رغـم وجـود دول فيـه غيـر متوسـطية، كمـا أنـه لـم يـراع تـرابط المصـالح السياسـية، التاريخيـة و الأمنيـة، الإسـتراتيجية و الاقتصـادية بـين الـدول المتوسـطية و تحديـدا العربيـة و بينهمـا جميعـا و بـين الـدول الأوروبيـة لاسـيما و أن الفضـاء الأوروبـي – المتوسـطي مصـالح و تحـديات مشـركة، ممـا يشـكك ذلـك مـن نجاعة المشروع و من خلفياته.

- دعـم الإتحـاد الأوروبـي للبعـد الاقتصـادي و التجـاري و إعطائـه الأولويـة فـي وثيقـة برشـلونة، و تشـجيع البعـد السياسـي فـي إطـاره الأمنـي ، فـي حـين يهمـل أرضـية التقـارب الحضـاري، وهـو البعـد الثقـافي و الاجتمـاعي و الإنسـاني الـذي يجمـع شـعوب المتوسـط ، للحـوار و إظهار حقيقة الصورة المشرفة لكل مجتمع(3).

وفـي سـياق ذلـك، تصـبح الشـراكة غلافـا جديـدا لموضـوع قـديم و هـو – الاسـتعمار– ، حيـث تسـاهم المبـادرة الأوروبيـة المضـببة، فـي ارسـاء نظـام متوسـطي جديـد، يحـدد العلاقـة بـين دول الشـمال التـي كانـت معظمهـا مسـتعمرة لـدول الجنـوب الضـعفاء سـابقا، مـع توضـيح آليـات التعامـل بـين الضـفتين، لتبيـان الواقـع الـذي تمـر بـه دول الجنـوب تكريسـا لتبعيتهـا لـدول الشـمال، و بـذلك فهـي نمـط جديـد للتعامـل الرأسـي، و امتـداد لصـيغة العلاقـات الاقتصـادية غيـر المتكافئـة بـين دول– الشـمال و الجنـوب –، و بنـاء علـى ذلـك تبقـى الأهـداف الطموحـة لشـراكة فعالـة ذات أثـر هـام فـي الواقـع الاقتصـادي و السياسـي الـدولي الـراهن، بعيـدة المنـال نسـبيا،طالما لـم يسـتمر تجاوز العقبات، وتدارك الوضع باعتماد رؤى جديدة للشراكة، تتناسب و أهميتها و ضرورتيها.

---

(1)- أشرف الصعيدي، «الشراكة الأورو– متوسطية»، **شؤون الأوسط** ، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 132، ربيع 2009،ص.51.

(2)– مراد إبراهيم الدسوقي،« القضايا الإستراتيجية و الأمنية في البحر المتوسط»، **مجلة السياسة الدولية**،العدد 118، أكتوبر 1995، ص.90.

(3)– عبد اللطيف خالد،« مستقبل العلاقات بين شمال و جنوب المتوسط»،**السياسة الدولية**،العدد153،يوليو2003، ص.150

المبحث الثالث: مبادرات سياسة التعاون الأمني في المتوسط المكملة لإعلان برشلونة.

المطلب الأول: أهم المؤتمرات اللاحقة لإعلان برشلونة.

لقد تلى مسار برشلونة عدة مؤتمرات تخص سياسة التعاون الأمني في المتوسط تسير على نفس المنحنى،فرغم التركيز على البعد الإقتصادي فيها خصوصا إلا أن قضية التسوية السلمية للصراع الفلسطيني– الإسرائيلي احتلت المرتبة الأولى في تعريف نوع العلاقات بين الطرفين و بالتالي قد يكون من الصعب حصر كل اللقاءات و المؤتمرات التي انعقدت في مختلف الجوانب، لكن يمكن إيراد أبرزها فيما يلي:

- **مؤتمر مالطا** Malte (15–16 أفريل 1997):

أعقب مؤتمر برشلونة، المؤتمر الثاني للشراكة الأورو – متوسطية في فاليتا، عاصمة مالطا (15–16 أفريل 1997) تدعيما لمسار برشلونة و محاولة اختراق مصاعب برامج اتفاقيات المساعدات الأوروبية و خطة تأهيل المؤسسات الصناعية في دول جنوب المتوسط و محاولة البحث في مصاعب مفاوضات الشراكة بين الطرفين، و لقد بحث المؤتمر الوزاري و بشيء من التفصيل في الجوانب الاقتصادية و المالية لعملية برشلونة و توسيع اهتماماته إلى قطاع الزراعة، السياحة، الطاقة، تدعيم آفاق التعاون في مجال العلوم و التكنولوجيا، و تأكيده على أهمية البعد الاجتماعي (كالشباب و المرأة) و الثقافي، الأمني و السياسي في تحقيق الشراكة الأورو – متوسطية(1).

وقد طلبت دول الضفة الجنوبية من دول الإتحاد الأوروبي الضغط على إسرائيل للإلتزام بالمواثيق و الإتفاقات الدولية و الإقليمية ،فلا زالت قضية السلام في الشرق الأوسط تؤثر على تطور عملية التعاون و الشراكة بين ضفتي المتوسط(2) ،كما أن هذا المؤتمر إعترضته عدة عقبات، منها الموقف العربي الرافض للمشاركة في مؤتمر تشارك فيه إسرائيل مادام التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط محتمل (عدم الثقة و تراجع العملية السلمية)، الخلافات التركية – اليونانية بالإضافة إلى التردد المبدئي لبعض الأقطار المتوسطية في إقامة منطقة للتبادل الحر لقلة إرادتها و محدودية لديها بضرورتها وأهميتها و تخوفا من التعدي على سيادتها القطرية (خاصة في المجال التجاري لأن صيغة الشراكة تقوم على الإلغاء التدريجي أو التام لكل أشكال التمييز على حركة المبادلات بين الطرفين و ذلك ما يشكل حجر عثرة بالنسبة للأقطار التي تحتل فيها الحصيلة الجمركية نسبة معتبرة من إيرادتها الموازنية إلا أن تلك الصعوبات لم تمنع من مواصلة تطوير العلاقات الأوروبية – المتوسطية و التمهيد من جديد لعقد مؤتمرات أخرى.

(1)-Gilles Lepesant, «L'union Européen et son voisinage, vers un nouveau contrat», **revue politique étrangère**, N4,2004, p77.

(2)– سامح غالي،«خطوة جديدة في مسيرة الشراكة الأوروبية– المتوسطية»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 129، السنة 1997، ص.167.

مؤتمر باليرمو Palermo (3-4 جوان 1998):

انعقد مؤتمر باليرمو في مدينة باليرمو(بإيطاليا) (3-4/ جوان1998)، حيث أقر بضرورة إقامة شراكة تقوم على الندية و التكافؤ في العلاقة بين الطرفين، كما خصص الاجتماع لمناقشة مسائل مختلفة (كالاستقرار، الإرهاب..) في منطقة المتوسط و التأكيد على دعم التعاون و الحوار بين الشعوب و الثقافات لدعم مسار الشراكة الأورو- متوسطية مع الإشادة بأهمية سياسات الإصلاح الاقتصادي للأقطار المرشحة للشراكة و الانفتاح على اقتصاد السوق بتحرير التجارة و إتباع سياسة الخوصصة(1).

- **مؤتمر شتوتغارت: Stuttgart** (15-16 أفريل 1999):

انعقد هذا الاجتماع الوزاري في شتوتغارت بألمانيا (15-16 أفريل 1999)،حيث أكد على ضرورة تركيز أنشطة الشراكة الأورو- متوسطية على الموضوعات ذات الأولوية و الإهتمام المشترك تحقيقا للتقدم السياسي الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي القوي في مسار الشراكة الأورو- متوسطية.

من خلال دعم السلام و الأمن في منطقة المتوسط و إرساء الثقة بين الأطراف المشاركة و تجاوز الصعوبات التي أحطت بعقد هذا الاجتماع كاستمرار تعثر عملية السلام في الشرق الأوسط و تأزم الأوضاع في كوسوفو، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية إنشاء منطقة ازدهار مشتركة بتفعيل اتفاقيات الجارة الحرة بين الطرفين و من ثمة التحويل الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر(2)، دعم التعاون جنوب- حبوب- اتخاذ إجراءات ضرورية تشمل على قواعد منشأ متماثلة للاستفادة من توحيد المنشأ الإقليمي (تراكم المنشأ الإقليمي) في دعم التكامل الاقتصادي في المنطقة المتوسطية، دعم الشركاء للقطاع الخاص و تشجيع استمرار المؤسسات المالية الدولية و الإقليمية (كالبنك الأوروبي للاستثمار(BEI)، هيئة التنمية المتوسطية- الأوروبية MEDA) في القيام بدورها التمويلي المساند.

كما دعم هذا المؤتمر الوزاري بملتقيات دورية بشتوتغارت- أكدت على توصيات منها ما يتعلق بحقوق الإنسان ،حماية البيئة و إقامة اتحادات تجارية أوروبية متوسطية مشتركة.

---

(1)- إبراهيم عوض و الآخرون،«مستقبل العلاقات العربية- الأوروبية بين الشرق أوسطية و المتوسطية»،**المستقبل العربي**،السنة 1996،العدد205،ص.96.

(2)- البشير علي الكوت،« الشراكة المتوسطية من زاوية العلاقات العربية الأوروبية»، **مجلة دراسات**، العدد7،صيف2001،ص123.

- **مؤتمر مرسيليا Marseille** (15-16 نوفمبر 2000):

فقد كان الهدف من هذا المؤتمر هو تكريس مسار برشلونة في مختلف أبعاده الإستراتيجية حيث اتفق الوزراء على ضرورة تكثيف التعاون بخصوص مسألة الأمن و السلم و إقامة الثقة بين الأطراف في منطقة المتوسط وهو موضوع حوار بين 27 دولة مشاركة(1)،بالإضافة إلى مسألة مكافحة الإرهاب على الصعيدين الإقليمي و الثنائي، كما فوض الوزراء اللجان الفرعية للعدل و الأمن بدفع النشاطات المشتركة على مستوى الخبراء لتحسين عملية تنمية معايير و قدرات مكافحة الإرهاب، مع التأكيد على أهمية إنشاء ميثاق أورو- متوسطي لدوره الفعال في تنمية الثقة وتفعيل الاستقرار في المنطقة، فضلا عن تبني إستراتيجيات عديدة وموحدة في المتوسط لدعم القضايا السياسية ، الدفاعية و الأمنية،بالإضافة إلى تكثيف الجهود من أجل التنمية المستدامة لأقطار الشراكة من خلال تنمية أفضل السياسات و البنية الأساسية البيئية بتعزيز المكونات الثنائية و الإقليمية للتعاون البيئي، كما أكدت المساعي على تفعيل الحوار حول سياسة مجتمع المعلومات و التعاون الفني، التنظيمي و ذلك لتشجيع تبني إطارات تنظيمية تنافسية في الأقطار المتوسطية الشراكة.

- **مؤتمر بروكسل Bruxelles** (8-9 فيفري 2001):

في إطار الاستعداد لتوسع الاتحاد الأوروبي استدعى من أوروبا ضرورة الالتفات اتجاه دول جنوب المتوسط و تقوية التعاون المتبادل معها في إطار الشراكة حيث تم اجتماع برلمانات الدول الأعضاء في بروكسل (8-9 فيفري 2001) بتنظيم من طرف إتحاد بين البرلمانات لدراسة قضايا الأمن و التعاون في منطقة المتوسط. و لقد اكتفى المؤتمر بتقديم بعض النقاش إلى المواضيع ذات الاهتمام المشترك من خلال تبني إستراتيجية جديدة ترتكز على السعي لخلق منطقة سلام و استقرار في إطار شراكة سياسة، التعاون الاقتصادي و التجاري و التأكيد على أن عملية إنشاء إقليم ازدهار مشترك يكون بالإنشاء التدريجي لمنطقة التبادل الحر بين الإتحاد الأوروبي وشركائه و بين شركاء ذاتهم(2)، التشديد على أهمية البعد الإنساني و الثقافي من خلال تكثيف الحوار حول بعد المساواة بين الرجال و النساء في الشراكة الأورو- متوسطية و البحث في القضايا الخاصة بالجنسين مع التأكيد على إلزامية التقارب و الترابط بين شعوب المنطقة بالحوار الحضاري بين المجتمعات المدنية. كما استكمل المؤتمر بسلسلة من الاجتماعات الثنائية و زيارات للمفوض الخاص بالتوظيف و الشؤون الاجتماعية إلى عدة

---

(1)- عبد الرزاق عطية،«الأمن بمنطقة البحر الأبيض المتوسط:وجهة نظر تونسية»، **دراسات دولية**، العدد82،جانفي2002، ص.20.

(2)- حبيب هاني،**الشراكة الأوروبية المتوسطية: مالها و ما عليها**، المنشورات الجامعية و العلمية،publisud، باريس،2001، ص123.

أقطار متوسطية.

- **مؤتمر فالنسيا Valence** (22-23 أفريل 2002):

انعقد تحت الرئاسة الاسبانية للاتحاد الأوروبي في جو إقليمي و دولي تميز بتأجج أعمال العنف – بالشرق الأوسط-، و لم يسلم المؤتمر من تبعات الصراع بتلك المنطقة، فما إن تناول ممثل إسرائيل الكلمة حتى انسحب مندوبو الدول العربية، مع غياب – سوريا و لبنان- عن المؤتمر رغم أنهما عضوان في الشراكة.

و بعيدا عن كل ذلك فقد تبنى المؤتمر بالأغلبية- خطة عمل فالنسيا- الرامية لإنعاش الفضاء الأورو- متوسطي أبعاده الثلاث (خلق الاستقرار و الرفاهية بالمتوسط، إنشاء منطقة للتبادل الحر خلال 2010، تقريب الشعوب)(1)، بالإضافة إلى بعض المبادرات و المقترحات في الأجلين القصير و المتوسط، على الصعيد السياسي و المؤسساتي(إنشاء برلمان أورو- متوسطي، اعتماد آليات جديدة للتعاون السياسي تقوم على الديمقراطية و حقوق الإنسان، إدراج قضية الإرهاب لمناقشة استجابة الانشغالات المترتبة عن أحداث(11 سبتمبر 2001) و على الصعيد الاقتصادي و المالي بالتأكيد المجدد على خلق منطقة تبادل حر أوروبية متوسطية خلال 2010-، ضرورة استكمال هذه الاتفاقيات بسلسلة التكامل بين دول الجنوب- لاسيما تكتل أغادير- الذي جدد مؤتمر فالنسيا دعمه له بإنشاء آلية مالية جديدة في البنك الأوروبي للاستثمار تقوم أساسا بتمويل القطاع الخاص، دعم و تفعيل الاستثمارات في مجال البنيات التحتية، شبكات النقل، الاتصال و الطاقة و على المستوى الاجتماعي – الثقافي و الإنساني إقرار برنامج للتعاون في مجال القضاء و الشؤون الداخلية و يتضمن إجراءات مكافحة تهريب المخذرات و الجريمة المنظمة، الإرهاب و الهجرة السرية(2)، بالإضافة إلى التعاون على معالجة المسائل المتعلقة بالاندماج الاجتماعي للمهاجرين و حركة الأشخاص التنظيم لمؤتمر وزاري أورو- متوسطي حول الهجرة بتونس التي ستحتضن مقر مرصد التشغيل و الهجرة في الأقطار الأورو- متوسطية، إعداد و تنفيذ برنامج عمل حول حوار الثقافات و الحضارات إقامة مؤسسة للتبادل الثقافي و الفكري و الاجتماعي، تعميم برنامج Tempus للتعاون الجامعي على كافة الأقطار المتوسطية).

- **مؤتمر باليرمو Palermo** (07 جويلية 2003):

حيث دفع هدف توسيع النماذج التجارية التفضيلية وزراء التجارة الأورو-متوسطين إلى تبني برتوكول جديد خاص بقواعد المنشأ و سيسمح نظام أورو-متوسطي لتراكم المنشأ كما أطلق

---

(1)- Françoise Germain-Robin, « le partenariat Euro-méditerranéen », **Revue de Géostratégiques**, N°08, juillet 2005 p.1998.

(1)- Joêlle le Morzellec,**Le partenariat Euro- Méditerranéen :La consolidation d'une zone de paix et de stabilité**, ,Bruylants, Bruxelles, 2003.p93.

عليه للمشتغلين في مجال الاقتصاد بمراكمة ما تم إنجازه في الدول المختلفة بالمنطقة، و من ثمة التوصل على نحو أيسر إلى معاملة تفضيلية، و يتضمن هذا النظام المباشر على العديد من المزايا مقارنة بالقواعد السابقة(قواعد المنشأ المتساهلة، الإمكانيات الواسعة للحصول على الموارد، تحسين الإمكانيات الوصول للسوق، زيادة الحوافز للاستثمارات)، بالإضافة إلى تبني مجموعة من التوصيات الرامية إلى تبسيط و عصرنة إجراءات عبور الحدود و الجمارك في المنطقة المتوسطية لتسيير التبادل التجاري.

و في 12- ماي 2001 أعلنت المفوضية الأوروبية سياستها للجوار الأوروبي بعدما طرحت الخطوط العريضة المتعلقة بسياسة الجوار الأوروبية لأول مرة في بلاغها بشأن أوروبا الموسعة في (مارس 2003). و تتعلق تلك السياسة في منطقة حوض المتوسط بتسعة شركاء متوسطيين (الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، السلطة الفلسطينية، سوريا تونس). و ذلك بتحديد إطار لسياسات واضحة و مترابطة للجيران الجدد سعيا لتعزيز التعاون في المجال السياسي، الأمني باحترام حقوق الإنسان و حكم القانون و نظام الحكم الراشد محاربة الإرهاب و الجرائم التي تتم عبر الحدود كتهريب المخدرات و الهجرة الغير الشرعية(1) تدعيم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و لقد تم وضع خطط لإقامة علاقات أوثق مع مجموعة مختارة من الجيران تمكنهم من المشاركة في السوق الداخلي للإتحاد الأوروبي الذي يسمح في مستقبل قريب بتحقيق حرية تنقل الأشخاص و السلع و الخدمات و رؤوس الأموال (الحريات الأربعة)، و بذلك يصبح منح المزايا(المعاملات التفضيلية) مشروطا بالتقدم الذي تحققه الأقطار الشريكة في مجال الإصلاح السياسي و الاقتصادي، كما أن سياسة الجوار الأوروبي لا تستهدف فتح باب العضوية أمام دول الجوار و يوضح ذلك المفوض- **بنيتافريرو- والدنر**-إن هذه السياسة ليست سياسة توسيع، لأنها لا تقدم فرص للبلاد الأوروبية التي قد ترغب في تقديم طلبات عضوية في المستقبل- فهي تحاول تقديم وسائل لتدعيم العلاقات الثنائية، دعم و تعزيز الإصلاحات الداخلية كما تضع خطط العمل الثنائية برنامجا طموحا لتقريب النظام و القوانين مع ما هو مطبق في الإتحاد الأوروبي. و تقوية الأمن و الاستقرار مع الاحتفاظ بإمكانية حدوث درجة كبيرة من الاندماج و ضمان حصة للدول المشاركة في سوق الإتحاد الأوربي الداخلي(2)، و منحها فرصة للمشاركة في برامج و سياسات الإتحاد الأوروبي(على أساس تحقيق الأولويات المتفق عليها و التي تعكس أهداف السياسات و القيم المشتركة) مع توثيق التعاون الإقليمي.

---

(1)- الأهواني نجلاء ،**الشراكة الأورو- متوسطية عشر سنوات بعد برشلونة**،القاهرة ،المركز الأوروبي للدراسات ،2005، ص99.

(2) - عامر لطفي،" **البعد السياسي والأمني في الشراكة الأورو-متوسطية**"، المستقبل العربي، عدد 340 ، يونيو، 2007 ، ص66 .

و تطمـع المفوضـية الأوروبيـة إلـى تقـديم آليـة للجـوار الأوروبـي سـنة 2007 لصـالح الأقطـار الشـريكة فـي هـذه السياسـة كاعتمـاد مـالي جديـد و شـامل لتفعيـل التعـاون مـن خـلال الاسـتعانة بمختلـف صـناديق الـدعم المـالي المقدمـة سـابقا لـدول سياسـة الجـوار الأوروبـي مـع وضـع خطـط للعمل الفردي مع كل قطر مشارك في هذه السياسة.

- **مؤتمر إسطنبول Istanbul** (04 جويلية 2004):

تهدف مبادرة اسطنبول للتعاون إلى زيادة الأمن والاستقرار عبر تعزيز العلاقات الثنائية ذات المنفعة المتبادلة مع البلدان الراغبة من المنطقة المتوسطية ،و هذه المبادرة مفتوحة لكل الدول التي تتبنى أهدافها خاصة في مجال محاربة الإرهاب والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل(1).

وقد تمثلت الإقتراحات التي قدمت في إسطنبول لتوسيع وتعزيز التعاون العملي في عدد من المجالات ذات الأولوية فيما يلي:

- **التعاون العسكري** : بغرض تحسين قدرات قوّات بلدان المتوسط والعمل سوية في المستقبل ضمن عمليات بقيادة الناتو، ويمكن استخدام الأنشطة والأدوات المتوفرة في إطار الشراكة من أجل السلام وزيادة المشاركة فى التدريبات العسكرية المنتقاه والدورات التعليمية والنشاطات التدريبية المتعلقة بها(2).
- **مكافحـة الإرهـاب والتهديـدات الأمنيـة الجديـدة:** سيتم تشـجيع تقاسم المعلومـات الإستخبارية بشكل أكثر فعالية إضافة إلى المشاركة في عملية المسعى النشط ، وهي دوريات بحرية يقودها الحلف للكشف عن أنشطة إرهابية محتملة في البحر الأبيض المتوسط وردعها وإجهاضها، بالإضافة إلى أن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل ترويجها يعتبر مسألة أساسية أخرى(3)
- **أمن الحدود** : يستطيع الناتو إعطاء النصائح الملائمة في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بالإرهاب وبحظر انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة وعمليات التهريب(4).
- **تخطيط الطوارئ المدنية** : يجب تعزيز التعاون في مجال الاستعداد للكوارث، وبالأخص تحسين قدرة التعامل مع تبعات أية عملية إرهابية .وفي حالة حصول كارثة، ستعطى أيضاً لبلدان الحوار إمكانية طلب العون عن طريق مركز التنسيق الأوروبي –الأطلسي لمعالجة الكوارث الواقع في مقر الناتو.

---

(1) -Pierre Razoux, «Le dialogue méditerranéen de l'OTAN à la croisée des chemins», ***Collège de Défense de l'OTAN* Rome),** n° 35, Avril 2008,p.11.

(2)– الناتو، **التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط و الشرق الأوسط الموسع**، من الموقع : www.nato.int/med-dial/home-fr.htm

(3)– A.Ghazali : « le sommet de l'Otan adaptera sa stratégie future à l'après 11 Septembre » **in la tribune**, 21 Novembre 2002.p24.

(4) - Istanbul Cooperation Initiative. http://www.nato.int/cps/en/natolive/official-texts-21017.htm, 17/02/2017.

- **الإصلاح الدفاعي** : تتضمن الأولويات في هذا المجال تشجيع السيطرة الديمقراطية على الجيوش وتسهيل الشفافية في التخطيط الدفاع الوطني ووضع الميزانية(1).

كما تم تبني البروتوكول الإطاري بخصوص تحرير الخدمات في مؤتمر جمع وزراء التجارة الأورو– متوسطية في اسطنبول(2004)، و لقد كان إنجازا على طريق تحقيق تقدم في العملية الأورو– متوسطية في مجال التجارة و مهد السبيل أمام التفاوض على اتفاقيات التكامل الاقتصادي بخصوص الخدمات و الاستثمارات، و ما لذلك من أهمية المساهمة في تكامل المنطقة اقتصاديا، كما أن تقارب التشريعات الاقتصادية (لاسيما في مجال اللوائح و التعابير القيمة) يمثل عاملا جوهريا لإقامة منطقة تجارة حرة أورو– متوسطية، و لقد تم تحقيق خطوات معتبرة على الصعيد الفني اتجاه تحقيق الانسجام و التقارب بين التشريعات و الاعتراف المتبادل بالمعايير المتعلقة بالتجارة في المنطقة الأورو– متوسطية مما يسمح ذلك بانتقال الحر المنتجات المصنعة داخل سوق موحدة أورو– متوسطية واسعة.

- **مؤتمر لوكسمبورغ Luxembourg**(30–31 ماي 2005) **و برشلونة Barcelone**(25–26 نوفمبر 2005):

انعقد في إطار الذكرى السنوية العاشرة على إطلاق مسيرة برشلونة و شارك فيه ما يقارب (350) ممثلا عن المجتمع المدني للأقطار المعنية، سعيا لتقديم تحليل و توصيات ترمي إلى تعزيز الشراكة الأورو– متوسطية، بعدما أظهرت عمليات التقييم الحاجة إلى تنشيط و إعادة الهيكلة على مختلف الأصعدة، و ترتكز سياسة التعاون الأمني في المتوسط في سياق ذلك على الحوار حول قضايا الأمن في المتوسط و سطرت له مجموعة من الأهداف وهي(2): المساهمة في استقرار المنطقة ،شفافية النشاطات العسكرية تفاديا للإدراكات الخاطئة للتهديد تقوية إجراءات الثقة المتبادلة و فض النزاعات بالوسائل السلمية و العمل على الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

كما ركز هذا المؤتمر على سياسة الجوار الجديدة التي أطلقها الإتحاد الأوروبي و على خطط العمل الثنائية المنبثقة عنها مع استمرار العمل في إطار هيكل متعدد الأطراف لإيجاد حلول سياسة للتناقضات و على تقليص التفاوت في حجم المبادلات بين الأقطار المتوسطية، و لقد اقترح وضع خطة عمل لتأسيس آليات دائمة للتشاور بين المجتمع المدني و السلطات الرسمية

---

(1)- NATO Istanbul Cooperation Initiative, Policy Document, 9 July 2004, at: http://www.nato.int/docu/comm/2004/06-istanbul/docu-cooperation.htm, 08/3/2017.

(2) – عبد النور بن عنتر،« الدفاع الأوروبي و الأمن العربي»، **شؤون الأوسط**، العدد31، سبتمبر1997، ص.39.

في الشراكة الأورو– متوسطية بهدف تعزيز مشاركة المجتمع المدني في مسيرة برشلونة و جعله شريكا كاملا و إتاحة المجال أمامه للمساهمة في تطوير المستوى متعدد الإطراف من المسيرة و السماح له بالتعبير عن مواقفه و مقترحاته في كل مراحل العمل (إعداد البرامج ،تنفيذ،تقييم) و المشاركة في صياغة خطط العمل لسياسية الجوار الجديدة،بالغضافة إلى السعي لتعديل مسيرة برشلونة تعديلا طموحا و تقريبها من شواغل شعوب المنطقة و ذلك بتضييق الفجوة بين النوايا و الأغراض المعلنة للشراكة و بين السياسات المطبقة بالفعل، و ذلك بمراعاة الأولوية الرئيسية من خلال إعطاء دفع لحقوق الإنسان و الديمقراطية، الحكم الراشد في المنطقة، تقويم التعاون السياسي في مجال السلام ، الأمن و الاستقرار(1)، المساعدة في توفير فرص عمل تحقيق نمو إقتصادي مستديم عن طريق تحرير التجارة في الخدمات والتأسيس على أساس إقليمي بين الشركاء ،تحرير التجارة و التعاون في مجال المنتجات الزراعية و الأسماك ،ضمان تقارب التشريعات الفنية بهدف تسيير التجارة ،تفعيل التكامل الاقتصادي بين دول الجنوب ،خلق أجواء سليمة للإقتصاد الكلي، رسم الخطوط لتجسيد برنامج إقليمي بخصوص التنمية الريفية و تحسين جودة المنتوج،إنشاء بنك أورو– متوسطي للتنمية،الإهتمام بالتعاون في مجال النقل، الطاقة،البيئة، المساهمة في ترقية مستوى التعليم و رفع كفاءته من خلال تدعيم الحركية في التعليم العالي و التدريب المهني، تكثيف التعاون في مجال العمل ، الأمن ، الهجرة الإندماج الإجتماعي، الإرهاب، التكاثف لحل مختلف النزاعات و تقريب المجتمعات المدنية(2) كما انعقدت القمة الأورو– متوسطية في برشلونة (25–26 نوفمبر 2005) لتقييم و تفعيل التعاون بين شمال و جنوب المتوسط ، وتضمن جدول أعمال القمة مناقشة و إقرار خطة عمل جديدة لمدة خمس سنوات مقبلة ترتكز على محاور جوهرية لتكريس المسعى.

إلا أنه ظهر ت العديد من نقاط الخلاف في الإتفاق على نص الإعلان في القمة و في مقدمتها إصرار الطرف الأوروبي على ربط المساعدات الإقتصادية بالإصلاحات السياسية و عدم الإتفاق على تعريف الإرهاب مع عدم التمييز بينه و بين حق الشعوب في مقاومة الإحتلال رغم محاولة الوفود العربية إجراء تعديلات على صياغة الوثيقة من خلال إدخال فقرة

---

(1)- حنان شارف، **إستراتيجية أمنية موحدة ضرورية بين ضفتي المتوسط**، موقع الإذاعة الجزائرية 2010: http://www.radioalgerie.dz/?p-34254 تاريخ الدخول 2017/03/25، ساعة الدخول22.30.

(2)– كريستوف ماير، «سياسة الجوار في الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي»، **مجلة العرب الدولية** من الموقع:
http://arb.majalla.com/2010/06/article5563288 ، تاريخ الدخول 2016/04/14،ساعة الدخول 17.45.

تؤكد حق الشعوب المحتلة في محاربته بما يتفق مع بنود القانون الدولي و لكنها لقيت رفضا من طرف المسؤولين الأوروبيين ، ولقد جاءت نتائج القمة مخيبة للآمال في ظل غياب الزعماء و القادة العرب عن القمة (بإستثناء الرئيس الفلسطيني أبو مازن) مما جعل من مسألة تحقيق النتائج و الإستفادة الأكبر من القمة أمرا مستحيلا، حيث أعطى ذلك للأوروبيين إحساسا بعدم الإهتمام العربي بالقمة التي استغلوها بالتأكيد على القضايا التي تهمهم و تحقق أهدافهم، سيما فيما يتعلق بقضية الإرهاب و ربطها بحق الدول المحتلة في المقاومة على إعتبار أن المقاومة عنف و العنف إرهاب مع التركيز على ضرورة التعاون الامني لمواجهة الهجرة غير الشرعية إلى دول أوروبا و الضغط على أقطار المتوسط لتطبيق الإصلاحات السياسية و الإقتصادية.

المطلب الثاني : سياسة الجوار

تعريف و أهداف سياسة الجوار

أُطلقت السياسة الأوروبية للجوار في عام 2004 للمساهمة في دعم وتعزيز الاستقرار والأمن والازدهار في المنطقة المتوسطية (1)،حيث تهدف سياسة الجوار إلى دفع الاستقرار والنمو الاقتصادي والاجتماعي في البلدان المعنية و هذا من خلال ما يلي:

- **دعم المسار السياسي و الأمني:**

من خلال تعزيز الديمقراطية ، حقوق الإنسان ، حكم القانون و إحلال السلام في المنطقة و العمل على تجسيد ما يسمى بـ " المسؤولية المشتركة للأمن والاستقرار في المنطقة " و هذا نابع من ضرورة بناء منطقة إستقرار سياسي و تحقيق الأمن في المحيط المجاور لأوروبا عامة و في المتوسط خاصة مع ما تخلقه ظاهرة الهجرة غير الشرعية والإرهاب من توتر في المنطقة بحيث تقدم هذه السياسة الأوروبية إغراءات لشركائها مقابل معالجة و التحكم في الظاهرة(2).

- **دعم المسار الإقتصادي و التجاري:**

من خلال العمل على تحقيق مزيد من التكامل الإقتصادي للوصول إلى التنمية الإجتماعية، وفق مقاربة " إتفاق التبادل الحر المعمق و الكامل "مع جميع الشركاء الذين تضمهم السياسة الجوارية، عن طريق تشجيع جهود التغيير الإقتصادي و خلق مناخ الإستثمار و دعم الإندماج الإقتصادي و التعاون في الميادين الحساسة(3)، و رفع العراقيل

---

(1) - Azzam Mahjoub,« La Politique de voisinage: un dépassement du partenariat euro -méditerranéen», **politique étrangère**, paris, Armond colin, mars 2005, pp . 535 - 543.

(2) - Yves Veyrier, **L'union Européenne Et Ses Relations De voisinage**, république française, conseil économique social et environnemental, 2009, p.p.12-13.

(3) – محمد مطاوع،«أوروبا و المتوسط من برشلونة إلى سياسة الجوار»،**السياسة الدولية** ،عدد163، يناير2006، ص41.

أمام التجارة الحرة ودفع الإصلاحات التشريعية والإدارية وتحديدا بتقريب التشريعات إلى التشريع الأوروبي.

- **دعم المسار الإجتماعي و الثقافي:** من خلال زيادة التعاون في مجال العدالة و الشؤون الداخلية و خاصة فيما يتعلق إدارة الحدود ،حركة الأشخاص ، والهجرة، ومكافحة الإرهاب، ضف إلى ذلك ضرورة تسهيل التبادلات التربوية والتكوينية، الثقافية و العلمية و كذا التبادل المتعلق بممثلي المجتمع المدني(1).
- تعزيز الاتصال المتبادل بين مجتمعات المنطقة و البنيات التحتية للاتحاد الأوروبي.
- ربط الحوار وذلك في مجالات :الطاقة + النقل+ البيئة + مجتمع المعلومات + البحث والإبداع(2).
- من جهة أدت النزاعات وتصاعد التطرف والإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان والتحديات الأخرى التي يواجهها القانون الدولي والاضطرابات الاقتصادية إلى تدفقات كبيرة للمهاجرين خلفت تداعياتها في مختلف أنحاء شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وهذا ما دفع إلى رسم السياسات الخاصة بالهجرة و التعاون في المنطقة المتوسطية(3).
- كما ألزم الاتحاد نفسه بالتعهدات التالية:
- المشاركة الفعالة في البحث عن حل للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي وقضية الصحراء الغربية (4).
- تكثيف التعاون الثقافي والتفاهم المتبادل وتطوير المجتمع المدني.
- إشراك الجيران في البرامج الأوربية الخاصة بالبحث والتربية والثقافة.
- الربط المتبادل للبنى التحتية، ومواءمة التشريعات في مجال النقل والطاقة والاتصالات.
- دمج دول الجوار في النظام التجاري الدولي مثل (منظمة الصحة العالمية).
- إدارة أسهل للهجرة.
- المحاولة الجادة في إيجاد آلية جديدة ترتكز على الخبرات الايجابية للبرامج التالية:

أ– المبادرة الأوربية " Interreg": كأداة مالية تعاونية مستحدثة في صناديق الاتحاد الأوربي ، من أجل دعم التعاون العابر للحدود بين دول الاتحاد ودول الجوار.

ب – أداة "Phare": أداة التأهيل بهدف الانضمام إلى الاتحاد الأوربي .

ج – برنامج "Tacis": لتدعيم التعاون العابر للحدود في دول الجوار الغربي لروسيا أوكرانيا ،مولدا فيا وبيلاروسيا.

د- آلية :"cards": لتدعيم مجموعة من النشاطات في غرب البلقان.

هـ- برنامج " Meda" : الآلية المالية لمسار" برشلونة.

---

(1)- عبير الغندور،« الشراكة الأوربية مع العرب و إسرائيل...دراسة مقارنة»،**السياسة الدولية**،العدد165،يوليو2006،ص.12.

(2)- جعفر عدالة ،مرجع سابق،ص6 .

(3)– المفوضية الأوروبية، **مراجعة سياسة الجوار الأوربية**، بروكسل، 18 تشرين الثاني2015 ،ص1.

(4)- سهام حروري ،**توسع الإتحاد الأوروبي : إشكالياته و إنعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول جنوب المتوسط** ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2011- 2012 ، ،ص 147.

وتضم سياسة الجوار 10 دول متوسطية هي : الجزائر، السلطة الفلسطينية، مصر، الأردن، لبنان سوريا، المغرب،تونس ليبيا وإسرائيل، وثلاث دول أوربية هي :بيلاروسيا، مولدافيا وأوكرانيا، وثلاث دول من القوقاز :أرمينيا، جورجيا وأذربيجان كما هو موضح في الخريطة التالية:

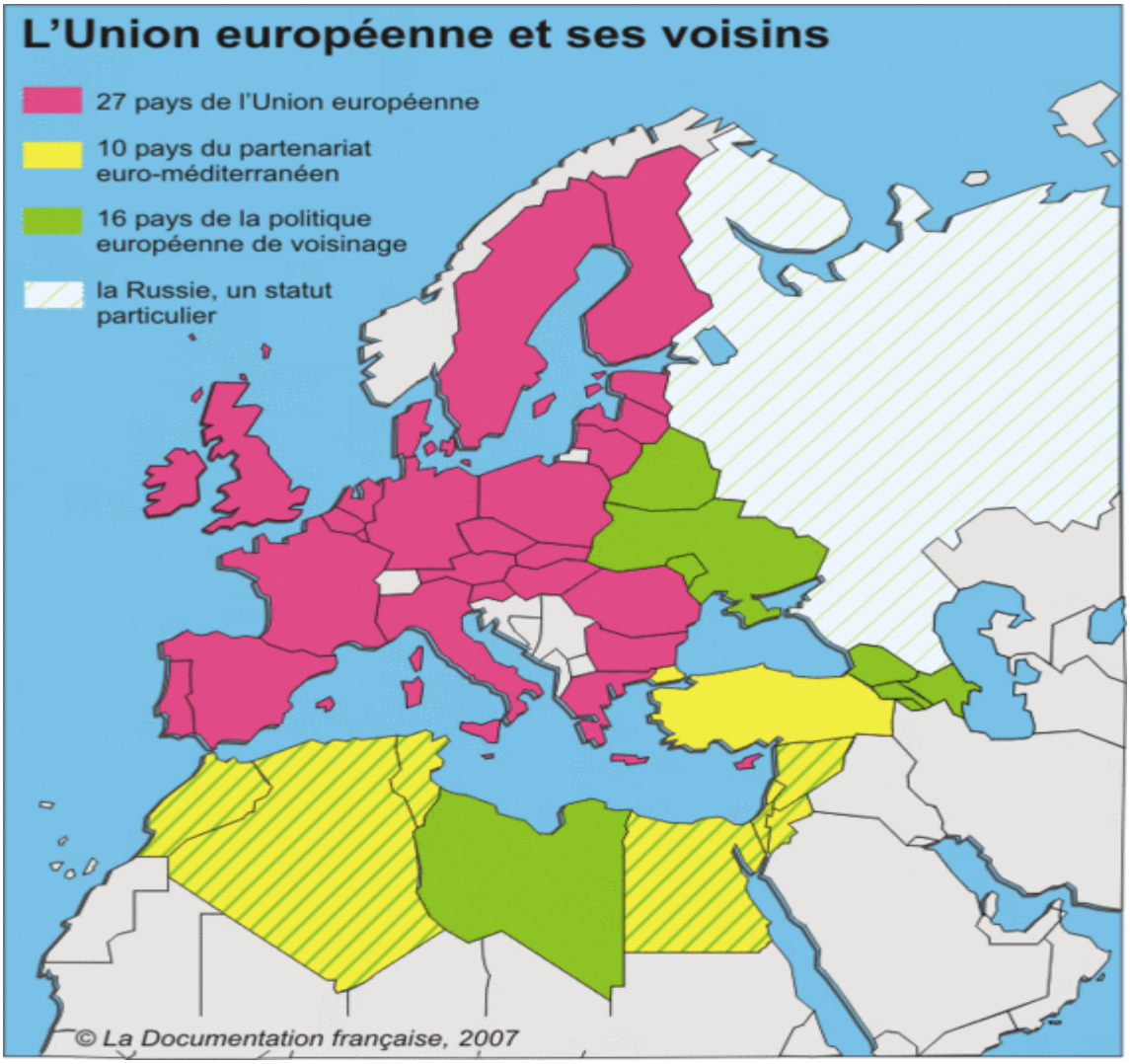

خريطة تبين الإتحاد الأوربي و دول الجوار ، المصدر: http://www.ladocumentationfrancaise.fr/revues

وتجدر الإشارة إلى أنه لا تدخل في سياسة الجوار الدول المرشحة للانضمام :كرواتيا، يوغسلافيا السابقة،مقدونيا، وتركيا، ولا ألبانيا، البوسنة، الهرسك، مونتينيقرو، صربيا، وكوسوفو، كما أن دول الجوار الأوربي المستقبلية في حالة انضمام تركيا – العراق وإيران – لم تحدد بعد.

وبخصوص الفدرالية الروسية، فعلى الرغم من أنها من دول الجوار الجغرافي إلا أنها لا تدخل ضمن سياسة الجوار، وتأهلت إلى الشراكة الإستراتيجية منذ سنة . 1997 أي أن هناك اتفاق شراكة وتعاون بين الدول المعنية بالسياسة، ودول أخرى جوار جغرافي لم تدرج بعد في سياسة الجوار(1).

(1)- Chitioui Saida,« la sécurité euro-méditerranéenne à la recherche d'une plate forme commune»,**Revue étude Internationale,** n°80,2004, page53.

إن سياسة الجوار الأوروبي تقوم على خاصتين أساسيتين:

الخاصية الأولى: تتمثل في " التوجه المفصل على المقاس"، إنطلاقا من مبدأ الدول لا تتطور بنفس الوتيرة للفوارق الاقتصادية و الإجتماعية و الثقافية ، وهنا يأتي الإقتراح الأوروبي في إحكام الشراكة بناءا على طلب الشركاء ، حيث تكون وطيدة و طموحة إذا كانت عمليات الإصلاح سريعة ، وتكون ضعيفة و أكثر عمومية إذا لم يتم الإسراع بعمليات الإصلاح(1).

أما الخاصية الثانية ،فهي مشروطية العلاقة بالنتائج و الأوضاع الخاصة لكل دولة معنية بالشراكة، بحيث تتعدى مسائل التمويل إلى المساعدات التقنية و المشاركة في البرامج الأوروبية(2).

إن سياسة الجوار الأوروبية هي تكملة لمسار برشلونة، فهي تريد إقامة علاقات متعددة الأطراف بين الإتحاد الأوربي و مجموعة الشركاء في المنطقة المتوسطية ،كما أنها تسمح بتفريد العلاقة بين الإتحاد الأوروبي و كل دولة عضو في مسار برشلونة(3)، كما أن هذه السياسة " إمبريالية ناعمة " تبرز رغبة الغرب في تصدير نموذجه المؤسساتي، الثقافي الديمقراطية، حقوق الإنسان ،قواعد القانون و السوق ،أي العمل على تصدير النموذج الأوروبي إلى البلدان الجارة من خلال جعلها تمتثل لمعايير و قواعد و قيم الإتحاد الأوروبي وهذا يعني تصدير التجربة الأوروبية الإيجابية عن طريق أدوات القوة الناعمة soft power فسياسة الجوار في جوهرها إذن عبارة عن "خطاب أمني" و عليه فإن الإتجاه نحو "أمننة" علاقات الإتحاد الأوروبي بجيرانه سيؤدي لا محالة مع مرور الوقت إلى تعرية الخطاب السياسي للأهداف المعلنة لسياسة الجوار من كل مصداقية خاصة فيما يتعلق بتدعيم الحوار السياسي بين أوروبا و جيرانها (4).

و أما عن خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية، فأساس تطبيقها يكون وفق مسار إتفاقيات الشراكة مع الإلتزام بـ " **القيم المشتركة** " بما في ذلك سيادة القانون، الديمقراطية، و إحترام حقوق الإنسان، مع الإشارة إلى مبادئ إعلان برشلونة التي من أولوياتها الحوار السياسي وأهمية الإصلاح في هذا المجال (قاعدة المشروطية) ، بما في ذلك حقوق الإنسان و كذا الإصلاح الإقتصادي و الإجتماعي و دعم التجارة في ظل منطقة تبادل حر، و الهجرة العدالة و الشؤون الداخلية و دعم شبكة المواصلات، و مجتمع المعلومات، و مشاريع حماية البيئة و كذا التعاون الإقليمي و العابر للحدود و التعاون مع المجتمع الدولي(5).

(1) -Yves Veyrierv, op.cit.,p.12.

(2)– سهام حروري،"الهجرة و سياسة الجوار الأوروبي" ، **مجلة المفكر**، بسكرة الجزائر،العدد الخامس، مارس2010، ص 349.

(3)- Jacques Blanc**, Rapport d´information sur la politique européenne *de* voisinage**, Sénat, N° 451, 9 juillet 2008, p.8.

(4)- زاوي رابح، **بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط بين ثلاثية الأمن/القوة/سلم القوى دراسة حالة : الحوار الأطلسي – متوسطي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة مولود معمري تيزي وزو،2013-2014 ،ص 134.

(5)- بيرد رتيبة،**الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى 5 منتدى+5**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة يوسف بن خدة الجزائر،2008–2009، ص215 .

تحديات سياسة الجوار:

هناك جملة من التحديات، التي تحاول سياسة الجوار التعامل معها بإيجاد الحلول و الأجوبة المناسبة ولعل من أهمها هي :

1- تحدي إقحام الدول المجاورة في إدارة قضايا على درجة عالية من الحساسية و الأهمية بالنسبة لأمن الإتحاد الأوروبي (هجرة غير شرعية ،جريمة منظمة، إرهاب وطاقة)،، من دون أن يصنف ذلك في خانة التدخل(1).

2- تحدي بناء جماعة أمن متعدد الأطراف في داخل فضاء الإتحاد، دون أن يشعر الجيران أهم مقصون أو مهددون(2).

3- تحدي إحتواء والجمع بين تطلعات هؤلاء وأولئك نحو الانضمام الكامل و الالتحاق بالإتحاد الأوروبي بدون إلحاق الأذى بنوعية العلاقات التي يرغب الإتحاد في إرسائها مع الدول المجاورة الجديدة(3).

4- تحدي الربط بين مقتضيات الأمن الداخلي و ضرورة مأسسة الحدود ((l'institutionnalisation des frontières)، وذلك من خلال إعادة صياغة هذه الأخيرة و إدارتها بكيفية تقحم و تشرك الآخرين وفقا لمعايير تمييزية خاصة.

جملة هذه المعطيات تجعلنا نؤيد الإتجاه الذي يرى أن الهدف الأول و الأهم لسياسة الجوار الأوروبية يبقى ضبط الآثار السلبية للجوا ر(Externalitiés negatives) على الأمن الأوروبي الناشئ عن عملية التوسع،وهذا مؤشر على أن الإدراك الأوروبي لم يعد ينظر إلى العلاقة مع فضاءه المجاور بمفردات نظام الأمن الجهوي ،بل بمنظار فكرة مركب الأمن متعدد المقاسات، والذي يعني " مجموعة من الدول تكون هواجسها و تصوراتها الرئيسية للأمن مترابطة إلى درجة أن مشاكل أمنها الوطني لا يمكن أن تحلل عقلانيا أو تحل بطريقة منفصلة"(2).

إن فكرة إقامة "حلقة من الأصدقاء" حول أوروبا – التي تعلنها سياسة الجوار- تفترض أن الهدف بعيد عن كونه بناء نظام أفقي يتفاعل فيه كل طرف على مستوى متساوي، بل المقصود هو السعي إلى إقامة " نظام حلقات ممركزة"، (concentrique) تقع أوروبا في مركزه،وتشكل الدول المجاورة أطرافه المحيطة(4).

---

(1)- زهير بوعمامة،« السياسة الأوروبية للجوار :دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي» ، **مجلة المفكر** ،العدد 5،مارس 2010، ص243.

(2)-vitaly denysyuk,«politique de voisinage de l'union européenne : qu'elle transformation sur le régime commercial régional en europe»**, Revue du marché commun de l'union européenne**,N°485,février 2005,pp.101-114.

(3)- Ruben Zaiotti,«la propagation de la sécurité :l'Europe et la schengenisation de la politique de voisinage»,**cultures et conflits**, N°66,été2007,p.65.

(4)- Jacques Blanc**,** Op.cit.**,** p.9.

إن سياسة الجوار الأوروبية و فقا لهذا المنطلق تقدم مؤشرا قويا على حدوث تغيرات عميقة تمس جوهر علاقة الإتحاد الأوروبي مع الدول المجاورة،فبينما كان الإتحاد يتحرك في إطار مشروع" أوروبا الموسعة" كطرف مع الآخرين" (parmi les autres) و إن كان في مقدمتهم – أصبح في إطار سياسة الجوار يتحرك كطرف في مقابل الآخرين (UE et autre) و هنا تقوم الحدود بدور هام ،ضمان الوساطة مع الجيران،و معبر لتنفيذ ما يمكن تسميته" الحاكمية الخارجية " (Gouvernance externe) و ذلك عبر آلية الدفع نحو الخارج التي سبقت الإشارة إليها.

نقد سياسة الجوار:

يمكن إجمال أهم المآخذ الأوروبية على سياسة الجوار فيما يتعلق بدول جنوب المتوسط فيما يلى(2):

1- عدم وضوح الأهداف بعيدة المدى لسياسة الجوار.

2- إن النطاق الجغرافى لسياسة الجوار يستبعد أطرافا مؤثرة فى المنطقة (مثل العراق وإيران والخليج مثلا).

3-الحوافز التى يقدمها الاتحاد الأوروبى غير كافية لتشجيع دول الجنوب على العمل لتحقيق الأهداف المطلوبة.

4-عدم تمكن الاتحاد الأوروبي من الإسهام في علاج أي من المشكلات السياسية في الجنوب (القضية الفلسطينية، الصحراء الغربية، إلخ).

5- على المستوى المتعدد الأطراف، لم ينجح الاتحاد الأوروبي في وضع نهج إقليمي شامل حول كيفية دعم المجتمع المدني المستقل ودعاة الديمقراطية ونشطاء حقوق الإنسان،ويتضح ذلك أيضا من غياب الدعم السياسي للمجتمع المدني على المستوى الإقليمي إضافة إلى تركيز الاتحاد من أجل المتوسط على المجال الاقتصادي البحث، على حساب حقوق الإنسان، ودعم المجتمع المدني(3).

اتجاهات التغيير: أهم الأطروحات الأوروبية الجديدة التي تستهدف إعادة صياغة سياسة الجوار هي:

- إسقاط مفهوم «الجوار» لصالح صياغة أقل طموحا وأكثر مرونة.
- توسيع نطاق العمل بحيث يشمل «جيران الجيران» (الخليج، العراق، القرن الأفريقي).
- عدم التعويل على فكرة «القيم المشتركة» بل القبول بوجود خلاف حول هذه القيم.
- وضع سياسات وتخصيص موارد لمواجهة التحديات الجديدة: الهجرة، الإرهاب، الجريمة المنظمة، مواجهة خطر انهيار الدولة.
- التنازل عن فكرة «المزيد مقابل المزيد» التي وضعت بهدف تشجيع دول الجنوب على الإصلاح والانفتاح الديمقراطي بحيث يتم مكافأة الدول التي تتحرك بسرعة أكبر من غيرها.

---

(1)- زهير بوعمامة، مرجع سبق ذكره،ص 244

(2)- محمد أنيس سالم، **مراجعة سياسة أوروبا فى المتوسط: دور عربى مطلوب،من الموقع** :.https://www.shorouknews.com/columns/view تاريخ الدخول 2016/10/16 على الساعة 18.00.

(3)- الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان،**من أجل سياسة جوار أوروبي حريصة على حقوق الإنسان**، الكتاب الأبيض، بروكسل2015،ص 6.

الحوار من جانب واحد؟

أخذ الجانب الأوروبي زمام المبادرة وطرح عدة آليات للحوار حول تعديل سياسة الجوار،حيث صدرت «ورقة خضراء» أوروبية تحتوى على مجموعات من الأسئلة (2015/3/4) وعُقد اجتماع مع الحكومات المعنية في برشلونة (2015/4/13)، وآخر في بيروت (2015/6/24)، كما دعى المجتمع المدني والمراكز الفكرية للمشاركة بالرأي في عملية تشاورية امتدت لنهاية جوان من سنة 2015.

رغم الجهود المقدرة التي بذلت لبلورة موقف عربي مشترك (مثلا ورقة أعدها السفراء العرب في بروكسل و مأدبة عشاء عمل أقامه وزير خارجية مصر أثناء اجتماع برشلونة)، ورغم أن الإنصاف يقتضى الإشادة بالكثير من المبادئ التي ركز عليها الجانب العربي إلا أن الطابع العام للمشاركة العربية ظل متأخرا وتقليديا وخاليا من تحليل عميق لتجربة العمل المتوسطي، والأخطر هو الاستسلام لعلاقة تتشكل من منظور أوروبي، بمفاهيم أوروبية، وبإملاءات أوروبية دون طرح فكرة واحدة جديدة من الجانب العربي.

يمكن التفريق بين ثلاثة مواقف عربية فى هذا الحوار: أولها يتأفف من مضايقات الاتحاد الأوروبي التي تركز على الأوضاع الداخلية (الديمقراطية، حقوق الإنسان، المجتمع المدني) وبالتالي يريد تقليص بعض أساسيات العلاقة المتوسطية عن طريق نفى وجود تراث مشترك، وفك الارتباط بين الأداء السياسي الداخلي ونوعية العلاقات مع الاتحاد الأوروبي مع تحجيم الأدوات التى يستخدمها الاتحاد الأوروبي في التفاعل مع المجتمع المدني (1).

أما الموقف الثاني (وأغلبه من دول شمال أفريقيا) فهو يخاطب دول الاتحاد على أنه جاهز للتفاعل معها والتحرك نحو علاقات أكثر قربا على جميع المستويات ولا يرغب في أن يتعطل بسبب مشاكل دول المشرق العربي التي لا تزال تتردد في تحولها الديمقراطي وعلاقاتها الأوروبية، كما أنها تسيس وتعقد جدول الأعمال بين شمال وجنوب المتوسط بزج قضاياها ومشاكلها التي لا تنتهي(2).

أما المجموعة الثالثة من الدول العربية فإنها تأخذ بالحذر، فلا تعرب عن موقف محدد ولسان حالها أنها ستتأقلم مع أي قرار يتخذ أيا ما كان(3).

ومن الناحية الموضوعية يمكن طرح تصور بديل لإثراء الحوار بين ضفتي المتوسط عبر تأكيد معاني التراث المشترك وإيجابياته والتركيز على هدف تحقيق نقلة حضارية كبرى لدول جنوب المتوسط بحلول عام 2030 مثلا، مع التركيز على جودة التعليم بشكل كبير، ثم الاقتصاد و الصحة و تطبيق معايير

---

(1)- محمد أنيس سالم ،مرجع سابق.

(2)- نفس المرجع.

(3)- عبد اللطيف خالد،«مستقبل العلاقات بين الشمال و جنوب المتوسط»، **مجلة السياسة الدولية**،العدد 153، يوليو 2003،صر 150.

الأداء الأوروبية بشكل تدريجي في جنوب المتوسط (عبر إحياء فكرة العضوية الافتراضية في الاتحاد الأوروبي). وعلى المستوى السياسي و الأمني يمكن تصور إطار للتعاون في تعزيز السلم والأمن عبر محاربة الإرهاب وإخلاء البحر المتوسط من أسلحة الدمار الشامل، وتطوير إجراءات لبناء الثقة وتحديد التسلح، وحل المشكلات بالطرق السلمية. هكذا تتشكل رؤية طموحة جديرة بدول المتوسط، قلب الحضارة العالمية.

مراجعة سياسة جوار أوروبي جديدة:

تمّت مراجعة سياسة الأوروبيّة للجوار سنة 2011 اثر أحداث الرّبيع العربي لكن التطوّرات العميقة التي عرفتها المنطقة منذ 2011 فرضت القيام بمراجعات أخرى و على اثر الاستشارة العامّة التي نظّمت سنة 2015 بمشاركة البلدان الشريكة و المنظّمات الدوليّة و الشركاء الاجتماعيّين و المجتمع المدني و المؤسّسات الجامعيّة تمّ يوم 18 نوفمبر 2015 نشر بيان مشترك يرسم الخطوط العريضة لمراجعة سياسة الجوار الأوروبيّة.

في إطار تلك المراجعة أصبح استقرار المنطقة على المستوى السياسي و الاقتصادي والأمني يتصدّر أهداف السياسة الجديدة كما تؤكّد هذه الأخيرة على مبدأين وهما اعتماد مقاربة مميزة تجاه بلدان الجوار احتراما لتطلّعاتها المختلفة و للحفاظ بطريقة أفضل على مصالح الاتحاد الأوروبي و مصالح شركائه؛ وتبني أكبر من قبل البلدان الشريكة و االدول الأعضاء(1).

و حسب ***يوهانس هان*** المفوّض الأوروبي لسياسة الجوار ومفاوضات التوسع "يتمثّل أكبر تحدّ أمامنا في ضمان استقرار الجوار فالصراعات و الإرهاب و التطرّف تهدّدنا جميعا و لكنّ الفساد و الحوكمة الرّديئة يشكّلان أيضا مصادرا لعدم الاستقرار و لذلك سنتولّى إعادة تركيز علاقاتنا مع شركائنا عندما تستدعي الحاجة لذلك على مصالحنا المشتركة و ستكون التنمية الاقتصاديّة بالخصوص مسألة محوريّة بالتركيز على تشغيل الشباب و اكتساب الكفاءات "(2).

من المقرر اعتماد سياسة الجوار الأوروبي المنقحة في أواخر عام 2015 وهذا بعد 20 عاما من إعلان برشلونة ، في موعد قريب من الذكرى السنوية العشرين لإعلان برشلونة .في ضوء ذلك، تقترح الشبكة الأوروبية–المتوسطية لحقوق الإنسان 20 خطوة لسياسة الجوار الأوروبي المنقحة لمرحلة ما بعد 2015 وفق مايلي:

1– ترسيخ الاستقرار في الجوار:

من خلال معالجة شاملة لمصادر عدم الاستقرار عبر القطاعات، ويمكن أن يكون الفقر وعدم المساواة والشعور بالظلم، والفساد، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الضعيفة والنقص في الفرص ،لاسيما للشباب

(1) -Jean-François Daguzan, «La Charte pour la paix et la stabilité : la fin des illusions de Barcelone ?» **Confluences Méditerranée** , N°35, automne 2000,p.75.

(2)– المفوضية الأوروبية، **مراجعة السياسة الأوربية للجوار**، من الموقع:https://eeas.europa.eu/enp/documents/2015/151118_joint–communication_review–of–the–enp_ar.pdf، تاريخ الدخول 20016/10/19 الساعة :20.00.

أسباباً لعدم الاستقرار،مما يزيد من قابلية التعرض للتطرف وستبذل السياسة الأوروبية للجوار الجديدة جهوداً حثيثة لدعم الاقتصادات وتحسين الآفاق للسكان المحليين،وأن تساهم السياسة في جعل البلدان الشريكة أماكن يرغب فيها الناس في بناء مستقبلهم، وأن تساعد على معالجة تنقل الأشخاص الخارجة عن نطاق السيطرة.

- في أثناء الاستشارات العامة، شدّد عدد كبير من البلدان المعنية بما فيها العديد من البلدان الشريكة على ضرورة تعزيز الاتحاد الأوروبي عمله مع الشركاء في قطاع الأمن و كذلك في القطاعات الأخرى، حيث ستقدم السياسة الأوروبية للجوار التي تمت مرا جعتها مقاربة مخصصة للتعاون في المسائل الأمنية تأخذ بعين الاعتبار النزاعات و الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان(1)،وتهدف السياسة الأوروبية للجوار الجديدة إلى العمل على الحد من النزاعات من خلال الإنذار المبكر فضلاً عن التدابير الوقائية الأولية، وتعزيز قدرة الشركاء في هذا الإطار وتسعى التدابير المحددة في هذا التقرير المشترك إلى توفير طرق لتعزيز قدرة شركاء الاتحاد الأوروبي على التكيف مع الضغوط الخارجية ومواجهتها وقدرتهم على القيام بخياراتهم السيادية.

2- إعادة النظر في مسألة الهجرة:

- من خلال التعامل مع الهجرة من منظور حقوق الإنسان، وتحديدا عند الاتصال مع جيران الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي، وتطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي فيما يتعلق بالحق في طلب اللجوء في كل الظروف.
- إعادة النظر في شراكات التنقل، وفك ارتباطها باتفاقيات إعادة القبول، وتعزيز حرية التنقل بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، أولا بإلغاء التأشيرات قصيرة الأمد، ثم إلغاء شرط الحصول على تأشيرة شنغن ثم بمراجعة الشروط الطويلة الأمد على المهاجرين، وذلك لتصبح الشروط المحتملة استثنائية ومبررة.
- تنسيق التعاون الأمني على مستوى المعلومات و المعطيات لتفكيك الشبكات العاملة في هذا الإطار و في هذا السياق تم عام 1992 إحداث مركز المعلومات و التفكير و التبادل بهدف تنمية التعاون بين مختلف الدول فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية و تنظيم الإنتقال عبر الحدود(2).
- – وضع سياسة لتنظيم الهجرة ينظر إليها على أن ها لفائدة الطرفين(دول المنشأ والمقصد) فبالنسبة لدول الجوار الأوروبية تعد الهجرة حلا لعدم استيعاب سوق العمل المحلية لقوة العمل الموجودة(3).

---

(1) – بكر مصباح تنيرة،«الوطن العربي في المنظور الاستراتيجي للاتحاد الأوربي :التحديات والطموح»،**مجلة شؤون عربية**،ع 110 ، صيف 2002 ص18.

(2)– محمد غربي و آخرون،**الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط :المخاطر و إستراتيجية المواجهة**، دار الروافد الثقافية–ناشرون، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى 2014، ص 53.

(3)– نادية ليتيم وفتيحة ليتيم،«البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية في أوربا»، **مجلة السياسة الدولية**،العدد،183، جانفي2011،ص 24.

أما بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، فإن الهجرة توفر حلا لاختلال التوازن الديموغرافي فيها ولذلك يجب تعزيز القنوات الشرعية لهجرة العمل بين الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة له وتوفير فرص الهجرة الحقيقية من خلا ل :الإعلان عن احتياجات سوق العمل والمهارات المطلوبة، والاعتراف بالمؤهلات العلمية والتقنية للمهاجرين (معادلة الشهادات) إلى جانب التعاون في مجال التدريب لتأهيل المهاجرين المحتملين(1).

–تضمين موضوع حقوق المهاجرين وأفراد أسرهم في السياسة المجددة وخاصً تلك المتعلقة بالضمان الاجتماعي والرعاية الصحية.

–الدعوة إلى تيسير التجمع العائلي بما يعزز حماية المهاجرين من مختلف أشكال العنف والاتجار والاستغلال وضمان حصولهم على الحماية القانونية اللازمة.

– دعم جهود الدول والمبادرات والمؤسسات التي تهدف إلى تعزيز التفاهم بين الثقافات المختلفة مثل معهد العالم العربي في باريس، ومتحف بلا حدود (MWNF)،إلى جانب وضع برامج توعية عن طريق وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والمؤسسات الدينية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها، ووضع سياسات ناجعة لإدماج المهاجرين بما يؤدي إلى تحقيق التناسق الاجتماعي والمحافظة على حقوقهم.

– مطالبة الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي بالعمل من أجل وقف الممارسات الإسرائيلية الدائمة التي تستهدف تشريد الشعب الفلسطيني مجددًا وتهجيره من وطنه والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه بموجب القرارات الدولية وخاصة قرار الأمم المتحدة رقم 194(2).

– الحاجة إلى إيجاد آليات أكثر فعالية في إطار سياسة الجوار الأوروبية المجددة فيما يتعلق بالهجر ة تتميز بسرعة الاستجابة للتغيرات التي تحدث في دول جوار أوروبا جنوب المتوسط.

–التأكيد على ضرورة مواجهة ظاهرة العداء للأجانب والإسلاموفوبيا من خلال حماية حقوق المهاجرين بما تكفله المواثيق الإقليمية والدولية وإبعادهم عن الممارسات العنصرية(3).

– يجب مراعاة خصوصية كل دولة من دول الجوار الأوروبي عند تطبيق السياسة المجددة خاصًة الدول المتأثرة بالنزاعات الإقليمية والمتأثرة باللجوء.

– دعوة الاتحاد الأوروبي إلى حث دوله الأعضاء على اتخاذ تدابير عملية وإجرائية لتيسير تحويلات المهاجرين العرب، وذلك باتخاذ إجراءات تحد من تكلفة إرسال التحويلات وتزيد من تدفقها ضمن قنوات رسمية ووضع برامج مشتركة لتشجيع استثماراتهم بوطنهم الأم، مع التأكيد على أن تحويلات المهاجرين لا تشكل بديلا عن

---

(1)– "**الاتحاد الأوربي يعزز الروابط بين الدول المجاورة و يستمر في دعم إصلاحاتهم**" ، من الموقع

http//:www.EC.Europe.EU/ar/whatsnew.doc ، تاريخ الدخول 2016/201/07/28،الساعة 12.45

(2)– جامعة الدول العربية، **سياسة الجوار الأوروبية المجددة الموقف العربي فيما يتعلق بالهجرة**، ص2 ، من الموقع:

http://www.iom.int/sites.pdf. تاريخ الدخول:2016،19.45/11/07.

(3) – نفس المرجع،ص4 .

المساعدات الإنمائية الدولية.

– إحداث مجموعة تريفي (trevi) التي تضم وزراء العدل و الداخلية،وتستهدف إتخاذ إجراءات بين مختلف الدول المتوسطية لمراقبة الحدود و تحديث الترسانة القانونية لردع المهاجرين السريين و كذلك الشبكات المختلفة العاملة في هذا المجال و الناقلين سواء منهم البريين أو البحريين أو الجويين الذين أصبحوا مدعوين إلى الإلتزام باليقظة في مراقبة الأشخاص الذين يتم نقلهم بين الدول(1).

– إعادة تدبير ظاهرة الهجرة برمتها،و يتعلق الأمر بتفعيل الإتفاقيات المبرمة بين الدول فيما يتعلق بالهجرة و التي تنص على تخصيص حصة من المهاجرين بصورة قانونية تستقبلها الدول المتوسطية المتقدمة وهذا قد يشكل صمام أمان بالنسبة لتنظيم الهجرة و الحيلولة دون تنامي الهجرة السرية.

– تبلور قناعة مشتركة لدى دول الجوار في المنطقة المتوسطية، مضمونها أن محاربة الهجرة غير الشرعية تتطلب على المدى الطويل مواجهة الأسباب التي تقود إليها و التي تغلب عليها شروط الفقر و إزدياد الفوارق و إنسداد الأفق بسبب تنامي البطالة،ومن ثم لا مناص من سياسة تنموية تمكن من خلق فرص العمل و احترام الكرامة الإنسانية، وهذا ضمن إستراتيجية بعيدة المدى تتطلب إصلاحات عميقة على مستوى دول المنبع و مساهمة مادية على مستوى الدول المتقدة المستقبلة لليد العاملة(2).

- إعطاء الأولوية، في جميع الظروف، لحماية المهاجرين واللاجئين، ووضعها فوق كل الاعتبارات الأخرى وتبني سياسة حماية نشطة داخل الاتحاد الأوروبي نفسه لتحسين دمج المهاجرين واللاجئين والاعتراف بمساهماتهم علنا، ودعم الجهود التي تبذلها دول جنوب البحر الأبيض المتوسط من أجل معاملة المهاجرين واللاجئين وفقا لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ودعم الدول التي قررت ذلك من خلال تقديم الدعم لعملية تنظيم الأوضاع والدمج (3).

3 – معالجة الصراعات في الجوار الجنوبي:

– دعم الآليات الدولية دعما نشطا لضمان المحاسبة على الجرائم الكبرى في حالات الصراع في المنطقة حيثما تفشل الآليات المحلية، وأن يكون ذلك بعيدا عن ازدواجية المعايير،وفي حال فشل الآليات المحلية يجب تشجيع الدول الأعضاء في الاتحاد على تطبيق الولاية القضائية العالمية لتقديم الجناة إلى العدالة(4).

---

(1)– Pinar Bilgin and Ali Bilgiç,«Consequences of European Security Practices in the Southern Mediterranean and Policy Implications for the EU**», Inex Policy Brief** ,n°. 12 / january 2011,p3.

(2)– نفس المرجع، ص 54.

(3)– الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان،مرجع سابق،ص 10.

*(4)-Giulia Bonacquisti, **une révision de la politique européenne de voisinage**, voir le site :* https://europe-liberte-securite-justice.org*, date de consultation 18/09/2016.*

- تعزيز التكامل بين سياسات الاتحاد الأوروبي المشتركة السياسية والأمنية والدفاعية،مع تنفيذ المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن تعزيز الالتزام بالقانون الدولي الإنساني والمبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن العنف ضد النساء والفتيات، والمبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة.
- الاعتراف العاجل بدولة فلسطين وإعادة النظر في الاتفاقات مع دولة إسرائيل، وجعلها مشروطة باحترام التزاماتها الدولية والإنسانية.

4- بعد الأمن:

في حزيران 2015 ، أعاد المجلس الأوروبي التأكيد على ضرورة تمكين الشركاء من تجنب الأزمات وإدارتها، من خلال مشاريع ملموسة لبناء القدرات في نطاق جغرافي مرن .ونظرا إلى التحديات الأمنية الخاصة التي يواجهها الشركاء، يتعين على الاتحاد الأوروبي التركيز على تعزيز التعاون في مجال إصلاح قطاع الأمن .

وبالاعتماد أكثر على الأجندة الأوروبية للأمن ستتطرق السياسة الأوروبية للجوار الجديدة إلى مسائل الإرهاب والحد من التطرف، ومنع الجرائم الخطرة والمنظمة والفساد عبر الحدود وتحسين التعاون القضائي في المسائل الإجرامية، ومكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني، بالامتثال الكامل لحكم القانون والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان.

إلى ذلك، من الضروري العمل بشكل استباقي مع الشركاء في الجوار لمعالجة الأسباب الجوهرية للتهديدات عبر الحدود والمساهمة في تأمين الحدود المشتركة إلى جانب البلدان الشريكة المهتمة، كما يجب تعزيز تبادل المعلومات وبناء القدرات لمواجهة التهديدات عبر الحدود، بالإضافة إلى ذلك ستتطرق السياسة الأوروبية للجوار الجديدة إلى تحديات الأمن المرتبطة بالهجرة ولمجالات شاملة مختلفة، على غرار تهريب المهاجرين، والاتجار بالبشر، والتماسك الاجتماعي وحماية/إدارة الحدود.

وستُبذل جهود إضافية لدعم تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 حول النساء والسلام والأمن، فضلاً عن قرارات المتابعة ومقاربة جندرية لتخطيط السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة وتنفيذها مراجعتها.

إصلاح قطاع الأمن:

ينوي الاتحاد الأوروبي تعزيز الوصول إلى سلطات البلدان الشريكة التي تعنى بالمسائل المرتبطة بالأمن، ويجب دعم البلدان الشريكة المهتمة في إصلاح أمنها المدني والعسكري .وقد يتضمن هذا التعاون النصائح الإستراتيجية والخاصة بالسياسة المتبعة، والأنشطة المؤسساتية والمتعلقة ببناء القدرات، والحوارات مع المجتمع المدني، ودعم البرامج الخاصة بأمن المجتمع(1).

---

(1)- محمد سعد أبو عامود،«العلاقات العربية- الأوروبية رؤية مستقبلية»، **مجلة السياسة الدولية**،العدد 157،جويلية 2004، 150.

معالجة الإرهاب والحد من التطرف:

يهدد الإرهاب والتطرف أوروبا وجيرانها على السواء، لذلك سيعزز الاتحاد الأوروبي العمل مع شركائه على مكافحة الإرهاب، بما في ذلك الحد من التطرف، ومكافحة الإرهاب العنيف، ودعم العدالة الجنائية لمكافحة الإرهاب، ومواجهة تمويل الإرهاب وكبحه من خلال أطر مناسبة لمكافحة تبييض الأموال .وسيكون إشراك المجتمع المدني في الحد من التطرف، لاسيما المنظمات الشبابية أساسياً، كما أن شبكة التوعية على التطرف الحالية والمركز التخصصي التابع لها المُنشأ أخيرا سيشكلان منصة أساسية للتبادل والتعاون، وسيكون التطرق إلى المسائل الأوسع على غرا ر العدالة غير الفاعلة،وعدم المساواة بين الجنسين، وخطاب الكراهية وبطالة الشباب، والأمية جزءاً من جهود أوسع لمكافحة التطرف، وسيكون الحوار الثقافي على غرا ر الحوار الذي ترعاه مؤسسة آنا ليند أساسيا(1) .

منع الجريمة المنظمة:

يمكن أن تهدد الجريمة المنظمة والفساد الاستقرار في المنطقة الأوسع، ويتعين على الاتحاد الأوروبي زيادة دعمه للبلدان الشريكة في مكافحة الجريمة الدولية الخطرة والمنظمة، بما في ذلك مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر وتفكيك الشبكات الإجرامية من خلال تشجيع اللجوء إلى التحقيقات المالية كمكمل لأدوات القانون الجنائي الصرف،ولهذه الغاية التزمت الأجندة الأوروبية للأمن بتوسيع نطاق عمل" دورة السياسة " (في شأن الجريمة الخطرة والمنظمة) إلى بلدان الجوار، ويتعين على الاتحاد الأوروبي أيضاً استكشاف احتمالات إدخال البلدان الشريكة في شبكات التحقيق المالي الحالية (على غرار شبكات وحدات المعلومات المالية) ،علاوة على ذلك سيتابع الاتحاد الأوروبي العمل مع البلدان الشريكة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالبشر، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، والتعاون في مجال المخدرات ودعم البلدان الشريكة في تنفيذ سياسات وطنية متكاملة ومتوازنة خاصة بالمخدرات(2).

وحيث تدعو الحاجة، سيسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحسين الإطار القانوني للتعاون القضائي والشرطي مع البلدان الشريكة ويعمل على تنفيذه مع الإنتربول،كما يجب النظر في ضرورة تعزيز قدرة تنفيذ القانون في بلدان الجوار والعمل على تسهيل تبادل المعلومات مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي واليوبول ومع وكالة الاتحاد الأوروبي المعنية بالتعاون القضائي في المسائل الجنائية.

---

(1)- commission européenne**, Le programme européen en matière de sécurité,** COM(2015) 185 final, Strasbourg, sur le site : http://ec.europa.eu/dgs/homeaffairs/edocuments/docs/eu_agenda_on_security_fr.pdf,le 03/11/2016,à 09.30.

(2)- Francois De Vaissier،«La Coopération Entre La France Et L'Afrique En Matière De Sécurité Et DeDéfense. Quelles Perspectives Pour L'avenir? Pour Un Partenariat Renforce», **Dalloz Revue Internationale Et Stratégique**, N°.92,2003,P.3.

وسيعزز الاتحاد الأوروبي العمل والتعاون بهدف تسهيل التعاون القضائي في التحقيقات في جميع الجرائم الخطرة

مكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني:

توفرُ إستراتيجية الاتحاد الأوروبي الخاصة بأمن الفضاء الإلكتروني إطارا تشغيلياً لمزيد من العمل مع الشركاء في الجوار، ويتعين على الاتحاد الأوروبي تقديم المساعدة لهم لبناء القدرات الخاصة بأمن الفضاء الإلكتروني،وقدرة البنى التحتية للمعلومات على التكيف والمواجهة ومكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني وإرهابه(1)، من خلال تحليل التهديدات، وتحفيز التخصص في تنفيذ القانون، والتدريب القضائي ودعم وضع سياسات واستراتيجيات وإنشاء مؤسسات ذات صلة في البلدان خارج الاتحاد الأوروبي، وسيستمر الاتحاد الأوروبي في تشجيع المصادقة على اتفاقية بودابست لجرائم الفضاء الإلكتروني وتنفيذها مع الشركاء في الجوار، وتشكل الاتفاقية نموذجاً لوضع تشريعات وطنية لجرائم الفضاء الإلكتروني وقاعدة للتعاون الدولي في هذا المجال(2).

التعاون في مجال السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة والتعامل مع النزاعات التي طال أمدها:

يمكن أن يشكل وضع الهياكل وفقاً للتصميم الأمني والدفاعي للاتحاد الأوروبي إطارا لتبادل أفضل التجارب، والتعاون حول الأهداف المشتركة وبناء القدرات، لذلك سيُعطى زخم جديد للتعاون في المسائل المرتبطة بالسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة، وتهدف سياسة الجوار الجديدة إلى تحفيز روح الشراكة والمسؤوليات المشتركة من خلال مشاركة البلدان الشريكة في مهام السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة وعملياتها، وفي المجموعات القتالية للاتحاد الأوروبي وانضمامها إلى البرامج والوكالات ذات الصلة على غرار وكالة الدفاع الأوروبية والكلية الأوروبية للأمن والدفاع(3).

وسيسعى الاتحاد الأوروبي إلى إطلاق حوارات أمنية ودفاعية مع البلدان الشريكة وتسهيل مشاركة الرسميين والمسؤولين من البلدان الشريكة في الدروس في كليات الدفاع ذات الصلة وعملاً بالمقاربة الشاملة للاتحاد الأوروبي الخاصة بالنزاعات والأزمات الخارجية، سيتم استخدام جميع الوسائل، وعند الضرورة بعثات السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة وعملياتها أو الممثلين الخاصين للاتحاد الأوروبي، لدعم إدارة الأزمات وتسوية النزاعات التي طال أمدها في الجوار(4).

---

(1)- خليد أخصاص،"**التعاون الأورو متوسطي على ضوء مؤتمر برشلونة**"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام،كلية الحقوق أكدال الرباط، 1998/1997، ص77.

(2)- هاني خلاف، «نحو تطوير حقيقي للشراكة الأورومتوسطية»،**السياسة الدولية**، العدد173 ،2008، ص135.

(3)- عامر لطفي،«البعد السياسي و الامني في الشراكة الأورمتوسطية»،**المستقبل العربي**،العدد340،يونيو2007، ص127.

(4)- كينلي إبراهارد،«أوروبا و الإصلاح السياسي جنوب المتوسط رؤية تقييميه»،**السياسة الدولية** ،العدد188،أكتوبر2010، ص95.

5- تعميق الحوار السياسي:

مع الدول العربية كل على حدة و مع الجامعة العربية، الأمر الذي يكشف عن تغيير في سياسة الإتحاد الأوروبي،في التعامل مع الوطن العربي بإعتباره كيانات سياسية منفصلة الواحدة عن الأخرى وليس التفاوض معها على أساس الإنتماء القومي الإقليمي لجامعة الدول العربية(1) ، ومن خلالها السعي إلى إدماج القوى و الحركات السياسية الأخرى في الحوار بالإضافة إلى تطوير خطة عمل وطنية حول حقوق الإنسان و الديموقراطية و دعم التكامل الإقليمي بين دول جنوب المتوسط و تشجيع المبادرات ذات الصلة(2).

6- الدعم المالي واتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة:

- يجب أن يمتنع الاتحاد الأوروبي عن عقد اتفاقيات اقتصادية مع الدول التي تعيق المشاركة الديمقراطية لمواطنيها، بما في ذلك النساء، والتي تعيق تعزيز وحماية حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية .ويجب أيضا الامتناع عن استخدام محاكم التحكيم غير الحكومية في العلاقات بين الدول.
- إنشاء مرصد إقليمي لتقييم تأثير العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط على حقوق الإنسان للمواطنين على جانبي البحر الأبيض المتوسط، وكذلك على حقوق المهاجرين/اللاجئين وحقوق العمال المتنقلين.
- إجراء تقييمات منهجية، تشمل المنظور الجندري، لأثر الاتفاقات التجارية والدعم المالي من الاتحاد الأوروبي للبرامج والمشاريع في إطار سياسة الجوار الأوروبي على حقوق الإنسان لضمان توافقها مع واجب احترام وحماية وتلبية حقوق الشعب.

5- أدوات أفضل لضمان تماسك السياسات الخارجية:

- ينبغي أن تكون سياسة الجوار الأوروبي المنقحة والسياسات الخارجية للدول الأعضاء تجاه دول جنوب البحر الأبيض المتوسط متوافقة معا، ومنسجمة مع صكوك الاتحاد الأوروبي المتعلقة بحقوق الإنسان، أي خطة عمل الاتحاد الخاصة بحقوق الإنسان، والمبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان، واستراتيجيات حقوق الإنسان المتعلقة بكل دول على حدة(3).
- تعزيز الحوارات حول حقوق الإنسان وضمان التشاور مع نشطاء حقوق الإنسان بصورة منهجية وتشاركية، وفي الوقت المناسب، تماشيا مع توجيهات الاتحاد الأوروبي ذات

---

(1)- ناظم عبد الواحد الجاسور،**تأثير الخلافات الأمريكية –الأوروبية على قضايا الامة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت- لبنان،الطبعة الأولى 2007، ص 438.

(2)- Berger Nathalie, **La politique européenne d'asile et d'immigration,** Bruxelles,Bruylant, 2000,p196.

(3)- فريجة لدمية، **إستراتيجية الاتحاد الأوربي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة – الهجرة غير الشرعية نموذجا**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،،2010، ص121.

الصلة، ومتابعة الحوارات بتقييمات منتظمة، وزيادة وتيرة الحوارات حول حقوق الإنسان في إطار سياسة الجوار الأوروبي الجديدة بمشاركة مندوبين على مستوى أعلى من الجانبين، وضمان مشاركة حقيقية من منظمات المجتمع المدني المستقلة.

6- تعزيز التعاون الإقليمي:

بطبيعة الحال، فإن الاتحاد الأوروبي مع نهج تعزيز التعاون المتعدد الأطراف بين دول الجوار في المنطقة المتوسطية ،من خلال مختلف برامج الشراكة و التعاون الإقليمية و المتعددة الأطراف "multicountries" (1)، وهذا من أجل تعزيز وتشجيع علاقات التعاون الإقليمي بين البلدان الشريكة فيما بينها(الشراكة الشرقيّة للتعاون، الإقليمي المتوسّطي، التعاون الإقليمي على مستوى الجوار، التعاون عبر الحدود).

7- **تعزيز الحكم الراشد والديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان:**

سيعمل الاتحاد الأوروبي مع جميع الشركاء في إطار حوار شامل بشأن مسائل حقوق الإنسان الديمقراطية والمجالات التي قد تختلف فيها التجارب، وستستمر حقوق الإنسان والديمقراطية على جدول أعمال الحوار السياسي مع جميع الشركاء ضمن أطر متفق عليها بصورة مشتركة وسيجري تقديم الدعم لمنتديات المجتمع المدني (2).

وتتميز خطط عمل "سياسة الجوار"، التي يتفق عليها ثنائيا بين الاتحاد الأوروبي وكل بلد معني في الجنوب، بتركيز كبير على حقوق الإنسان والديمقراطية، حيث وقع الاتحاد الأوروبي حتى الآن خطط عمل مع إسرائيل والأردن والمغرب والسلطة الفلسطينية، بينما يجري الإعداد لخطط أخرى (مصر ولبنان)، ما أن يتم الاتفاق على الخطط سيكون تحديا كبيرا للاتحاد الأوروبي أن يثبت أن لديه الإرادة السياسية لفرض شروط تتعلق بالديمقراطية، مبنية على مبادئ والتزامات مقبولة من الطرفين(3).

وسيبقى النظام القضائي المستقل والشفاف وغير المتحيز و المتحرر من النفوذ السياسي والذي يضمن الوصول المتساوي إلى العدالة، وحماية حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز، والتطبيق الكامل للقانون هدفاً للاتحاد الأوروبي مع جميع شركائه.

إلى ذلك، سيجري إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ خطة العمل الجندرية للاتحاد الأوروبي 2016 – 2020والتي يجب أن ترتكز عليها برمجة آليات الجوار الأوروبية، ولدعم شركاء السياسة الأوروبية للجوار في الوفاء بالتزاماتهم حيال المساواة بين الجنسين وتمكين الفتيات والنساء، بما

---

(1)-**Jean-François Drevet**, PEV. Quelle nouvelle politique européenne de voisinage **?,la revue géopolitique** , 7 février 2016, http://www.diploweb.com/PEV-Quelle-nouvelle-politique.html,24/02/2016.

(2)- خالد عبد اللطيف،« مستقبل العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط»، **مجلة السياسة الدولية**،العدد123،1996، ص125.

(3) - Haizam Amirah-Fernández**, Barcelona Process and the New Neighborhood Policy,** in: http://carnegieendowment.org/sada/?fa=21674&lang=ar,28/10/2016.

يتلاءم أيضاً مع الأجندة العالمية 2030 ، وسيجري التركيز أيضاً على ضمان السلامة الجسدية والنفسية للفتيات والنساء، وتعزيزالحقوق الاجتماعية والاقتصادية وتمكين النساء والفتيات ووصولهن إلى العدالة والتعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى، وتعزيز صوتهن ومشاركتهن السياسية وتحقيق تحول في الثقافة المؤسسيةللوفاء بهذه الالتزامات(1).

وسيبقى النظام القضائي المستقل والشفاف وغير المتحيز و المتحرر من النفوذ السياسي والذي يضمن الوصول المتساوي إلى العدالة، وحماية حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز، والتطبيق الكامل للقانون هدفاً للاتحاد الأوروبي مع جميع شركائه.

وسيسعى الاتحاد الأوروبي إلى دعم قدرة المواطنين على مساءلة الحكومات وسيعمل على تحسين تعددية وسائل الإعلام المحلية واستقلاليتها واحترافيتها، مما يساعدها على العمل كمنتدى للنقاش العام ومحفز للتغيير في البلدان الشريكة، ويجب أيضاً دعم الإنترنت المفتوح المجاني.

كما يجب دعم المجتمع المدني ما دون الوطني والوطني وما بين الإقليمي أكثر فأكثر، من خلال الوسائل المباشرة وعبر تسهيل مشاركة المنظمات الأخرى على السواء، وفي إمكان المؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية، الاضطلاع بدور مهم في هذا الإطار ويتعين على الاتحاد الأوروبي دعم تطوير قدرات العاملين في المجتمع المدني وقيادته في الجوار،والإقرار بالدور المهم للشباب في هذا الشأن.

وفي العديد من بلدان الجوار، تؤدي الهويات والتقاليد العرقية والدينية والثقافية دوارً أساسياً في ما يتعلق بطريقة عمل المجتمع، لذلك يتعين على الاتحاد الأوروبي زيادة الوصول إلى أعضاء معنيين من المجتمع المدني بمعناه الأوسع وإلى الشركاء الاجتماعيين كذلك(2).

8- التنمية الاقتصادية من أجل ترسيخ الاستقرار:

يجب أن تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية في قلب مساهمة الاتحاد الأوروبي في تثبيت استقرار الجوار وبناء الشراكات.

ويعتبر تعزيز الحوكمة الاقتصادية، وتعزيز الاستقرار الضريبي ودعم الإصلاحات الهيكلية من أجل تحسين القدرة التنافسية والنمو الشامل والتنمية الاقتصادية من الأمور الأساسية لتطوير القدرة الاقتصادية لبلد معين على التكيف والتعافي،كما أن الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاح الاقتصادي في الجوار أولويتان وسيستمر الاتحاد الأوروبي في تقديم الدعم، لاسيما من خلال عمليات المساعدة المالية الكلية(3).

---

(1)- المفوضية الأوروبية، مرجع سابق ، ص6.

(2)- سعيد اللاوندي، **أوروبا و العرب قضايا الجوار و إشكاليات الجوار**،النهضة للطباعة و النشر والتوزيع،مصر،2010، ص213.

(3)- أسامة مخيمر،**التعاون المتوسطي**،مركز المحروسة للبحوث و التدريب و النشر،1998، ص84.

ويتعين على الإتحاد الأوروبي دعم بناء القدرات وفرص التدريب الجديدة للمساهمة في بناء جيل جديد من مسؤولي الإدارة العامة القادرين على الإدارة الفاعلة والشاملة لاقتصاديات بلدانهم وتحقيق نتائج اجتماعية مستدامة، ويشكل تحديث الاقتصاد، تحفيز الابتكار، واستحداث الوظائف وتعزيز المهارات ودعم التماسك الاقتصادي والاجتماعي من الأوجه الرئيسية الأخرى(1).

ويتعين على الاتحاد الأوروبي تعزيز التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية، لاسيما البنك الأوروبي للاستثمار، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمنظمات الدولية ذات الصلة المعنية بتنمية القطاع الخاص والمبادرات التي تعزز النمو الشامل والعمالة وتحسن الظروف المعيشية للمواطنين، علاوة على ذلك يجب تشجيع الخطوات التي تساعد على تقوية الشركات مع القطاع الخاص وتعزيز اعتماد المقاربات الابتكارية على غرار دمج الهبات والقروض كطريقة مهمة لحشد الموارد الإضافية وزيادة وقع مساعدة الاتحاد الأوروبي ،وسيظهر الاتحاد الأوروبي مرونة أكبر حيث أمكن، من أجل تشجيع التكامل وتعزيز علاقات التجارية الحالية التفضيلية أو غير التفضيلية لمن يختارون عدم الدخول في جميع القطاعات من البداية.

على سبيل المثال، تلحظ اتفاقيات الشراكة/اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة احتمال توقيع اتفاقيات تقييم امتثال وقبول ستسمح بالتنقل الحر للمنتجات الصناعية في قطاعات محددة .كما يمكن أن تكون اتفاقيات الشراكة/ اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة مناسبة لبلدان أخرى تشملها السياسة الأوروبية للجوار وتلحظ علاقاتها التعاقدية الحالية مع الاتحاد الأوروبي تقارباً في مجال الأنظمة الفنية والمعايير وتقييم الامتثال.

ويبقى الاتحاد الأوروبي ملتزماً بتشجيع التجارة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة في السياسة الأوروبية للجوار والشركاء التجاريين،من خلال(2):

- دعم الإصلاحات التي تؤدي إلى بيئة أعمال واستثمار أفضل.
- دعم النمو من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- دعم النمو من خلال تحديث القطاعات الحالية والتنويع في قطاعات جديدة.

سيدعم الاتحاد الأوروبي الشركاء في تحديث اقتصاداتهم لتحقيق نمو ذكي ومستدام من خلال الخوض في حوار اقتصادي واستشارات حول السياسة المتبعة وحشد المساعدات المالية وسيعزز بيئة أعمال أفضل وإصلاحات ستسمح باستثمارات أكبر وبوظائف أكثر وأفضل،

---

(1)- عامر لطفي،«الدائرة المتوسطية للعلاقات العربية-الأوروبية في ظل إطار برشلونة»، **قضايا إستراتيجية**، السنة الثانية، العدد9 ،ماي1999 ، ص84.

(2)- **مجدي عبد الحميد بلال، استراتيجيات الاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، من الموقع:** http://www.mosharka.org/index. ، تاريخ الدخول2016/11/06،الساعة 20.30.

وسيركز الاتحاد الأوروبي أيضاً على دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الذي يعتبر المستحدث الأول للعمالة (وهو مدعوم أصلاً بموجب آلية اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة) ، لاسيما من خلال العمل على تحسين الوصول إلى التمويل والمعلومات، ويجب تشجيع الإصلاحات الداعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية(على غرار تطوير المهارات والحماية الاجتماعية، والتعليم، والمياه والصحة) ودعمها(1).

كما أن سياسة الجوار الجديدة تعمل على تحفيز وتطوير معرفة مشتركة ومساحة ابتكار بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه الشرقيين والجنوبيين باستخدام دليل علمي لاستحداث وظائف مرتكزة على المعرفة واستقطاب المستثمرين إلى الأعمال الإبتكارية في الاتحاد الأوروبي والجوار وسيستمر الاتحاد الأوروبي في تنظيم ودمج الأولويات المشتركة للبحث والابتكار من خلال برامج مشتركة على غرار الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة المتوسط وانضمام الجيران إلى أفق 2020.

و تهدف سياسة الجوار الجديدة إلى دعم الاقتصاد الرقمي لملاءمة البيئات الرقمية بين الاتحاد الأوروبي وجيرا نه، وسيؤدي هذا إلى استحداث الوظائف والنمو والابتكار، مما يعود بفائدة خاصة على الشباب من ناحية فرص التعليم والعمالة محلياً أو خارجياً، ويسمح بالانطلاق في أعمال تتطلب أرس مال أولي منخفض، بالإضافة إلى تقديم حوافز جديدة لتداول الأدمغة(2).

اعتبارا من العام 2014 ،و في سياق المنهج الجديد لسياسة الجوار الأوروبية ، سوف يتم تقديم المزيد من الدعم للدول الستة عشر الشريكة الواقعة شرق و جنوب حدود الاتحاد الأوروبي (الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين، سوريا وتونس) وستة دول في الشرق (أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدوفيا وأوكرانيا بالإضافة إلى روسيا).

حيث ستبلغ الميزانية المقترحة لآلية الجوار الأوروبية لفترة 2014-2020 ما مقداره 18,2 مليار يورو مما يشكل 40 في المائة زيادة على المبلغ المتاح بموجب الآلية الأوروبية للجوار والشراكة لفترة 2007-2013.

وستكون هذه الآلية الجديدة مبنية بشكل أكبر على السياسات ، وستوفر المزيد من التفضيل والمرونة وشروط أكثر صرامة وحوافز لأفضل المؤديين، بما يعكس طموح كل شراكة. بناء على الإنجازات التي حققتها الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، ستساهم آلية الجوار الأوروبية في تعزيز العلاقات الثنائية مع البلدان الشريكة وتحقيق منافع ملموسة لكل من الاتحاد الأوروبي

(1) -Marie, Françoise Labouz, l**e partenariat de l'union européenneavec les pays tiers, conflit et convergences,**Bruxelles , Brylant,2000,p53.

(2)- **باسم راشد، جوار الجوار:الأبعاد الجيوسياسية لسياسة الجوار الأوروبية**، المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة من الموقع الإلكتروني:

http://futurecenter.ae/book.php?book=601 ، تاريخ الدخول 2016/12/24،الساعة 21.15.

وشركائه في مجالات مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وسيادة القانون والحكم الرشيد والتنمية المستدامة.

وسوف تواصل آلية الجوار الأوروبية تقديم الجزء الأكبر من التمويل لدول الجوار الأوروبي، وذلك عن طريق برامج التعاون الثنائية والإقليمية والعابرة للحدود أساسا.

وصرح مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون التوسع وسياسة الجوار **ستيفان فولي** عند الإعلان عن الآلية الجديدة في كانون الأول / ديسمبر 2011: "سوف يصبح الدعم لجيراننا من خلال آلية الجوار الأوروبية الجديدة أسرع وأكثر مرونة، مما يسمح بمزيد من التفضيل والحوافز لمن يؤدي بشكل أكثر كفاءة. وتمثل آلية الجوار الأوروبية الجديدة استكمالا لمنهجنا الأكثر طموحا تجاه جيراننا وهو المنهج الوارد في البيان المشترك حول سياسة الجوار الأوروبية الصادر في أيار / مايو 2011. وهي جزء من الاستجابة الشاملة لتطور علاقاتنا مع جيراننا، وكذلك إجابة مباشرة على الحركات الثورية الجارية في المنطقة الواقعة إلى جنوب الاتحاد الأوروبي "(1).

---

(1)- **"مشروع توفير طاقة نظيفة لمدن البحر المتوسط"**،CES-MED ،آلية التمويل-(ENPI) الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، من الموقع:
http://www.ces-med.eu/ar، تاريخ الدخول: 2016/11/06، 17.30

المطلب الثالث :الإتحاد من أجل المتوسط

حكمت العلاقات بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط الشمالية والجنوبية مجموعة من المتغيرات المتعلقة أساسا بمفهومي التعاون والصراع ،فحاولت من خلالها بناء علاقات تختلف طبيعتها من فترة زمنية لأخرى،فكانت تارة تحمل الطابع التعاوني وتارة أخرى توصف بأنها ذو طبيعة صراعية .وفي ظل اختلاف الأوضاع الداخلية والإقليمية لمنطقة المتوسط عامة ومنطقة جنوب و شرقه خاصة .وبتطور هذه المفاهيم (التعاون،الصراع) خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة ، أصبحت توجهات الدول تقوم على أساس التعاون والشراكة في مختلف المجالات ضمن ظهور الحاجة إلى التكتل من أجل تحقيق أهداف ومصالح مشتركة. و أيضا في ظل تنامي التهديدات والتحديات التي تخص الأمن بمفهومه الشامل،الاقتصادي السياسي،الاجتماعي،الثقافي... والآتية من المنطقة خاصة تلك المتعلقة بالصراعات الإقليمية،ولقد تم تأكيد الخيار الأمني في علاقة الضفتين بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي شهد تها الولايات المتحدة الأمريكية وأحداث الحادي عشر من مارس 2004 ، التي عرفتها العاصمة الاسبانية مدريد بحيث تزايد تصاعد التهديدات بكل أنواعها و أشكالها في المنطقة ، و حملها الطابع العالمي خاصة تلك المتعلقة بالتطرف الديني ، والذي أصبح يشكل ما يسمى بالإرهاب الدولي والتساؤلات حول كيفية محاربته والقضاء عليه ومنع انتشاره من منطقة إلى أخرى، وكذا تصاعد الصراعات والنزاعات الإقليمية في المنطقة كالصراع العربي / الإسرائيلي والصراع على الموارد الحيوية(كالماء،الغاز الطبيعي البترول...).هذا ما جعل دول الاتحاد الأوروبي تعمل على بلورة مجموعة من الآليات من خلالها تتعاون مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط ،وبوجه الخصوص دول الشرق الأوسط على احتواء هذه الصراعات وتحقيق السلم والأمن في منطقة حوض المتوسط، و على هذا الأساس وجد الإستراتيجيون الأوروبيون فرصة لتنشيط العلاقات المتوسطية وقد توجت هذه الجهود في إعلان برشلونة والاتحاد من اجل المتوسط(1).

1- نشأة الإتحاد من اجل المتوسط:

عرف هذا المشروع عند إطلاقه بمشروع «الإتحاد المتوسطي» وهو هيئة تضم الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، يضاف إليها الدول المطلة على البحر المتوسط + الأردن وموريتانيا وقد أعلن عن انطلاق هذا الإتحاد، الرئيس الفرنسي **نيكولا ساركوزي** في 13 تموز العام 2008 بهدف إقامة مشروعات تنموية تتعلق بالبحر المتوسط والدول المطلة عليه. وقد ضم المشروع حوالى 43 دولة، برئاسة مشتركة ما بين الرئيس الفرنسي والرئيس المصري حسني مباركككممثلين عن دول ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية وعلى أن تتغير الرئاسة كل سنتين(2).

---

(1)- مصطفى صايج،« الإتحاد من اجل المتوسط و مصير برشلونة»،**السياسة الدولية**،العدد 146،أكتوبر 2008،ص125.

(2)- أحمد غلو، «البحر الأبيض المتوسط موطن الحضارة ومركز تاريخ العالم»،**مجلة الجيش** ، العدد 306 - كانون الأول, 2010.ص6.

خريطة توضح الإتحاد من أجل المتوسط

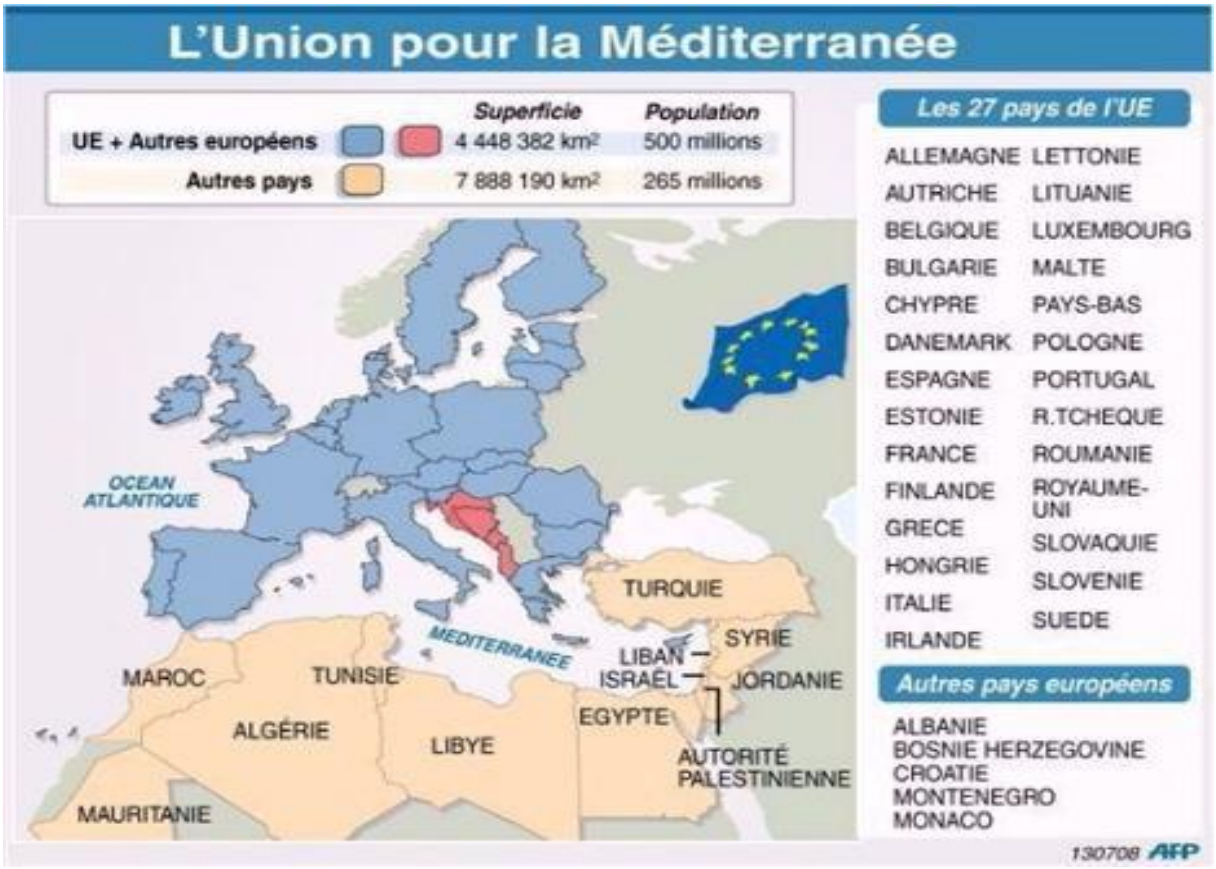

المصدر: Issa Nathalie : *www.dauphine.fr/siroen/REI/issa.pdf*L'Union pour la Méditerranée

و قد جاء انعقاد القمة التأسيسية لـ الاتحاد من أجل المتوسط Union for the Mediterranean في باريس في الثالث عشر من يوليو 2008 تتويجا للمساعي الحثيثة التي بذلها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي من أجل إطلاق هذا التجمع الإقليمي الجديد، وذلك بعد سجالات أوروبية طويلة وتحفظات عربية عديدة.

الجدير بالذكر أن هذا الكيان الجديد قد طرح في بدايته – كمشرع فرنسي خالص – من قبل الرئيس ساركوزي تحت اسم الاتحاد المتوسطي Mediterranean Union في خطوة فسرها البعض بأنها تعكس سعى باريس لتعزيز دورها في المنطقة المتوسطية. وقد تركزت فكرة ساركوزي على إنشاء اتحاد إقليمي يكون مقصورا على البلدان المطلة على البحر المتوسط، ويستثنى البلدان الأوروبية الشمالية. وقد أثارت دول جنوب المتوسط العديد من الشكوك حول هذا المشروع، إلا أن المعارضة الأكثر قوة قد جاءت من قبل الدول الأوروبية، حيث تزعمت ألمانيا حملة معارضة لمشروع ساركوزى المتوسطي، الأمر الذي دفعه إلى خفض سقف طموحاته وتقديم تنازلات وذلك من أجل الفوز بالموافقة الأوروبية. وخلال القمة الأورو – متوسطية التي عقدت في باريس بتاريخ 13 يوليو، تم إطلاق الاتحاد من أجل المتوسط. وقد تضمنت وثيقة البيان الختامي المشترك الصادر عن القمة الأهداف التي يسعى الاتحاد إلى تحقيقها، والمشاريع الإقليمية ذات الأولوية وآليات وأجهزة الاتحاد.

– مراحل التأسيس:

<u>مشروع ساركوزي حول الاتحاد المتوسطي</u>:

إن التاريخ الشخصي للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي كان من المفترض أن يدفعه إلى الاهتمام بأوروبا الشرقية، إلا أن ولعه بالمتوسط، حتى قبل وصوله إلى الإليزيه، هو الذي يفسر خطابه التأسيسي في مدينة طولون قبل أشهر من الانتخابات، حينما طرح – وللمرة الأولى–مشروع إنشاء الاتحاد المتوسطي L'Union pour la Méditerranée *، وبعد إعلان فوزه في الانتخابات في مايو 2007، عاد الرئيس الفرنسي ليؤكد هذا المشروع كهدف من الأهداف ذات الأولوية التي يسعى إلى تحقيقها.

لقد استلهم ساركوزي فكرة الإتحاد من أجل المتوسط من المقولة الشهيرة لـ "بول هنري سباك" وزير خارجية بلجيكا المرموق، وأحد مؤسسي الوحدة الأوروبية، حين قال: "إن أوروبا الغربية لديها رئتان للتنفس، الأولى هي حوض الراين حتى شمال الاسكندنافي (وقد سارع ساركوزي إلى الإنفتاح على الولايات المتحدة)، والثانية هي المتوسط شرقا وجنوبا (وقد بادر باقتراح اقامة الإتحاد من أجل المتوسط).

وقد ارتكزت فكرة ساركوزي على إنشاء اتحاد إقليمي يكون مقصورا على البلدان المطلة على المتوسط، ويستثنى البلدان الأوروبية الشمالية، وأن يكون له إطار مؤسسا أقوى من إطار عملية برشلونة. وقد ارتكز مشروع الاتحاد المتوسطي – وفقا لرؤية الرئيس ساركوزي – على مبدأين أساسيين هما: الندية فى التعاون بين مختلف الأطراف، حيث تقدم مشاريع التعاون الملموسة بشكل مشترك بين دول جنوب المتوسط ودول شماله. أما المبدأ الثاني، فيتمثل في الهندسة المتغيرة، بمعنى أن تنفيذ أى مشروع مشروط بتطوع أى دولة ترغب فى تنفيذه (1).

وقد أطلق مشروع الاتحاد المتوسطي خلال مؤتمر روما الثلاثي الذي عقده زعماء كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا في 20 ديسمبر 2007،أين صدر عن هذا المؤتمر ما يسمى بنداء روما الذي دعا زعماء الدول المطلة على البحر المتوسط إلى مؤتمر يتم عقده فى باريس في يوليو 2008 لطرح الرؤية الشاملة حول الاتحاد المتوسطي.

و قد أنطلقت رؤية ساركوزي لأهمية إنشاء هذا التجمع الإقليمي الجديد،من خلال خطاب أعلن فيه بأن الحوار الأورومتوسطي الذي بدأ قبل اثنا عشرة سنة في برشلونة قد أخفق في إنجاز أهدافه

---

*بدأت أول مرة كفكرة ألقيت في شكل كلمات في خطاب للرئيس الفرنسي الأسبق " نيكولا ساركوزي،Sarkozy Nicolas " و هو وزير للداخلية في 2007/02/07 ، ثم كررها كعبارة دائما دون تحديد أدنى محتوى لها في مناسبات أخرى، ثم خلال زيارته للجزائر و تونس في 11-2007/07/12 على التوالي ، ثم في نهاية أوت 2007 أمام سفراء فرنسا بإعتبارها محورا أساسيا في الدبلوماسية الفرنسية القادمة (أي بعد إنتخابه رئيسا للجمهورية)،ثم أخيرا في خطابه بمدينة طنجة المغربية في 2007/10/27 و هي المحطة الاخيرة التي كانت بمثابة إعلان احتفائي بولادة المشروع دون توضيح لتفاصيل محتواه.

(1)– سامية بيبرس، **الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورو – متوسطية**، من الموقع : http://www.icatu56.org/show3 ، تاريخ الدخول 2016/11/8 ،ساعة الدخول 18.00.

و بأن هذا الإخفاق كان متوقعا ما دامت أولوية أوروبا كانت في الشرق،و يضيف في خطابه في إشارة منه على أهمية الجنوب بقوله : " **إنه بإدارة الظهر للمتوسط فإن أوروبا و فرنسا طنتا أنهما تديران الظهر للماضي، بينما كانتا في الواقع تديران الظهر إلى مستقبلهما،لأن مستقبل أوروبا في الجنوب.(1)**"،وأضاف بأن الوقت قد حان لننتقل من الحوار إلى السياسة و تجاوز النقاش إلى البناء ،حيث ركز ساركوزي على البعد الإنساني و دوره في بناء هذا المشروع (2).

تكمن أهمية الإتحاد من أجل المتوسط بالنسبة لساركوزي من عدة اعتبارات داخلية وخارجية فبالنسبة للاعتبارات الداخلية فتتمثل فئ إعادة بناء النظام الفرنسي على أسس أكثر كفاءة وفعالية باستلهام روح وآليات النموذج الأنجلو – ساكسونى، وإغلاق الباب أمام الهجرة غير الشرعية خاصة القادمة من العالمين العربي والإسلامي، وفتحه فقط أمام هجرة منتقاة للكفاءات تتناسب واحتياجات فرنسا الديموغرافية والاقتصادية، هذا إلى جانب إعادة تأهيل ودمج الأجانب المقيمين في فرنسا للتأقلم مع أنماط القيم السائدة فئ المجتمع الفرنسي. وفيما يتعلق بالاعتبارات الخارجية، فتتمثل في الرغبة الفرنسية في القيام بدور المهيمن الإقليمي داخل حوض المتوسط، باعتبار أن منطقة المتوسط هي منطقة نفوذ قديمة تريد فرنسا دخولها من جديد، هذا إلى جانب مساعي ساركوزي لاستعادة الحضور الفرنسي في منطقة المغرب العربي، بعد سنوات من التراجع والتباعد ولمواجهة تنامي النفوذ الأمريكي والصيني في هذه المنطقة، والمتجسد بشكل أساسي في مشروعات واستثمارات أمريكية وصينية عملاقة.

ومن ضمن الاعتبارات الخارجية أيضا رغبة فرنسا في استعادة موقعها ومكانتها داخل البنية العسكرية لحلف الأطلسي، ولا يعنى هذا التسليم بطموحات الهيمنة الأمريكية، وإنما المساعدة في بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب تلعب فيه أوروبا – بقيادة فرنسا – دور الشريك للولايات المتحدة، وليس دور التابع. وبالإضافة إلى التحديات التي يمثلها النظام الدولي الراهن الأحادي القطبية، فهناك تحد آخر من داخل أوروبا نفسها قد دفع فرنسا إلى إطلاق مشروع الاتحاد المتوسطي، ألا وهو النفوذ الألماني المتزايد والمتسع نطاقا بعد إعادة توحيد ألمانيا، وبعد وراثتها النفوذ السوفيتي في معظم دول أوروبا الشرقية (الشيوعية سابقا).

وما كان لفرنسا بالطبع أن تحافظ على الحد الأدنى من قوتها الإقليمية داخل أوروبا عن طريق مزاحمة ألمانيا في منطقة نفوذها الجديدة، وإنما فقط من خلال صلتها بمنطقة نفوذها السابقة في المتوسط في جنوبه وشرقه على وجه التحديد، وهى الصلة التي يحاول ساركوزي إعادة تفعيلها وتوطيدها من خلال طرحه لمشروعه الخاص بـ الاتحاد المتوسطي. وبالإضافة إلى

---

(1)– بشارة خضر، **أوربا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995–2008**، ترجمة : سليمان الرياشي، بيروت، دراسات الوحدة العربية، 2010، ص ص.221– 222.

(2)– عبد القادر رزيق المخادمي،**الإتحاد من أجل المتوسط :الأبعاد و الأفاق**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009–2010، ص. ص.32–33.

هذه الاعتبارات، يرى العديد من المراقبين السياسيين فى هذا المشروع إستراتيجية مبيتة للرئيس الفرنسي بهدف تحييد تركيا لمنعها من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وإلى جانب ذلك يعمل المشروع الفرنسي على ضم إسرائيل إلى مشاريع إقليمية لتصبح بذلك واقعا أمام الدول العربية الأخرى التي لا تزال ترفض التطبيع مع الدولة العبرية.

وبالرغم من الشكوك التي أثارتها العديد من دول جنوب المتوسط، إلا أنه قد لوحظ أن المعارضة الرئيسية للمشروع قد جاءت من قبل الدول الأوروبية، حيث تزعمت ألمانيا حملة المعارضة، وانضمت إليها هولندا وبلدان أوروبا الشرقية، فقد وجهت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل انتقادات حادة لمشروع ساركوزي، معربة عن مخاوفها من أن يؤدى إلى تفكيك كيان الاتحاد الأوروبي، ومؤكدة ضرورة أن يكون التعاون المشترك لبعض دول الاتحاد الأوروبي مفتوحا للجميع، وأن يحظى بموافقة الجميع. وانتقدت على وجه التحديد مسألة مشاركة دول قليلة من الاتحاد الأوروبي دون باقي الدول في الاتحاد المتوسطي، على الرغم من أنها ستشارك بتمويل من الاتحاد الأوروبي في النهاية، وهو ما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص بين الدول فى الاتحاد(1).

وقد أعربت سلوفينيا – التي تولت رئاسة الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام 2008 عن معارضتها لمشروع ساركوزي، على اعتبار أنه يحمل تعارضا مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، ودعت في هذا الشأن إلى ضرورة الإبقاء على الإطار الراهن للتعاون الأورو – متوسطي ممثلا في عملية برشلونة.

وقد جاءت المعارضة أيضا من جانب الضفة الشمالية للمتوسط، خاصة إسبانيا وإيطاليا، فهما على الرغم من تأييدهما المبدئي للمشروع، إلا أنهما تشعران بضيق شديد من انفراد باريس باللعب بالورقة المتوسطية ومساعيها لاحتلال مركز الزعامة في المنطقة المتوسطية(2)، فقد كشفت مصادر مطلعة عن أن تصريحات وزير الخارجية الإسباني حول الإشادة بالمشروع الفرنسي تخفى قلقا واسعا فى أوساط الحكومة الإسبانية، وحتى المعارضة، من دخول باريس مع إسبانيا على خط التنافس والتصارع للسيطرة على الأسواق المغاربية، ناهيك عن تخوف مدريد من تقاطع المشروع الفرنسي بشكل جوهري مع عملية برشلونة للشراكة الأورو – متوسطية. ومن ناحيتها، التزمت روما بالصمت إزاء المشروع، وإن عبرت عن تأييدها المبدئي له، فهي لا تنظر بعين الارتياح إلى الانفراد الفرنسي بالزعامة(3).

---

(1)– أحمد طاهر ،«الإتحاد المتوسطي هل يكون أفضل خطأ من سابقيه؟»، **مجلة أريف الأرمينية**،العدد12،السنة العاشرة، ديسمبر2007، ص12.

(2)– أحمد مختار الجمال، **الإتحاد من أجل المتوسط: بداياته وتطوراته ومستقبله**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية قضايا، ديسمبر 2008، من الموقع:http://mokhtarelgammal.typepad.com/articles ، تاريخ الدخول 2016/03/14.

(3)– سامية بيبرس،مرجع سبق ذكره.

وقد عارضت تركيا أيضا المشروع، واعتبره مسئولوها بمثابة فخ للإيقاع بالأتراك وإخراجهم عن مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

المجلس الأوروبي يقر الاتحاد من أجل المتوسط:

وفى ضوء المعارضة الأوروبية الشديدة للمشروع الفرنسي حول الاتحاد المتوسطي، والتي قادتها ألمانيا، الأمر الذي أنذر بحدوث أزمة سياسية بين البلدين، سعت القيادة الألمانية إلى ممارسة ضغوطها بهدف وضع المشروع برمته تحت إشراف الاتحاد الأوروبي بكامل أعضائه،حيث ترى ألمانيا و دول أوربا الشمالية –ومن ضمنها بريطانيا– أن مشروع الرئيس ساركوزي يخفي رغبة في إستخدام العنوان المتوسطي ،كمطية لتمويل طموح فرنسا و توسيع نفوذها في هذه المنطقة نمن خلال الإفلات من مؤسسات و سياسات الإتحاد الأوروبي في هذا الشأن ،و أن المشروع بصيغته المطروحة ينطوي على تفرد من شأنه أن يتسبب في انقسامات داخل الإتحاد الأوروبي،حيث يصبح لكل سياسته،كما تؤكد ألمانيا على أن منطقة المتوسط هي مسؤولية أوروبية مشتركة و ليست محصورة في الدول المطلة على حوض المتوسط(1)،فكما أن هذه الأخيرة معنية بمستقبل حدود أوروبا مع أوكرانيا و روسيا،كذلك الأمر بالنسبة إلى الدول الشمالية التي يجب أن يؤخذ برأيها حول مصالح الإتحاد الأوربي جنوب المتوسط.

لذا ترفض ألمانيا مشروع " الإتحاد المتوسطي" بشكله الحالي ،مجندة الإستعاضة عنه بالتحرك جنوبا من ضمن مؤسسات الإتحاد الأوروبي، أي من خلال تفعيل و تعزيز مسار برشلونة المتعدد الأطراف ، حيث يصبح بالإمكان تحديد المشاريع التي من شأنها أن تحقق المصلحة المشتركة.

وخلال اجتماع عقدته المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل مع الرئيس الفرنسي فئ هانوفر في شهر مارس 2008، تم التوصل إلى حلول وسط، حيث اضطر ساركوزي إلى تقديم تنازلات بهدف الفوز بالموافقة الأوروبية على مشروعه. وقد تم الاتفاق على تعديل اسم المشروع ليكون اسمه الجديد هو الاتحاد من أجل المتوسط The Union for the Mediterranean(2)، وخلال اجتماع المجلس الأوروبي الذي عقد يومي 13 و14 مارس 2008 في بروكسل، أقر قادة الاتحاد الأوروبي مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، وأصروا على أن يكون الاسم الرسمي للاتحاد هو: عملية برشلونة .. اتحاد من أجل المتوسط، في إشارة إلى أن هذا الاتحاد جزء من عملية برشلونة، وأنه لن يكون بديلا عنها، وإنما مكمل لها(3). وهكذا، انصاع ساركوزي للمطلب

---

(1)– هاني الشميطلي،«أوروبا و المتوسط: تاريخ العلاقات و مشروع الإتحاد من أجل المتوسط»،**المجلة العربية للعلوم السياسية**،العدد19،صيف2008، ص160.

(2)– Document du Groupe PSE**, «Le futur des relations euro-méditerranéennes»,** Avril 2008 , p04,voir le site : http://www.socialistsanddemocrats.eu/sites/default/files/2729_FR_Brochure_EUROMED_2008_FR_ANTI_1.pdf,

(3) -Szilagyi Istvan,«The Barcelona Process Revisited and the SBH Presidency», **European and Regional Studies**, Vol.1, N° 2, 2010, P.213.

الأوروبي بدمج الاتحاد الجديد ضمن مسار برشلونة، بحيث يمكن اعتباره امتدادا له أو – على أقل تقدير – تفعيلا له، بعد أن أصابه الجمود بسبب تعثر عملية السلام في الشرق الأوسط.

ويؤكد الإعلان المشترك الذي تمت المصادقة عليه خلال اجتماع رؤساء الدول والحكومات على أن: "عملية برشلونة :الإتحاد من أجل المتوسط "مبني على أساس إعلان برشلونة وأهدافه لبناء السلام والاستقرار والأمن بالإضافة إلى مبدأ برشلونة" لشراكة متعددة الأطراف "مع وجهة نظر لزيادة إمكانية التكامل الإقليمي والتماسك"(1).

فالإتحاد من أجل المتوسط ليس مجرد اسم أعطي إلى مرحلة جديدة من عملية برشلونة، ولكنه محاولة ترميإلى التقوية والإصلاح(2)، والواقع أنه قد لوحظ وجود مفارقة كبرى بين طريقة التعاطي الأوروبي وطريقة التعاطي العربي مع مشروع ساركوزى المتوسطي. فبينما أسفرت التفاعلات الأوروبية حول هذا المشروع عن صيغة توفيقية بين المصالح الأوروبية المتباينة بل والمتعارضة، نجد أن التفاعلات العربية لم تتمكن من التوصل إلى رؤية مشتركة تجاه المشروع الفرنسي – الأوروبي.

وفي إطار الجهود المبذولة لتنسيق المواقف العربية إزاء الاتحاد الجديد، عقد وزراء خارجية وممثلو كل من مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا والأردن وفلسطين وسوريا ولبنان والأمين العام لجامعة الدول العربية، اجتماعا بالقاهرة في 24 مايو 2008، وقد ترأس الاجتماع وزير الخارجية المصري/ أحمد أبو الغيط. وقد أجرى الوزراء مناقشة متعمقة لموضوع الاتحاد من أجل المتوسط، بما في ذلك مسألة مشاركة جامعة الدول العربية في هذا الاتحاد بصفة مراقب، واستضافة الجنوب لمقر الأمانة العامة للاتحاد. وتحدثت مصادر في هذا الشأن عن إمكان استضافة المغرب أو تونس للمقر. وقد تم خلال هذا الاجتماع الاتفاق على أن تعد القاهرة – باعتبارها المنسق العربي – ورقة يتم طرحها في الاجتماع العربي – الأوروبي في09 و10 يونيو 2009 في سلوفينيا. وقد أشار وزير الخارجية المصري في هذا الشأن إلى أن الطرح العربي سيكون طرحا متطورا، وأنه ليس طرحا نهائيا.

وقد أثار مشروع الاتحاد من أجل المتوسط العديد من التحفظات من قبل العديد من الدول العربية، مخافة أن يكون هذا الاتحاد الجديد مظلة للتطبيع والتعاون مع إسرائيل، وهو ما ترفضه الأطراف العربية قبل تحقيق التقدم المنشود في عملية السلام(3). كما أثارت البلدان العربية عدة تساؤلات حول الهيكل التنظيمي للاتحاد وشكل المؤسسات ومصادر تمويله، ونمط اتخاذ

(1)–Alvaro De Vasconcelos, **Union for Mediterranean the Political and Security Agenda, in: The EuroMediterranean Dialogue: Prospects for an Area of Prosperity and Security**, Brussels/ Belgium, Foundation for European Progressive Studies, 2009, P.58.

(2)- Edward Soler I Lecha, Irene Garcia, «The Union for Mediterranean: What Has It Change in the omain of Security?», **INEX Policy Brief**, N°4, December 2009, P.2.

(3)– أحمد غلو، مرجع سابق، ص6.

القـرارات فيـه. وفـى هـذا الإطـار، كانـت الجزائـر قـد أعربـت عـن تحفظهـا علـى الكيـان الإقلـيم الجديـد، وأكـدت مصـادر دبلوماسـية أن الـرئيس الجزائـري عبـد العزيـز بوتفليقـة لـم يحـدد أو يحسـم بشـكل نهـائي موقـف الجزائـر مـن الاتحـاد. وخـلال اجتمـاع منتـدى دول المتوسـط، الـذي عقـد فـي العاصـمة الجزائريـة فـي 6 يونيـو 2008 – وتمحـورت أعمالـه فقـط حـول موضـوع الاتحـاد مـن أجـل المتوسـط – أعلـن وزيـر الخارجيـة الجزائـري مـراد مـدلس أن بـلاده تنتظـر توضـيحات حـول الاتحادقبـل إعـلان مشـاركتها فـي قمـة بـاريس التـي سـيعلن خلالهـا رسـميا عـن تأسـيس الاتحـاد وأضـافأن الغالبيـة العظمـى مـن الـدول المشـاركة فـي هـذا المنتـدى لـديها تسـاؤلات حـول هـذا الاتحـاد الجديد، بما في ذلك مسمى الاتحاد ذاته*.

وقـد أشـار وزيـر الخارجيـة الجزائـري إلـى أن الشـعوب العربيـة تبحـث عـن إيضـاحات حـول نتـائج مشاركة إسرائيل فـي عضـوية هذا الكيـان الجديد، وقد أكد أن أي تطبيـع للعلاقات مـع إسرائيل ينبغي أن يرتكز على مبادرة السلام العربية لعام 2002.

وبالنسـبة لليبيـا فقـد أعلنـت رفضـها للاتحـاد الجديـد، حيـث وصـف عقيـدها معمـر القـذافى – خـلال القمـة العربيـة المصـغرة المنعقـدة فـي طـرابلس فـي 10 يونيـو 2008 هـذا الاتحـاد بأنـه إهانـة للعـرب والأفارقـة، وأن الـدول سـواء الأعضـاء فـي جامعـة الـدول العربيـة أو الاتحـاد الإفريقـي، لـن تخـاطر بتمزيـق وحـدتها العربيـة أو الإفريقيـة مقابـل الانضـمام لهـذا التجمـع الإقليمـي الجديـد. وقـد اقتـرح العقيـد فـي هـذا الشـأن أن يـتم التعـاون بـين أوروبـا ودول المنطقـة عبـر جامعـة الـدول العربيـة أو الاتحـاد الإفريقـي، خصوصـا أن التعـاون الأورو–متوسـطي، متمـثلا فـي مسـار برشـلونة، قـد سـبق أن واجه فشلا ذريعا.

وعلـى الـرغم مـن اقتـراب موعـد انعقـاد القمـة التأسيسـية للاتحـاد فـي بـاريس، فقـد لـوحظ غيـاب موقـف عربـى موحـد ومحـدد مبنـى علـى المصـالح المشـتركة، وزيـادة علـى ذلـك ثـارت الانقسـامات العربيـة حـول بعـض المناصـب القياديـة وتوزيـع الأدوار داخـل الاتحـاد(1)،فعلـى سـبيل المثـال ثـارت الخلافـات العربيـة خاصـة بـين تـونس والمغـرب، حـول مـن يستضـيف الأمانـة الدائمـة للاتحـاد، وهكـذا شـاركت الـدول العربيـة المعنيـة فـي قمـة بـاريس، كـل وفـق أجندتـه الخاصـة، وفـى ظـل غيـاب أجندة عربية مشتركة.

انعقاد القمة التأسيسية للاتحاد من أجل المتوسط:

وقـد تـم إطـلاق مشـروع الاتحـاد مـن أجـل المتوسـط بشـكل رسـمي فـي قمـة بـاريس المنعقـدة فـي 13 يوليو 2008 بحضور قادة أو ممثلي 43 دولة، وقد ترأس الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزى

---

* على اعتبار أنه يضع الدول الشمالية والجنوبية الأعضاء فيه على قدم المساواة، وهو الأمر الذي يتناقض مع الواقع، حيث أن علاقات دول الاتحاد الأوروبي بدول جنوب المتوسط غير متوازنة.

(1)– اسلي سويلي , مرجع سبق ذكره،ص40.

رئيس الاتحاد الأوروبي، التجمع المتوسطي الجديد، وشاركه في الرئاسة الرئيس المصري حسنى مبارك، ممثلا لدول جنوب المتوسط، وقد تناولت القمة عبر أربع جلسات عمل موضوعات البيئة والطاقة والأمن الغذائي والحماية المدنية والحوار السياسي(1). وقد أصدرت قمة باريس في ختام أعمالها بيانا مشتركا، تم خلاله تأكيد أن هذه المبادرة يمكن أن تلعب دورا مهما في مواجهة التحديات المشتركة التي تواجهها المنطقة الأورو – متوسطية، مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأزمة العالمية في مجال الأمن الغذائي، وتدهور الوضع البيئي والطاقة، والهجرة، ومكافحة الإرهاب والتطرف، والارتقاء بالحوار بين الثقافات. وقد شدد البيان الختامي على أهمية المشاركة الناشطة للمجتمع المدني والسلطات المحلية والإقليمية والقطاع الخاص في تنفيذ عملية برشلونة.. اتحاد من أجل المتوسط.

كما أكد تعزيز الديمقراطية والتعددية السياسية من خلال تطوير توسيع المشاركة في الحياة السياسية والالتزام الكامل بحقوق الإنسان وبالحريات الأساسية. وقد أكد رؤساء الدول والحكومات، من خلال البيان المشترك، مجددا إدانتهم للإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، وعزمهم مكافحته والقضاء عليه. كما ركزوا أيضا على أهمية تعزيز الهجرة الشرعية الخاضعة لإدارة منظمة ومكافحة الهجرة غير الشرعية (2).

وقد ألقى الصراع العربي – الإسرائيلي بظلاله على القمة، حيث أدى خلاف إسرائيلي – فلسطيني حول إحدى الفقرات إلى إدخال تعديل على البيان الختامي المشترك. فبينما أصر الجانب الإسرائيلي على إدراج عبارة دولة للشعب اليهودي، فقد عارض الجانب الفلسطيني إدراج هذه العبارة، وعليه فقد اكتفى البيان بالتأكيد مجددا على دعم القمة لعملية السلام الإسرائيلية– الفلسطينية، وفقا لما ورد في الاجتماع الوزارة اليورو – متوسطي في لشبونة (نوفمبر 2007) ووفقا لعملية أنابوليس . وتجدر الإشارة إلى عدم تطرق البيان للحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني أو إلى حل قائم على إنشاء دولتين، ناهيك عن عدم إشارته على وجه لإطلاق الى مبادرة السلام العربية. وقد اكتفى البيان بتعهد الأطراف بالسعي إلى إقامة منطقة فئ الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ومنظومات الإيصال(3).

---

(1)– Issa Nathalie : **Erreur ! Référence de lien hypertexte non valide.**

(2)- اسلي سويلي , مرجع سبق ذكره.ص41.

(3) - سامية بيبرس ' مرجع سبق ذكره.

أسباب قيام و أهدف الإتحاد من أجل المتوسط:

1- أسباب قيام الاتحاد من اجل المتوسط :

يُبرز المتحمسون لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط جملة من الأسباب و العوامل التي تجعل من إنجازه ضرورة ملحة على أكثر من صعيد ،ومن أهمها بحسب رأيهم:

1- تعتبر منطقة المتوسط مهدا للديانات السماوية الثلاث، و نقطة التقاء الحضارات و الثقافات و القارات،كما أنها نقطة فصل بين الشرق و الغرب، ومسرحا لأهم النزاعات المسلحة المتوارثة لا سيما الصراع العربي –الإسرائيلي، لذا يتعين على المهتمين تكثيف الجهود لشد أواصر التعاون بين ضفتي المتوسط إبعادا لشبح صدام الحضارات، والسعي إلى بناء منطقة سلام و ازدهار(1).

2- تُشكل منطقة المتوسط خطا فاصلا لشرخ من نوع آخر بين الشمال المتطور و الجنوب النامي ،حيث تبلغ نسبة تفاوت المستويات المعيشية أرقاما قياسية بين الضفتين ،مما يدفع شعوب الجنوب إلى بذل المستحيل للهجرة و العيش في أوروبا.

3- يتبين من دراسة الوضع الديمغرافي لدول جنوب و شرق المتوسط،أنه بفعل الإزدياد السكاني المطرد،و بخاصة في فئة الوافدين إلى سوق العمل ،سوف يتحتم تامين حوالي 40 مليون وظيفة جديدة خلال الخمس عشرة سنة المقبلة ،من بينها 20 مليون وظيفة في دول المغرب العربي، ما يعني وجوب تحقيق معدلات نمو اقتصادية تفوق الحالية بحوالي 4 في المائة في هذه الدول.

4- لا تتجاوز نسبة الاستثمارات الأوروبية في دول جنوب و شرق المتوسط 2 بالمائة من إجمالي استثماراتها الخارجية، مقارنة ب 20 بالمائة تخصصها و.م.أ. لأمركا الوسطى و الجنوبية ، و25 بالمائة في حالة اليابان مع آسيا، وبالتالي يجب العمل على تغيير إذا الواقع المنافي لمبدأ الرشادة الاقتصادية.

5- ترَسخت قناعة بأن مسار برشلونة لم يحقق سوى القليل من الطموحات ،سواء أكان على صعيد إحلال السلام و حوار الثقافات أم على مستوى التنمية الإقتصادية،مما يحتم على الدول المعنية إيجاد وسائل عمل بديلة،توخيا لنتائج أفضل من خلال التركيز على الأفعال الملموسة.

6- ينبغي على الإتحاد الأوروبي توفير إرادة سياسية للانفتاح على جنوب المتوسط،بعد أن استحوذ التوسع نحو أوروبا الشرقية على الاهتمام الأكبر و القسط الأوفر من الدعم المالي مقارنة مع دول الضفة الجنوبية.

7- يجمع المعنيون على وجوب معالجة المشكلات البيئية في منطقة حوض المتوسط،عملا بمبدأ التنمية المستدامة.

---

(1)- هاني الشميطلي، مرجع سابق ، ص 154.

كما تشير العديد من الدراسات الأوروبية إلى وجود عدد من المؤشرات ، تؤكد الرأي القائل بان العولمة ستعزز بناء الأقاليم الكبرى ،ومن أهم هذه المؤشرات:

- المؤشر الأول: يحمل الطابع الاقتصادي ومنها ما يمكن تسميته (بالتبادلات) التي تربط بين الأقطاب التجارية الكبرى ، بمعنى آخر أن العلاقات المباشرة بين الدول الرأسمالية تتطور, وقد أطلقت أوروبا في عام 2004 السياسة الأوروبية مع الجيران ، وهذا ما يترجم الصعود القوي للمسالة الإقليمية حيث أن أوروبا لها إقليمها الخاص و كان عليها أن تنظر بشكل أبعد من ذلك وتحتضن بعدها الإقليمي الحقيقي والذي يصل إلى بحر قزوين والخليج العربي(1).

أما الشركات متعددة الجنسيات فإنها تجد في الانتشار الإقليمي مصدر للثروات ووجود للاستقرار وهذا لمواجهة العولمة التي تزيد في حدة التنافس وبذلك فان الاندماج هو شكل من تحرير التبادلات واستقرار المناخات الاقتصادية ويكون ذلك عبر اتفاقيات للاستثمار ووجود عملة مشتركة.

كما يسهل الاندماج تنظيم السياسات العامة فيما يتعلق بالنقل أو الاعتراف بالشهادات والخدمات كما أن ما يدعم مشروع الاتحاد من اجل المتوسط هو أن جغرافية التبادلات تؤكد مفهوم الأقلمة بحيث نجد انه مابين 80% إلى 90% من التجارة الخارجية للبلدان المتوسطية تتم داخل الإقليم(2).

- المؤشر الثاني: صعود الأقلمة وهو مؤشر دو طابع سياسي بمعنى إعادة تنظيم العلاقات على أساس إقليمي أكثر واقعية بدلا من النظر إليه بوصفه تنظيما يخضع لأقطاب أو قطب عالمي واحد , خصوصا بعد هناك اتجاه نحو صعود باتجاه الأقلمة لان السبب في دلك أنها تعد اقل تعقيد وصعوبة من تنظيم العالم ككل واحد وثمة أسباب ديمقراطية ترى أن المؤسسات الدولية الكبرى من المستحيل أن تحصل على شرعية أمام الشعوب بسبب بعدها عنها(3).
- المؤشر الثالث : و هو دو طابع جيوبوليتكي بمعنى أن الأقلمة هي أفضل أداة لمواجهة التفرد الأمريكي بالقرارات الكبرى وهدا ما يتم بالحوار مع الإقليم الجديد الاتحاد من اجل المتوسط فعلى العرب وخاصة المتوسطين منهم البحث عن شراكة ومؤسسات إقليمية يمكنها ان تدفعهم إلى الأمام وليس إلى الخلف(4).

---

(1)-Samir GHARBI, «L'Union pour la Méditerranée dans tous sesEtats», **Jeune Afrique,** 48**e** Année, N° 2478 , du 6 au 12 juillet 2008,p71.

(2)- بدون كاتب ، **"الإتحاد من أجل المتوسط,"** من موقع :
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/EuroMed/index.htm ، ساعة الدخول 19:00 يوم 2016/11/18.

(3) – نفس المرجع.

(4)- نفس المرجع.

2-أهداف الإتحاد من اجل المتوسط:

أما أهداف الإتحاد من أجل المتوسط فهي متعددة، ولعل أهمها:

– تعميم الليبرالية الاقتصادية، حيث تكشف هذا الهدف التقارير الأوربية الرسمية التي ترسم لخلق منطقة للتبادل التجاري الحر مع عام 2010 على النمط الذي تتبعه أمريكا مع جيرانها وهذا ما يعني إعادة إحياء و بعث الدور الأوروبي خارجيا في مواجهة النفوذ الأمريكي ووجوده بالمتوسط و في المحيط الجواري له،و الذي يهدد حسب الرؤية الأوروبية مصالحها و نفوذها في منطقة تعتبرها تقليديا منطقة نفوذ خاصة بها،يقول الرئيس ساركوزي: « إن هدفه من هذا المشروع أن يصبح المتوسط محور تحالف كبير بين أوروبا و إفريقيا،الذي بإستطاعته في عصر العولمة أن يصبح هو الآخر قوة موازية لأمريكا و آسيا»(1).

يضاف هدف جوهري وهو الأمن أو كما يقال محاربة "الإرهاب" وهنا يدخل التعريف المغرض باعتبار المقاومة إرهابا. فهي إذن محاصرة لحركات المقاومة بكل أشكالها في المنطقة العربية وغيرها. وهذا لن يستثني الدول أيضا التي تشكل "محور الشر" في القاموس الغربي وبالتالي عزل إيران لهجوم محتمل عليها بعد عزلها عن حلفائها الاحتماليين بدخولهم الاتحاد من اجل المتوسط. فالهدف النهائي هو القضاء الفعلي على أي قوة محلية مهددة لمصالح الغرب وإسرائيل أو في أضعف الأحوال تدجينها.

وبطبيعة الحال يضاف هدف ضمان الطاقة والسوق للسلع التكنولوجية الغربية وتنظيم عملية الهجرة عبر قنوات تصب في احتياجات الغرب للأيدي العاملة المرتفعة الكفاءة. وأصبح تنظيم الهجرة والحد منها حيويا لأوربا نظرا لتوسيع الاتحاد الأوربي إذ بأوربا أكثر من 20 مليون عاطل وبالتالي فاستيعاب هذه البطالة بتشجيع أو تسهيل حركة الأيدي العاملة سوف يخفض من نسبة البطالة بدول الاتحاد ويساعد على ذلك أن الاتفاقية الأوربية تحرر حركة السلع ورأس المال والأفراد. ولكن ليتم ذلك يلزم أن تقوم دول المتوسط بغلق حدودها لمنع الهجرة "المتوحشة" غير الرسمية(2).

وهناك دون شك هدف أساسي وهو حماية إسرائيل بالتطبيع معها عبر ملتقى يجمعها مع العرب تحت مسمى عام. فهو ليس لقاء عربي إسرائيلي وكأن "الكل المتوسطي" لا يمثل الأعضاء المشكلة له. وهنا لابد من الإشارة إلى أن العلاقات الأوربية الإسرائيلية تشهد تعميقا متزايدا أقره مجلس وزراء خارجية الإتحاد الأوربي في منتصف يونيو الماضي.

---

(1)– Nadjia Bouzghrane,"**Union de la Méditerranée : le Rêve Brisé de L'Europe**", date de consultation le 20/11/2016 disponible sur le site suivant :http://www.elwatan.com/union– de la méditerranée– le rêve brisé de l'Europe.

(2)– مصطفى نور الدين," **الإتحاد من أجل المتوسط (الأهداف و العقبات)**"، من الموقع: http://www.haoamish.com/spip.php?article145، ساعة الدخول 17.45 سا ، تاريخ الدخول 2016/11/20.

ويلزم الإشارة أخيرا بأن هناك علاقة ثلاثية الأطراف في طور التكوين وهي : حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوربي والاتحاد من اجل المتوسط. فالتنسيق على المستويات الثلاثة بشأن الأمن "العسكري" له وجود هام خاصة بعد العودة المنتظرة لفرنسا إلي مجلس قيادة حلف شمال الأطلسي مع أخر العام الراهن. فتأمين البحر المتوسط مسألة حيوية في الإستراتيجية الغربية مجتمعة وضم دول المتوسط لهذه الإستراتيجية هي استعادة لوضع يده عليها تحت قيادة كل من حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوربي بشكل مباشر تحت مسمى جديد "الشراكة" وإلهاء تركيا بدور حيوي في هذا الاتحاد لصرفها عن الانضمام للاتحاد الأوربي.

بالإضافة إلى أهداف أخرى:

- إحلال السلام و التنمية بين ضفتي المتوسط ،عملا بروحية معاهدة روما(عام 1957) التي أدت في نهاية المطاف إلى قيام الإتحاد الأوروبي.
- السعي إلى إعادة منطقة حوض المتوسط إلى سابق عهدها كمنطقة سلام و إزدهار و تسامح،كونها منشأ الثقافة و الحضارة.
- التأسيس لشراكة متوازنة قائمة على المساواة بين الدول الشريكة لتصبح محركا للتعاون المتوسطي دون أن يؤدي ذلك إلى الاندماج الكلي، و هذا للقضاء على الفوارق الموجودة بين الضفة الشمالية و الضفة الجنوبية ،مما أدى إلى التفكير إلى فتح المجال إلى أطر الشراكة و التعاون بين الضفتين في إطار ما يسمى بالاتحاد من اجل المتوسط،و فيما يلي بعض المؤشرات التي توضح هذه الفوارق:

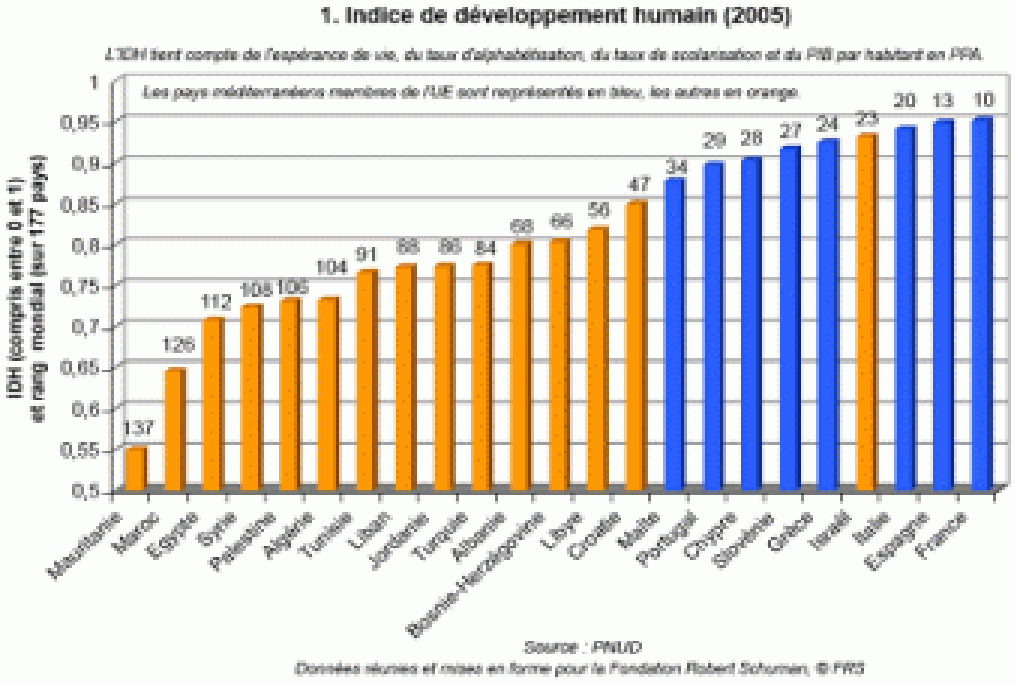

9. Productivité du travail par secteur d'activité
dans quelques pays méditerranéens (2005)

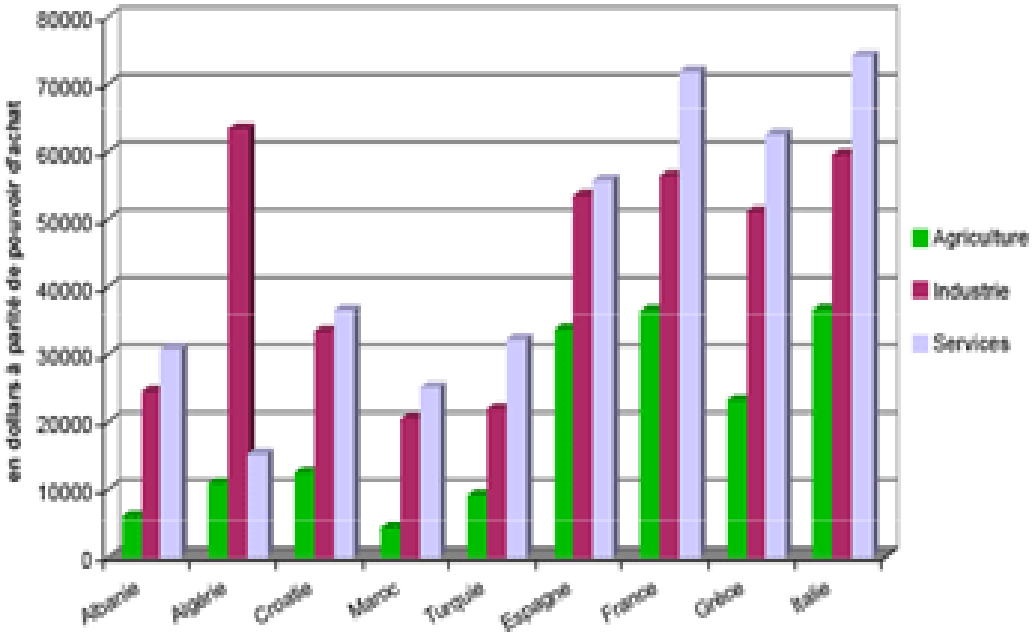

Sources : OCDE et calculs de l'auteur
Données réunies et mises en forme pour la Fondation Robert Schuman, © FRS

المصدر : L'Union pour la Méditerranée www.dauphine.fr/siroen/REI/issa.pdf

- تحقيق مسار من الوفاق والتعاون، ومسار من التنمية المشتركة بين جميع البلدان المتوسطية لإيجاد حلول لمشاكلها المتعلقة بالأمن الجماعي، تيار الهجرة، محيط الماء الأمن الغذائي الثقافة، السياحة ،البحث العلمي ،التعمير والبنى التحتية(1).
- الحرص على تقديم مشروع «الإتحاد المتوسطي» كمكمل لآليات التعاون الأوروبي المتوسطي الأخرى لا سيما مسار برشلونة و سياسة الجوار الأوروبية و مبادرة 5+5(2)، دون أن تحل محلها أو تعيق عملها،حيث تكمن القيمة المضافة للمشروع في توفير زخم سياسي للتعاون من خلال إشراك المجتمعات المدنية و الشركات و الهيئات المحلية و الجمعيات و المنظمات غير الحكومية.
- ضرورة حل "مشكلة الشرق الأوسط" بكل السبل المتاحة ،حيث تعتبر القضية الفلسطينية هي القضية الرئيسية التي تشكل محور الصراع في الشرق الأوسط ،وهذا من أجل القضاء على كل أشكال النزاعات التي تهدد السلام في المنطقة المتوسطية(3).

---

(1)- **Jean Michel Vernoche**,«L'Union pour la Méditerranée et les nouvelles frontières de guerre de l'Europe» **, Eurasia Revue,** N° 35,paris,2008,p2.

(**2**)- A.M.A, Déclaration finale : confirmation des principes du processus deBarcelone, **EL MOUDJAHID**, N° 13329, Lundi 14 juillet 2008, p. 7.

(3)- ناظم عبد الواحد الجاسور، **تأثير الخلافات الأمريكية-الأوربية على قضايا الأمة العربية : حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة**،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان ،الطبعة الأولى 2007، ص 227.

-مكافحة تلوث البحر المتوسط (تنظيف مياه البحر وشواطئه مع التركيز على المياه والصرف الصحي).

- أسلحة الدمار الشامل: " العمل على إقامة منطقة تكون خالية من أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إطلاقها، والتزود بنظام للتحقق المتبادل والفعال"، و"منع الدول من تطوير قدرات عسكرية أبعد من حاجاتها المشروعة للدفاع" و"تسهيل الظروف الكفيلة باقامة علاقات حسن الجوار بين الدول و تدعيم العمليات التي تهدف إلى إحلال الاستقرار والأمن والازدهار."
- تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية بتطوير المشاركة في الحياة السياسية وتبني الجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية(1).
- الإرهاب: "العمل على إدانة الإرهاب بكل أشكاله وكل مظاهره والتصميم على القضاء عليه ومكافحة الذين يدعمونه" ، "و بذل كل الجهود لتسوية النزاعات وإنهاء الاحتلال ومكافحة القمع والقضاء على الفقر وتشجيع حقوق الإنسان والإدارة الرشيدة للشؤون العامة وتحسين التفاهم بين الثقافات وضمان احترام كل الديانات والمعتقدات"(2).
- الحماية المدنية (التعاون في الوقاية من والاستعداد والاستجابة للكوارث الطبيعية ومن صنع الإنسان)
- مكافحة التلوث في المتوسط،حيث قدمت المفوضية الأوروبية في آذار مشاريع عملية تهدف إلى إزالة 80 في المائة من مصادر التلوث بحلول 2020 ويفترض أن تكلف ملياري أورو على الأقل.

- إنشاء طرق بحرية وبرية لتحسين تدفق التجارة بين جانبي البحر الأبيض المتوسط.

- تعزيز الدفاع المدني، الذي يزيد أهميته الخطر المتزايد لتعرض البحر المتوسط لكوارث طبيعية مرتبطة بالاحتباس الحراري.

- وضع خطة للطاقة الشمسية في المتوسط ، ودعم البحوث والدراسات في مجال مصادر الطاقة البديلة للنفط والغاز.

- إقامة جامعة أورو متوسطية يكون مقرها في سلوفينيا تشجع الحراك الأكاديمي والدرجات العلمية لجامعات الدول الأعضاء).

- إقامة هيئة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر المساعدة الفنية وتوفير الأدوات المالية باستخدام المساهمات الطوعية من الدول الأعضاء(3).

---

(1)- Pascal airault,«L'U.P.M en questions», **Jeune Afrique,** 48**e** Année, N° 2478 , du6 au 12 juillet 2008, p. 24.

(2)- ميشال أبو نجم،«الاتحاد من أجل المتوسط : يبني مستقبلا مشتركا للدول المشاركة بالإجماع»، **الشرق الأوسط**، العدد 10816، 9 جويلية 2008 ، ص.11.

(3)- الموسوعة الحرة ويكيبيديا, الإتحاد من أجل المتوسط, من الموقع:http://ar.wikipedia.org/wiki ،تاريخ الدخول 2016/11/27.

– تشجع التبادل العلمي و الثقافي بين دول شمال الحوض و جنوبه، مما قد يفسح المجال أمام إقامة حوار بين الحضارات(1).

أما العوائق التي قد تواجه هذه الاتحاد فتعود لمثاليته إذ سيجتمع به عدد غير معلوم من الدول. فهناك 27 دولة أوربية من طرف ومن الطرف الآخر العدد غير معلن بعد ولكن يقدر بأربعين دولة من الطرفين. والصعوبة سوف تتأتى في جانب منها من التنافس بين الدول الأوربية للاستئثار بالسوق العربية. أي التنافس الرأسمالي التقليدي المفتوح على مصراعيه في ظل ليبرالية مشروطة على الجميع. فهل سيقود ذلك الخلاف لخلق الشقاق الأوربي ؟.

والعائق الآخر هو عدم نهاية إتمام الاتحاد الأوربي بعد الرفض الايرلندي يوم 12 يونيو الماضي للاتفاقية ومواجهة مشاكل محتملة مع رفض بولندا وغيرها لإقرارها.

عائق آخر و هو أن أوروبا ليست قادرة على أن تؤثر لوحدها تأثيرا حاسما في أوضاع يتوقف عليها رغم ذلك مستقبل شراكتها مع الواجهة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط والعالم العربي في جملته، وبالتالي فإن إحدى العوائق الأساسية القائمة في وجه الإتحاد من أجل المتوسط إنما هي تبعية أوروبا لوضع عالمي لا تتحكم في الجزء الأوفر منه، وعليها أن تعي ذلك(2).

لاشك أن عدم التوصل لحلول لمشاكل الشرق الأوسط سيكون عاملا في تفجير الخلافات بالجلوس مرات أخرى مع إسرائيل في ظل متابعتها لسياستها العدوانية واحتلالها للأراضي العربية وعدم حل القضية الفلسطينية وعودة اللاجئين. وهنا سيكون الموقف السياسي الأوربي المنحاز لإسرائيل قنبلة مؤقتة دائمة في قلب الاتحاد.من أجل المتوسط(3).

---

(1)– «الاتحاد من أجل المتوسط : مصاعب و تحديات»، **مجلة العصر**،(2008/07/15)،على الموقع الإلكتروني للمجلة:http://www.alsar.ws

(2)– فيليب سوغان،**إتحاد متوسّطي لمواجهة تحديات العولمة، من الموقع :** http://www.afkaronline.org/arabic/archives/nov-dec2003/seguin ساعة الدخول 1900 ،تاريخ الدخول 2016/11/22.

(3) - مصطفى نور الدين, مرجع سبق ذكره.

الإسقاطات نظرية على الإتحاد من أجل المتوسط وتقييمه:

1- الإسقاطات النظرية:

السياسات و الأهداف	الإسقاط النظري
جاء ساركورزي بفكرة الاتحاد من أجل المتوسط ولكن بعد معارضة ألمانيا غيَر فكرته وضم في مشروعه كل دول الاتحاد وكذلك سعيه لدفع النخب الداخلية لتبني المشروع .	- وهذا ما جاءت به البنائية من خلال إدراكات صناع القرار. - اتزيوني أكد على دور النخب الخارجية لدفعها للنخب الداخلية و توجيهها نحو التكامل.
من خلال أفكاره هو أن المؤسسات لا تكون بالضرورة شبيهة بمؤسسات الإتحاد الأوروبي في مراحله الأولى سواء على المستوى الاندماجي أوالسياسي أوالقانوني.	-هذا ما جاء به ميتراني، حيث أن مجموعة الوظائف هي من تدفع بالأفراد إلى خلق مجموعة من التفاعلات من خلال الوظائف والتي تحدد شكل التنظيم (الشكل يتبع الوظيفة).
من أهداف الاتحاد هو قيامه على أساس براغماتي وظيفي نفعي.	مبدأ الانتشار عند الوظيفية أي البدء بالسياسات الدنيا ثم السياسات العليا.
من أهداف الاتحاد هو تقاسم التكنولوجيا والمعرفة والدواء والخبرات و إنشاء مخابر مشتركة وجامعات.	- و هو ما جاءت به الوظيفية الجديدة من خلال إعطاء الأولوية للقيم المنفعية الإستهلاكية على حساب القيم الرمزية. - كذلك جاء به دويتش من خلال التركيز على الاتصال بين الشعوب بواسطة القيم الاستهلاكية والمعرفية.
إنشاء بنك متوسطي يقدم تسهيلات للتعاون وعقد صفقات لدفع عجلة التعاون	- الوظيفية الانطلاق بالأمور التقنية. - هاس: مبدأ الإنتشار بحيث أن البداية تكون ببعض المجالات و التي من شانها أن تتوسع في التجربة التكاملية.
التركيز على البعد البراغماتي النفعي و هذا يملك البعد الاقتصادي والسياسي.	- معظم نظريات التكامل والإندماج تناولت ذلك. - هاس : قيام أي عملية تكاملية أو رفضها يكون على أساس توقعات الربح والخسارة .
خطاب ساركوزي في مراكش قال "طالما وجد المواطن في البلدان التي نعمق التعاون و الاتصالات فيها والتي تعود عليه بالنفع والفائدة فانه يمكن خلق ولاءات جديدة اكبر من ولاءات الأوطان ".	- و هو ما جاء به ميتراني" رضى الشعوب بنتائج الوظائف يؤدي إلى تحويل الولاء". - كذلك الوظيفية ، الانتشار والتوسع في المسائل الوظيفة يمكن أن يقلل من التناقضات والنزاعات بين الدول.
يهدف ساركوزي إلى الرمي بقضايا الذاكرة والتاريخ	- تبرز هنا نظرية الكونوسيوناليزم لحل الخلافات عن طريق التكامل وتجاوز التناقضات بين الأمم وتقريب مصالحها عوض الدخول في منافسة على حساب مصالح وهو

	ما جاء به كذلك تايلر.
من أهداف الإتحاد كذلك هو دمج إسرائيل في كيان يسمح لها بضمان أمنها وتطبيع علاقات من الدول العربية وكذلك لبعدها عن الاتحاد الأوروبي ولذلك كان من خلال الاتحاد من اجل المتوسط هو أحسن مجال يتم ارتباط إسرائيل بكيان تكاملي .	وهو ما جاء به كارل دوتش حيث أن التقارب الجغرافي يحقق التكامل
التسيير المشترك لقضايا التعاون الحساسة مثل ألمياه الطاقة وإقامة سياسة مشتركة و الضفة الجنوبية مصدر لأمن الضفة الشمالية فيما يخص الطاقة .	نظرية تبعية المورد
مواجهة أهم التحديات الأمنية والتعاون القضائي ومكافحة الجريمة المنظمة (الإرهاب و الرشوة)	الليبرالية : الترتيبات الأمنية الإقليمية تدفع نحو وجود كيانات تكاملية.
فشل كل من الشراكة الاورومتوسطية والحوار المتوسطي دفع ساركوزي إلى السعي في تغير سلوكيات الدول خصوصا بعد رفض ألمانيا	جاءت مدرسة التعاون الوطني المماثل تركز على التغير في السلوكيات السياسية لدول بدل التغير السياسي البنيوي
تصدير الديمقراطية وحقوق الإنسان وقيم الرأسمالية والليبرالية	- تصدير القيم المعيارية - نظرية السلام الديمقراطي.
من الأسباب الدافعة إلى تشكيل الاتحاد من أجل المتوسط هو صعود الأقلمة في ظل العولمة وعدم وجود شرعية للمؤسسات الدولية لدى الشعوب بسبب بعدها عنهم	نظرية العمل المماثل وجود ترتيبات الإقليمية تفرض وجود مصالح مشتركة

من إعداد الطالب.

2- تقييم الإتحاد من أجل المتوسط:

لا شك في أن تأسيس مشروع عملاق على هذا النهج لا يمكن توافر عناصر النجاح له إلا في ظل مناخ من الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط، يصاحبه شفافية ونوايا صادقة من الجانب الأوروبي للتعاون مع دول جنوب وشرق المتوسط، وفقا لمبدأ المساواة في تبادل المنافع والمصالح. وعليه، فمن المرجح أن يواجه هذا الاتحاد الجديد العديد من التحديات، نتيجة لاعتبارات إقليمية ودولية واعتبارات أخرى مرتبطة بطبيعة تأسيس هذا التجمع الإقليمي الجديد ونوعية المشروعات التي سيتم التركيز عليها. وتتمثل تلك الاعتبارات الإقليمية والدولية في الفوارق العظيمة بين أعضاء الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط وشرقه، الأمر الذي دفع الكثيرين إلى القول إن الاتحاد الجديد سيكون مختل التوازن لصالح أوروبا، وإن الجانب الأوروبي فى الغالب سيملى شروطه وسيكون ذلك على حساب مصالح دول جنوب المتوسط .

هنـاك أيضـا موقـف دول شـرق أوروبـا – الأعضـاء فـي الاتحـاد الأوروبـي – والتـي قـد تسـعى بـدورها إلـى عرقلـة مسـيرة الاتحـاد الجديـد، خشـية أن يـؤدى ذلـك التجمـع الإقليمـي الجديـد إلـى تحييـد موارد الاتحاد الأوروبي المالية واهتماماته السياسية من منطقتهم الى حوض البحر المتوسط.

أضـف إلـى ذلـك اعتبـار اسـتمرار النـزاع العربـي – الإسـرائيلي، وهـو مـا يتعـارض مـع عمليـة تطبيـع العلاقـات العربيـة– الإسـرائيلية، فضـلا عـن اسـتمرار الاحـتلال العسـكري الاسـرائيلى، وتصـاعد معـدلات العنـف.. كـل هـذه الأمـور سـتؤثر بشـكل مباشـر علـى أمـن واسـتقرار منطقـة المتوسـط، ومـن ثـم سـتنعكس سـلبا علـى عمليـات التعـاون ومشـروعات التنميـة المشـتركة. ولا يمكـن بـأي حـال مـن الأحـوال إنكـار الـدور الأمريكـي فـي هـذا الشـأن، حيـث إن واشـنطن ستسـعى بـدورها إلـى وضـع العراقيـل أمـام نجـاح تجمـع الاتحـاد مـن أجـل المتوسـط، علـى اعتبـار أنـه يتعـارض مـع مصـالحها في المنطقة، وينافس مشروعها العملاق الخاص بـ الشرق الأوسط الكبير.

وبالإضـافة إلـى هـذه الاعتبـارات الإقليميـة الدوليـة، فهنـاك اعتبـارات أخـرى تتعلـق بطبيعـة هـذا التجمـع الجديـد وتوجهاتـه وأهدافـه الجوهريـة، حيـث نجـد أن تركيـز الاتحـاد انصـب علـى المشـاريع الاقتصـادية بشـكل أساسـي وتجاهـل قضـايا الإصـلاحات السياسـية والديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان الأمـر الـذي يـؤدى إلـى التركيـز علـى الجانـب الاقتصـادي مـن مسـار برشـلونة، بينمـا سـيكون الجانـب السياسـي مركـزا علـى القضـايا الأمنيـة التـي تهـم الجانـب الأوروبـي فقـط، مثـل قضـايا الإرهـاب والهجـرة غيـر الشـرعية، ومـن ثـم لا وجـود لمشـروعات تتعلـق بـالمجتمع المـدني أو حقـوق الإنسـان . ويـؤدى ذلـك فـي مجملـه إلـى الشـك أيضـا فـي صـدق النوايـا فـي أبعـاد المشـاريع المطروحـة للتعـاون والشـروط التـي قـد تحمـل فـي طياتهـا نسـبا متفاوتـة مـن التـدخل فـي الشـئون الداخلية لدول جنوب المتوسط.

هنـاك أيضـا العديـد مـن الشـكوك تحـيط بمسـتقبل الاتحـاد الجديـد، خاصـة مـا يتعلـق بـدور إسـرائيل إذ يـرى الـبعض أن عضـوية إسـرائيل فـي هـذا الكيـان الجديـد سـتتيح لهـا بشـكل تلقـائي علاقـات اقتصـادية وتجاريـة مـع بـاقي دول الاتحـاد، الأمـر الـذي سـيوفر علـى الدولـة العبريـة جهودهـا الدبلوماسـية المبذولـة للحصـول علـى اعتـراف عربـي بهـا، حيـث سـيكون هـذا التعـاون الاقتصـادي معهـا بمثابـة اعتـراف عملـي وواقعـي مـن قبـل الـدول العربيـة بإسـرائيل . وعليـه، فـإن هـذا الاتحـاد الجديـد سـيوفر علـى هـذا النحـو تطبيعـا عربيـا مـع إسـرائيل دون مقابـل سياسـي علـى مسـتوى التسـوية الشـاملة لقضـية الصـراع العربـي – الاسـرائيلى، وهـو الأمـر الـذي ترفضـه الـدول العربيـة حكومات وشعوبا(1)، وتصر على التمسك بمبادرة السلام العربية. ومما لاشك فيه أن هذه

---

(1) -" **Les défis de l'union pour la méditerranée,** sur le site **:"** : http://www.lexpress.fr/actualite/monde/les-defis-de-l-union-pour-la Méditerranée, Date de consultation le 23/11/2016,à 1800.

الاعتبارات المرتبطة بالدور الاسرائيلى في الاتحاد سوف تنعكس سلبا على مسيرته وعلى مستقبل المشروعات الإقليمية المرتبطة به.

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد طرح بعض المحللين السياسيين تساؤلات حول مستقبل الاتحاد المغاربى جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقى وغيرها من التجمعات الإقليمية الأخرى في ظل تأسيس الاتحاد من أجل المتوسط الذى يضم مختلف الدول المغاربية والعربية والإفريقية المطلة على المتوسط، فإنضمام هذه الدول إلى إتحاد جديد، قد يؤدي على الأقل إلى إنشغالها عنها، و قد يؤدي إلى إقصاء و تهميش الدول الأخرى العضوة في تلك الإتحادات، و التي لم يتم دعوتها للمشاركة في عضوية الإتحاد الجديد بسبب موقعها الجغرافي خارج منطقة الحوض و هذا الهاجس لا يشمل دول جنوب المتوسط فقط، بل يشمل دول شمال الحوض أيضا فالإتحاد الأوربي لم يكتم مخاوفه من إنسلاخ دول شمال الحوض الأوروبية من الإتحاد الأوربي و إندماجها بالإتحاد الجديد، وعلى أساس هذه المخاوف، كانت المطالبة بتحويل تسمية الإتحاد الجديد من" الإتحاد المتوسطي "إلى" إتحاد من أجل المتوسط". كي تستبعد نقاط التشابه مع الإتحاد الأوروبي من جهة، ومن جهة أخرى دعا الإتحاد الأوربي إلى مشاركة كافة دول الإتحاد (27) في عضوية الإتحاد الجديد كي لا يبقى مقتصرا على الدول الأوروبية الواقعة شمال حوض المتوسط، مما قد يحدث تمزق في النسيج الأوروبي الموحد من خلال إندماج بعض أعضائه في الإتحاد الجديد دون الأعضاء الآخرين(1).

لقد تمكنت دول شمال حوض المتوسط من معالجة هذا الهاجس، دون أن تتوصل دول جنوب المتوسط إلى ذلك.

وزيادة على ذلك، فقد ارتأى هؤلاء المحللون أن هذا الكيان الجديد يعيد إلى الأذهان مسألة انتشار دول الشمال وهيمنتها على دول الجنوب من جديد، الأمر الذى يعوق تحقيق تنمية عادلة في ظل علاقات غير متكافئة، ومن ثم يثير المخاوف من أن يلقى الكيان الجديد المصير نفسه الذي آلت إليه عملية برشلونة.

ويبقى في النهاية أن نجاح الاتحاد من أجل المتوسط – كمنظمة إقليمية قادرة على تحقيق السلام والاستقرار والازدهار والتنمية بمنطقة المتوسط – يتوقف بالأساس على الإرادة السياسية للدول الأعضاء، مع توافر صدق النوايا وحسن التنسيق بين جميع الأطراف (1).

---

(1)- Chérif Ouazani, «Union pour la Méditerranée : une menace pour l'Afrique?»,**Jeune Afrique,** 48**e** Année, N° 2478 , du 6 au 12 juillet 2008, p. 2.

(2) - ibid.

المطلب الرابع: مجموعة الدفاع المشترك 5+5.

1- النشأة:

تعود الفكرة في أصولها،إلى مبادرة الرئيس الفرنسي الأسبق **(فرانسوا ميتران** (François Mitterrand) ووزير خارجيته كلود شيسون (1)، خلال زيارته للرباط سنة 1983 عندما اقترح مبادرة إنشاء مجلس الأمن و التعاون لغرب المتوسط على أن يضم المغرب،الجزائر تونس إيطاليا، فرنسا و إسبانيا*.

هذه المبادرة أعيد إحياؤها في نهاية الثمانينيات لتتوج باجتماع عقد في روما سنة 1990 حيث شاركت فيه كل من إيطاليا، فرنسا و إسبانيا، البرتغال و الدول المغاربية الخمس(دول إتحاد المغرب العربي)،إلى جانب مالطا كعضو مراقب ، وخلال هذا الاجتماع تم الإعلان عن تشكيل مجموعة 4+5 التي أصبحت "5+5" بانضمام ماطا إليها، وعليه تم تبني فكرة غرب المتوسط كإطار للتعاون(2).

وقد عقدت المجموعة اجتماعها الوزاري الثاني في العاصمة الجزائرية في أكتوبر من السنة الموالية و الذي تمخض عنه"إعلان الجزائر"**،لكن سرعان ما توقفت هذه المبادرة بسبب أزمة لوكربي بين الدول الغربية و ليبيا و ألغي الاجتماع المزمع عقده في تونس في العام الموالي وتم التخلي عن هذه المجموعة في خضم عملية برشلونة(3).

لم يلتق أعضاء هذه المجموعة من جديد إلا في جانفي 2001، لما اجتمعوا في لشبونة بمشاركة ليبية هذه المرة،و لعل إعادة تنشيط مجموعة "5+5 " بعد حوالي 03 أشهر فقط من إنعقاد ندوة مرسيليا الأور-متوسطية يعكس نوعا من خيبة الأمل حيال عملية برشلونة، حتى و غن كان المشاركون في اجتماع لشبونة أصروا على أن لقائهم يندرج ضمن ديناميكية برشلونة.

بالطبع مبادرة ميتران حركتها حركتَها دوافع كثافة العلاقات بين ضفتي غرب المتوسط،إلا أنه كان هناك مقصد آخر، و هو فك الترابط بين حوضي المتوسط الغربي و الشرقي تفاديا للصراع العربي- الإسرائيلي(4)، لكن الوضع تغير مع إنطاق عملية السلام العربية – الإسرائيلية كما أن مسار برشلونة يمارس قوة جذب كبيرة على الفاعلين الذين لم يبدو اهتماما بإطار

---

(1)- جمال الشلبي،**العرب و أوروبا رؤية سياسية معاصرة**،عمان دار الفارس للنشر و التوزيع، 2000، ص.105.

* إلا أن بعض الدول المغاربية مثل الجزائر عارضت هذه المبادرة لاستبعادها بعض البلدان مثل مالطا، يوغسلافيا و ليبيا و لتجاهلها الصراع العربي – الإسرائيلي.

(2)- عبد النور بن عنتر،**البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر،أوروبا و الحلف الاطلسي**، الجزائر،المكتبة العصرية للطباعة و النشر،2005،ص 99.

** الذي تنص مادته السابعة على تمسك الدول المشاركة بـ " مبادئ و أهداف ميثاق الأمم المتحدة،و كذلك عدم اللجوء إلى القوة و الحل السلمي للخلافات و احترام السيادة الوطنية و الوحدة الجغرافية للدول المعنية و عدم التدخل في شؤونها الداخلية".

(3)- نفس المرجع ، ص 100.

(4)- نفس المرجع.

أضيق ، لهذا السبب لم تسرع تسوية قضية لوكربي من تنشيط المجموعة.

لما سبق يمكن تلخيص العناصر التي سرعت هذا التنشيط في عدة نقاط:

- الخيبة حيال عملية برشلونة.
- توقف عملية السلام الفلسطينية– الإسرائيلية.
- تداعيات الحادي عشر سبتمبر 2001.
- خوف الدول المغاربية من أن يدير لها الإتحاد الأوروبي ظهره بعد توسعه شرقا.
- التنافس الأوروبي – الأمريكي(إعادة تموضع الإتحاد في تخومه الجنوبية).

وفي يومي 29 و 30 ماي 2002 ، انعقد الاجتماع الرابع لوزراء الخارجية أي الثاني بعد إعادة بعث مسار المجموعة من جديد، وفيه طرحت المواضيع الدولية الأساسية للنقاش كالأمن والاستقرار في المتوسط الغربي والنزاع في الشرق الأوسط، ومكافحة الإرهاب الدولي، خاصة بعد اتضاح الرؤية والتجنيد العالمي ضد هذا التهديد بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية الاندماج الاقتصادي المغاربي، تحديات العولمة، الاستثمار في البلدان المغاربية، مسائل الهجرة وحوار الثقافات فكانت هذه العودة منذ 2001 أكثر ديناميكية فيما يخص الاتصال والحوار في المتوسط الغربي، إذ لم تقتصر اللقاءات على وزراء الخارجية، بل تعدت ذلك وخصّت وزراء الداخلية التربية، العمل، الشؤون الاجتماعية ورؤساء المجالس البرلمانية، لمعالجة عديد المسائل، وخاصة مسألتي مكافحة الإرهاب والهجرة السرية(1).

ونظم الاجتماع الخامس لوزراء الخارجية للمجموعة (بسانت مكسيم Saint Maxime) بفرنسا، وفيه تم التأكيد على مواصلة الحوار واللقاءات المتعددة الخاصة بالمسائل المشتركة وتثمين كل تقدم يحصل على مستوى هذا المسار، وأكد الوزراء على ضرورة إقامة اندماج اقتصادي مغاربي مثمر، وذلك برفع مستوى وسقف التعاون الاقتصادي التجاري بين الدول المغاربية، أملا في بلوغ مستوى التبادل الحر فيما بينها، مقابل الحصول على تعاون مدعم من طرف الاتحاد الأوربي.

وبعد تبادل الآراء حول المواضيع الواردة على جدول أعمال القمة أعلنوا ما يلي :

– إن التطور السياسي والأمني والاقتصادي الحاصل في العالم كفيل بإفراز تحديات ورهانات جديدة تتطلب إرادة ودعما وتعزيزا أكثر لإجراءات بناء الثقة في كل مجالات الحوار بين دول غرب المتوسط، لتكوين إدراك مشترك للمسائل المختلفة التي تشكل تهديدا لأمن المنطقة ومعالجتها سلميا، والاستجابة لتطلّعات وطموحات مجتمعات غرب المتوسط (2).

---

(1)– رابح زاوي، **بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط بين ثلاثية الأمن، القوة، سلم القوى، دراسة حالة: الحوار الأطلسي– المتوسطي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلاقات الدولية،2013–2014، ص.141.

(2) -Fondation méditerranéenne des études stratégiques(FMES) **, "historique du dialogue 5+5",** date de consultation 19/11/2016 ,disponible sur le lien suivant :http:// www. FMES .om/historique du dialogue 5+5.

– إيلاء دول جنوب المتوسط العناية والاهتمام بعد التوسعة المستقبلية للإتحاد الأوربي، وذلك عن طريق السياسة الأوربية للجوار، التي يمكن أن توفر فرصا لتوطيد العلاقات بين ضفتي المتوسط الغربي، لبلوغ شراكة شاملة متضامنة ومتوازنة، قائمة على مبادئ حسن الجوار والاحترام والثقة المتبادلة.

في يومي الجمعة والسبت 5 و 6 أكتوبر 2012 في مالطا، إجتمع قادة دول وحكومات خمس دول أوروبية وأخرى من المغرب العربي،لإعطاء زخم جديد للحوار بين مجموعة 5+5 في قمة هي الأولى منذ تسع سنوات وطغت عليها الثورات العربية. وتطرقت القمة 5+5 ، التي تضم خمسة بلدان من اتحاد المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا) وخمسة بلدان من الاتحاد الأوروبي (فرنسا وايطاليا واسبانيا والبرتغال ومالطا) إلى مختلف المواضيع على غرار الملف الأمني والدفاع والتعاون الاقتصادي وكذا إلى تقييم مجالات التعاون الأخرى مثل التربية والبيئة والطاقة(1).

ويهدف الحوار 5+5 بوصفه مبادرة تخص الأمن المتوسطي إلى إقامة تعاون أوثق بين الأعضاء الخمسة في الاتحاد الأوروبي وبلدان اتحاد المغرب العربي الخمس من خلال الحوار السياسي و تشجيع التسيير الأمثل للموارد ،وهذا بغية تعزيز الاستقلالية الإقليمية وتحقيق التنمية.

وتعتبر قمة مالطا التي عقدت لأول مرة منذ تسع سنوات لهذا المنتدى الذي أطلق في روما عام 1990، فضاءً للحوار السياسي غير الرسمي تهدف إلى " إعادة بعث وترقية" المناقشات بين الدول العشر خصوصاً حول القضية "الحاسمة" المتمثلة في الهجرة السرية. وهي أول قمة كذلك لقادة 5+5 منذ سقوط نظامي الرئيس التونسي زين العابدين بن علي الذي فر إلى السعودية مطلع 2011 والزعيم الليبي معمر القذافي الذي قتل بعد أن قبض عليه ثوار في سرت في 20 أكتوبر 2011.

في جلسة افتتاح القمة في العاصمة فاليتا، قال الرئيس التونسي المنصف المرزوقي: "للمرة الأولى في تاريخنا، نتقاسم قيم الديمقراطية". وأكد أن التغييرات الجارية في الضفة الجنوبية للمتوسط "لا تشكل خطراً على أوروبا"، داعياً إلى "عدم الخوف من السلفيين"، ومؤكداً أن "الشعب لن يقبل أبداً أنظمة إسلامية غير ديمقراطية، إننا نريد الديمقراطية الإسلامية وليس حكم الفرد".

و أضاف الرئيس التونسي أن "أوروبا مصيرنا" وأن البلدان الأوروبية "ستجد العديد من الفرص في منطقتنا"، و"إننا في حاجة كبيرة جداً لبنى تحتية ستكون محفزة للاقتصاد الأوروبي"، مذكّراً بمشروع ربط أنظمة إنتاج طاقة شمسية بين تونس وشبكات أوروبية.وتأمل تونس في استضافة قمة اتحاد المغرب العربي بحلول نهاية السنة، كما قال المرزوقي لأنه "لا بد من بناء منطقة المغرب العربي".

---

(1)– توفيق المديني،« مجموعة "5+5" في مالطا ومأزق الشراكة المتوسطية»،**السياسة الدولية** ،السنة الحادية عشر،العدد131 ، نوفمبر2012، ص 14.

أما رئيس وزراء مالطا لورانس غونزي، فقد قال في افتتاح أعمال القمة إن "المتوسط ليس حدوداً تفصلنا وإنما جسر يجمعنا جميعاً". وأضاف أن "الأحداث في شمال أفريقيا تاريخية ولها عواقب على كل الدول الأخرى"، داعياً إلى "وقف العنف" وإرساء "الديموقراطية" في المغرب العربي، وكذلك إلى "الازدهار والسلام". ويرى نفس المسؤول أن "الحوار يفسح لنا المجال نحو تعاون وثيق أكثر فأكثر". وأضاف قائلاً "يجب علينا أن نستعمل بشكل ملموس وعقلاني كل الموارد المتوفرة في البلدان الواقعة جنوب المتوسط والاستجابة لمتطلبات شعوب المنطقة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الديمقراطية".

و في ختام القمة، أكد قادة الدول العشر المطلة على المتوسط (خمسة زائد خمسة) في مالطا على ضرورة التصدي "للأسباب العميقة" للهجرة غير الشرعية والتعاون "الفعال" في ذلك، وأضاف قادة ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا (جنوب المتوسط) والبرتغال وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا ومالطا (شمال المتوسط) في بيانهم أن السيطرة على مشكلة الهجرة السرية "تتطلب تحركاً يتم التشاور بشأنه للتصدي للأسباب العميقة للهجرة مع إرساء تضامن فعال وسريع وملموس" ، وأعلن الرئيس التونسي المنصف المرزوقي إثر اختتام القمة قرار المنتدى تشكيل "قوة عمل مشترك لتجميع الطاقات" للتصدي للهجرة السرية من بلدان جنوب المتوسط إلى بلدان شماله التي وصفها بأنها "أولوية ملحة قصوى".

2- الأهداف:

1 - تحقيق الأمن والاستقرار:

في ظل تموجات ربيع الثورات العربية، و تداعياتها الكبيرة في منطقة البحر المتوسط ، عاد الكلام ليتعزّز عن موضوع الشراكة الأوروبية- المغاربية، حيث تسعى أوروبا إلى إعادة تفعيل دورها في المنطقة في ظل إجتهاد أمريكا للاستحواذ على هذا الدور بالكامل، ومن المنظور الأوروبي أصبح الأمن يشكل هاجساً حقيقياً، يتطلب معالجته، ولهذه الغاية، أصبحت هناك مصلحة مشتركة سياسية وأمنية بين البلدان المتوسطية لجهة تحقيق الأمن مع التأكيد على ضرورة الاستقرار الداخلي والخارجي خاصة للبلدان المغاربية، فالتهديدات تغيرت بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين وتلاشي التضاد شرق – غرب الذي كان سائداً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، والذي كان البحر المتوسط أحد بؤره من خلال تكديس الأسلحة الهجومية وأسلحة الدمار الشامل.

وعلى الرغم من أن هذا بات حالياً جزءاً من الماضي، فإن منطقة المتوسط لا تزال تشهد انبعاث التفتت والتناقض الأشد حدة في عصرنا الراهن،وكذلك الهجرات الإنجيلية(1) ،والعصبيات

---

(1)- عزوز كردون،«لأمن والاستقرار في المتوسط »، **مجلة شؤون الأوسط** – العدد 82- بيروت – نيسان /أبريل، ،1999، ص. 17.

الدينية، والتناقضات السياسية الإثنية، والكيانات الجيوبوليتيكية الجديدة الهشة.

كما تبلورت رؤية مشتركة لدى جميع الأطراف ،بعدم الفصل بين السلم والأمن والتطور واجمعوا على الإدانة الشديدة للإرهاب ومحاربته بجميع أشكاله، وكذلك التصدي للجريمة المنظمة العابرة للأوطان، التهريب ،المخدرات ، تهريب الأسلحة وتبييض الأموال، والالتزام بالتعاون لمحاربتها لما تشكله من تهديدات حقيقية للسلم والاستقرار في المنطقة (1)،كما أكدوا على تعزيز التعاون الأمني بين دول غرب المتوسط، والتشاور السياسي بين اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوربي، وتكثيف التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بالإضافة إلى النظر في المقترح الليبي الخاص بوثيقة السلم والاستقرار في الحوض الغربي للمتوسط(2).

و عملت الدول الأوروبية على تعزيز التعاون الأمني بين الدول المتوسطية، فتقدمت فرنسا ومالطا بمشروع ميثاق أمني أوروبي متوسطي، رفضته الدول العربية، لذا تم تغيير اسمه وأصبح يشار إليه بمشروع الميثاق الأوروبي – المتوسطي، ويكمن جوهر هذا المشروع في طرح فكرة "قواعد السلوك" ينبغي بموجبها على كل الدول الأعضاء في الشراكة أن تلتزم بها في نهاية المطاف(3).

و إذا كان من المفترض أن تشتمل هذه القواعد على التزام كل الدول المشاركة في الشراكة في حل النزاعات سلمياً، ورفض اللجوء إلى استخدام العنف، وانتهاج خيار الحوار عند اندلاع الأزمات، إلا أن هذه القواعد عينها، لم تكن تشتمل على تعريف ملموس أوضح لمفهوم "الاكتفاء الذاتي الأمني" الذي كان قد تم الاتفاق عليه بشكل عام في إعلان برشلونة، أي أنه كان يفترض أن توضع قواعد لمستوى التسلح الذي يعد كافياً وغير هجومي(4).

و هكذا، فإن المفهوم الأوروبي للأمن يقوم على مسألة التعاون الأمني والإبقاء على ذلك الاختلال الجذري في التوازن الإستراتيجي بين الدول العربية والكيان الصهيوني، الذي يرفض رفضاً قاطعاً مناقشة احتكاره لأسلحة الدمار الشامل وخصوصاً منها النووية، فضلاً عن احتلاله للأراضي العربية، والعمل على تهويد كامل فلسطين والقدس، وهذا ما جعل بعض الدول العربية ترفض المفهوم الأوروبي للأمن، ما دام هذا المفهوم يخدم مصلحة الصهاينة وما دامت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها "إسرائيل" تعملان على تصفية الصراع العربي – الصهيوني وبالتالي تصفية قضية فلسطين، الأمر الذي يتناقض جذرياً مع عملية بناء الثقة على الصعيد الإقليمي خصوصاً وأن نهاية الحرب الباردة أفسحت في المجال للولايات المتحدة الامريكية لكي تفرض

---

(1) - J.F.Coustillé, «Méditerranée (5+5) et initiative de Sécurité», **Défense Nationale**, n° 5,2005,p77.

(2)– قمة خمسة زائد خمسة، **تاريخ الحوار**، على الموقع الالكتروني التالي: http://www.5plus5.tn/arabic/historiqhedudialogue ، تاريخ الدخول 2016/06/25.

(3)- محمد صالح المسفر، **الاتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطية**، ، مركز الدراسات العربي– الأوروبي، باريس، الطبعة الأولى 1997،ص .141.

(4)– نفس المرجع.

هيمنة القطب الأوحد على العالم، وعلى منطقة الشرق الوسط من خلال مشروع الشرق أوسطية الذي يتصدر ريادته الكيان الصهيوني لربط هذه المنطقة من العالم بشبكة مصالح أمريكا.

من هنا بات الإتحاد الأوروبي الذي يركز على المسألة الأمنية باعتبارها مسألة حيوية في التعاون الإقليمي، يربط بينها وبين عملية السلام الجارية التي انطلقت منذ مؤتمر مدريد عام 1991، لجهة تحقيق سلام عادل وشامل بين العرب و"الإسرائيليين". ويذهب بعض المحللين إلى أن مبادرة الإتحاد الأوروبي إزاء منطقة المتوسط، والتي عرفت باسم الشراكة الأوروبية – المتوسطية، تندرج ضمن سياق حرص الدول الأوروبية على خدمة مصالحها من خلال العودة إلى منطقة الشرق الوسط بعد أن اخترقتها المصالح الأمريكية. لذلك عرض على دول ضفة المتوسط الجنوبية مشروعاً يطمح في أن يجعل من أوروبا طرفاً أساسياً في هذه المنطقة الجنوبية للغرب. فقد طرحت شراكة أوروبية – متوسطية تم التعبير عنها باقتراح نظام إقليمي متوسطي يوفر للمنطقة مظلة أمنية واقتصادية ويعزز موقعها سياسياً وإستراتيجياً.

2 – تحقيق الاندماج الإقليمي والتعاون الاقتصادي:

وجود وعي لدى الأطراف بالاعتماد المتبادل الاجتماعي والاقتصادي في غرب المتوسط،حيث جددوا تمسكهم بمسار الاندماج الاقتصادي الإقليمي وتحت الإقليمي عبر إنشاء منطقة مغاربية للتبادل الحر كآلية لهذا الاندماج، والحرص عبر التعاون التضامني إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين ضفتي المتوسط الغربي(1)، وتكثيف التعاون المتبادل أكثر في المجالات ذات الأولوية، كترقية الاستثمارات بإنشاء منتدى سنوي للأعمال والاستثمارات في غرب المتوسط وتشجيع الحركة السياحية، وتسهيل التبادل وحماية البيئة، ودعم المنشآت القاعدية والإمكانات المتوفرة، في قطاع الطاقة والبيئة والموارد المائية والنقل والاتصالات بهدف توفير الدعم اللازم للتنمية المستديمة في المنطقة، والإشارة إلى وضع آلية أورومتوسطية لتسهيل الاستثمارات والشراكة " كأفق لإنشاء بنك أورومتوسطي يساهم في تدعيم الاندماج الإقليمي في الفضاء المتوسطي"(2).

3– تحقيق التعاون في المجال الاجتماعي والإنساني:

أكد الجميع عن وعيهم بأهمية التبادل الإنساني بين ضفتي المتوسط الغربي، وأفضلية تدعيميه وتثمينه والتأكيد على المقاربة الشاملة والمتوازنة للهجرة المتبناة في إطار إعلان تونس والصادرة عن الندوة الوزارية المكلفة بمسائل الهجرة في أكتوبر 2002 ، والتأكيد على إدماج المهاجرين الشرعيين في البلدان التي يقيمون فيها، وحماية حقوقهم وتسوية مشاكلهم وفق القوانين الوطنية

---

1)– **حوار 5 زائد 5 تونس–5- 6 ديسمبر**، على الموقع الإلكتروني: http://www.5plus5.tn/arabic/declaration-tunis.htm ،يوم 2017/02/26. .

(2) -Fondation méditerranéenne des études stratégiques(FMES) **, "historique du dialogue 5+5",** date de consultation 19/11/2016, disponible sur le lien suivant :http:// www. FMES .om/historique du dialogue 5+5.

لبلد الإقامة*.

4- حوار الثقافات والحضارات:

أهمية الإرث الحضاري المشترك لشعوب المتوسط الغربي، تجعل منه فضاءً للتسامح الديني ومهدا للحضارات والثقافات التي ساهمت في تطوّر الإنسانية، وعلى غرار ذلك، الترحيب بإنشاء المؤسسة الأورومتوسطية للحوار بين الثقافات والحضارات، والمطالبة بدعم هذا الحوار لنشر قيم التسامح والحداثة لترقية التفاهم المتبادل بين الشعوب، واحترام التنوع الثقافي في إطار عالمية القيم، دون تأثير ذلك على الوحدة الترابية للدول(1).

5 – النقاش السياسي:

التأكيد على معالجة التحديات الأمنية التي تميّز المشهد العالمي عن طريق الحوار السياسي بين شركاء المجموعة لغرب المتوسط، واختيار الحلول السلمية لها، كما طالبوا بإعادة بعث محادثات السلام في الشرق الأوسط وفق اللوائح الأممية، ودعم استقلال العراق ووحدة شعبه وأراضيه، وإعادة الإعمار ونقل السلطات إلى العراقيين، والتعبير عن الإرادة المشتركة في التعاون لجعل حوض غرب المتوسط فضاءً للسلم والاستقرار والتضامن والرفاه والحرية والعدالة القائمة على احترام القيم المشتركة والديمقراطية وحقوق الإنسان وإقامة دولة الحق والقانون .

من خلال مختلف الجوانب المتبادلة في اجتماع القمة بتونس، يتضح الاقتناع والتشديد على المضي بهذا التعاون إلى شراكة مميّزة، خاصة وأن القمة تزامنت مع إعلان "**رومانو برودي وباتن** " **Romano Prodi et Patten**" عن سياسة الجوار الأوربية التي تدعو إلى شراكة مدعمة "**association renforcée** " في مارس 2003 ، والتي تعني اقل من الانضمام إلى الإتحاد الأوربي وأكثر من الشراكة ، فهل ستتحوّل القناعات إلى سياسات تعاون ملموسة ومميّزة لهذا الجزء من الفضاء المتوسطي؟ أم تبقى هذه الاجتماعات مجرد منابر غير رسمية لتبادل الآراء ووجهات النظر حول المسائل ذات الاهتمام المشترك في غرب المتوسط ؟.

إن هذه الأهداف مهمة جدا لمستقبل المتوسط،لأن الرهان الأكبر يكمن في القدرة على تحقيقها في إطار مقاربة شاملة تعتمد على إستراتيجية متوازنة لكافة هذه القضايا،وهذا هو مفتاح نجاح حوار (5+5)،كما أن الوعي بخطورة هذه القضايا لدى دول غرب المتوسط و تزايد توافق الدول في معالجتها يجعل هذا الفضاء الأقدر على تحقيق هذه الأهداف جهويا والتمهيد لتحقيقها إقليميا(2).

ففي هذا السياق الإقليمي جاءت المبادرة الفرنسية (5+5) دفاع و هي المبادرة التي يرجعها البعض إلى العثرات المسجلة في إطار الشراكة الأورومتوسطية (مسار برشلونة)، الأمر الذي دفع بفرنسا إلى

(*)- لأن في هذه التسوية والتطبيع عامل اقتصادي واجتماعي وإنساني للبلدان المستقبلة والبلدان الأصلية، وأن الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر تتطلبان عملا مشتركا وتعاونا صارما.

(1) –ibid.

(2)- المنذر الرزقي، **دفع جهوي لمسار إقليمي،من الموقع : http:// www.abhatoo.net.ma** ، تاريخ الدخول 20016/11/28.

تحريك الترتيبات الأوروبية في مجالات الأمن و الإستقرار الإقليمي ،عبر نشاطات عملية للتعاون،و كان الهدف هو الإستجابة لحاجة دعم الشراكة بين دول الضفتين للمتوسط الغربي في شكله الضيق لتسهيل الحوار(1).

يعد الحوار خمسة زائد خمسة (5+5) من بين الإجتماعات الوزارية و الندوات الأكثر نشاطا في إطار الحوار لدول غرب المتوسط،لان الحاجة إلى تدعيم الأمن و الاستقرار في المتوسط عبر الشراكة بين الدول المشاطئة له باتت تشكل تحديا كبيرا بعد نهاية الحرب الباردة التي صاحبها تغيرات إستراتيجية و جيوسياسية ورافقها صعود لكثير من التهديدات.

مما لاشك فيه، أن اهتمامات وانشغالات ضفتي غرب المتوسط تتميّز بالتعدد والتنوع والاختلاف، إلاَ أن تمسك أطراف مجموعة5+5 بهذا المنتدى غير الرسمي لجعل هذه المنطقة فضاءً للسلم والاستقرار والرفاه المشترك، المبني على التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية والتدرّج في إقامة منطقة غرب متوسطية للتبادل الحر، يبقي الاختلاف قائما في بعض مجالات التبادل والتعاون،مثل :عدم فتح الأسواق الأوربية أمام بعض المنتجات(خاصة الزراعية) ومسألة الهجرة (تنقل الأشخاص)(2).

---

(1) – الياميـن بن سعدون،**الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة دراسة حالة 5+5**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلاقات الدوليةن2011–2012 ، ص.142.

(2)- Jean Sylvestre Son Grenier,**" L'Union pour la méditerranée et ses impasses : une approche géopolitique",**date de consultation 28/11/2016,disponible sur le lien :http://www.agrobiosciences.org/article.php3 ?id-article-2863.

الشكل رقم 05: شكل يبين أهم معالم الأمن و هيمنة القوة المكرسة من طرف أوروبا.

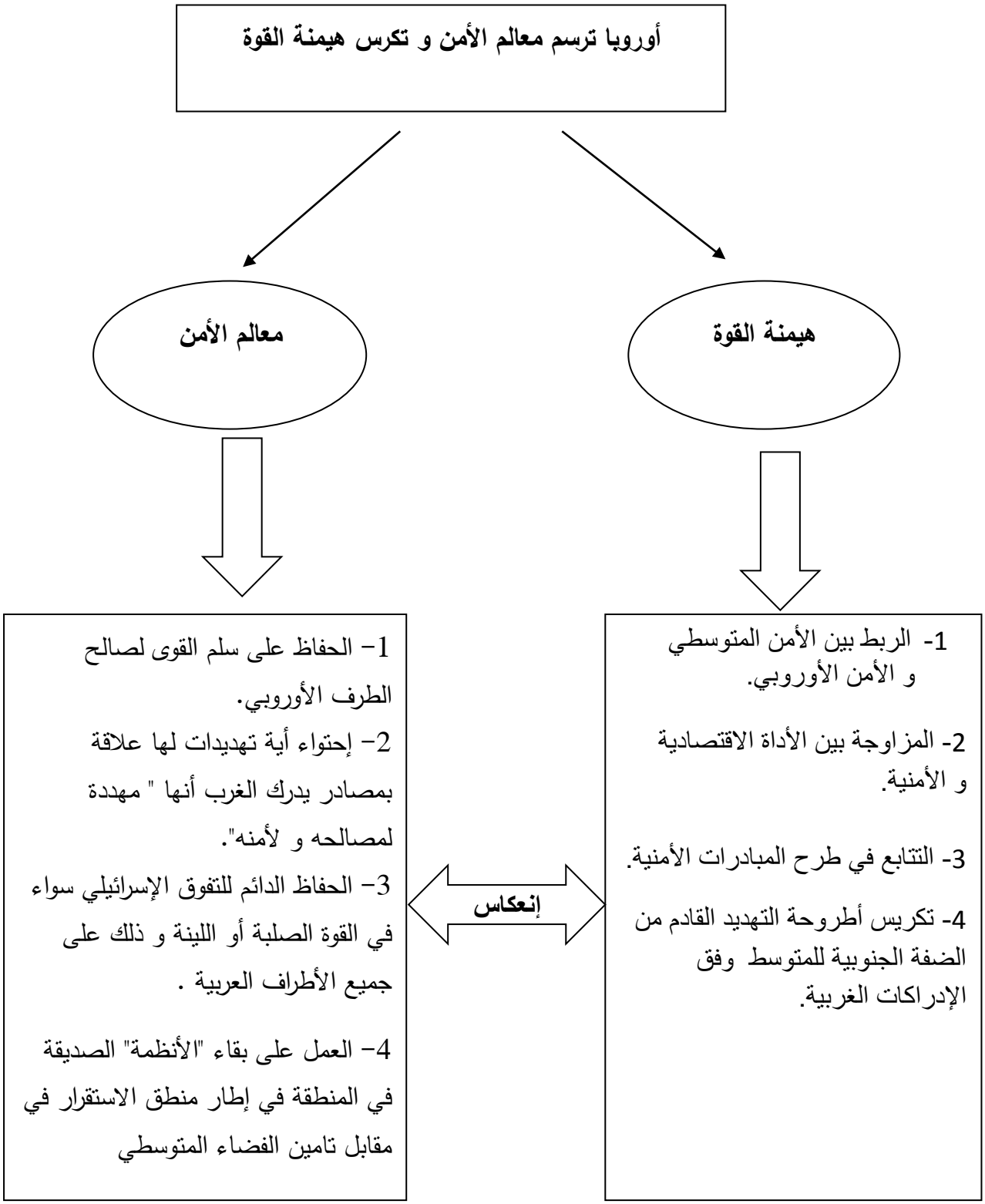

المصدر: رابح زاوي، مرجع سبق ذكره، ص 144.

المطلب الخامس:الشراكة المتوسطية من أجل التعاون لمنظمة الأمن و التعاون بأوروبا

1- النشأة و الأهداف:

تعود العلاقة بين منظّمة الأمن والتعاون بأوروبا والشراكة المتوسطيّة من أجل التعاون إلى مؤتمر الأمن والتعاون بأوروبا والذي تمّ تنظيمه في سبعينات القرن العشرين، و قد اعترفت اتفاقية هيلسنكي لسنة 1975 أنه " يجب إدراج الأمن في أوروبا في السياق الأشمل للأمن العالمي، كما أنه مرتبط بشدة بأمن المتوسط ككل، و بالتالي فلا ينبغي حصر عملية تطوير الأمن على أوروبا وإنما يتعين تعميمها لتشمل مناطق أخرى في العالم، خاصة منطقة المتوسط".

وقد صرحت البلدان الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون بأوروبا في هيلسنكي عن نواياها في مواصلة تحسين علاقاتها مع بلدان المتوسط غير المشاركة وعلى تعزيز التعاون خاصة في مجالي الاقتصاد و البيئة وتوسيع دائرة الحوار " لتشمل جميع دول المتوسط بهدف الإسهام في تحقيق السلم وتعزيز الأمن"(1)، وعلى الفور وفي إطار المتابعة لاتفاقية هيلسنكي تمت دعوة الدول غير الأعضاء للمشاركة في عدد من الاجتماعات المحددة التي تمحورت حول مشاكل المتوسط والمتعلقة في أغلبيتها بالمجالات الاقتصادية والإجتماعية والبيئية والعلمية والثقافية (فاليتا سنة 1979 ،و البندقية سنة 1984 ،و بالما دي ميورقة سنة 1990 ،و فاليتا سنة 1993).

ومنذ ذلك الحين وقع تأكيد أهمية البعد المتوسطي تقريبا في كل وثيقة نهائية خاصة بقمة أو بمجلس وزاري أو مؤتمر لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا ، وغالبا ما يشار إلى أهمية تعزيز الأمن في المناطق المتاخمة كعامل للاستقرار في منطقة المتوسط.

وفي ميثاق باريس لسنة 1998 ، أكدت الدول الأعضاء أنها ستواصل مجهوداتها لدعم الأمن و التعاون بالمتوسط باعتبارهما عاملين مهمين للاستقرار في أوروبا، وفي وثيقة قمة هيلسنكي لسنة 1992 تم الإشارة إلى أنه" سيتم الدأب على دعوة الدول المتوسطية غير المشاركة للإسهام في أعمال الشراكة المتوسطيّة من أجل التعاون(2).

في بداية التسعينات من القرن العشرين، و بما أنه تم المزيد من إضفاء الطابع المؤسسي على مؤتمر الأمن و التعاون بأوروبا و ذلك بعد أن تحولت من " **مؤتمر إلى منظمة**" خلال قمة بودابست لسنة 1994 ، تغيرت العلاقات بين منظمة الأمن والتعاون بأوروبا و بين دول جنوب المتوسط، حيث تطورت وترسّخت عبر السنين(3).

---

(1)- سمعان بطرس فرج الله ، **مصر والدائرة المتوسطية : الواقع والمستقبل حتى 2020** ، القاهرة، دار الشروق، 2002 ، ص5 .

(2) - Victor Yves Ghebali , **L'OSCE dans l'Europe Post Communiste 1990-1996 : Vers une IdentitéEuropéenne de Sécurité** Bruxelles , Bruylant , 1996, PP.131-133.

(3)- بن هنسون،«الإتحاد الأوروبي والبحر المتوسط»،**السياسة الدولية** ، مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة 30 ،العدد 118 ، أكتوبر 1994 ،ص120

و خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بروما سنة 1993 دعت كلّ من الجزائر ،مصر ،المغرب ،تونس وإسرائيل إلى دعم وتقنين العلاقة مع منظمة الأمن والتعاون بأوروبا فتمخض عن هذه الدعوة برنامج "شركاء المتوسّط من أجل التعاون سنة 1995*.

وتوطّد هذا البرنامج مع إعلان قمّة لشبونة سنة 1996وبيان مجلس الوزراء المنعقد بمدريد سنة2007 المتعلق ببرنامج الشركاء من أجل التعاون لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا،كما ساهمت مختلف الوثائق التاريخيّة في وضع الإطار الملائم للمنظّمة من أجل تعزيز الحوار والتعاون مع منطقة البحر الأبيض المتوسّط.

وباعتماد ميثاق الأمن الأوروبي خلال قمة إسطنبول لسنة 1999، عبرت الدول الأعضاء عن استعدادها لمواصلة تطوير الشراكة عن طريق إعلان جاهزيتها للعمل على نحو أوثق مع الشركاء من أجل التعاون لدعم معايير ومبادئ منظمة الأمن والتعاون بأوروبا ، وقد شجعت تلك الدول الشريكة من أجل التعاون بشكل خاص على الاعتماد على خبرة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا فيما يتعلق بضبط هياكل وآليات الإنذار المبكر، الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب الصراعات بمنطقة المتوسط بمنطقة المتوسط"(1).

كما تم التأكيد على أهمية العلاقة مع الدول الشريكة من أجل التعاون في سياق العديد من إجتماعات المجالس الوزارية المنعقدة خلال تسعينات القرن العشرين :براغ سنة 1992، وروما سنة 1993 ،وكوبنهاغن سنة 1997 و أوسلو سنة 1998.

وفي سنة 2003 أشارت إستراتيجية مجابهة التهديدات التي تواجه الأمن و الإستقرار خلال القرن الواحد والعشرين في منطقة المتوسط ، إلى تزايد خطورة التهديدات الناشئة من المناطق المجاورة وإلى وجوب تكثيف التعاون مع الدول الشريكة من أجل التعاون من خلال التحديد المبكر لمجالات المصالح المشتركة وعن طريق دعوة الشركاء للمشاركة بصفة أكثر انتظاما في اجتماعات المجلس الدائم والمنتدى من أجل التعاون الأمني، وذلك بصفة ملاحظين، كما شجعت الإستراتيجية الدول الشريكة من أجل التعاون على المشاركة في عمليات تبادل المعلومات القائمة وذلك في إطار إجراءات منظمة الأمن والتعاون بأوروبا خاصة فيما يتعلق ببناء الثقة والأمن من أجل مجابهة التهديدات المتأتية من خارج منطقة المنظمة.

وخلال سنة 2007 ومع إعلان مدريد الوزاري المتعلق بشركاء منظمة الأمن والتعاون بأوروبا عبرت الدول الأعضاء عن مواصلة دعمها لجهود الشركاء من أجل التعاون في تعزيز معايير ومبادئ منظمة الأمن والتعاون بأوروبا في مناطقهم وشجعتهم على المضي قدما نحو تطبيقها الطوعي، كما دعت الشركاء إلى الإبلاغ عن تطبيقها خلال اجتماعات المنظمة المعدة لهذا

---

* التحق الأردن بصفته شريكا في البرنامج سنة1998.

(1) – rapport annuel de l’OSCE,2009,p.14.

الغرض.

وقد تم تنظيم تظاهرة جانبية أخرى بالمجتمع المدني سنة 2008 وذلك على هامش المؤتمر المنعقد بعمان.

أكّدت التغيّرات العميقة والتاريخيّة التي شهدتها مناطق مختلفة من الضفّة الجنوبيّة للمتوسّط على مدى السّنوات الثلاث المنقضية على أهميّة برنامج الشّراكة لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا والدور الذي يلعبه لمساعدة الشركاء على تحقيق الاستقرار وإرساء الديمقراطيّة، وبما أن مختلف الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون بأوروبا قد تمكّنت من تحقيق خطوات ناجحة في مجال التحوّلات الديمقراطية، فإنّها لم ترضى بمشاهدة ما يحدث في دول "الربيع العربي" دون تقديم العون اللازم بعد أن مهّدت رئاسة ليتوانيا للمنظّمة سنة 2011 لنقاش داخلي حول الآليات التّي يمكن أن تساعد بها المنظمة شركائها من دول المتوسّط حيث قرّر المجلس الوزاري المنعقد بفلنيس أن:

"..... يزيد في دعم الشراكة بتوسيع النقاش وتكثيف المشاورات السياسية وتعزيز التعاون العملي وتبادل التجارب والخبرات المكتسبة من خلال تطوير مقاربة أمنية شاملة قائمة على التعاون وغير متجزئة وذلك في إطار الأبعاد الثلاث لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا* حسب الاحتياجات والأوليات التي يعبّر عنها الشركاء(مجلس الوزراء– 5/11 ديسمبر الصادر يوم 7 ديسمبر 2011) ".

وفي سنة 2012 إنعقد المؤتمر المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا بروما– إيطاليا حيث بحث فيه المشاركون عن السبل التي من خلالها يمكن بناء تعاون فعال في المتوسط في أعقاب الربيع العربي ،و في هذا الصدد أكدت المنظمة مرارا وتكرارا وبوضوح استعدادها للمشاركة بخبرتها في مجال تسهيل الإنتقال الديمقراطي مع الشركاء المتوسطيين من أجل التعاون، و دعم الانتقال الديمقراطي والإصلاحات السياسية من خلال التعاون الإقتصادي بمنطقة جنوب المتوسط ، كما ركزت المنظمة في هذا المؤتمر على التوعية ونشر قواعد السلوك التابعة لها والمتعلقة بالجوانب السياسية والعسكرية للأمن، إلى جانب حوكمة القطاع الأمني ودور القوات المسلحة في المجتمعات الديمقراطية التي احتلت مكانة أعلى.

ترأست دولتان متوسطيتان سنة 2014 منتدى التعاون الأمني(مالطا وموناكو)، وهو ما يؤكّد مرة أخرى على أهمية المنطقة المتوسطية التي أشار إليها السيد جوزي باجية مستشار العلاقات الخارجية والتعاون ووزير الشؤون الخارجية بإمارة موناكو في كلمته التي ألقاها أمام منتدى التعاون الأمني في سبتمبر 2014 : "من البديهي أن تعمل موناكو على تعزيز البعد المتوسّطي لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا مواصلة بذلك العمل الذي تمّ إنجازه خلال رئاسة

* بعد سياسي عسكري، وبعد اقتصادي بيئي وبعد إنساني.

مولدوفا ومالطا، يُحتم علينا مبدأ شمولية الأمن وعدم قابليته للتجزئة أن نُعير كل الاهتمام للأحداث التي تشهدها مناطق تحيط بفضاء منظمة الأمن والتعاون بأوروبا".

كما إنعقد المؤتمر المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون أوروبا يومي 27 و28 أكتوبر سنة 2014 بنيوم البوسنة والهرسك، وكان محوره الرئيسي "الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة ومجابهة الإرهاب بمنطقة المتوسط"(1).

ويؤكّد مخطط العمل المشترك لسويسرا وصربيا لسنتي 2014 و 2015 على "ضرورة أن يُصبح التفاعل مع الشركاء أكثر واقعية يرتكز على إنجاز المشاريع" ، حيث سعت الرئاستين المتعاقبتين إلى تعميق الحوار والتعاون مع الشركاء من دول المتوسّط وذلك خاصّة فيما يتعلق بتنفيذ الإجراءات التي وقع الاتفاق عليها في اجتماعات ومؤتمرات الشركاء وأيضا التعريف بمبادرات المسار الثاني.

كل هذه الجهود والمبادرات تسعى إلى تطوير السياسات الأمنية في المنطقة المتوسطية،مواجهة التحديات و التهديدات الأمنية الجديدة و التي لا يمكن لأي دولة متوسطية التصدي لها بمفردها، تعزيز و تطوير الشراكة المتوسطية من خلال الاستفادة المثلى من كلّ آليات و أدوات التعاون ، توسيع نطاق الحوار حول كلّ المسائل و المشاكل المشتركة والتي تشهد أهميّتها تزايدا في الآونة الأخيرة كمكافحة الإرهاب،الجريمة المنظمة ،الهجرة غير الشرعية الاتجار بالبشر ،التدهور البيئي، أسلحة الدمار الشامل ،التطرف(2) ، و إيجاد أفضل الطرق للتعامل مع التحدّيات المشتركة للدول الأعضاء بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ولشركائها المتوسطيّين

وتعتبر الشراكة المتوسطيّة لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا آداة رئيسيّة من شأنها زيادة تعزيز أواصر التعاون بين شمال وجنوب المتوسّط، ومن خلال العدد الكبير لأعضائها ومكانتها الجيوسياسيّة الفريدة من نوعها، تُمثّل منظمة الأمن والتعاون بأوروبا منبرا لا يُقدّر بثمن يهدف إلى تبادل الأفكار والمعارف والخبرات في شتّى المجالات الواقعة تحت تفويضها.

شكل يوضح الإطار الزمني للشركة المتوسطية لمنظمة الأمن و التعاون بأوروبا (من إعداد الطالب):

---

(1)– منظمّة الأمن والتعّاون في أوروبا،**الوقاية من الإرهاب ومكافحة التطرّف العنيف**، ستانزيلل دراك،فيينا،فبراير/شباط 2014 ،ص.18.

(2)– OSCE, **the Global Mediterranean and the Future of Cooperative Security,** Istituto Affari Internazionali (IAI), Rome, italy, 4 November 2014,p.20.

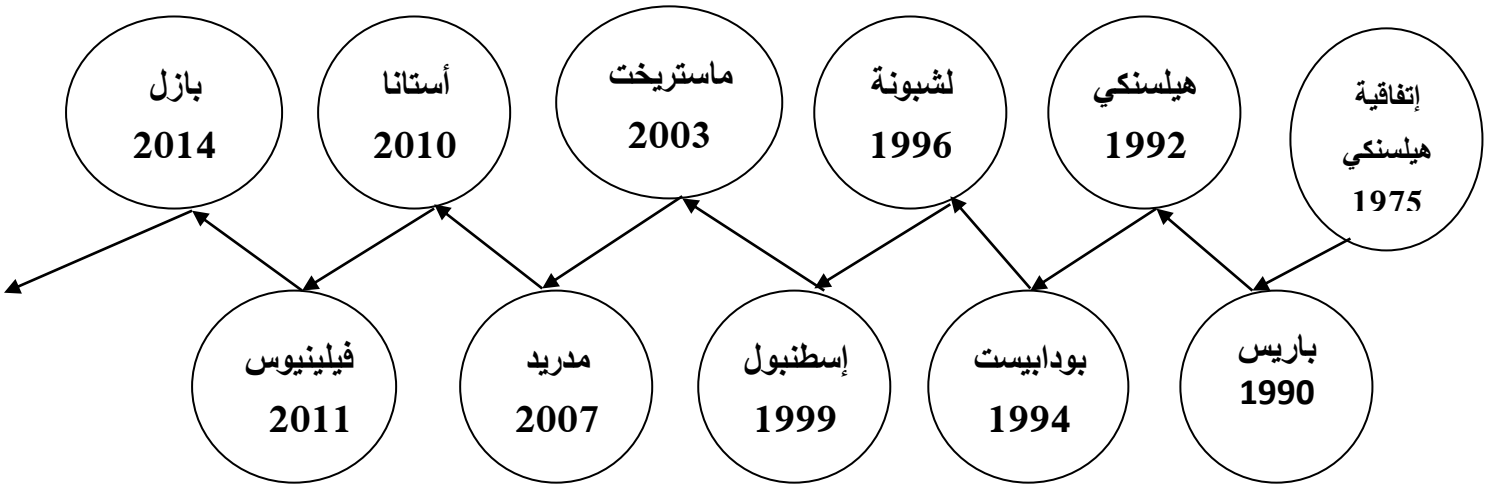

2- أهداف الشراكة المتوسطية لمنظمة الأمن و التعاون بأوروبا:

جدول يوضح أهداف التعاون في المنطقة المتوسطية من خلال مختلف الاتفاقيات و المواثيق و المؤتمرات لمنظمة الأمن و التعاون بأوروبا:

الإتفاقية	السنة	الأهداف	دوافع التعاون
اتفاقية هيلسنكي	**1975**	**- المجال الأمني:** *تعزيز الأمن و التعاون في المنطقة المتوسطية ، باعتبارهما عاملان أساسيان للاستقرار.	
ميثاق باريس	**1990**	* إرساء السلم و تقليص النزاعات في المنطقة المتوسطية. *مكافحة الإرهاب والتطرف الديني. *مكافحة الجريمة المنظمة.	*الأخطار و التهديدات الأمنية في المنطقة المتوسطية.
مؤتمر هيلسنكي	**1992**	* مكافحة غسيل الأموال. *مكافحة الهجرة غير الشرعية. *مكافحة المخدرات و الإتجار بالأسلحة. *مكافحة الاتجار بالبشر في المنطقة المتوسطية.	* دوافع أمنية "تحقيق الأمن في سياقه الموسع (المتوسطي و العالمي)".
ميثاق بودابيست	**1994**	* تحقيق الأمن الطاقوي. *زيادة جاهزية الشعوب لتبعات الأزمات العابرة للحدود (إدارة التهديدات العابرة للحدود).	* وعي دول منطقة المتوسط بالتقارب في الجوانب الجغرافية و الثقافية
ميثاق لشبونة	**1996**		

		*تنمية علاقات حسن الجوار وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. *حل النزاعات عبر الطرق السلمية.	و الإقتصـــــــــــادية و السياسية . *دوافـــع إقتصـــادية متعلقـــة بالتعـــاون و التنمية والرفاه
ميثاق إسطنبول	**1999**	*وضع الهياكل والآليات المتعلقة بالإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب الصراعات بمنطقة المتوسط. *مكافحة جرائم الاختطاف من أجل الفدية	*بيئيـــة متعلقـــة بالمشاكل البيئة.
إعلان بوخاريست	**2001**	وتبادل الخبرات في مجال الحوار والوساطة في السياق الإقليمي. * مكافحة استخدام الإنترنت لأغراض إرهابية مثل التوظيف والتطرف وتدريب	
ميثاق ماستريخت	**2003**	أعضاء جدد وجمع وتحويل الأموال، وتنظيم الأعمال الإرهابية والتحريض على العنف الإرهابي. * تعزيز التعاون بين الشركاء المتوسطيين	
إعلان مدريد	**2007**	في مجال الشرطي والقضائي. **- المجال الإقتصادي:** * تطوير و تنمية التعاون المثمر خاصة	
مؤتمر فالنسيا	**2007**	في مجال الصناعة والعلوم والتكنولوجيا. *دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية . *تضييق الهوة الإقتصادية، بشكل كبير بين أوروبا و جيرانها المتوسطيين.	
ميثاق أثينا	**2009**	*توسيع نطاق التبادلات التجارية و مجالات النشاط الاقتصادي. *تحقيق التقدم في العلاقات التجارية و المصالح الاقتصادية المتبادلة.	
مؤتمر برشلونة	**2009**	*تحقيق الرفاهية والتنمية المتنوعة لإقتصادات دول المنطقة المتوسطية. * تحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية الإقتصادية.	

إعلان أستانا	**2010**	*تحقيق شراكة متوسطية حقيقية *بناء الثقة المتبادلة بين الشركاء المتوسطيين في المجال الفني. *مكافحة الفساد و إسترداد الأموال المنهوبة.	
ميثاق فيلينيوس	**2011**	* تبادل الخبرات والتجارب الجيدة،من خلال المشاريع والأنشطة المشتركة. *خلق فرص للتمكين الإقتصادي للمرأة في المنطقة المتوسطية	
مؤتمر روما	**2012**	* تحسين إطار التنمية الاقتصادية في البلدان المتوسطية الشريكة، والاستفادة من	
مؤتمر روما	**2013**	تجربة الانتقال الذي مرت به العديد من البلدان الأوروبية في نهاية الحرب الباردة. – **المجال السياسي:** * دعم المجتمع المدني.	
مؤتمر مالطا	**2013**	*ضمان الحريات وإحترام حقوق الإنسان. * تعزيز الديموقراطية * تكريس العدالة و الديمقراطية في المنطقة المتوسطية.	
إعلان بازل	**2014**	*سيادة القانون و العدالة الجنائية. *دعم التعاون مع المنظمات الإقليمية الأخرى، على غرار جامعة الدول العربية في مجال حقوق الإنسان، حقوق المرأة	
مؤتمر روما	**2014**	و الإنتقال الديمقراطي . *تشجيع المشاركة السياسية للمرأة الناشطة في المنطقة المتوسطية. * تشجيع الشركاء المتوسطيين من أجل التعاون لزيادة الاستثمار في تعزيز الديمقراطية في بلدانهم. * دعم التعاون بين الشركاء المتوسطيين	

		من اجل خلق بيئة آمنة لمنظمات المجتمع المدني حتى تتمكن من العمل بفعالية، وأيضا لتشجيع تبادل الأفكار والتعلم من بعضهم البعض. *حماية الأقليات العرقية والثقافية واللغوية والدينية وضمان الحقوق الأساسية من الحريات وحقوق الإنسان وحرية التعبير للأشخاص المنتمين إلى الأقليات القومية ،إضافة إلى تعزيز وتمتين الهوية دون أي تمييز وعلى قدم المساواة التامة أمام القانون. - **المجال البيئي:** * الوقاية و السيطرة على التلوث البيئي. * المحافظة على الموارد البيولوجية والتوازن البيئي للبحر. * التعاون في المجال البيئي من خلال منظمات دولية مختصة ضمن برنامج الأمم المتحدة للبيئة. * معالجة المشاكل البيئة في المنطقة المتوسطية. *تحقيق الأمن البيئي في منطقة المتوسط. *تعزيز التعاون الإقليمي حول موضوع الحوار و تطوير التعاون في مجال الطاقة المستدامة،لاسيما بين دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط. *التعاون في مجال المياه مع الشركاء المتوسطيين، خاصة الآليات القانونية والترتيبات المؤسساتية مثل لجان أحواض الأنهار.	

		* تبادل الخبرات في مجال المياه خاصة تلك المتعلقة بتجميع المياه ومعالجتها وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي في الزراعة. * تعزيز التعاون الإقليمي لمواجهة الآثار البيئية المترتبة عن تغيّر المناخ، ووضع سياسات وبرامج التكيّف مع تغير المناخ. **- في المجال الاجتماعي و الديني و الفكري:** *مكافحة العنف المنزلي. *ضمان حق حرية الفكر و الضمير والدين أو المعتقد. *الوقاية من التعصب وكره الأجانب والعنف والتمييز على أساس الدين أو المعتقد الذي يشمل المسيحيين والمسلمين واليهود و أعضاء الطوائف الدينية الأخرى إلى جانب غير المؤمنين. *والنهوض بحوار الأديان والثقافات. *محاربة التعصب والتمييز ضد الأفراد أو الجماعات الدينية أو العقائدية. *دعم إحترام وحماية أماكن العبادة والمواقع الدينية والمعالم الدينية والمقابر والأضرحة ضد التخريب والتهديم. **- في مجال الإتصال:** *دعم الإتصال بين الدول المتوسطية و إنشاء تبادل فعال للمعلومات.	

من إعداد الطالب.

3- شبكة نيوماد NEW-MED:

في 18 سبتمبر 2014 بروما الإيطالية، وبمناسبة الندوة الدولية" نحو هلسنكي+ 40: منظمة الأمن والتعاون بأوروبا والبحر الأبيض المتوسط ومستقبل الأمن التعاوني"، تم إطلاق شبكة المسار الثاني الجديدة المتعلقة بمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا للباحثين والخبراء المتوسطيين تحت اسم "**نيو ماد NEW-MED** " والتي تعني "**البحر الأبيض المتوسط الجديد**".

ويرجع مفهوم نيو ماد **NEW-MED** للمبادرة الإيطالية المضافة إلى ميزانية منظمة الأمن والتعاون بأوروبا والمتوسط ، إذ تهدف إلى تعزيز حوار ذو اتجاهين مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط وهي أول شبكة للمسار الثاني على الإطلاق مُكرّسة لشؤون البحر الأبيض المتوسط وقد وقع ربطها بمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا التي تمثل مجموعة واسعة النطاق من الدول التي مارست وشجعت نمطا شاملا من تعددية الأطراف ووفرت من خلال ذلك فرصة فريدة لتطوير نمط شامل من الحوار المتوسطي مع مجموعة واسعة من الدول والجهات الفاعلة بما في ذلك الدول التي لا تتمتع بالعضوية داخل الاتحاد الأوروبي و /أو حلف شمال الأطلسي.

ونظرا لكونها أوسع منظمة إقليمية في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، فإن منظمة الأمن والتعاون بأوروبا هي الأجدر للعمل كقاعدة للتعاون بين بعض المناطق الإقليمية الأخرى والمناطق الشبه إقليمية والمنظمات متعددة الأطراف في الفضاء الأورومتوسطي.

تعمل نيو ماد على تشجيع تبادل أفضل الممارسات و التجارب وفقا للأولويات التي حددتها الدول المشاركة ومنظمة الأمن والتعاون لشركاء البحر الأبيض المتوسط، كما تسلط الشبكة الضوء بوجه خاص على الحاجة إلى إبراز وجهات النظر من الجنوب، بهدف ضمان الامتلاك المشترك لمبادرات التعاون المستقبلية.

تعمل الشبكة على تعزيز فهم قضايا الأمن الشامل، على أساس الاعتراف بأن البحر المتوسط هو" منطقة عالمية "تتميز بالترابط الاقتصادي ووهي آهلة بأصناف مختلفة من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية من حوض البحر الأبيض المتوسط والمناطق المجاورة لها، كما تتولى الشبكة مناقشة كيفية تأثير واقع البحر الأبيض المتوسط العالمي على محتوى ووجهة ووسائل التعاون المتوسطي في مجالات سياسية معينة.

على الرغم من أن طبيعة المسار الثاني لهذه المبادرة الجديدة تعني أن نيوماد سوف تتجاوز القنوات الدبلوماسية وتعمل خارج إطارها، فإنها ستتلقى أيضا مساهمات قوية من الحكومات وذلك للتأكد من أن المسار الثاني والمسار الأول للحوار الدبلوماسي سيكملان ويعززان بعضهما البعض، كما ستلعب نقاط الاتصال الوطنية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا والشركاء المتوسطيون دورا هاما في هذا الصدد.

كما تسعى نيو ماد NEW-MED أيضا، إلى تحديد المجالات التي سيتم فيها تطوير مشاريع التعاون العملي بين منظمة الأمن والتعاون بأوروبا وشركائها المتوسطيين، حيث اكتسى الحوار الدائر حول الهجرة وبين الأديان وبين المعتقدات أهمية بالنسبة لهذه الأخيرة، كما أن مسألة الأراضي التي لا تسيطر عليها الحكومات والدول التي تمر بأزمات في المنطقة المتوسطية هي أيضا هدف محتمل لأنشطة البحث في المستقبل.

وهناك عنصر رئيسي في نيوماد وهو "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" و التي تهدف من خلال مشاركة الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية ومعاهد البحوث والمؤسسات وجميع القوى الأخرى إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تعزيز الحوار والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وباعتبارها الحوار الأحدث ضمن سلسلة طويلة من المبادرات المماثلة، تهدف نيو ماد إلى التفاعل وإقامة علاقات مع الشبكات الأخرى مثل شبكة مؤسسات البحث والمؤسسات الأكاديمية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا واللجنة الأورومتوسطية للدراسات، ومن ناحية العضوية تهدف إلى خلق مجموعة من العلماء وأصحاب المهن المتميزين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة منظمة الأمن التعاون بأوروبا الذين يشتركون في الاهتمام بالحوار الأمني والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط(1).

---

(1)- منظمة الأمن و التعاون في أوروبا، **دليل بشأن وضع سياسات فعالة في مجال هجرة الأيدي العاملة**، دار الكتاب، بيروت،2007، ص171.

الفصل الثالث

تحديات و آفاق سياسة التعاون الأمني في المتوسط في ظل التغيرات الدولية و الإقليمية الراهنة

الفصل الثالث: تحديات و آفاق سياسة التعاون الأمني في المتوسط في ظل التغيرات الدولية و الإقليمية الراهنة.

في هذا الجزء الأخير من البحث، سنحاول إستجلاء أهم التحديات ،المخاطر والمعيقات التي من شأنها عرقلة السير الأمثل لسياسة التعاون الأمني في المنطقة المتوسطية ثم سنتطرق لأهم السيناريوهات المحتملة للتعاون الأمني في المنطقة و التي تبقى ضرورية و ذلك على إعتبار أن مجال الدراسة لا يقتصر فقط على ما هو موجود في الواقع المعاش، و إنما لابد من التطلع لآفاق المستقبل، من أجل تكوين القدرة على التنبؤ بأهم التحديات و الرهانات الجديدة التي تواجه مستقبل العلاقة القائمة بين دول المتوسط، ومن هذا المنطلق يمكن و لو بشكل نسبي الإستجابة لمختلف مستجدات سياسة التعاون الأمني المتوسطي.

المبحث الأول : تحديات سياسة التعاون الأمني في المتوسط

المطلب الأول:التحديات الأمنية و السياسية

1- تعدد المبادرات الأمنية و مخاطرها:

إن الإهتمام بالفراغ في مجال البناء الأمني في المتوسط كان وراء إطلاق عدة مبادرات على غرار الحوارات الأمنية في المنطقة المتوسطية،منظمة الأمن و التعاون في أوروبا،مسار برشلونة ، سياسة الجوار ،الإتحاد من أجل المتوسط...إلخ،بالطبع كل أصحاب هذه المبادرات يصرون على أنها متكاملة و تعزز كل واحدة منها الأخرى.

قد يكون تعدد هذه المبادرات الإقليمية جيدا بالنسبة للمنطقة،من حيث أنها تعكس اهتماما جديدا بالفضاء المتوسطي، لكنها قد تظهر خطيرة و تزيد من ضبابية سبل البحث عن بنية أمنية شاملة في المتوسط(1)،و لقد أصاب السفير الفرنسي لدى منظمة الأمن و التعاون في أوروبا في تحليله " إنتشار الشراكات التي قد لا تضيف أي شيء ملموس فيما يخص الإستقرار".

في الحقيقة أن هذا التعدد ينجر عنه مجموعة من الإنسياقات و المخاطر يمكن أن نجملها في الأمور التالية:

أولا:تجاهل أو غض النظر عن الصراع العربي- الإسرائيلي و الحديث عن الأمن الإقليمي بمعزل عنه(2)،لكن كيف يمكن البحث عن الأمن بتجاهل أكبر بؤرة توتر و عدم إستقرار في المنطقة؟.

إن هذه المقاربة باءت بالفشل لأن كل المبادرات الإقليمية في المتوسط تخفق في لحظة أو في أخرى أمام المسائل الأمنية بسبب هذا الصراع(3)،ولهذا فإن كل محاولة لفك الترابط الأمني في

---

(1)- عبد النور بن عنتر،مرجع سابق، ص 230.

(2)- ميلود بن غربي، «العلاقات الأورو-متوسطية رهانات متضاربة» ، **المستقبل العربي** ،العدد 2443، 2006، ص13.

(3)- محمد جمال الدين مظلوم، **نحو إستراتيجية مستقبلية عربية في إطار الشراكات الدولية (دول الجوار)**، من الملتقى العلمي:الرؤى المستقبلية والشراكات الدولية، الخرطوم من03 إلى 05 فيفري 2013، ص26.

المتوسط مصيرها الفشل،فكل هذه المبادرات أطلقت بفضل عملية السلام العربية– الإسرائيلية و تقدمها،و هي صممت كقنوات متعددة للتطبيع العربي –الإسرائيلي،و هذا في حد ذاته إستراتيجية حيدة لإحلال الإستقرار في المنطقة المتوسطية،لكن من المنطقي بل ومن الحتمي أن تتأثر هذه المبادرات بما آلت إليه العملية السلمية.

و نلاحظ أن الانخراط في مختلف الحوارات مشروط بموقف معين من هذه العملية،و هذا ما يفسر حضور الأردن ،بلد غير متوسطي في مختلف المبادرات الأمنية في المتوسط، بينما ليبيا،سوريا و لبنان تبقى مقصية منها، فهناك تناقض في مواقف الأوروبيين في هذا الخصوص فهم يتباهون بكون مسار برشلونة المنتدى الوحيد الذي تشارك فيه إسرائيل ،سوريا و لبنان على مستوى وزاري و بالتالي يقرون بعمل هذا المسار كآلية للتطبيع العربي– الإسرائيلي لكنهم في نفس الوقت يتهمون العرب بمحاولة جعل عملية برشلونة منبرا لإدانة سياسة إسرائيل.

ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ هنا أن من بين المواقف العربية الموحدة النادرة و الصائبة في نفس الوقت إصرار العرب باختلاف رؤاهم السياسية على أن الصراع العربي – الإسرائيلي هو العقبة المركزية ،أمام إحلال الاستقرار و الأمن في المتوسط و بالتالي استحالة فك الترابط بينه و بين المبادرات الإقليمية الاقتصادية (مسار برشلونة...)،و الأمنية (الحوارات الأوربية مع البلدان المتوسطية)(1)،موقف موحد و صائب شريطة ألا يلقى نفس مصير الموقف العربي بشأن التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي الذي تعرض لتصدع سياسي برضوخ الدول العربية للضغط الأمريكي.

و بعد بعض التردد و التجاهل اعترفت الأطراف الغربية بهذا الواقع،فأوربا أقرت بأن فرضية الفصل بين مساري برشلونة و مدريد التي تبناها الإتحاد في البداية اتضحت خاطئة و أن أي عطل في الثاني ينعكس سلبا و بسرعة على الأول، وبأن " الصعوبات التي واجهتها عملية السلام.... فرضت حدودا على تطوير تعاون إقليمي شامل"، و تقر وثيقة الإستراتيجية الأوروبية للأمن" بدورها بمركزية الصراع العربي –الإسرائيلي ، فصفوة القول هي أن هذا الصراع هو المصدر الرئيسي للتوازنات القلقة و غير المستقرة و لا يمكن تجاهله.

تجربة مجموعة "5+5" تبين كيف يعمل الصراع كعامل لفك الترابط من جهة، و الترابط من جهة ثانية بين شرقي و الغربي المتوسط وكيف يؤثر على مسارات التعاون في المنطقة. فهذه المجموعة تم حصرها في غرب المتوسط أصلا لتجنب للصراع العربي _الإسرائيلي. لكن بعد مرور أكثر من سنين على لقاء روما التأسيسي،فقد إطار غرب المتوسط المحدود جغرافيا مبرر وجوده السياسي بعد انطلاق عملية السلام. وحتى و إن تعددت العوامل– المتقدمة الذكر– التي جعلت إحياء هذه المجموعة ممكنة، فإن أزمة العملية السلمية تظل العامل المستقل في هذا

(1)– كمال شديد ،«السياسة الدفاعية الأوروبية المستقلة وأثرها في الشرق الأوسط »،**السياسة الدولية** ،العدد156، أفريل 2004 ،المجلد 39 ،ص239 .

الشأن، ومن هنا فقمة تونس هي عودة إلى نقطة البداية أي إطار غرب المتوسط الأضيق و هذا هروبا من جديد من مستنقع الشرق الأوسط.

ثانيا: محاولة إيجاد أطر بديلة، وحلها محل- في بعض الأحيان ظرفيا- مبادرة أخرى هروبا من بعض المشاكل، فمثلا إعادة إحياء مجموعةَ " 5+5" يعبر أيضا عن محاولة جديدة لفك الترابط بين الحوضين الغربي و الشرقي للمتوسط، تعدد المبادرات الإقليمية يساعد على مثل هذا السلوك، وهذا رغم تميز هذه المبادرات عن بعضها البعض وتكاملها، فقمة هذه المجموعة في تونس هي محاولة للبحث عن بديل بعد أن خاب الأمل في عملية برشلونة، حتى و إن كانت هذه المجموعة لا تمثل بديلا هذا المسار(1)، طبعا موقف بعض الدول العربية المتوسطية في إطار هذه العملية أملته عدة أسباب، منها فشل العملية الشرق أوسطية(مؤتمرات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) وتوقف عملية السلام العربية- الإسرائيلية.

ثالثا: غياب كل تعاضد بين المبادرات وظهور ازدواجية في العمل إدراكا منهم للأهمية التي تكتسبها هذه المخاطر، رأى الحلفاء في ووثيقتهم (الخاصة ب" تعزيز الحوار المتوسطي") أن الحوار المتوسطي-الأطلسي و المبادرات الأخرى يجب أن تدعم من جديد لتشجيع التعاضد المثمر وتجنب ازدواجية العمل، كما أوحوا بإمكانية تبادل المعلومات وعقد اجتماعيات للخبراء حول قضايا ذات صلة بالأمن و الاستقرار في المنطقة(2)، بين مختلف مصالح الحلف، منظمة الأمن و التعاون في أوروبا والإتحاد الأوروبي(مسار برشلونة) المكلفة بالحوار مع الدول المتوسطية. هذا الاقتراح هو حاليا قيد الدراسة مع الاتحاد الأوروبي(حسب نفس الوثيقة).

الجزائر من جهتها، أكدت في الاجتماع الوزاري لمنظمة الأمن و التعاون على أهمية مد جسور التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن و التعاون في أوروبا من أجل تعاضد أكبر على مستوى الحوار الأمني و البرامج و السياسات المنبثقة عن اتفاقات الشراكة الأورو- متوسطية.

رابعا: وجود نوع من التنافس بين كبار الفاعلين في هذه المبادرات، أي أوروبا و أمريكا، رغم أن كلاهما يصر على أن مبادراته لا تستهدف المشاريع الجارية في المنطقة وإنما تكملها. ففي إعلان برشلونة(و الندوات الاورو- متوسطية اللاحقة) تؤكد أوروبا على أن وجهة مسار برشلونة ليس أن تحل مقام المبادرات الأخرى(عملية السلام، مؤتمرات الشرق الأوسط و شمال إفريقيا...)، ولكن تكملها، أما الأمريكيون فيقولون أن مشروع الشراكة مع الشرق الأوسط لا يستهدف عملية برشلونة. بيد أن الثابت في الأمر هو أن التنافس بين الفاعلين قد انطلق في المتوسط(3).

خامسا: الإزدواجية في العمل حيث طلبت بعض الدول في المنطقة المتوسطية وعلى رأسها

---

(1)- أسامة الباز،**العلاقات العربية الأوروبية حاضرها و مستقبلها**، باريس، مركز الدراسات العربي الأوروبي،ط1 ،1997، ص59.

(2)- سمير أمين وآخرون ، **العلاقات العربية الأوروبية** ، القاهرة، مركز البحوث العربية 2002 ،ص12.

(3) -Richard Youngs,« European Approaches to Security in The Mediterranean», **Middle East Journal**,vol.57,n°3,2003,p55.

الجزائر خلال الندوة الوزارية الأوروبية- المغاربية التي انعقدت في لندن2004 ، بضرورة الرفع من شأن إطار حوار جديد و ملائم حول قضايا الأمن و الدفاع على أن يأتي بقيمة مضافة حقيقية للمبادرات الجارية في الحوار السياسي الشامل و على ألا يحدث ازدواجية في العمل مع الإطار الموجود، أي الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي.

كما أن هذه العوامل ليست منعزلة،فدول جنوب المتوسط تجمعها أطر إقليمية كإتحاد المغرب العربي و جامعة الدول العربية و الإتحاد الإفريقي بالإضافة إلى ذلك ،فإن غياب إستراتيجية مشتركة و إرادة سياسية فعلية جعل النتائج المسجلة في هذا المجال بعيدة عن طموحات الدول العربية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة.

بالنسبة لدول الضفة الشمالية للمتوسط (العضوة في الحلف و الإتحاد الأوروبي)،هذه الإزدواجية عقدت من تحديد الأولويات ووضع رزنامة منظمة و موحدة، حيث أن بعضها يرى في المتوسط وسيلة و محور مرور بين الشرق و الغرب يسمح بنقل وحدات عسكرية و منتوجات و بضائع تجارية و مصدر تزويد طاقوي و هي نظرة تقصيرية و أحادية، في حين يرى البعض الآخر أن المتوسط فضاء تعاوني على أساس معادلة شمال جنوب،قائم على الإعتماد المتبادل إقتصاديا (يد عاملة- سوق تجارية) و امنيا (هجرة غير شرعية).

بالرغم من أن هذا التباين في النظرتين،فإن كان يلتقي حول مسائل الأمن البحري و محاربة الإرهاب و يغطي البعد الثقافي و الإجتماعي ،فإنه لا يسمح بتحقيق التفاهم المتوقع بين الضفتين خاصة مع إلتحاق بلدان أوروبا الشرقية مؤخرا بالإتحاد الأوروبي و الحلف الأطلسي و التي لم تكن لها علاقات تقليدية وارتباطات و وثيقة مع البلدان المتوسطية.

و يمكن أن نلمس ذلك من خلال الجدول التالي:

	الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي	مسار برشلونة مع الإتحاد الأوروبي	فوج الاتصال المتوسطي لمنظمة الأمن و التعاون في أوروبا	مسار 5+5
الجزائر	**عضو مشارك**	**عضو مشارك**	**عضو مشارك**	**عضو مشارك**
المغرب	**عضو مشارك**	**عضو مشارك**	**عضو مشارك**	**عضو مشارك**
تونس	**عضو مشارك**	**عضو مشارك**	**عضو مشارك**	**عضو مشارك**
ليبيا		**عضو مراقب**		**عضو مشارك**
موريطانيا	**عضو مشارك**	**عضو مشارك**		**عضو مشارك**
مصر	**عضو مشارك**	**عضو مشارك**	**عضو مشارك**	
الأردن	**عضو مشارك**	**عضو مشارك**	**عضو مشارك**	
مالطا		**عضو مشارك**		**عضو مشارك**
قبرص		**عضو مشارك**		
لبنان		**عضو مشارك**		

المصدر: مزياني مصطفى أمين،**الجزائر و التعاون الأمني في غرب البحر الأبيض المتوسط 1999-2007**، مذكرة ماجستير علوم سياسية و علاقات دولية ،جامعة الجزائر ،2008-2009،ص 198.

إن تعدد المبادرات الأمنية في المنطقة عقدَ الفعالية في تحقيق الهدف الرئيسي الذي تصبو إليه دول شمال إفريقيا بما فيها الجزائر و التي تشارك في كل المبادرات المتوسطية(1).

دون أن ننسى كذلك أن تعدد هذه المبادرات التنافسية باتجاه بعض البلدان شكل عائقا لهذا الحوار،فالتزويد الطاقوي و بيع الأسلحة و مشاريع التعاون غي مجال النووي المدني زاد من حدة التنافس بين بعض الدول الحليفة في المنطقة.

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر باعتبارها جزء من الإقليم المتوسطي طالبت بحوار أمني بين أوروبا و المغرب العربي، و نحن هنا بصدد خلق أطر جديدة للتعاون باستمرار مما سيضعف الحوارات الشاملة و يعوق إمكانية تشكيل بنية أمنية إقليمية في المتوسط. قد يبرر هذا الاتجاه نحو التجزئة الأمنية بخصوصية دول المتوسط و الأقاليم المكونة له، لكن هذا سيخلق بدون شك ازدواجية في العمل مما يفرغ مختلف المبادرات من محتواها. على أية حال، يبدو أن هذا الاتجاه نحو التجزئة يتعزز. فمثلا أعلنت وزيرة الدفاع الفرنسية أن اجتماعي أمنيا مغاربيا– أوروبيا سيعقد في باريس في خريف 2004 لمناقشة مسائل الأمن و الدفاع في المتوسط.

وقد سمي باجتماع مجموعة " 4+3" لأنه سيضم إيطاليا، فرنسا، إسبانيا و البرتغال عن الجانب الأوروبي، وتونس و الجزائر و المغرب عن الجانب المغاربي. ويهدف إلى" تعزيز التعاون بين المغرب العربي و الاتحاد الأوروبي و بالتالي الحلف الأطلسي". هكذا أعيد النظر عبر هذه المبادرة في تركيبة مجموعة"5+5" باستبعاد موريتانيا، ليبيا و مالطا. إلا أنه لحسن حظ مبادرة غرب المتوسط، فإنه تم في نهاية الأمر، بعد مشاورات بين الأطراف المعنية، تم ضم هذه البلدان الثلاث لهذه المبادرة مما يسمح لها بالمشاركة قي اجتماع وزراء دفاع غرب المتوسط بباريس. أي العودة مجددا إلى صيغة"5+5".(2)

وفي نفس الوقت نجد وزير الداخلية الجزائري يقول عند استقباله وزيرة الدفاع الفرنسية إن أولوية الجزائر تخص" الأمن الجماعي في غرب المتوسط". فأين هو هذا الأمن الجماعي إذا كانت كل دول المنطقة لا تنخرط فيه؟ ثم ما المقصود بالأمن الجماعي من المنظور الجزائري في هذه الحالة؟ وهل تشاطرها التصور ذاته بقية الدول المعنية في هذه المنطقة؟ ثم أن المشهد الأمني المتوسطي في بعده العربي يميل أكثر إلى سياسة أمنية فردية منه إلى مبدأ الأمن الجماعي. و بغض النظر عن هذه التجربة المتواصلة. فإن حال الدول العربية عموما و المغاربية خصوصا علاقاتها البينية. وهذا ما يقودنا إلى صياغة فرضية موجعة؛ لنفترض جدلا أنه تمت تسوية الصراع العربي– الإسرائيلي بشكل عادل و دائم وشرع في بناء إجراءات الثقة الأمنية

---

(1)- Pierre Rasoux :« Le Dialogue Méditerranée De l' OTAN à La croisée Des Chemins»,**Research Division- NATO Défense Collège**, Rome , N° 35 avril 2008.

(2) - عبد النور بن عنتر ،مرجع سابق ،ص 233.

والعسكرية، ألا تشكل عندها الشكوك العربية المتبادلة عاملا معرقلا لبناء مثل هذه الإجراءات؟ طبعا كما قلنا في أكثر من مناسبة في ثنايا هذا النص أن تسوية هذا الصراع هي السبيل لإقامة إجراءات ثقة فعلية في المنطقة، إلا أنه لا يتعين تحميله مالا يطيق، فهناك مسائل أمنية عربية البعد لا علاقة بها بإسرائيل.

2- تنامي التيارات المتطرفة في المنطقة المتوسطية:

يعتبر التطرف من أكبر العقبات التي تواجه سياسة التعاون الأمني في المتوسط، فهو عملية متبادلة بين دول المتوسط (العربية و الغربية)، حيث لا يمكن أن نلصق هذه الصفة على طرف دون آخر خاصة في ظل الأوضاع الراهنة،فهناك عدة مقولات و عدة إتجاهات سياسية و إعلامية دائما ما تجعل أو تعتبر التطرف الفكري و الديني هو خاصية تتميز بها معظم الدول العربية و الإسلامية و خاصة المغاربية على غرار الجزائر.

كما أن ظاهرة التطرف هذه ليست بالجديدة ، وإنما هي نتاج أوضاع ثقافية، سياسية،إقتصادية و إجتماعية ...،فهي متواجدة منذ القدم و برزت بشكل كبير في وقتنا الراهن خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ،حيث كان الإعتقاد السائد حينها بأن النموذج الليبرالي هو أقصى ما يمكن الوصول إليه من تقدم و في جميع الميادين، وبالتالي نحن أمام فكر متطرف يقصي الجميع(1).

وكانت هناك منظومة فكرية غربية أتت فيما بعد لتأكد على أن الصراعات المستقبلية أساسها فكري و ثقافي لا غير وهو ما سبق ذكره في أطروحات عديدة على غرار ما نادى به صمويل هنتنغتون، توماس فريدمان و غيرهم، و تدعمت هذه الأطروحات خاصة بعد أحداث 2001/09/11 حيث أصبح التطرف هو السمة الظاهرة بالنسبة لطرفي المنظمة الأورو مغاربية.

ومع تنامي هذه المسالة بشكل حاد، أصبح من الصعب جدا القيام بأي عملية تكاملية وفي أي مجال كان، ورغم محاولات التعاون التي كانت ولا تزال قائمة ليومنا هذا في هذه المنطقة، إلا أن السمة البارزة هي صعوبة الوصول إلى نتائج ملموسة و ايجابية على أرض الواقع.

وسوف نتطرق في قضية التطرف الفكري هذه تحديدا إلى مشكلة الإسلاموفوبيا في المجتمعات الغربية، حيث زاد الاهتمام بقضايا الإسلام و المسلمين في أوروبا بأحداث 2001/09/11 و قضايا أخرى- الرسوم الدنماركية- تم تورط أبناء الجالية المسلمة المختلفة في أوروبا في أعمال عنف و إرهاب داخل أوروبا.

و راح الأكاديمي الراحل: فريد هاليداي يقدم في كتابه الشهير عن أحداث سبتمبر تحليلا أكثر شمولية و عمقا لجذور هذه القضية، حيث يعترض هذا الأخير في البداية على مصطلح الإسلاموفوبيا و يعتبر بأن العداء للمسلمين كشعوب أو كجاليات مهاجرة في إطار بيئة تاريخية

(1)-Francis Fukuyama,**La Fin de L'Histoire Et Le dernier Homme**, Flammarion,1992,p11.

و إستراتيجية و اجتماعية معينة و لا تتعلق بالاعتراض على الإسلام كدين و لهذا فلا يعتبر هاليداي العداء للمسلمين منظومة فكرية متكاملة بل هو شبه إيديولوجية يرتبط ظهوره بوجود مشاكل أخرى.كما ذكرنا هاليداي بأزمة تصدير البترول للغرب عام 1973 وتداعيات هذه الأزمة على الغرب، وما جاء بعدها كالثورة الإيرانية، أزمة الرهائن الأمريكية، غزو العراق للكويت... كلها أمور ساعدت على زيادة التطرف تجاه الدول الإسلامية بشكل عام وما زاد من الطين بلة هو ظهور الحركات الإسلامية في الجزائر والتي تمثلت أساسا في جهة إسلامية للإنقاذ،هذه الأخيرة تبنت بشكل محوري العداء لكل ماهو غربي بشكل كبير، والشيء الملاحظ هنا هو أن هذه الحركات الإسلامية المغاربية عامة والجزائرية خاصة كان كارن أبو خير ملامح الجدل الأوروبي حول الهجرة والإسلام،**السياسة الدولية،** عدد182، أكتوبر 2010لها
نشاط عدائي بدرجة كبيرة للدولة الفرنسية والتي كان ينظر لها على أنها السبب لكل مشكل في المنطقة كلها عوامل أدت إلى زيادة المخاوف خاصة الأوروبية تجاه الدول المغاربية، كما أن هذه الأوضاع تأدي حتما إلى زيادة اللاتفاهم الفكري خاصة بين الطرفين الشمالي و الجنوبي.
كما سبق ذكره فالتطرف الفكري لعديد الجماعات خاصة الإسلامية في هذه المنطقة أدى إلى تنامي ظواهر خطيرة ولعل أخطارها "الإرهاب" حيث ومع مرور الزمن أصبحت المنطقة المتوسطية من أكثر الأقاليم تؤثرا بالعنف و هو ما يؤثر بشكل مباشر على العديد من الأنشطة الاقتصادية لدول الحوض المتوسط ومنها العمالة المهاجرة ويمثل التطرف الإسلامي أو أحيانا مجرد الدعوة للدين الإسلامي في دول رئيسية- جنوب المتوسط- هاجسا لدول الشمال، خاصة عندما يرتبط بممارسات عنف تثير مخاوف وتساؤلات حول العلاقة بين المد الإسلامي و الديمقراطية والاستقرار.
ينظر للجزائر من هذه الزاوية على أنها المثال الحي، فعدم استقرار دولة في حجم الجزائر و موقعها المركزي في المنطقة ودورها المحوري المحتمل سوف يؤدي دون شك إلى اتساع مجال اللا إستقرار إذا ما استمر انتشار و تسارع المد الأصولي للدولة المجاورة.
إن أوروبا تتعامل مع مشكلة التطرف الإسلامي كظاهرة عنيفة تؤدي إلى إرهاب خارجي و كذا تؤدي إلى خطر محلي يهدد نسيجها الداخلي و استقرارها(تفجيرات مدريد، لندن...) فحدوث عنف و استيلاء هذه الجماعات على الحكم يؤثر حتما على هذه الدول.
ورغم كل هذه العقبات و التي أصبحت تأثر بشكل مباشر في عملية الشراكة الأورومغاربية إلا أن هناك العديد من الآراء و العديد من الأطراف تنادي و بإلحاح على ضرورة تجاوز هذه الصعاب في بناء سرح أورومغاربي قائم على التسامح و التفاهم الفكري المشترك، و يرى أصحاب هذه المقاربة و التي تعتبر منظورا أوسع للحوار بين ضفتي المتوسط بضرورة الانتقال من مرحلة التطرف و التعصب بكافة أشكاله إلى مرحلة الانفتاح و النضوج الفكري من أجل

الوصول إلى نتائج أكثر واقعية، كما يرى أنصار هذا الاتجاه أننا أمام واقع الخيار ولا بديلا عنه خاصة و نحن أمام واقع مترابط و مصالح مشتركة لا يمكننا أن نضحي بها من أجل انغلاق فكري لبعض الفئات الاجتماعية لكلا الطرفين، حيث أن السلات الاقتصادية و السياسية كانت بمثابة متغير تابع يتأثر حتما بمخرجات السلة الإنسانية، وخير دليل على ذلك تأثر العلاقات الاقتصادية و السياسية بين أعضاء الإتحاد الأوروبي و الجزائر بشكل باشر بسبب ما أفرزته آفة الإرهاب في فترة التسعينات من القرن الماضي و هو ما انعكس بشكل سلبي و على كل الأطراف المعنية بالأمر(هرم السلطة و قاعدتها) لذلك وجب إيجاد مقاربات أكثر علمية و واقعية من أجل بناء سرح أورومغاربي قوي.

فالعدو الذي صنعه الغرب وتم تفريخه في" منطقة الشرق الأوسط لم يسهم في خلق النعرات والقلاقل داخل المنطقة العربية فقط بل انتقل حتى للغرب واستقوى لدرجة قيامه بعمليات في ثلاثة قارات مختلفة ففي الكويت (آسيا) أعلن تنظيم" داعش"، مسؤوليته عن تفجير مسجد الصادق الشيعي بالكويت، وتوعد البغدادي عبر مواقع التنظيم الجهادية بمواصلة استهداف الشيعة بالدول العربية سواء كانوا في الكويت أو السعودية أو غيرها حيث سيسود الخلاف والنزاع بين الشيعة والسنة الذي يهدد الاستقرار في المنطقة العربية ويحول دون التوحد سواء القطري أو الإقليمي، وتونس (إفريقيا)، فرنسا(أوروبا)،و غيرها من عمليات التفجير الإنتحارية (مطارات،ساحات عموميو، مطاعم ،ميترو،....)،وتأتي هذه التفجيرات إستجابة لكلمة أبو محمد العدناني المتحدث باسم التنظيم والتي دعا فيها عناصر التنظيم في العالم لتنفيذ عمليات إرهابية في شهر رمضان وهذا نقلا من التراث الإسلامي واستعارة الأسماء والوقائع منه لشرعنة الخلافة التي يدعو لها البغدادي وأتباعه،عن طريق دبابير إنفرادية تعمل لوحدها ليس بالضرورة أن يكون لها تنسيق في عمليات مع القيادات وإنما سيتم تبني عملياتها فقط وأخرى جماعية يتم التنسيق بينها(1).

فالعدو الذي أنتجه الغرب لم يعد يهدد منطقة معينة ولا هو متعلق بملة أو دين واحد،و الذي تشكل من كل الأطياف والأعراق تحت ما سمي بتنظيم" داعش " أصبح يهدد المنطقة العربية مباشرة وحتى الغرب، لذلك يجب أن يغير الغرب من إستراتيجيته للمنطقة العربية وبناء إداركات أمنية مشتركة دون الأحكام المسبقة لمواجهة العدو الذي أصبح مشتركا(2)، وذلك من خلال التنسيق الأمني وبناء مجتمعات أمنية إقليمية والضغط على ممولي وممولي هذه الجماعات وتجفيف مصادرها، ولا يكون هذا إلا من خلال بناء إستراتيجية تكون قاعدة للتفاهم بين الغرب

---

(1)- طبوش سفيان،**الشراكة الأورومتوسطية في ظل التحديات الأمنية الراهنة**، أطروحة دكتوراه علوم سياسية وعلاقات دولية ،جامعة حسيبة بن بوالعيد الشلف 2017،ص 174.

(2)- بيتر بلادو،«أوروبا و البحر المتوسط»،**السياسة الدولية**،أفريل 1996،العدد 124،السنة 32،ص 114.

والدول العربية تتسم بالعقلانية السياسية في طابع حقوقي يسهم في ترسيخ قيم ونية تجنبنا للنزعة المركزية التي تصادر بقية القيم باسم قوى الهيمنة والنفوذ حيث تقصي المركزية الغربية.الدول العربية عن المشاركة الفعلية.

فالمشكل لم يعد يطرح كيف نتحاور؟ ولكن الأحرى بنا أن نتساءل عن ماذا نتحاوز؟ وماهي المشكلات التي تعنى بالحوار اليوم؟ وماذا نريد من وراء الحوار؟ وماهي الأدوات الكفيلة بدعمه؟ وما المستقبل الذي نطمح إلى بلوغه؟ متجاوزين بذلك الحلول الجاهزة والوافدة من الغرب وذلك لحماية قدرات الدولة وتأمينها بالتعامل مع الحركيات المنتجة للإرهاب، فتحدث معالجة استباقية تحول دون ظهور أسباب التهديد وهذا من خلال التنسيق المخابراتي و المعلوماتي، وخلق آليات وسياسات وسلوكات التي من شأنها أن تمنع التهديد من التأثير العميق على أمن الدولة(1)، وهذا مرتبط بوجود عقيدة أمنية واضحة المعالم حيث تؤدي إلى أفعال لا ردود أفعال وذلك من خلال الاستثمار في أدوات الأمن سواء داخليا(عسكري،اقتصادي سياسي، اجتماعي ثقافي تكنولوجي.....)، أو خارجيا (الدبلوماسي، الجندي)، فيجعل الدولة قادرة على مجابهة التهديدات الجديدة أو الطارئة والمفاجئة وهذا بالاعتماد على ركيزتين للأمن الأولى من خلال إدراك القادة لمختلف التهديدات، والثانية تحقيق تنمية شاملة بإستراتيجية واضحة تؤدي إلى مواجهة كل التهديدات وهذا بالانتقال إلى بناء إستراتيجية أمنية مشتركة نتيجة الشعور بالتهديد المشترك.

3-الأزمات و النزاعات الإقليمية:

إن الموقع الجيوستراتيجي لدول شمال و جنوب المتوسط لا يمكن عزله عن الصراعات و بؤر التوتر في المنطقة المتوسطية أو بالقرب منها،إذ لا يخلو موضع من مواضع سواحل المتوسط من صراع على الأرض أو صراع عرقي أو صراع ديني،فطبيعة الصراعات تجعل المنطقة تتباين في توجهاتها وفق منطق أبعادها الحضارية،كما أن قيام الحروب بأساليبها التقليدية أو الحديثة يجعل من دول المتوسط المتأثر الأقرب لمثل هذه الحروب،مهما كانت ظروف تفاعله سواء كان مدعما للصراع أو رافضا له (2).

تعتبر منطقة المتوسط من أكثر المناطق جمعا لأنواع الصراع الدولي،فهناك صراع على الأرض بين المغرب و جبهة البوليساريو على الصحراء الغربية،و يتمحور النزاع على مطالبة الشعب الصحراوي بحق تقرير المصير و الإستقلال عن المغرب ، ويلقى المساندة و الدعم من الجزائر،في حين نجد الإصرار المغربي على إبقاء سيطرته على الإقليم ،وهذا النزاع هو سبب توتر العلاقات الجزائرية المغربية(3).

---

(1)- طبوش سفيان،مرجع سابق ، ص 175.

(2)- ليندة عكوم، مرجع سابق، ص 171.

(3)- سالفادور باياريس كاري ـ باولا كانيت كاستيا، **الصحراء في القلب**،ترجمة: أحمد الشيعة؛ فالنسيا ـ إسبانيا / يونيو 1999، ص14.

ونشير هنا إلى أهمية التنافس على الأرض و الإقليم ،إذ أن معظم التوترات البوليتيكية حول المتوسط تترجم التنافس عل الأرض مثل صراع بين المغرب و إسبانيا على إقليمي سبتة و مليلية، صراع بين إسبانيا و بريطانيا على مضيق جبل طارق.الصراع العربي الإسرائيلي و الذي أدى إلى السباق نحو التسلح في البحر المتوسط و امتلاك إسرائيل صواريخ بحر أرض و أرض بحر ،ناهيك عن زوارق الصواريخ ،بوارج و غواصات مهددة للسواحل العربية ،كما أن إسرائيل تعتبر الدولة الوحيدة التي لم تلتزم بأي مواثيق دولية لجعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل و ضبط التسلح (1)،كذلك هناك الصراع بين سوريا و تركيا الصراع بين تركيا و اليونان على حقوق الصيد في بحر إيجة و حول قبرص،الصراع بين تركيا و قبرص الصراع بين تركيا و الأكراد الصراع في يوغسلافيا(2).

أما الصراعات العرقية فهناك الصراع بين الأتراك و الأكراد،بين الأتراك و البلغار، بين الأتراك و اليونان، بين اليونانيين و الألبان، بين الألبان و الصرب،بين الصرب و الكروات، صراع بين الصرب و البوسنيين و الكروات و البوسنيين و صراع بين الباسك و الإسبان(3).

و بخصوص الصراعات الدينية فنجد الصراع الديني بين السنة و الشيعة و المعتدلين و المتطرفين، وبين المسلمين و اليهود، صراع بين الأرثودوكس و غير الأرثودوكس، و صراع بين الأرثودكس من أتباع الكنيسة الشرقية و المسيحيين الكاثوليك أتباع الكنيسة الرومانية(4).

إن هذه الإعتبارات لها مايبررها ،في ترجع بالدرجة الأولى إلى مدركات كل طرف في المنطقة و تصوراته لمصالحه فيها،و التي تخضع بالأساس إلى هويته و نظرته إلى الطرف الآخر،كما إن البناء الجيوبوليتيكي لمنطقة المتوسط يرجع إلى البناءات الإجتماعية للفواعل في المنطقة والتي تحمل هويات مختلفة و متعارضة و في بعض الأحيان متصادمة،و هو ما يعطي الشكل الحالي للمنطقة و مايزيد في صعوبة حل النزاعات و الأزمات فيها،إضافة إلى إختلاف المصالح الوطنية و كذلك حضور القوى العالمية في نشاطات إقليمية، وعليهفإن مجمل النزاعات في منطقة المتوسط تخضع لهذه الإعتبارات و إن كانت ليس بنفس الحدة و هو ما يؤسس لوقع معقد يصعب فيه بناء مقاربات شاملة للتعاون الأمني(5).

---

(1)- نادية مصطفى، **تطور السياسات الأوروبية تجاه المنطقة العربية: القضايا و المسار و المحددات (1945-1991)**، مركز الدراسات الأوروبية،القاهرة، نوفمبر 2008، ص52.

(2)- خطار أبو ذياب، البعد المتوسطي في تعزيز حوار الحضارات، على الموقع: www.alarabinge.com/article.su?art=529881d=54.، تاريخ الدخول يوم 2017/06/14،الساعة 21.30.

(3)- ليندة عكروم، نفس المرجع، ص 172.

(4)- نفس المرجع، ص173.

(5)- حسن أبو طالب، **نحو سمة جيوبوليتيكية جديدة في المتوسط** ، من الموقع : http://www.eafra.org/index.php?option=com_content&view=article&id=59 ،تاريخ الدخول 2017/08/25،ساعة الدخول16.25.

إن الوضع الأمني في المتوسط في غاية الحرج مما يجعل التعاون الأمني مستبعدا لتضارب المصالح و انعدام الإنفاق بين التوجهات المختلفة للطرفين، كما أن هذه الصراعات من شأنها أن تعطي فرصة للدول الغربية بالتدخل في المنطقة ة البحث عن منافذ لبناء إستراتيجيات مصلحية في المنطقة سواء بإقامة قواعد عسكرية أو إقامة روابط إقتصادية و غيرها لتدعيم العلاقة الجدلية بين التعاون و الأمن إذ من المحتمل أن يهدد ذلك إستقرار دول المتوسط خاصة فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي.و لأجل إقامة التعاون الأمني لا بد من بناء الثقة خاصة في ظل التدابير الموسعة بشأن التسلح و تطويره إذ من الركائز الأساسية لتحقيق التعاون الأمني بين دول ضفتي المتوسط " منع التسلح و تخفيض الترسانة النووية" للدول الكبرى خاصة على رأسها إسرائيل، من خلال فرض إلزامية الاتفاقيات الدولية، خاصة من طرف الدول الأوروبية من خلال ضبط التناقض في التعامل مع قضية الفلسطينية، التي ما زالت المعرقل الأساسي لدول المتوسط الشمالية و الجنوبية في تدعيم أواصر التعاون الأمني بينهما.

4- قضية اللاجئين:

غلب على سياسة الهجرة الأوروبية خلال السنوات الماضية الطابع الأمني ،وذلك من خلال مجموعة من السياسات ركزت من خلالها الدول الأوروبية عل التعاون مع دول جنوب المتوسط و التي تعتبر مصدرا أو ممرا للمهاجرين لتشديد الرقابة عل حدودها ومنع تدفق موجات الهجرة غير الشرعية إلى الاتحاد الأوروبي ،بالإضافة إلى ذلك ركزت الدول الأوروبية في إدارة ملف الهجرة غير الشرعية عل تشديد الرقابة عل حدود الاتحاد الأوروبي الخارجية، وفي الوقت الحالي أصبحت أزمة اللاجئين مسألة مهمة، و تحديا أمنيا كبيرا بالنسبة لدول المتوسط ، حيث أصبحت معظم دول المتوسط تشدد الرقابة عل الحدود الخارجية، كما تصاعدت دعوات إلى اللجوء إلى استخدام القطع البحرية و الجوية لضرب المراكب التي تستخدمها شبكات تهريب البشر ومنع سفن المهاجرين من الوصول إلى الأراضي الأوروبية، وتشديد إجراءات الدخول عل حدود كل دولة و خاصة الدول الأوربية لمنع تسلل اللاجئين، بالإضافة إلى إقامة الحواجز و الأسوار بطول حدود بعض الدول(1).

و تواجه دول المنطقة المتوسطية جملة من الإشكاليات في التعامل مع اللاجئين منها:

- تحول قضايا الهجرة من كونها قضايا اقتصادية في الماضي إلى قضايا أمنية و إنسانية و كذا اختلاف و تضارب المواقف الأوروبية إزاء اللاجئين(2).

(1) -Laura Smith, **European Migrant crisis: Acontry By Contery Glance**, CNN, it was browsing The site on : 27 September 2017. Link. http://www.edition.cnn.com/2015/09/06/Europe/...html.

(2)- كريمة قحايرية، **الإستراتيجية الأمنية الأوروبية تجاه قضايا اللاجئين**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة العربي التبسي ،قسم العلوم السياسية تبسة ،2016،ص 54.

– تعتبر أوروبا قارة المهاجرين، فبينما هي بحاجة لتدفق الأيد العاملة الرخيصة من الدول الأخرى بسبب تزايد معدلات الأعمار الذي يستلزم سد العجز في بعض المجالات الاقتصادية،تمر أوروبا بأزمة اقتصادية لا تسمح لها باستيعاب الأعداد الهائلة من اللاجئين.

–عدم وجود موقف أوروبي موحد للتعامل مع قضايا الهجرة واللجوء للقارة الأوروبية، فهناك صراع قانوني وسياسي بين الدول الأوروبية(1)، خاصة بن دول شمال المتوسط التي على خط المواجهة المباشرة مع الهجرة غير الشرعية والأكثر من ذلك استقبال للمهاجرين غير الشرعيين مثل:اسبانيا، ايطاليا، اليونان، قبرص ومالطا في مقابل الدول الأوروبية التي تقع في الشمال والوسط من أوروبا وهي فرنسا، بريطانيا ألمانيا...حول تحمل الأعباء وتكلفة استقبال اللاجئين كما تطالب دول شمال المتوسط باقي دول الاتحاد الأوروبي بتحمل جزء أكبر من عبء طلبات اللجوء بينما ترى الدول الأوروبية الأخرى أ ن ذلك يتعارض مع" **اتفاق دبلن** " **the Dublin agreement** " الذي ينص على أن التعامل مع طلبات اللجوء هو مسؤولية أول دول أوروبية تطأها قدم المهاجر غير الشرعيين أو اللاجئين.

– تسارع وتيرة الهجرة وطلبات اللجوء إلى أوروبا عل نحو غير مسبوق في أعقاب" الثورات العربية"، مما دفع معظم قادة الدول الأوروبية إلى التفكير في تحرك استراتيجي يهدف إلى مواجهة هذه الموجة غير المسبوقة من الهجرة إليها، فقد أدت ثورات" الربيع العربي "إلى تزايد تدفق اللاجئين إلى أوروبا عل نحو غير مسبوق، وفي مجال الهجرة واللجوء السياسي يمكن التمييز بن نوعين من الأطر النظرية التي تحكم الفكر الأوروبي للتعامل معها في الإطار الواقعي للأمن الداخلي والإطار الليبرالي المتعلق بحقوق الإنسان ، ي يركز الإطار الواقعي على مسالة التحكم في الحدود وعلى فكرة سيادة الدولة وفي هذا الصدد لا يوجد تمييز بين التحركات العابرة للحدود سواء كانت في شكل هجرة غير الشرعية أو في شكل لجوء، فالكل على سواء في كونهم مواطنين من دولة أخرى، إذ يجب التحكم في دخولهم إلى الأراضي الأوروبية في إطار الحفاظ عل الأم والاستقرار الداخلي(2).

و على النقيض من ذلك فإن الإطار الليبرالي يتبع منظورا إنسانيا يركز على الأفراد ويعطي قيمة لحقوق الإنسان، ويعني ذلك أن يتمتع اللاجئ بحقه في الحصول عل الحماية، ومازالت الدول الأوروبية منقسمة فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية ا وللجوء بين ضرورة احترام حقوق الإنسان وبين الحاجة إلى الحد من أعداد اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين(3).

---

(1)– نجاح قدور،«الهجرة السرية في بلدان المغرب العربي :حالة المغرب»، **مجلة دراسات** ،السنة الثامنة،العدد28،2007،ص 65.

(2)– محمد مطاوع،" **الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة :"الإشكاليات الكبرى والإستراتيجيات والمستجدات"**، من الموقع:
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_431_mhmd_mtw3...html ، تاريخ الدخول 2017/08/16 .

(3) نفس المرجع.

وتبقى قضية اللاجئين الفارين من جحيم الحرب في سوريا والعراق وبعض الدول الإفريقية، في الوقت الحالي من أكبر التحديات التي تواجه دول منطقة المتوسط بصفة عامة والدول الأوروبية بصفة خاصة من حيث التداعيات والأزمات التي تثيرها عل المستوى المجتمعي والسياسي والأمني والاقتصادي، وفي خضم هذه الأزمة تبرز ظاهرة تنوع التغطية الإعلامية لقضية اللاجئين في وسائل الإعلام بحسب السياسيات والانتماءات التي تقف وراءها لتحمل معها أشكالا مختلفة ومتناقضة من الخطاب الإعلامي بين مناصر ومعاد وناقد لقضية اللاجئين،ومنهم من رفع قضية اللاجئين السوريين و العراقيين كقضية إنسانية إلى قضية أمنية تهدد الكيان الأوروبي و هويته(1).

فقد اختلفت المعالجة الإعلامية الأوروبية لقضية اللاجئين حسب كل دولة وحسب كل تيار أو نخبة فمن الخطاب اليساري المعتدل إلى الخطاب اليميني المتشدد، فقد سعت التقارير والأخبار الإعلامية والدعائية إلى التأثير في الرأي العام الأوروبي والهيمنة عل مواقفه تجاه القضية بما يخدم سياسية النخبة المهيمنة وخطابها الأيديولوجي في وسائل الإعلام(2).

ويرتبط تعاظم اهتمام وسائل الإعلام الأوروبية بقضية اللاجئين لما تركته على المستوى الأوروبي من تداعيات سياسية وإستراتيجية انعكست عل دول الاتحاد الأوروبي من خلال تواتر اللقاءات والاجتماعات التي تناولت أزمة اللاجئين وسبل معالجتها وما ترتب عليها من مواكبة إعلامية تم فيها توظيف أزمة اللاجئين في خضم الصراعات السياسية والخلافات الوطنية لاسيما بين مختلف فرقاء اليمن واليسار، وهكذا تحولت قضية اللاجئين إما إلى سبق صحفي وإما وسيلة للظهور الإعلامي، مما أسهم في إفراغها من مضمونها الجوهري لتتحول إلى قضية صراع بين الدول الأوروبية والتيارات السياسية(3).

و في هذا الصدد كشفت دراسة لصحيفة "**Liberation**" عن معالجة قضية اللاجئين تجسدت في مجموعة تقرير نشرتها في زاويتها النقدية تحت عنوان تصحيح (liberation desintox) و المخصصة للرد على ما تسميه الدورية تظليل فيما يخص معالجة قضية اللاجئين من قبل بعض وسائل الإعلام أو قادة اليمين المتشدد في الدول الأوروبية في تناولها لأزمة اللاجئين ومن أبرز أولئك السياسيين اليمينين الرئيس الفرنسي" **نيكولا ساركوزي** " ورئيسة حزب الجبهة الوطنية الفرنسية" **ماري لوبان**" وغيرهما.

---

(1)- فايزة ختو،**البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام،2011 ، ص51.

(2)- حسناء حسين، **قضية اللاجئين في الخطاب الإعلامي الأوروبي:السياقات و الأهداف**، مركز الجزيرة للدراسات، من الموقع: **StadiesAljazeera.net**، تاريخ الدخول 10 سبتمبر 2017.

(3)- نفس المرجع.

ويرى علماء الاجتماع أن هذا التدفق الهائل للاجئين تسبب في تنامي موجات الإسلاموفوبيا في أوروبا خاصة عقب هجمات باريس في نوفمبر 2015،كما تسبب في حالة من الخوف المرضي لدى أوروبيين وصل إلى حالة من الذعر مما يدفعهم إلى التصرف بشكل هستيري وهو ما يؤدي إلى حالة من العنف الجماعي وسهل عل القادة السياسيين استغلاله وإقناع الجماهير بأنهم يواجهون معركة " **حياة أو موت**" و "**إما نحن أو هم** "وهنا تلعب وسائل الإعلام دورا مشبوها في إشعال هذه الموجة الهستيرية لدى لأوروبيين من خلال الحديث"**أسلمة أوروبا**" وربط الإسلام والمسلمين بالإرهاب والحث على الكراهية والعنف ضد المسلمين.

و قد كشف تقرير أعدته منظمة مناهضة للكراهية أطلق عليها اسم" أمل لا الكراهية "على أنه في22 دولة أوروبية تم رصد أكثر من 920 جماعة معادية للمسلمين، تستغل موجات اللاجئين الفارين من الحروب والنزاعات الطائفية في بلدانهم، لتأجيج مشاعر العداء ضدهم والدفع نحو وضع قوانين تحد من استقبالهم في الدول الأوروبية، إضافة إلى ذلك التحريض على عمليات العنف ضد المسلمين والمساجد(1).

ويمكن حصر أسباب تباين الرؤى الأوروبية حول مسألة أزمة اللاجئين في عدة عوامل:

1- العامل الاقتصادي:

هو العامل الذي يقلق أوروبا آنيا في فدرتها على استيعاب تلك الأمواج البشرية،و رغم أهمية العامل الاقتصادي إلا أن القضية بالنسبة لقادة أوروبا أكبر و أعمق،لأنها تتعلق بالمستقبل السياسي و الاقتصادي للقارة،و يتساءل الأوروبيون هل سيعود استيعاب هؤلاء اللاجئين بفائدة اقتصادية على المجتمعات الأوروبية في الأمد الطويل؟أم سيشكلون عبءا اقتصاديا سيؤدي إلى تراجع معدلات النمو؟و لا سيما أن أزمة اللاجئين جاءت في توقيت سيئ،لدول منطقة المتوسط التي تعاني من أزمة مالية حاليا،حيث أن اختلاف درجات النمو الاقتصادي لبلدان الإتحاد تعمل على زيادة الفجوة في المواقف من مسألة اللاجئين،ففي حين ترحب بعض الدول ذات المستويات الإقتصادية المزدهرة باللاجئين و تستقبل أعداد كبيرة منهم،إذ تستطيع إستيعاب اللاجئين داخل إقتصادها،إلا أنه من الناحية الأخرى تعاني الدول الأوربية الأخرى،خاصة دول أوروبا الشرقية،من وصول لاجئين إلى أراضيها بما يمثله من عبء إقتصادي على كاهلها(2).

و حسب مراكز البحث الغربية فإن الدول الأوروبية ستتحمل عبءا كبيرا بخصوص تكاليف

---

(1)- ميادة العفيفي، **الإسلاموفوبيا..مقبرة اللاجئين**، موقع الأهرام،من الموقع: http://www.Ahram.org.eg/NewsQ/446191Aspr/....html، تاريخ الدخول يوم 2017/08/25.

(2)- قحطان السيوفي،**قضية اللاجئين أسبابها و تداعياتها على أوروبا العجوز**، من الموقع:http://alwatan.sy/archives/21401/...html، تاريخ الدخول يوم 2017/09/28.

استيعاب اللاجئين على أراضيها يقدر بعشرات المليارات من اليورو، فألمانيا مثلا تتوقع استقبال 260 ألف لاجئ و مهاجر عام 2016،كما تتوقع مراكز البحث أن يصل الرقم إلى مليون لاجئ عام 2019،ولن تسمح الحكومة الألمانية إلا للفئة العمرية (35-45) فقط بالبقاء على أراضيها،أما الدول الأوروبية الأخرى التي تعاني من الأزمة المالية ،فلا تستطيع تحمل نفقات الإستيعاب للاجئين،ومن المتوقع أن تكون التكلفة الإجمالية لأوروبا ما يقارب 23 مليار يورو في عام 2015.

2- **العامل السياسي و الأمني:**

بما يمثله من صعود اليمين المتطرف في عدد من دول أوروبا و ضغطه المستمر على الحكومات الأوروبية لتبني موقف رافض لسياسة قبول المهاجرين، وهو ما يمكن أن يِؤثر على تحديد اتجاهات السياسات الأوروبية تجاه قضايا اللاجئين،خاصة أن اليمين يستولي على السلطة في عدد من البلدان مثل المجر و يتحالف في كثير من الأحيان مع الحركات المناهضة للمهاجرين المسلمين، التي تستغل عدد من الحوادث الإرهابية للمطالبة بفرض قيود على تدفق المهاجرين في أوروبا(1).

وقد ساهمت تفجيرات باريس من تدعيم هذا الاتجاه،ومن تداعياتها الداخلية يأتي في مقدمتها احتمال الرضوخ لضغوط اليمين المتطرف، الداعي إلى غلق الأبواب في وجه اللاجئين والمهاجرين،خاصة من سوريا، وتشديد الخناق على مسلمي فرنسا و التضييق على الحريات،بما في ذلك مراجعة التشريعات الحالية و استبدالها بأخرى تكون أكثر صرامة منها.

كذلك تزايد المخاوف من تدفق الإرهابيين،و هو الخطر الأكبر الذي تواجهه أوروبا في الوقت الحالي،خاصة و أن الجهود المبذولة لتقليص خطر الإرهاب و التطرف لم تحقق نتائج بارزة و يبدو أن تلك المخاوف إمتدت إلى الولايات المتحدة الأمريكية و هو ما عكسه موقف بعض أعضاء الكونجرس من الجمهوريين الذين أكدوا أن " دخول اللاجئين سيكون بمثابة خط أنابيب لضخ الإرهابيين"(2).

3- **أزمة الهوية:**

تعتبر مسألة الهوية من المسائل الهامة التي قد تدعو الإتحاد الأوروبي لإعادة التفكير في "**الشنجن**" بصفة عامة،حيث يخشى الكثير من المراقبين الأوروبيين أن يؤدي استمرار توافد الاجئين في المستقبل القريب إلى اختلال التركيبة السكانية في عدد من البلدان الأوروبية لصالح اللاجئين العرب و المسلمين بالإضافة إلى تحديات إدماج هؤلاء اللاجئين في

---

(1)- **هجمات باريس الخلفيات و التداعيات**،من الموقع:
http://www.studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/11/201511191053733210 2.html، تاريخ الدخول 2017/09/29.

(2)- **بعد سياسي : تداعيات تصاعد الاهتمام بقضية اللاجئين**، من الموقع: http://www.rawabetcenter.com/archives/12475/…html، تاريخ الدخول 2017/09/29.

المجتمعات الأوربية و هو ما قد يدفع باتجاه إعادة التفكير في مدى إلزامية الشنجن للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي.

و نتيجة لذلك، بات من الصعب للغاية توقع أن يخرج الإتحاد الأوروبي برأي موحد تجاه قضية الهجرة ، فالبرغم من الإتفاق حول مخاطرها إلا أن درجة الخطورة ليست واحدة بالنسبة لكل دولة من دول الإتحاد، بالإضافة إلى وجود دول تجد في هذه القضية فرصة إقتصادية يجب إغتنامها(1).

5- الترتيبات الأمنية لحلف شمال الأطلسي و تنافس القوى الكبرى على المنطقة المتوسط:

إن إدراك القوى الفاعلة في العلاقات الدولية للأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة المتوسطية خاصة في ظل التحولات العالمية الجديدة جعل من المنطقة المتوسطية عنصر أساسي في استراتيجيات الدول الكبرى، ما جعل المنطقة محل تنافس شديد في بناء توجهات أمنية قد تختلف بناءا على أولوية التفاعل مع التهديدات الأمنية الجديدة لكل طرف في المنطقة(2).

فالأولوية الأمنية لقوات الحلف الأطلسي التابعة للدول الغربية من الدول الأوروبية و بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية تستجيب لطموحات الأطراف الفاعلة فيه، حيث تسعى " لمواجهة أي تهديد يتولد عن المخاطر متعددة الجوانب و متعددة الأبعاد " في المنطقة المتوسطية، كما تسعى لحل أي نزاع ، فيه مصلحة تلك القوى الفاعلة في الحلف،لذلك تم تحديد ترتيبات أمنية في المنطقة المتوسطية، على رأسها منع تداعيات بعض الصراعات المحتملة كالصراع بين جمهوريات دول البلقان لما لها من تأثير على الاستقرار المنطقة، اعتراض أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها من قاذفات أو صواريخ بالستية و التي يمكنها أن تطول جنوب أوروبا من جنوب أو شرق غرب المتوسط، من الأولويات الأمنية أيضا ردع عمليات الإرهاب و الاستعداد للرد عليها.

بعد نهاية الحرب الباردة تحدد تهديد العالم الإسلامي كتهديد جديد يحل محل الإتحاد السوفيتي و يشرف على هذه العملية كتاب و أكاديميين و حتى مسئولون سياسيون مثل جون كالفن القائد الأعلى السابق لقوات الحلف الأطلسي حيث صرح خلال كلمته الوداعية في بروكسل قائلا: " **إننا قد ربحنا الحرب الباردة، وها نحن نعود اليوم بعد سبعون عاما من الصراعات الضالة إلى محور الصراع القائم منذ 1300 سنة، إنها المواجهة الكبيرة مع الإسلام**" أما ويلي كلايس الأمين العام للحلف فقد صرح في فيفري 1994" **أن الأصولية الإسلامية تشكل التحدي الأكبر لأوروبا الغربية منذ نهاية الحرب الباردة**"(3).

---

(1)- **سيناريوهات متشابكة : تأثيرات أزمة اللاجئين و الهجرة على منطقة الشنجن**، من الموقع :
http://www.fekr-online.com/article…html،تاريخ الدخول 2017/09/30.

(2)- عبد المنعم سعيد، **أمريكا و العالم، الحرب الباردة و بعدها**، نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة ،2003 ، ص174 .

(3)- Richard Labeviere, «Les Réseaux européens des islamistes Algériens : entre déshérence et reconvertion », **les cahiers De l'orient**, N°62, 2e trimestre, 2001, p.145..

"بـدأت تحركـات جديـدة لقـوات حلـف شـمال الأطلسـي فـي المتوسـط منـذ مطلـع التسـعينات لتؤكـد تحديـدها للجنـوب كعـدو جديـد، حيـث يـتم تنظـيم منـاورات عسـكرية فـي المنطقـة منـذ بدايـة التيسـعنيات بدايـة بمنـاورات "دراغـون هـامر" فـي مـاي1992، كمـا تـم إنشـاء قـوات بحريـة دائمـة فـي المتوسط.

إن وجـود أسـطول الحلـف بالمنطقـة يشـكل خطـر بالنسـبة لـدول جنـوب المتوسـط مـا دفـع الحلـف إلـى تطـوير الحـوار مـع دول المتوسـط، فعلـى حـد تعبيـر ألبيرتـو بـين(مـن قسـم الشـؤون السياسـة للحلـف) أن إمكانيـات الحـوار و التعـاون فـي هـذه المنطقـة لـم تسـتغل بعـد إلـى حـد كبيـر ولاسـتغلال أكبـر قـدر ممكـن مـن هـذه الإمكانيـات المتاحـة للتعـاون دأب الحلـف علـى تطـوير الحـوار المتوسـطي و تعزيـزه بفـتح مجـالات جديـدة للتعـاون(1)، و يعتبـر هـذا الأخيـر بمثابـة الـدور السياسـي للحلـف، خاصـة علـى خلفيـة أن مشـاكل المنطقـة هـي مـن النـوع غيـر العسـكري ممـا يجعـل دور الحلـف محـدودا، و فـي هـذا الإطـار جـاء فـي تقرير"مجموعـة المتوسـط الخاصـة"- التابعـة للجمعيـة البرلمانيـة للحلـف-بـأن مشـاكل الأمـن فـي المتوسـط هـي أقـرب إلـى المشـاكل"المخفية"، أي ذات طبيعـة سياسـية اقتصـادية و اجتماعيـة منهـا إلـى المشـاكل"الثقيلة"؛ أي ذات طبيعة عسكرية(2).

و تـرى أن"الحلـف لـيس مـؤهلا لمعالجتهـا"و أن دوره يعتبـر كمكمـل للشـراكة بـين دول ضـفتي المتوسـط،التي تشـكل الإطـار الأساسـي **لعلاقـات شـمال-جنـوب**،حيـث أن هـذا الأخيـر نشـأ مـع المـؤتمر الأول للأمـم المتحـدة التجـارة و التنميـة(CNUCED) عـام 1964 مـن طـرف دول العـالم الثالـث التـي أرادت مـن خلالـه منافسـة منظمـة الغـات GATT التـي أظهـرت بأنهـا موجهـة نحـو إرضـاء مصـالح الـدول المتقدمـة فقـط(3)، و هكـذا تـم إنشـاء المـؤتمر للنقاشـات بشـكل جماعـات تظهر في شكل تجمعات جيوسياسية في مواجهة بعضها البعض:

مجموعـة الـدول الغربيـة(Groupe B)،مجموعـة الـدول الاشـتراكية لأوروبـا الشـرقية(Groupe D)مجموعـة السـبعة و السـبعين(Groupe 77) التـي تضـم الـدول فـي طريـق النمـو تحـت نفـس المطالـب وهـو مكاسـب أفضـل للمـواد الأوليـة، امتيـازات تجاريـة، زيـادة المسـاعدة العامـة الدوليـة هـذه الجبهـة المشـتركة لـدول العـالم الثالـث خلقـت خطـا جديـدا لتقسـيم المصـالح علـى المسـرح الـدولي(4)، يضـاف إلـى التنـافر شـرق- غـرب تنـافرا آخـر يوصـف أحيانـا ككفـاح جديـد للطبقـات بـين مجموعة جديدة للاستغلال" الشمال" و " البروليتاريات الجديدة" و " الجنوب"، فدول الشمال لم

---

(1) **L'élargissement des missions** ,Sur le site: http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/otan/elargissement-missions.shtml, date de consultation 27-10-2017,à 22.30.

(2)- ibid.

(3)- يسفي محمد، «الشراكة الأورو- متوسطية وأثرها على بلدان إتحاد المغرب العربي»، **مجلة إدارة**، العدد 2، سنة 2000، ص 123.

(4) – نفس المرجع،ص134.

تُحدد بعد بدقة؛ فتارة تتعلق بكل الدول المصنعة ومن بينها الدول الاشتراكية، و تارة تتعلق بالدول الغربية التي تتحكم في المحيط الاقتصادي و المالي رغم تفكك الكتلة الشيوعية فإن الغموض لم يزول في الواقع، كما يشبه بشبكة تتآلف من مانحي الأموال، وهي مجموعة الدول السبعة و مؤسسات منظمة التجارة العالمية FMI.

أما صيغة الجنوب فهي تسعى لاستبدال" العالم الثالث" من أجل دفع التطور لهذه الدول كما أن" الجنوب" كان يستعمل فقط في المؤسسات الدولية للاحتجاج على الهيمنة الاقتصادية للدول الغنية و كان يرتبط أساسا بنفس مستوى السير في طريق النمو و التجانس في المطالب لكي تستعمل مطالبها كوسيلة ضغط، حققت بعض النجاح في سنة 1974 بتبني إعلان و برنامج عمل يتعلق بإصلاح نظام اقتصادي جديد، وكذلك ميثاق الحقوق و الواجبات الاقتصادية للدول.

وفي سنة 1976 تم إحداث برنامج عمل تكاملي للمنتجات القاعدية.لكن بعد هذه الفترة تفككت الوحدة الواضحة للدول السائرة في طريق النمو وسادت أزمة المديونية و انقلاب ثمن المواد الأولية، في سنة 1981- 1982 عرف العالم الأزمة النقدية و الاضطرابات التضخمية لأسعار المواد الأساسية التي أثرت على الجنوب(1)، فلم يكن الشمال بحاجة لأن يظهر متفاوضا مع كتلة متفككة و التي زادت تناقضاتها بتفاقم العراقيل المالية و صعود التوترات الاجتماعية و السياسية فلم يعد لهذه الدول القدرة على تعريف مواضيع مشتركة في مواجهة الدول المصنعة، و اتسعت الدول السائرة في طريق النمو إلى مجموعات جغرافية أخرى في آسيا و أمريكا اللاتينية، أفريقيا مما شعب مصالح دول وتعقدت، إلى أن جاءت فترة نهاية الحرب الباردة أخذ" الجنوب" معنى جديد في التصور الغربي فلقد اختفت التهديدات المحددة الآتية من الشرق انتشر خطاب ثقافي يقوم على دمج ثابت بين السياسة و الثقافة و الدين و يتطور أكثر و أفضل من أغلب النزاعات العصرية التي تشمل الدول المسلمة ف" خط تقسيم بين الشمال و الجنوب و بين أوروبا و العالم الثالث يمر عبر الدول المسلمة" كما يرىOliver. Roy ،كما ساهمت فترة ما بعد الحرب الباردة بظهور شبكات إرهابية غذت متطرفين مسلمين فأصبح التمثيل" للجنوب" بجنوب حامل لكل الأخطار و التي تكرس عمدا إدخال المجتمعات في نزاع بين عالم الشمال المسيحي و اليهودي و عالم جنوب يمثل الإسلام، إلى جانب دوره العسكري في المنطقة، و هذا ما يعتبر هاجسا أمنيا للتعاون الأمني بين دول الضفة الشمالية و تخوف دول المغرب العربي من تغلب المصالح الأمريكية و بين دول الجنوب المتخوفة من احتمال أن تصبح الهدف الأساسي للأسطول الأطلسي(2).

(1)-Bouzidi Abdeldjalil**, L'impact De La Crise Sur Les Pays Tiers Méditerranéen**, sur le site : http://www.ipemed.coop/hmg/pdf/ipemed-petit-a-bouzidi.pdf,date de consultation le 29/3-2017,à15.43.

(2)- مصطفى بخوش، مرجع سابق ، ص124.

بالرغم من ذلك إلا أن دخول دول المغرب العربي في مفاوضات مع منظمة حلف شمال الأطلسي يستجيب لطموحات بناء الحوار المتوسطي، خاصة و أن دول الحلف تدعم هذه الدول المغاربية بالمعدات و الأجهزة العسكرية، كما تقوم بين الحين و لآخر مناورات عسكرية مشتركة بين دول الضفتين إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، و انطلق حوار المتوسط من قمة حلف الناتو التي عقدت في بروكسل كانون الثاني/ يناير 1994 بمشاريع ذات طابع عسكري و أمني بالدرجة الأولى،تتطابق مع المهمات الجديدة للحلف حيث قوس الأزمات الشمالي و الجنوبي يطبقان على منطقة إستراتيجية و حيوية للخيارات السياسية و العسكرية الأطلسية(1).

أما تنافس القوى الكبرى على منطقة المتوسط والذي يشكل تحديا كبيرا بالنسبة لدول المتوسط فيقصد به التوجهات الجديدة للدول الكبرى في امتلاك الأسلحة النووية و تطوير القوات العسكرية بالتقنيات العالية و هذا ما يؤدي إلى عدم الثقة بين الأطراف الدولية، فالمتوسط نظرا لمكانته الجيوستراتيجية كثيرا ما تسعى الدول الكبرى لوضع قواعد عسكرية على مستواه و بالقرب منه، كما أن امتلاك السلاح النووي يشكل خطرا على جميع دول المنطقة المتوسطية خاصة بامتلاك إسرائيل لرؤوس نووية، بالإضافة إلى بعض الدول الأوروبية و هذا بالرغم من الاتفاقيات الدولية لأجل حظر استعمال الأسلحة النووية و امتلاكها.

وقد نشر معهد بحوث السلام الدولي الموجود بستوكهولم بالسويد بتاريخ 9 جوان 2008 تقريره السنوي الخاص بالتسليح و نزع السلاح والأمن الدولي تضمن أرقاما مهمة عن واقع النفقات العسكرية العالمية لعالم 2007، بأنها في تزايد مستمر بالنسبة للدول الكبرى.

هذا من الناحية العسكرية، أما من الناحية الاقتصادية فالتنافس على الأسواق جعل منطقة جنوب المتوسط محل تجاذب لمختلف المشاريع و الصفقات التجارية بين الدول الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية فمنطقة جنوب المتوسط تعتبر جسر إستراتيجي بالنسبة لدول العالم(2)، حسب وصف **جان ديفورك** في محاضرة حول"الأبعاد الأمنية لمشروع الاتحاد المتوسطي"، حيث شدد خلال محاضرته على حساسية التحديات والرهانات المستقبلية التي تواجه الإنسانية يتصدرها العامل الديمغرافي و الإيكولوجي وعامل الأسواق وتوقع من خلال دراسته بأن عدد سكان العالم سيتضاعف في آفاق عام 2050 بثلاث مرات ومن المرتقب حسب الباحث أن يتزايد عدد سكان القارة الإفريقية إلى 2 مليار نسمة حيث سيشكل عدد سكان إفريقيا نسبة 21 %من سكان العالم بينما سيشكل عدد سكان قارة أسيا 58% من سكان العالم كما سيقفز عدد سكان القارة الأسيوية إلى 5 مليار نسمة.

---

(1)– عليلي موني،**السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة**،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية و الإعلام 2001–2002، ص43.

(2)- Sami Maki « La stratégie Américaine en Méditerrané e » **Revue confluence Méditerranée**, L'harmattan, 2002, p158.

في حين سيشكل حجم سكان القارة الأوروبية 6 %فقط من سكان العالم حيث لن يناهز عدد سكانها 650 مليون نسمة، و بدرجة أقل سكان أمريكا الشمالية الذين لن يتجاوز عددهم في آفاق عام 2050 نسبة 5 %من سكان العالم.

فيما يتعلق بالتحديات السياسية ،فنجد بأن دول حوض البحر الأبيض المتوسط تعد من بين أكثر المناطق إنقساما في العالم ،فعلى الرغم من أن شماله موحد تحت مظلة الإتحاد الأوروبي إلا أن جنوبه يعيش خلافات سياسية عميقة ظلت تساهم في إفشال و تعثر جميع محاولات التقارب السياسي بين الضفتين(1)،غير أن تأثير الأزمة الإقتصادية العالمية على هاته الدول من خلال تراجع قدراتها و طاقاتها المالية و الإقتصادية ،جعل كل ضفة من ضفتي المتوسط تركز جميع سياساتها و جهودها في سبيل الخروج من الأزمة الإقتصادية العالمية و التخلص منها، و ذلك على حساب التحديات السياسية و الأمنية التي ما فتئت تؤثر على سياسة التعاون الأمني في حوض المتوسط،و يتعلق الأمر هنا خاصة بالصراع العربي الإسرائيلي و قضية الصحراء الغربية(2) ،ففي هذا الإطار نجد أن العديد من الباحثين يعتقدون أن تفرغ دول حوض المتوسط للصعوبات الإقتصادية و الإجتماعية التي أفرزتها الأزمة الإقتصادية العالمية الأخيرة ترك الساحة فارغة أمام الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص تولي ملف "السلام" العربي الإسرائيلي،و هذا ما يظهر من خلال عجز الإتحاد الأوروبي من إستضافة أي مؤتمر للسلام أو أية مبادرة للتسوية العادلة لهذا الملف، و ذلك منذ 2008 و هي السنة التي شهدت إطلاق "مشروع الإتحاد من أجل المتوسط" الذي إقترحته فرنسا كآلية يمكن إستغلالها للتقريب بين الكيان الإسرائيلي والبلدان العربية المتوسطية غير المعترفة رسميا بإسرائيل، وهي طريقة غير مباشرة لإعتراف هذه الدول بها من خلال التعامل و الإتصال التدريجي معها عبر الإتحاد من أجل المتوسط ، مما سيقود في المستقبل لفرض واقع إقتصادي يسمح بالإعتراف السياسي و القانوني بها مستقبلا (أي التعاون الإقتصادي سيخلق علاقات بينية ستتطور تدريجيا للمستوى السياسي).

غير أن إصطدام الإتحاد من أجل المتوسط بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة الفلسطيني في جانفي 2009،ناهيك عن دور الأزمة الإقتصادية العالمية ،ساهما بشكل واضح في تعثر هذا المشروع،من حيث إيجاد مصادر التمويل الضرورية لإنجاز المشاريع الإقتصادية المقترحة مما أدى إلى تجميده.

من هذا المنطلق يرى الوزير الفرنسي السابق للشؤون الأوروبية" **ألان لاماسور Alain Lamasoure** بان التحدي السياسي الذي يواجه دول المتوسط هو زيادة المساعدات المالية المقدمة للسلطة الفلسطينية و هذا في ظل الأزمة الإقتصادية العالمية (الركود الإقتصادي ، الديون

(1) -Laclias Sylvian,Wichitz Christophe «Mare Nostrum :Des intérêts communs » ,**Eclairages** ,n°126,octobre 2008,p 04.

السيادية.....)، هذا من جهة و من جهة أخرى إقناع دول الضفة الجنوبية للمتوسط بضرورة عقد قمة للإتحاد من أجل المتوسط على مستوى الرؤساء لبحث الآليات الضرورية (السياسية ، الأمنية،....) الكفيلة بجعل هذا الإتحاد وسيلة لفض النزاعات الإقليمية في حوض المتوسط (الصراع العربي الإسرائيلي، قضية الصحراء الغربية،....) وليس ضحية لها(1).

كما أن التحولات السياسية التي تعيشها مختلف بلدان جنوب المتوسط في الوقت الراهن و التي صاحبت " الإنتفاضات" الجماهيرية و التي كان للازمة الإقتصادية العالمية الأثر البالغ في إندلاعها،حسب إعتقاد الباحث الفرنسي في المدرسة العسكرية العليا بباريس (فرنسا) الأميرال "**جون دوفورك Jean Dufourcq**"،تمثل تحديا سياسيا آخرا أمام بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط في المستقبل،والذي يتمثل في ضرورة الدعم السلمي للإصلاحات السياسية و الديموقراطية التي إنطلقت حسبه في هذه البلدان خلال تقديم الخبرة الأوروبية في ميدان الحكامة الديمقراطية لها،القيام بأدوار الوساطة و المساعي الحميدة بين حكومات بعض من هذه الدول (التي لم تقد الاحتجاجات فيها لتغيير الأنظمة السياسية الحاكمة) و المعارضة السياسية و ذلك لتجنب أي إنزلاق قد يؤدي إلى انفلات أمني واسع النطاق،ممارسة ضغوط سياسية لحمل هذه الحكومات على السير قدما في طريق الإصلاح السياسي و الإقتصادي، تقديم الإتحاد الأوربي لتحفيزات مختلفة في فائدة هذه الدول لدفعها نحو التغيير للديمقراطية الفعلية كمنحها مثلا وضع " الشريك المتقدم"مع الإتحاد الأوروبي و غيرها من الإغراءات(2).

---

(1)- Lamassoure Alain,«crise budgétaire :comment préserver l'avenir européen ?»,**Questions D'Europe**,n°181,octobre2010,p07.

(2)- Dufourcq Jean,« la situation dans les pays arabes, il ya un problème de relève de génération politiques»,**le soir D'Algérie**, Quotidien national d'information, Alger, n° 6224,06 avril 2011,p07.

المطلب الثاني : التحديات الإقتصادية و الإجتماعية.

تعتبر مسألة تفعيل الإستثمارات المباشرة في إطار سياسة التعاون الأمني في منطقة المتوسط من أهم التحديات الإقتصادية ،إذ أن الأزمة الإقتصادية العالمية الأخيرة كان لها الأثر السلبي على الديناميكية الإستثمارية الأوروبية في دول جنوب المتوسط ،بالشكل الذي أدى إلى تقلصها في حدود 60% في بعض الدول الجنوبية للمتوسط على غرار الجزائر ،ومن هنا فإن التحدي المستقبلي المطروح في إطار سياسة التعاون الأمني في المتوسط في قطاع الإستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية في جنوب المتوسط يتمثل في ضرورة إعادة الطرف الأوروبي النظر في سياسته المالية و الإستثمارية مع دول جنوب المتوسط، حيث أن الأزمة الإقتصادية العالمية الأخيرة التي أدت بالإضرار بالموارد المالية للإتحاد الأوروبي، مؤسسات، دول و قطاعات إقتصادية خاصة (تواصل عملية تباطؤ النمو الإقتصادي في بعض الدول كفرنسا و ألمانيا، و استمرار الركود في البعض الآخر مثل اليونان، إسبانيا البرتغال،...) لا يجب أن تمثل كابحا أو عائقا في المستقبل أمام الحركة المالية و الإستثمارية لأوروبا في دول جنوب المتوسط.

وفي هذا الصدد يعتقد مدير مركز الدراسات و الأبحاث في العالم العربي المعاصر في بروكسل "**بشارة خضر**"، أن الدول الأوروبية المتوسطية تمتلك عدة خيارات ووسائل ناجعة حسبه يمكن إستغلالها لإعادة تفعيل و إطلاق الفعل الإستثماري و المالي الأوروبي في جنوب المتوسط دون الحاجة لأغلفة مالية ضخمة قد لا يكون الإتحاد الأوروبي مستعدا في الوقت الراهن لتقديمها(1)، ومن هذه الطرق يطرح:

* إنشاء صندوق أوروبي- متوسطي للتنمية و الإستثمارات يمول رأسماله بطريقة مشتركة و مفتوحة بين الإتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية الأخرى مع إمكانية فتح رأسماله لدول أخرى لا تنتمي بالضرورة للفضاء الجغرافي الأوروبي ة المتوسطي و لكن لها رؤوس أموال ضخمة كالدول الخليجية، الصين و غيرها بحيث تقدم أموال للصندوق مقابل ذلك تتحصل على فوائد مالية من القروض التي يقدمها الصندوق لدول جنوب المتوسط و حتى الأوروبية للإستثمارات.

* ضرورة تحرك دول القوس اللاتيني (فرنسا،إيطاليا،إسبانيا و البرتغال) ذات التوجهات التعاونية المتوسطية في إطار الإتحاد الأوروبي للضغط على هذا الأخير و على الدول الداعمة للتعاون مع دول شرق ووسط أوروبا مثل ألمانيا و هولندا بهدف حمل الإتحاد الأوروبي على تحقيق التوازن في توزيع إستثماراته الأجنبية المباشرة بين دول شرق ووسط أوروبا التي تسيطر على 60% من إجمالي إستثمارات الإتحاد الأوروبي الخارجية ، وبين دول جنوب المتوسط التي لا تتجاوز فيها النسبة سقف10%.

(1)- KHADER BICHARA, **Le Partenariat Euro-Méditerranéen après laConférence de Barcelone**, Paris, Editions Harmattan, France, Octobre1997,p126.

* تطـوير قطاعـات إسـتثمارية جديـدة والتـي تعـاني فيهـا دول جنـوب المتوسـط مـن الـنقص فـي الوقـت الـذي يملـك فيـه الإتحـاد الأوروبـي إمكانـات معتبرة،كمجـالات العلـوم و التكنولوجيـا، تطـوير البنيـة التحتيـة فـي ميـدان التقنيـات و الاتصـالات،ففي هـذا الإطـار نجـد أن هنـاك دول جنـوب متوسـطية مالكـة للإمكانيـات الماليـة بمقارنتهـا مـع دول جنـوب متوسـطية أخـرى علـى غـرار الجزائـر، غيـر أنهـا لا تتمتـع بـالخبرة و المعرفـة العميقـة و الواسـعة فـي الميـادين التكنولوجيـة و المعرفية(1).

ومـن هنـا يمكـن للإتحـاد الأوروبـي إسـتغلال هـذا الوضـع لبنـاء توجهـات إسـتثمارية جديـدة مـع دول جنـوب المتوسـط تتركـز علـى فـتح مخزونـه المعرفـي فـي ميـدان العلـوم و التكنولوجيـا لتسـتفيد منـه بقية دول المتوسط الجنوبية.

و فـي مقابـل كـل هـذا يتوجـب علـى دول جنـوب المتوسـط أن تتحـرك بـدورها لتعزيـز علاقاتهـا الإقتصـادية فـي إطـار التعـاون جنـوب–جنـوب فـي حـوض المتوسـط و بالتـالي جعـل الأزمـة الإقتصـادية العالميـة الأخيـرة فرصـة لهـا لخلـق تعـاون مـالي و إقتصـادي فـي ميـادين مختلفـة بمـا فيهـا الإسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة ، ففـي المنطقـة المغاربيـة مثلا،نجـد أنـه علـى الـرغم مـن مـرور أكثـر مـن عشـريتين مـن الـزمن علـى إطـلاق " إتحـاد المغـرب العربـي الكبيـر" (UMA)،علـى أسـاس أنـه يشـمل آليـة مغاربيـة للتعـاون و الإنـدماج الإقتصـادي بـين أطرافـه،غير أن المشـاكل و الأزمـات السياسـية بـين الـدول المغاربيـة (قضـية الصـحراء الغربيـة مشـاكل الحـدود بـين الجزائـر و المغـرب الأقصـى،....) حالـت دون التوصـل حتـى لإطـلاق بنـوك و مصـرف ماليـة مشـتركة تعـزز الإسـتثمارات بـين دولـه، وهكـذا تكـون بمثابـة وسـيلة مشـتركة يـتم مـن خلالهـا توحيـد الموقـف المغـاربي و تمثـل مصـالحه الماليـة و الإقتصـادية عنـد التفـاوض مـثلا مـع المؤسسـات الماليـة الدولية(صـندوق النقـد الـدولي،البنك العالمي،بنـك الإسـتثمارات الأوروبي،...)للحصـول علـى القروض و المساعدات المالية الموجهة للتنمية الشاملة(2).

و تأسيسـا علـى هـذا،فإن التحـدي المطـروح فـي الحاضـر و المسـتقبل علـى هـذه الـدول خاصـة فـي إطـار وضـع إقتصـادي دولـي يتميـز بتواصـل ارتـدادات الأزمـة الإقتصـادية العالميـة الأخيرة،يتجلـى فـي ضـرورة إقتنـاص الـدول المغربيـة خاصـة و دول جنـوب المتوسـط عامـة لهـذه الفرصـة للتحـرك الجمـاعي لخلـق أدوات ماليـة و إقتصـادية مشـتركة لتعزيـز الإسـتثمارت البنيـة مـع ضـرورة عـزل المشاكل السياسية القائمة بينها من اجل أن لا تؤثر على هذه الأهداف(3).

---

(1)– Ibid,p127.

(2) –Plane patrick, **Performances productives et climat de l'investissement dans quatre pays de l'espace MENA :Algérie, Egypte, Maroc, Liban**, FEMIS ,France, février 2010,p74. (3)- TAMEUR *Abderrahmane*,

(3)- Tameur Abderrahmane,**Coopération Euro-Méditerranéenne dans le cadre de la conférence de Barcelone,** Mémoire de fin d'Etudes pour l'obtention d'un diplôme de l'Ecole Nationale d'Administration,E.N.A, année universitaire1998-1999,p158.

أما المسألة الأخرى في إطار التحديات الاقتصادية فتتمثل في تحقيق التوازن التجاري بين ضفتي المتوسط، إذ أن الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة لتفاقم الاختلالات التي ميزت العلاقات التجارية بين الضفتين،فقد تسببت الأزمة كما رأينا بانهيار الصادرات الجنوب المتوسطية نحو اتحاد الأوروبي و الضعيفة أصلا بحوالي 19.6%انطلاقا من2009 و لتسبب أيضا في تعزيز الترسانة القانونية و الإجرائية الأوروبية المفروضة على السلع الجنوب المتوسطية(الرسوم الخاصة، نظام الحصص، ، المعايير، الرسوم ضذ إغراق، الحماية الصحية، الأفضلية الزراعية،...)، مقابل انتقاد الاتحاد الأوروبي للتحركات المماثلة التي اتخذها الدول الجنوب متوسطية،لحماية اقتصادياتها من انعكاساتها الأزمة الاقتصادية (إعادة العمل ببضع الحواجز الجمركية، فرض قوانين تجارية جديدة،...)، مما أدخل التعاون التجاري الأوروبي–المتوسطي بهذا في مرحلة من الغموض و انسداد الأفق، و بالتالي فان التحديات المطروحة أمام الأطراف الأوروبية–المتوسطية في المستقبل تتمثل في ضرورة العمل المشترك على تجاوز هذه المرحلة من خلال تصحيح الوضع اللآتوازني الذي يميز التعاون التجاري بين الطرفين وهو ما سوف يمهد لبناء علاقات تجارية أفقية لها القدرة على تحقيق الاندماج التجاري بين الضفتين بالطريقة التي ستعود بالفائدة و المنفعة على جميع الأطراف وما قد يساعد على تحقيق ذلك يتمثل خاصة في:

*ضرورة إعادة الاتحاد الأوروبي النظر في مبادئ اتفاقات الشراكة الثنائية التي أبرمتها مع دول جنوب المتوسط و التي تستند على قواعد " المنظمة العالمية للتجارة " (OMC) و التي تفرض على دول جنوب المتوسط معاملة السلع الأوروبية في أسواقها الوطنية بنفس الطريقة التي تتعامل بها مع سلعها الوطنية(مبدأ المعاملة الوطنية المتماثلة) وهو الأمر الذي تسبب في إفلاس و تقلص العديد من الصناعات المحلية الجنوب متوسطية بسبب المنافسة و عدم جاهزية القطاع الاقتصادي الجنوب متوسطي لمرحلة التحرير المتقدم لأسواقها بالدرجة والمستوى الذي تحدده اتفاقات التجارة الأوروبية مع هذه الدول.

*ضرورة تبني الدول الجنوب متوسطية الإستراتيجية توسيع الشركاء و ذلك بالانفتاح على العالم الخارجي من غير الاتحاد الأوروبي من خلال الدخول في اتفاقات شراكة مدروسة مع دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية، كندا، الصين، البرازيل، الهند وغيرها،..... مما سيشكل مع الوقت ضغطا هاما على الاتحاد الأوروبي و يجعله يشعر بخطر منافسة القوى الاقتصادية الكبرى له في حوض المتوسط،مما سوف يقوده مكرها للرضوخ للمصالح التجارية الجنوب متوسطية وبالتالي الموافقة على بناء علاقات تجارية أكثر توازنية و اندماجية مع دول جنوب المتوسط تتجاوب و مصالح و حاجات جميع الأطراف(1).

(1)– صبري عبد الرحمن ،« مستقبل مسيرة العلاقات العربية الأوروبية: من الحوار إلى المشاركة»، **مجلة شؤون عربية**،العدد90، جويلية1997، ص86.

*دعم التعاون التجاري البين جنوبي(جنوب–جنوب متوسط) الذي لا يتجاوز في الوقت الراهن سقف 02% إلى 03% من المبادلات التجارية البينية السنوية،من خلال إعادة تفعيل و إحياء مشروع التجارة الحرة على مستوى العالم العربي و الذي يعود لسنة 1997، و كذا من خلال توسيع اتفاقية " أغادير" لسنة 2004 و التي تربط بين المغرب الأقصى، تونس، مصر و الأردن بدخول دول جنوب متوسطية جديدة لها في المستقبل، مما سيخلق كيانا تجاريا موازيا ولو نسبيا للاتحاد الأوروبي و الذي سيكون بمثابة قوة مساومة و تأثير لها الاستطاعة على الحديث بصوت واحد مع الاتحاد الأوروبي وهو ما سيسهل عملية تعميق التعاون التجاري المتوازن بين الضفتين، على أساس أن المفاوضات ستتم بين مجموعتان متناظرتان و ليس بين مجموعة متحدة (الاتحاد الأوروبي) و بين دول أخرى مشتتة و متضاربة المصالح مثلما هو عليه الشأن في الوقت الراهن.

التحدي الآخر فيتمثل في مسألة مواجهة أزمة البطالة و الهجرة بين الضفتين، حيث أن هنالك علاقة سببية بين البطالة التي تستمر في التفشي في بلدان جنوب المتوسط بوصولها سنة 2006 رسميا إلى حوالي 10%,2 لتسجل هذه النسبة زيادة مماثلة بحوالي 17% سنة 2009 و ذلك بسبب الأزمة الإقتصادية العالمية، و بين مسألة الهجرة الشرعية و غير الشرعية نحو أوروبا.

فالانفجار الديموغرافي الذي تشهده دول جنوب المتوسط بوصول سكان جنوب المتوسط نحو 250 مليون نسمة عام 2008(منهم 62% من مصر و تركيا وحدهما) في الوقت الذي تعاني في هذه الدول من نقص النمو الاقتصادي الذي يجب أن يفوق 08% سنويا لاحتواء الأعداد الضخمة من الموارد البشرية المرشحة للعمل سنويا.

إذ تذكر الدراسات أنه في 12 سنة القادمة سوف يستجوب على دول جنوب المتوسط استحداث 03 ملايين منصب عمل كل سنة، وهذا إذا أردنا الحفاظ فقط على مستوى بطالة في حدود 10%، وإذا عرفنا أن النمو الاقتصادي لدول جنوب المتوسط في الوقت الراهن لا يتجاوز 02%بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، و لينخفض لأقل من 01%،في دول مثل تونس و مصر بسبب الاضطرابات السياسية و الأمنية التي حدثت هناك انطلاقا من نهاية سنة 2010 و بداية سنة 2011، فإن طموح الوصول لتحقيق هذه النسبة من فرص الشغل سيبقى صعب المنال، و بالتالي فقد نتج عن هذه الوضعية تزايد في أعداد الهجرة الشرعية(المطالبة باللجوء السياسي، طلب تراخيص الإقامة من العمل...،) و الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا بحثا عن فرص عمل هنالك، و بالتالي فإن التحدي الذي تفرضه الأزمة الاقتصادية العالمية على العلاقات الأوروبية– المتوسطية في هذا الصدد يتمثل في ضرورة

تحـرك الإتحـاد الأوروبـي لتحمـل مسـؤولياته الأمنيـة، الاقتصـادية و الاجتماعيـة فـي هـذا الإطـار من خلال رفع التحديات التالية:

*علـى الـرغم مـن أن الإتحـاد الأوروبـي لا يـزال يمـر بـدوره بالأزمـة الاقتصـادية العالميـة (أزمـة الـديون السـيادية، ركـود النمـو،.....) ممـا رفـع مـن نسـبة البطالـة فـي أوسـاط الأوربيـين أنفسـهم (فقـد ارتفعـت نسـبة البطالـة فـي اسـبانيا مـثلا مـن 20% سـنة 2009 إلـى 22% سـنة 2010) إلا أن الإحصـائيات و الدراسـات الاستشـرافية تظهـر أن الاتحـاد الأوروبـي سـيحتاج فـي المسـتقبل (عشـرين إلـى ثلاثـين سـنة القادمـة) لقـوى بشـرية شـابة للعمـل بفعـل ظـاهرة الشـيخوخة التـي تعـاني منها.

المجتمعـات الأوروبيـة الـذي تراجعـت نسـبة الخصـوبة فيـه بنحـو 0.1%- بـين سـنة 2005 و 2010 بينمـا تشـهد هـذه النسـبة زيـادة بحـوالي03% سـنويا فـي دول جنـوب المتوسـط ممـا يعنـي أن البطالـة فـي أوروبـا مسـألة وقـت لـيس إلا، حيـث سـتتقلص مـع خـروج الاقتصـاد الأوروبـي مـن الأزمـة الاقتصـادية العالميـة، بينمـا سـتظل البطالـة ظـاهرة مزمنـة فـي دول جنـوب حـوض المتوسـط،مما سـيتوجب علـى أوروبـا البـدء مـن الآن فـي تبنـي سياسـة جديـدة للهجـرة تقـوم علـى تسـوية الوضـعية القانونيـة للمهـاجرين الجنـوب متوسـطيين الـذين سـتحتاج إلـيهم فـي المسـتقبل إضـافة لضـرورة تسـهيل إجـراءات الهجـرة و الإقامـة فـي أوروبـا و هـو عكـس مـا تقـوم بـه فـي الوقـت الراهن.

*ضـرورة زيـادة الإتحـاد الأوروبـي لمسـاعداته الماليـة المقدمـة لـدول جنـوب المتوسـط و تخصـيص غـلاف مـالي إضـافي لمسـاعدة الـدول الجنـوب متوسـطية علـى اسـتحداث مناصـب الشـغل خاصـة منهـا تلـك التـي تعـيش فـي الوقـت الحـالي اضـطرابات و"انتفاضـات" زادت مـن معضـلات البطالـة و الفقـر ممـا يقـود لزيـادة الهجـرة السـرية نحـو أوروبـا، إذ أن المسـألة تتعلـق هنـا بالتضـامن الإنسـاني الـذي يفـرض علـى الاتحـاد الأوروبـي التحـرك العاجـل قبـل ظهـور كـوارث إنسـانية فـي هـذه الـدول، و هنـا نجـد أن تحجـج الاتحـاد الأوروبـي بعـدم ملكيتـه للطاقـات الماليـة التـي ستسـمح لـه بهـذا التحـرك لا يمثـل حجـة مقنعـة، فصـحيح أن الاتحـاد الأوروبـي يعـيش أسـوأ أزمـة اقتصـادية منـذ نهايـة الحـرب العالميـة الثانيـة و لكـن فـي المقابـل أيضـا عليـه تخصـيص أغلفـة ماليـة اسـتثنائية لهـذه الـدول كمـا يفعـل مـع الـدول الأوروبيـة التـي تعـاني مـن أزمـات الـديون السـيادية، و هـذا انطلاقـا مـن أن الخطـر الـذي قـد ينـتج فـي المسـتقبل علـى السـلم و الأمـن و الاسـتقرار فـي حـوض المتوسـط عـن هـذه الظـاهرة (الإرهـاب، حـروب أهليـة،الاتجار بالبشـر،الاختطافات،.....) سـتكون عواقبـه متساوية أو تفوق الأخطار الاقتصادية المتوقعة من أزمة الديون السيادية في أوروبا.

المطلب الثالث:التحديات الطاقوية و البيئية

تؤكد أغلب الدراسات بأن التحديات الطاقوية و البيئية ،لا تقل أهمية عن التحديات الأمنية و الاقتصادية بخصوص مسألة التعاون الأمني في المتوسط.

فمن الواضح أن الطاقة ستشكّل عاملاً رئيسا في المستقبل الجيوسياسي للمنطقة المتوسطية وبالتالي فإن التحدي الطاقوي و البيئي المطروح هو كيفية جعل هذا العامل عامل استقرار و ازدهار و ليس عامل نزاع إقليمي ودولي،حيث نجد أن حوالي 460 مليون نسمة في دول منطقة البحر المتوسط منها 3/2 من هذا العدد يعيشون في تجمعات حضرية تتركز حول المناطق الساحلية ،وتمثل دول جنوب المتوسط أكثر من 30% من إجماي سكان المنطقة و هي نسبة في تزايد مستمر،حيث تواجه غالبية مدن جنوب المتوسط مجموعة متشابهة من التحديات المتعلقة بالتنمية العمرانية و إمدادت الطاقة و الإدارة البيئية،خاصة فيما تعلق بإدارة المياه و النفايات خاصة ، الإحتياجات في إدارة العمران و التي تعتبر ملحة للغاية مثل الإحتياجات في مجالات أنظمة النقل و النية الأساسية للمياه و النفايات و كذللك الطاقة النظيفة و الحفاظ على الطاقة،لذا من المتوقع أن تزداد الإحتياجات المتعلقة بالتنمية العمرانية و الطاقة المستدامةبشكل حاد في الأعوام القادمة خاصة في ظل الزيادة السكانية و الحاجة لتطوير و بناء القدرات في مجال التخطيط و التنمية المستدامة.

فدول المتوسط تعمل على تنفيذ مشروع "توفير طاقة نظيفة لمدن البحر المتوسط"–CES MED،من خلال إفتتاح المشروع الذي كان في جانفي *2013*، حيث بدأ بمدة 36 شهرا و أسس مكتبين إقليميين في الرباط وبيروت للمساندة والمساهمة في تنفيذ المشروع بالمشرق والمغرب،و تم تمديده إلى *ديسمبر 2015* بـ 18 شهراعن مدته الأصلية.

ثاني تمديد للمشروع كان في *يوليو 2017* من 54 شهرا الى 63 شهرا ،أي تسعة أشهر للمضي مع مشروع "توفير طاقة نظيفة لمدن البحر المتوسط" الى غاية ابريل 2018، أما اكتمال المشروع **فيكون** في *نهاية أفريل 2018، أين* سينهي مشروع "توفير طاقة نظيفة لمدن البحر المتوسط" CES–MED أنشطته مع حلول أبريل 2018 بعد أن استفادت منه السلطات المحلية المشاركة في البلدان العشرة التي تغطيها الآلية الأوروبية للجوار و الشراكة جنوب ENPI: الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب فلسطين وتونس

وتُعتبر الخطة الرئيسية لخطة المتوسط للطاقة الشمسية بمثابة خارطة طريق مشتركة لتحديد السياسة الواجب اتباعها على المدى المتوسط(2)، حيث تقدم توجيهات واضحة بشأن ما يتعين

---

(1) – CES-MED، تحديات التنمية الحضرية والطاقة المستدامة في دول جنوب البحر المتوسط، من الموقع: http://www.ces-med.eu/ar تاريخ الدخول 2017/11/05.

(2)–الإتحاد من اجل المتوسط، **الخطة المتوسطية للطاقة الشمسية: نحو الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة في منطقة المتوسط**، من الموقع: http://ufmsecretariat.org/ar/mediterranean-solar-plan ، تاريخ الدخول 2017/11/06.

القيام به لتطوير أسواق نشطة ومتكاملة إقليمياً ومكتفية ذاتياً في مجال الطاقة المتجددة وتكنولوجيات كفاءة الطاقة، فضلاً عن تعزيز الصلات بين أنظمة الكهرباء المستعملة في الدول الأعضاء وبالتالي تيسير عملية بدء استخدام طاقات سليمة وآمنة ونظيفة غير القابلة للنضوب وغير ملوثة، مما يمهد الطريق لتبادل الكهرباء الخضراء على نطاق أوسع عبر منطقة البحر الأبيض المتوسط ومن حولها.

كما أن الخطة الرئيسية لمشروع الطاقة النظيفة في المتوسط جاءت لتكمل بشكل حيوي وتعزز الاستراتيجيات والأنشطة العديدة الأخرى، سواء القائمة منها أو الناشئة، وذلك على

المستويين الوطني والدولي. كما ستوفر أساساً وإطاراً للأنشطة التي يسعى الإتحاد من أجل المتوسط إلى تحقيقها في مجال الطاقة، والمتمثلة على وجه التحديد في المساعدة على اقتراح وتطوير وتنفيذ ما يلي(1):

*مجموعة متنوعة من أدوات الدعم المالي التي من شأنها أن تمهد الطريق لتخفيف تكاليف التمويل على نحو مستهدف.

*مشاريع رائدة تتيح اختبار السياسات والآليات.

* منصات عمل مشتركة من شأنها أن تتيح تبادل الخبرات والدراية.

* آليات تنمية القدرات والتعاون بما يتيح تيسير نقل الدراية وتنمية القدرات على جميع المستويات.

من جهة أخرى فإن اكتشاف الغاز في شرق المتوسط يمثّل فرصةً لازدهار جميع اقتصاديات المنطقة لكن في ظلّ مناخِ الخلاف وانعدام الثقة السائد حاليا قد تسفر احتياطات الطاقة هذه أيضا عن مزيد من التوتّر في حوض المتوسط، فالاكتشافات الضخمة للغاز في إسرائيل وكذلك الاكتشافات المهمة التي ستبرز قبالة شواطئ قبرص ولبنان، جذبت اهتمام الدول الكبرى في العالم و كذلك الدول المؤثرة في المنطقة.

فإسرائيل كانت السبّاقة إلى استخراج الغاز من حقليها في تامار وليفياثان، وقد جاءت هذه الاكتشافات في وقت مهم و حساس بالنسبة إليها، حيث أن إمدادات الغاز المصري إليها باتت عُرضة إلى التهديد وبالتالي فإن مثل هذه الاكتشافات لا تجعل إسرائيل مكتفية ذاتيا من الغاز وحسب بل أيضا مُصدِّرة له ، غير أن هذا التصدير قد يكون مجديا و مفيدا إلا إذا كانت تل أبيب في حالة سلام مع جيرانها،لان طريق التصدير الأكثر فاعلية من حيث التكلفة هو ذلك الممتد براً عبر حدودها الشمالية إلى أوروبا، لكن هذا الطريق مُغلق في وجهها وبالتالي فإن تل أبيب تُخطط لشحن صادراتها عبر قبرص، بيد أنها تواجه هناك أيضا الكثير من

(1)- نفس المرجع.

الخيارات والتحديات، فأسهل الطرق من هناك قد يكون تركيا، لكن العلاقات التركية – الإسرائيلية المتردية تجعل من مثل هذا الخيار أمراً مستحيلاً الآن ومن ثم فإن شحن الصادرات عبر اليونان يعني طريقا أطول، كما أن تركيا تقف حجر عثرة في وجهه(1).

وهكذا يتضح أن تراجع العلاقات التركية – الإسرائيلية جاء في وقت سيئ للغاية بالنسبة إلى الطموحات الإسرائيلية في مجال صادرات الطاقة.

الخيار الآخر أمام إسرائيل هو بناء مصنع لتمييع الغاز الطبيعي قبالة شواطئها أو في قبرص وشحن الغاز على السفن إلى الأسواق العالمية لكن هذا خيار مكلف، علاوة على كونه عرضة أيضا إلى التهديدات والتوترات الإقليمية(2).

في هذه الأثناء أصبحت قبرص فجأة لاعبا استراتيجيا يُشرف على مفارق طرق صادرات الطاقة في المنطقة، وهذا ما دفع رئيس الوزراء الإسرائيلي **بنيامين نتانياهو** إلى مغازلتها بكثافة، وما جعل هذه الجزيرة قبلة أنظار مسؤولين إقليميين ودوليين تدافعوا لزيارتها، كما أنه جعلها أيضا عرضة إلى ضغوط عنيفة من جانب تركيا، لكن الخلافات الداخلية في قبرص تؤثر سلبا في الدور القبرصي إذ أن القادة القبارصة الأتراك عارضوا انفراد نيقوسيا في إبرام عقود حفر آبار الطاقة في البحر وهو اعتراض ذرعته البحرية التركية بالتهديد بعرقلة تقدُّم برامج استكشاف حقول الطاقة.

أما لبنان فقد كان بطيئا في الانطلاق للإستفادة من ثروات الطاقة المحتملة لديه، ولم تتحرّك الحكومة والبرلمان إلا أخيراً لسن التشريعات الضرورية لفتح المناطق البحرية اللبنانية أمام شركات الطاقة العالمية . حيث سارعت شركات النفط والغاز الكبرى من الولايات المتحدة وأوروبا، وروسيا، والصين واليابان والبرازيل إلى إبداء الاهتمام بالمخزون اللبناني المحتمل، كما بدأت دول أخرى مثل إيران وقطر وتركيا بالبحث عن وسائل للمشاركة في هذا القطاع.

فإذا ما وضعنا في الاعتبار طبيعة الحكومة الائتلافية وطبيعة التوازنات والتحالفات اللبنانية فقد نصل إلى الاستنتاج بأن العقود ستكون من نصيب باقة منوَّعة من الشركات، فحزب الله وحلفاؤه يحتمل أن يدفعوا باتجاه الشركات الروسية لمكافأة موسكو على دعمها، بخاصة لسورية، ولتشجيع الرعاية الروسية لمحور إيران – العراق – سورية – حزب الله.

كما يُحتمل أن يندفع رئيس الحكومة لموازنة هذا التوجُّه من خلال تشجيع عقود مع شركات غربية وبالتحديد فرنسية أو أميركية، ويشعر بعض القادة اللبنانيين بأن وجود انخراط شرقي وغربي في قطاع الطاقة في لبنان من شأنه أن يساعد على توفير اهتمام القوى الكبرى بأمن هذا القطاع ونجاحه على الأمد الطويل.

---

(1)– بول سالم، **الغاز في شرق المتوسط :تأثيرات متصاعدة**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، لبنان، 22 مارس 2012، من الموقع: http://carnegie-mec.org/2012/03/22/ar-pub-47609، تاريخ الدخول 2017/10/25.

(2)- نفس المرجع.

على صعيد آخر، فإن شركات الطاقة الأميركية بدأت بالاستثمار في إسرائيل، ويسعى بعضها إلى الاستثمار في الحصص اللبنانية، غير أن ما تركّز عليه الحكومة الأميركية هو تجنّب اندلاع صراع بين إسرائيل ولبنان حول المثلّث البحري المُتنازَع عليه بين البلدين، والبالغة مساحته 800 كيلومتر مربّع ولهذه الغاية أوفدت مبعوثين إلى المنطقة بغية التوسّط في النزاع،وتبدو أوروبا متلهّفةً إلى تنويع مصادرها من الغاز،لكنها مستاءة من الخلافات بين تركيا وقبرص وإسرائيل التي تعرقل التقدّم في هذا المجال.

أما اهتمام روسيا بسورية وجارها الأصغر لبنان، فيعود جزء منه إلى رغبتها في ترسيخ وجودها في سوق الطاقة لنقل الغاز من مصر ولبنان ، «خط الغاز العربي » الناشئة هنا،وفي المقابل تعثّرت خطط تركيا لمَدّ ما يُعرَف بسورية عبر تركيا إلى الغرب، نتيجة النزاع القائم في سورية وتجدُّد العداوات السورية – التركية.

مما لا شكّ فيه أن أكبر تحدي في المنطقة المتوسطية بخصوص سياسة التعاون الأمني، هو السيطرة على الخلافات و النزاعات بين دول المنطقة في مجال الطاقة، و جعله عاملا إيجابيا للتطور و الإزدهار.

بالنسبة للتحديات البيئية و المناخية التي تهدد المحيط الطبيعي في حوض المتوسط فإنها على درجة عالية من الأهمية ،بحيث نجد أن تأثيرات الأزمة الإقتصادية العالمية الأخيرة على بلدان منطقة المتوسط أدت إلى إهمال و تهميش موضوع التعاون البيئي و المناخي بين الضفتين بالشكل الذي أدى إلى تحول البحر الأبيض المتوسط لأن يكون أكثر البحار تلوثا في العالم بفعل عبور 30% من التجارة العالمية عبره و 25% من النقل الطاقوي العالمي،مما جعل الباحث الفرنسي في مركز الأبحاث حول البحار "**كريستيان بوشيت**" **Christian Buchet** " يؤكد على أنه يتسرب سنويا إلى مياه البحر المتوسط حالي 80 ألف طن من المحروقات كما أن تمركز 33% من سكان المنطقة المتوسطية على ضفاف البحر المتوسط ساهم في تلويث مياهه بواسطة النفايات الصناعية ،مياه الصرف الصحي،...، أضف له خطر التغيرات المناخية التي تواجهها دول حوض المتوسط و الناتجة عن الإنبعاثات الغازية الساخنة(Emission de Gaz a Effet de Serre)(1)، حيث أن عديد الدراسات تؤكد أنه في حالة ارتفاع حرارة كوكب الأرض بدرجتين إضافيتين ،فإن كمية الأمطار المتساقطة على دول جنوب المتوسط ستنخفض بنحو 20% مما سيؤثر سلبا على قطاع الزراعة (زيادة التصحر إنخفاض المحاصيل الزراعية المنخفضة أصلا مما سيؤدي ذلك إلى أزمات غذائية قد تتطور إلى مجاعات في دول كموريتانيا أو إلى حروب أهلية في دول أخرى،...) و السياحة.

(1)- S.N,« méditerranée une mer particulièrement menacée par la pollution»,**LE CORRIER D'ALGERIE**,Alger,N1312,juillet2009,p11.

وينبغي أيضا أن يزيد الإحتباس الحراري العالمي من الأخطار التي تهدد التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط،حيث أن البحر الأكثر دفئا يؤدي إلى جذب أنواعا استوائية جديدة، و يدفع بالسكان الموجودين بالفعل في البحر الأبيض المتوسط إلى الهجرة نحو مناطق جديدة، وهي في الوقت الراهن غير مواتية لهم(1).

و قد كشفت تقارير علمية بأن إرتفاع معدل الحرارة بدرجتين كافيا للتسبب في ما يلي(2):

*نقص كبير في المحاصيل الزراعية في الدول المتقدمة والنامية

*حركة تهجير كبيرة لسكان شمال إفريقيا

*تعرض 8,2 مليار شخص لنقص المياه

*خسارة 97 في المئة من الحيز المرجاني

*إنتشار مرض الملاريا.

كما كشفت لجنة من خبراء التابعة للأمم المتحدة من خلال تقرير لها، بان التغيرات المناخية ستؤدي إلى إرتفاع مستوى مياه البحر و زيادة درجات الحرارة ،مما يهدد الإنتاج الزراعي و يلوث مصادر المياه(3).

بشكل عام وحسب الخبراء فإن "التهديد" الخاص بالتنوع البيولوجي، وأيضا إنشاء أنواع خارجية من أصل استوائي أي ثروة جديدة في مناطق معينة يمكن أن يؤدي إلى فقدان الطابع الخاص للمجتمعات المتوسطية".

وخلص الباحثون إلى أنه "من الضروري وضع تحليل واسع لمبادرات الحفظ للحفاظ على التنوع البيولوجي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط"، مضيفا أن هذا البحر يمكن أن يصبح، في هذا الصدد، "نموذجا لمحيطات العالم"(4).

و بالتالي، فإن التحدي المطروح على الأطراف الأوروبية– المتوسطية في هذا الصدد، يتمثل في ضرورة العمل المشترك على مواجهة هذه الأخطار البيئية و المناخية في المستقبل و التي تهدد حتى الأمن الغذائي و المائي لشعوب ضفتي المتوسط و على وجه الخصوص شعوب الضفة الجنوبية، مما سيؤثر على الأمن و الاستقرار في المنطقة المتوسطية كلها(حروب و نزاعات على المياه، أزمات غذائية،.....) و بالتالي فإذا سارع الاتحاد الأوروبي لتبني برامج و مخططات استعجاليه لمساعدة دوله على رفع التحديات الاقتصادية و الاجتماعية للازمة الاقتصادية العالمية،فإن على هذا الاتحاد أيضا عدم تناسب الموضوع البيئي في حوض المتوسط و هذا من خلال إمكانية إنشاء وكالات أوروبية– متوسطية مشتركة متخصصة في

(1)–*Jean-Pierre*, La Méditerranée, mer la plus menacée au monde, l'express le 03/08/2010 à 08:09, https://www.lexpress.fr/actualite/societe/environnement/910139.html,.date d'entrée 10/11/2017.

(2)- مالك حسين حوامدة،**التحديات البيئية في القرن الحادي و العشرين**،دار دجلة للنشر، ،الأردن، الطبعة الأولى 2014،ص 240.

(3) - رشيد الحمد، **البيئة و مشكلاتها**، أفاق للنشر و التوزيع،الكويت، الطبعة الثانية2002 ،ص230.

(4)- نفس المرجع.

حمايـة البيئـة البحريـة المتوسـطية، إبـرام معاهـدات بـين الضـفتين تلـزم السـفن التجاريـة و الطاقويـة علـى احتـرام شـروط النظافـة، وفـرض غرامـات ماليـة علـى تلـك التـي يثبـت تسـريبها للمـواد الزيتيـة الملوثـة لميـاه المتوسـط ومـن ثـم اسـتعمال هـذه الأمـوال المحصـلة مـن الغرامـات و كـذلك التبرعـات والمـنح الماليـة المقدمـة مـن طـرف دول الضـفتين للمسـاهمة فـي تمويـل مشـاريع تنقيـة ميـاه المتوسـط المدرجـة فـي مبـادرة الإتحـاد مـن أجـل المتوسـط و المعطلـة بسـبب نقـص التمويـل(1)، و بالتـالي فلأزمـة الإقتصـادية العالميـة و إنعكاسـاتها العامـة علـى الأقطـار الأوروبيـة– المتوسـطية لا يجـب أن تكـون مبـررا لكـبح التعـاون الجمـاعي بخصـوص رفـع التحـديات البيئيـة و المناخيـة التـي تواجههـا دول الضفتين،فصـحيح أن الأزمـة الإقتصـادية العالميـة أضـعفت القـدرات الماليـة لبلـدان الضـفتين ممـا إنعكـس بالسـلب علـى إنجـاز مثـل هـذه التحـديات و لكـن مـن جهـة أخـرى توجـد طـرق و آليـات مختلفة للإلتفاف على هذه الأزمة و المضي قدما في رفع هذه التحديات.

المبحث الثاني:سيناريوهات سياسة التعاون الأمني في المنطقة المتوسطية

فـي هـذا الجـزء مـن البحـث سـنحاول التنبـؤ بمسـتقبل(*) ،سياسـة التعـاون الأمنـي فـي المنطقـة المتوسـطية مـن خـلال إسـتجلاء أهـم السـيناريوهات (**) المحتملـة ، علـى اعتبـار أن مجـال الدراسـة لا يقتصـر فقـط علـى مـا هـو موجـود فـي الواقـع المعـاش، و إنمـا لابـد مـن التطلـع لآفـاق المستقبل ومـا يمكـن أن يحـدث مستقبلا وهذا مـن أجـل تكـوين القـدرة علـى التنبـؤ بـأهم التحـديات والرهانـات الجديـدة التـي تواجههـا المنطقـة ككـل، ومـن هـذا المنطلـق مـن الممكـن ولـو بشـكل نسـبي الاستجابة لمختلـف المستجدات وهذا فـي حـد ذاتـه يعتبـر عنصـرا إيجابيـا بالنسـبة لسياسـة التعـاون الأمني في المنطقة المتوسطية.

غيـر أن هـذه العمليـة لا تبـدو سـهلة كمـا يتصـورها الـبعض، ففـي ظـل الحركيـة الكبيـرة التـي تعرفهـا المنطقة المتوسطية عموما عقب المتغيرات الإقليمية و تطور العلاقات في المنطقة ،نجد أنفسنا

---

(1)– سايل سعيد،**التعاون الأوروبي– المتوسطي في ظل الأزمة الإقتصادية العالمية 2007–2011**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو،2012.

(*)– إستعمال مصطلح "**المستقبل**" كمجال للدراسات و الأبحاث الأكاديمية ،كان من طرف المفكر الفرنسي" **أليكسي دو توكفيل Alexis de tocqueville**" سنة 1835،في كتابه " الديمقراطية في أمريكا" الذي كان عبارة عن محاولة بحث التطور المستقبلي للقوى الكبرى،و يمكن تعريف الدراسات المستقبلية على أنها "تأمل للحاضر ووضع بدا–ل من خلاله للمستقبل من شأنها أن تعطينا صورة عن مجتمع الغد".و في بحثنا هذا سنحاول دراسة مستقبل سياسة التعاون الأمني في المتوسط آخذين بعين الاعتبار مجموعة من المعطيات من أجل الوصول إلى كيفية تأثيرها على الوضع التعاوني في المنطقة المتوسطية.

للمزيد من المعلومات الإطلاع على: وليد عبد الحي ،الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية،الجزائر،شركة الهضاب،1991،ص 16.

(**)**السيناريو (le scenario)**: و يعني وصف سلسلة من الأحداث التي يمكن وقوعها في المستقبل، ويتم إعداد السيناريو وتطوره عبر ثلاثة مراحل :

1/ دراسة حقائق الوضع القائم.

2/ اختيار إحدى التطورات المحتملة لهذه الظاهرة و تحديد مسارها مستقبلا.

3/ تصور الآثار ومداها أي تحديد التبعات التي تعرقل المسار.

للمزيد من المعلومات الإطلاع على: وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، دراسة مستقبلية**، الجزائر :مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، ط1 ، ص99

أمام تعدد و تعقد مشاهد المستقبل و خاصة في مرحلة انتقالية أهم ما يميزها :

- المؤقتية:فهذه المرحلة لا تتميز بالطول الزمني.
- التسارع: بمعنى تعاقب و تطور الأحداث بسرعة كبيرة ووقت قصير.
- الاضطراب: و هذا بسبب إحتدام المواجهة بين القوى المختلفة.

المطلب الأول: سيناريو نجاح مسار التعاون الأمني.

يحمل هذا السيناريو مجموعة من التوقعات الإيجابية وهو أكثر تفاؤلا، حيث يتوقع حدوث تطورات إيجابية في مجال التعاون ، وهذا استنادا إلى عدة معطيات قد تمثل مؤشرات تطور فعلي في مجال التعاون الإنساني بالخصوص من الدول الشريكة لاسيما الطرف الأوروبي ونظيره من دول جنوب المتوسط ، ولا يقتصر هذا التفاؤل على المجالات الثقافية والاجتماعية فقط و إنما يتعدى كل هذا ليشمل المجالات الاقتصادية والسياسية و الأمنية.

فإذا تطرقنا إلى مختلف الإتفاقيات و المعاهدات التي كانت تجمع طرفي التعاون نجد أن هناك العديد من النقاط الإيجابية والتي تبعث حقا على التفاؤل، فانطلاقا من مسار برشلونة الذي يعتبر انطلاقة قوية من أجل تحسين التعاون الأورومتوسطي ، نجد أن هناك إجماع بين الأطراف المتوسطية على ضرورة مواصلة تطوير العمل التعاوني بصفة عامة، من خلال دعم برامج التنمية البشرية وكذا الاهتمام بالتنمية الاجتماعية و برامج دعم حقوق الإنسان وديمقراطية الأنظمة السياسية في المنطقة المتوسطية ،وهذا لن يتجلى إلا من خلال وضع مختلف الإمكانيات المتاحة وكذا تفعيل الآليات اللازمة كتشجيع العمل النقابي والحزبي وكذا تفعيل الآليات اللازمة كتشجيع العمل النقابي والحزبي وكذا تشجيع البحث العلمي وغيرها من الأمور القادرة على تحقيق الأهداف المرجوة(1).

إذن فهذا السيناريو قائم على أساس مقاربة شاملة تعتمد على التعاون و الاعتماد المتبادل في شتى المجالات(الاقتصادية، السياسية، الأمنية ، الإجتماعية و الإنسانية) وهو الاختيار الوحيد إذا ما أرادت هذه الأطراف التقدم فعلا نحو الاتجاه الصحيح للتعاون(2).

و هذا ما يقودنا إلى القول بأن الأمن بمعناه الموسع؛لا يعني غياب الحرب ولكنه يعني التعاون والاعتماد المتبادل لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لضمان الحد الأدنى من

---

(1)– ليلى الرطيمات، **المغرب و الإتحاد الأوروبي نحو تجسيد الوضع المتقدم في إطار السياسة الأوربية للجوار**،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية و الإقتصادية و الإجتماعية ، جامعة محمد الخامس الربط،2014.

(2) - Memiaoui, Nara**, de l'obsession sécuritaire européenne au besoin de prospérité magrébin** : plaidoyer un réel dialogue euro magrébin, thèse de doctorat, université de Lille 2, 2008,p283.

الاستقرار والذي يسمح بدوره بتشكيل سياسات عامة أمنية متعلقة بشتى القضايا التي تشغل أمن وسلامة متوسط اليوم.

فعامل الجوار يملي على الدول المتوسطية العديد من المقاربات والتصورات الأمنية والسياسية نظرا لتشاركها في وحدة المجال الإقليمي،و ما يحتوي عليه من قضايا كالهجرة الغير شرعية الجريمة المنظمة،التطرف،الإرهاب ،الهوية، التنوع الحضاري الثقافي ،برامج الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان كلها تحديات مشتركة ذات أبعاد سياسية وأمنية يتفاعل من خلالها الإقليم المتوسطي ، و هذا ما يتطلب بناء هيكلي ومؤسساتي للتنسيق لمواجهة تلك التحديات (2)، ذلك أن سياسة التعاون الأمني في المنطقة المتوسطية يجعل الخطاب مفتوحا على جملة من الإمكانيات، حيث يتم تحقيقها أولا بواسطة عقلانية خطابية تقتضي البحث عن الحجج الأفضل والمشتركة دون إتهام الآخر ،ومن ثم الإنفتاح على كافة الحجج ذات الصلة والشمولية التي تتضمن مشاركة واعترافا متبادلا بين كافة المعنيين،مما يسمح برفع مستوى المناقشة والحوار بين الضفتين إلى أقصاها والخروج من مسالة الأنا /الأنا الآخر إلى أفق مفتوح(1).

و لكي تكتسب سياسة التعاون الأمني النجاح والتجسيد الفعلي على أرض الواقع، لابد من تلبية المصالح والطموحات المشروعة لدول المنطقة المتوسطية، من خلال تقاسم وجهات النظر و إيجاد حلول للمسائل السياسية والأمنية و الإقتصادية ذات المصلحة المشتركة، بالإضافة إلى تعلق دول المنطقة المتوسطية بمبدأ شمولية و عدم تجزئة مسألة الأمن في المتوسط وجعل تعاونهم في هذا الميدان ينصب في خدمة السلم و التعاون في المنطقة بأسرها من أجل جعلها فضاء أمن و تعاون و إستقرار، مع التأكيد على أن مسار التعاون بين دول المتوسط يتيح من جديد فرصا كبيرة لتعميق علاقات التعاون و إتمام الحوار بين المجموعة الأوروبية و المغرب العربي و الحوار العربي الأوروبي (2)،و هذا بالاسترشاد ببعض المبادئ الحاكمة والتي لابد من الالتزام المتبادل بها،حيث يتوجب على دول المنطقة المتوسطية وضع التعاون الجماعي والمصلحة العامة المتبادلة في المقام الأول من خلال الإعتماد على: المساواة العدالة الندية، التكافؤ بين الضفتين والاحترام المتبادل للخصوصية الثقافية والشخصية ومختلف القيم الحضارية ،عادات وتقاليد الشعوب، وهذا لن يكون وفق الصراع الحضاري وإنما وفق حوار

---

(1)- عبد اللاوي الناصر، **التواصل والحوار أخلاقيات النقاش في الفكر الفلسفي .المعاصر**، بيروت، دار الفرابي ،2013 ، ص20.

(2)- عبد الفتاح كوحيل،« ترقية التعاون في الضفة الغربية للمتوسط»، **مجلة الجيش**، الجزائر ع 509 ، نوفمبر 2005 ، ص28 .

ثقافي وحضاري جاد بين جميع الأطراف،مع الحفاظ على نوع من الواقعية في هذا الطرح من خلال توفير رؤوس الأموال من أجل إنجاح التعاون والخروج به من النظرى إلى الواقع مع ضرورة تحقيق التكافؤ في المستوى العلمي والتكنولوجي وهو ما يتطلب جدية كبيرة خاصة من الطرف الأوروبي في مجال نقل التكنولوجيا والتكوين والتمهين.

فالعديد من المؤشرات السياسية والاقتصادية والأمنية ساهمت بشكل كبير في تحسين علاقات التعاون في المنطقة المتوسطية بشكل عام، ففي الجانب الأمني و في إطار سعيها لبناء سياسة أمنية و دفاعية مشتركة تسمح لها بإدارة أزماتها و التصدي للتهديدات الأمنية في المنطقة المتوسطية مثل الإرهاب ،تهريب الأسلحة الجريمة المنظمة ،الإنقلاب الأمني،المخدرات والناتجة خصوصاعن التطورات المتلاحقة في شمال إفريقيا (جنوب المتوسط)،في كل من مصر ليبيا،وتونس منذ عام 2011،وكذلك في شرق المتوسط تحديدا سوريا، ، قامت دول منطقة المتوسط بعدد من الجهود لجعل منطقة المتوسط منطقة إستقرار على الصعيد الإقليمي،من خلال آليات و تدابير ملائمة،و بالفعل تم إستحداث لجان و شبكات و معاهد تقوم بالدراسة و المتابعة مثل لجنة التنسيق للشراكة السياسية و الأمنية،والشبكة الأورو–متوسطية لمعاهد السياسة الخارجية،هدفها إثراء الحوار الخاص بكيفية بناء السلام و الاستقرار وحقوق الإنسان في المنطقة المتوسطية، بالتنسيق مع المعاهد الأوروبية المتوسطية المتخصصة في مجال البحث حول السياسة و الأمن(1).

وفي مجال الهجرة غير المشروعة التي تتدفق خاصة عن طريق البحر الأبيض المتوسط وعن طريق تركيا تم التوقيع على عدة اتفاقيات من طرف 30 دولة متوسطية، و التي من خلالها يتم تبادل المعلومات الشخصية والأمنية باستخدام الوسائل التقنية الحديثة في مجالات إصدار وثائق السفر وتأشيرات الدخول ووثائق الهوية الوطنية و إجراءات الدخول والخروج عبر الحدود و مراقبتها(2)،و تكثيف الرقابة قبل الدخول و الخروج(3)، كما تم إنشاء حرس الحدود و تدريب الشرطة و الجيش للدول الشريكة المكلفة بإستقبال و ضبط المهاجرين،ذلك أن مراقبة الحدود هي أولوية عند السياسيين لأنها مبنية على الخطاب الأمني ،إذ يعتبرون أن الهجرة الغير شرعية هي تهديدا للمجتمع و للأمن ،لذا يجب أمننة الحدود(3)،وقد إمتد الأمر إلى تجريم الهجرة غير الشرعية(4).

---

(1)– نازلي معوض أحمد،«السياسة المتوسطية للجماعة الإقتصادية الأوروبية»، **السياسة الدولية**، مصر،1983،ص32.

(2)- يونس سامر ، **التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية** ، بيروت 2012،ص114.

(3)- David Bonner, « ***Porous Borders :Terrorism and Migrant Policy*** » , ***in ,*** Barbara Bogusz and others, Op.Cit,P.105.

(4)- Didier Bigo, «**Criminalization of Migration: The Side Effect of The Will to Controls The Frontiers and The Sovereign Illusion» ,in,** Barbara Bogusz and others,**Irregular Migration and Human Rights: Theoretical , European and International Perspectives** , Martinus Nijhoff Publishers , Leiden Boston ,2004,P.65.

(5) – ibid,p.68.

كما تم ضع الأطر القانونية الثنائية والإقليمية في إطار المجموعات الإقتصادية الإقليمية لتنظيم أفضل لتنقل الأشخاص و تعزيز الإنضمام إلى الإتفاقيات الإقليمية والدولية في مجال حماية المهاجرين وحتى تشجيع التعاون بين مصالح الأمن من أجل ضمان مراقبة أفضل للحدود وتشجيع التعاون بين البلدان الإفريقية من أجل مكافحة شبكات استغلال الهجرة غير الشّرعية وإنشاء قواعد بيانات حول طبيعة وأهمية وآليات إدارة الهجرة غير الشّرعية(1).

وقد مكن النظام المعلوماتي لهذه الاتفاقيات ،الدول الأعضاء من الحد من دخول المهاجرين غير الشرعيين ، كما تمثلت جهود بلدان الاتحاد الأوروبي في التوقيع على اتفاقيات أمنية مشتركة ثنائية و جماعية بين الدول الواقعة على ضفتي البحر المتوسط بهدف تقديم الدعم المادي واللوجستيكي لحكومات دول شمال إفريقيا ،وإلى تشديد الرقابة على الحدود و زيادة قدرات الحراسة وإلى تعقب المهربين والمهاجرين أنفسهم بالإضافة إلى إنشاء بنك معلومات أوروبي للإنذار المبكر عن وجود مهاجرين غير شرعيين في أوروبا (2)،كما ركزت معظم المشروعات المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وحكومات دول الشمال الأفريقي على منع المهاجرين غير الشرعيين بالقوة من التسلل إلى أوروبا سواء بانشاء معسكرات احتجاز أو من خلال ترحيل المهاجرين الغير شرعيين(3).

كما تم التوقيع على إتفاقيات ثنائية و متعددة الأطراف بين دول المنطقة المتوسطية فيما يخص(4) :

*متابعة العصابات والتنظيمات التي تنظم الهجرات غير المشروعة وتبادل المعلومات بشأنها و تشديد العقوبات على أفرادها.

*عقد الاتفاقيات الثنائية و متعددة الأطراف الخاصة بتنسيق الجهود المشتركة بمكافحة الهجرات غير المشروعة.

*تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة.

فالتعامل مع الهجرة غير الشّرعية في أوروبا كان بإجراءات وقائية ذات أثار سلبية على حقوق المهاجرين غير الشّرعيين ، وهذا بسبب المقاربة الأمنية الّتي يعتمد عليها الإتحاد الأوروبي وهذا ما تجسد في إنشاء " وكالة مراقبة الحدود الخارجية ." FRONTEX " مقرها بروكسل ولها فروع في ألمانيا، إيطاليا، واليونان وإسبانيا، والتي تعمل على الحد من الظاهرة وتمويل العمليات المشتركة لطرد المهاجرين والتعاون مع الدول المصدر ودول العبور(5).

---

(1)- الأخضر عمر الدهيمي، **دراسة حول الهجرة السرّية في الجزائر**، بحث مقدم في :الندوة العلمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، يوم 08 /2010/04 ،بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص21.

(2)- يونس سامر ، مرجع سابق.

(3)- نفس المرجع.

(4)- ناصر بن حمد الحنايا،**الهجرة غير المشروعة**،جامعة نايف للعلوم الأمنية،الرياض ،2013،ص 14.

(5)- Idil Atak , **L'européanisation De La Lutte Contre La Migration Irrégulière et Les Droits Humains ,** ***Une Etude des Politiques de Renvois Forcés en France , Au Royaume –Uni et en Turquie*** *, éditions Bruylant ,Belgique, 201,p.42.*

كما تم تركيز العمل على تحقيق الاستقرار في منطقة حوض المتوسط وخلق مناخ مناسب للتعاون المتوسطي يقوم على تسوية كافة الخلافات في المنطقة وعلى رأسها الصراع العربي الإسرائيلي الذي يشكل العقبة الأساسية أمام هذا التعاون، وكذلك الربط بين الأمن في البحر المتوسط والأمن الأوروبي واعتبار أن كلا منهما امتداد للآخر، وترسيخ فكرة تحويل البحر المتوسط إلى بحيرة للتعاون بين الطرفين(1).

في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ،تم الإتفاق على بذل كافة الجهود من أجل مكافحتة واجتثاث جذوره والتنديد به، باعتبار أن هذه الظاهرة تستلزم مواجهة جماعية منسقة ومستمرة، بحكم علاقات الجوار والانتماء لنفس الفضاء الإقليمي للدول المتوسطية،و هذا بالنظر إلى التحديات والتهديدات المشتركة التي تواجهها(2).

وقد تم توحيد الجهود وتكثيف التعاون بين الأجهزة الأمنية من خلال تبادل المعلومات و الخبرات وتبني نفس المقاربة في مواجهة هذه الظاهرة وإحباط أساليب التنظيمات الإرهابية في إطار المسؤولية المشتركة على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف مع مراعاة الالتزامات الدولية لكل بلد(3)، بالإضافة إلى التأكيد على اعتماد مقاربة شمولية أساسها الجمع بين العمل على توفير مقومات الأمن وتعزيز أسس التنمية بالتنسيق مع كل الشركاء الاستراتجيين،والعمل على إرساء أسس شراكة أمنية بين الدول الأوروبية (شمال المتوسط)،ودول المغرب العربي (جنوب المتوسط) ، ودول منطقة الساحل والصحراء.

كما تم التنديد بكافة أشكال دعم وتمويل الإرهاب ،بصفة مباشرة أو عن طريق الأموال المحصلة من دفع الفدية، والعمل على حرمان الجماعات الإرهابية من الملاذ الآمن، أو أي شكل من أشكال الدعم والمساندة، والرفض القاطع لعمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن وكل أشكال التهديد التي تمارسها الجماعات الإرهابية لتمويل جرائمها، والدعوة إلى تجريم دفع الفدية والالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي بهذا الشأن، لاسيما القرار رقم 1904 و المتعلق بالتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية.

مع تجفيف موارد تمويل مختلف الجماعات الإرهابية، لاسيما أمام الذكاء الذي تظهره تلك الجماعات في إيجاد موارد جديدة للتمويل، وأمام خبرة داعش في التحكم في الأقاليم و الموارد وأمام أيضا الروابط القوية للإرهاب مع الجريمة المنظمة العابرة للأوطان(4)،مع تكثيف جهود دول المنطقة المتوسطية بخصوص وضع الانترنيت بعيدا عن متناول النشاط الإرهابي وأن

---

(1)- عزوز كردون،**الأمن و الإستقرار في المتوسط**،مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق، لبنان،أفريل 1999، ص17.

(2)- علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، لبنان : مركز دراسات الوحدة .العربية، الطبعة الأولى،2005، ص78.

(3)- Guillaume Renaudineau,«L'union Européenne Face au Terrorisme, in Questions Internationales»,n°08,juillet/aout2004, p.58.

(4)-وكالة الأنباء الجزائرية،**الندوة الدولية حول الحوار المتوسطي في مجال مكافحة الإرهاب**،من الموقع:http://www.radioalgerie.dz تاريخ الدخول17/12/19.

يحفظ ميزته كأداة عالمية للتواصل الحر والتقارب والحوار والتشارك بين الأفراد والشعوب.

إضافة إلى تكثيف التعاون و تشجيع تقاسم المعلومات الإستخبارية بشكل أكثر فعالية بين دول المنطقة المتوسطية حول أنشطة الجماعات الإرهابية وأماكن تواجدها ومصادر تمويلها ومنع عناصرها من التسلل عبر الحدود وتسليمهم للدول الطالبة، استنادا للاتفاقيات القانونية والقضائية المبرمة بينها،مع المشاركة في دوريات للكشف عن أنشطة إرهابية محتملة في البحر الأبيض المتوسط وردعها وإجهاضها(1).

كما تم إتخاذ التدابير الميدانية والعملياتية والعمل على التبادل الفوري للمعلومات بشكل واسع بين المصالح المختصة بدول المتوسط لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومختلف الأسلحة الخفيفة ووسائل ترويجها وتهريبها عبر الحدود،وهذا لمنع الجماعات الإرهابية وتلك الضالعة في الجريمة المنظمة من تعزيز قدراتها وهي ي مسألة أساسية أخرى(2).

وفي هذا الصدد إتفقت كل من الجزائر و مصر و تونس في خضم الإجتماع المنعقد بتاريخ 18ديسمبر 2017 بتونس،على مواصلة تشجيع التنسيق الأمني بين الدول الثلاث بشأن التهديدات التي تشكلها المجموعات الإرهابية عليها و على دول الجوار،كما تم الإتفاق على تعزيز تبادل المعلومات و رصد أي محاولة لإنتقال الإرهابيين إلى المنطقة من بؤر الصراعات و ساحات التوتر(3).

وحسب الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون في مجال العمليات على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي(فرونتكس Frontex) ،فإن الاتفاقيات و سياسات الحدود الأكثر صرامة ، بين الدول المتوسطية ،و الجهود المتعلقة بمكافحة الجماعات الإجرامية والعمليات البحرية للاتحاد الأوروبي وتبادل المعلومات، قد ساعد على الحد من تدفّق المهاجرين الذين دخلوا اليونان في ربيع وصيف 2016(4).

كما تفاوض الاتحاد الأوروبي (EU)،على أساليب من أجل تعزيز مكتب الشرطة الأوروبي (Europol ، يوروبول) بالإضافة إلى وحدة التعاون القضائي التابعة للاتحاد الأوروبي(Eurojust ،يوروجست) وهي وحدة مسؤولة عن تحسين تنسيق الادعاء العام في الجرائم العابرة للحدود في الاتحاد الأوروبي،وعمل الاتحاد الأوروبي أيضاً على تنسيق القوانين الوطنية، وتعزيز تبادل المعلومات بين الدول المتوسطية، وتأسيس نظام لمذكرات التوقيف على نطاق الاتحاد الأوروبي، ووضع إجراءات جديدة لتعزيز عمليات المراقبة على الحدود الخارجية

---

(1)- الناتو،**التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع**،من الموقع:
www.nato.int/nato_static/assets/pdf/pdf_ ،تاريخ الدخول2017/11/10، ساعة الدخول 17.30.

(2)- نفس المرجع.

(3)- ع.ل، إتفاق جزائري- مصري-تونسي لتبادل المعلومات حول "الدواعش"،**جريدة الخبر**،الجزائر،العدد،8724، 19 ديسمبر 2017.

(4)- مايكل ماكنيرني، جياكومو بيرسي باولي، **تحدّيات متعددة الجوانب وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط من الموقع :**
www.rand.org/content/.arabic.pdf ،تاريخ الدخول 2017/10/15،ساعة الدخول 19.45.

للاتحاد الأوروبي(أرشيك ، 2014 ،ARCHICK).

وفي جانفي2016 أسس مكتب الشرطة الأوروبي(يوروبول Europol) المركز الأوروبي لمكافحة الإرهاب European Counter Terrorism centre ليكون بمثابة مركز معلومات محوري(1).

كما تم الإتفاق على(2) :

- حماية استقلال الدول ومصالحها الحيوية وقيمها المشتركة.

-تعزيز أمن دول المتوسط.

-تعزيز التعاون.

-تعزيز ودعم الديمقراطية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة.

-تشكيل لجنة أمنية دائمة تضم خبراء سياسيين وأمنيين.

وفي الجانب الاقتصادي هناك عزم و تأكيد من طرف دول المنطقة المتوسطية على إرساء مسار التعاون و التضامن اتجاه منطقة المتوسط، كفيل بمعالجة عدم التوازن في مجال التنمية من خلال مشروع الشراكة الأورو-متوسطية الذي يعتبر مشروعا شاملا وجديدا على أساس أنه(3) :

1 - يكرس نظرة إستراتيجية ومستقبلية لحوض المتوسط وهذا بفضل آفاق إنشاء منطقة للتبادل الحر

2- أن الغلاف المالي المخصص لهذا المشروع أكبر بكثير من المساعدات المالية التي كانت في السابق.

3 - توسيع مجال التعاون لمجالات جديدة ودخول مواضيع جديدة مثل الأمن والإتصال.

بالإضافة إلى المشاريع و البرامج التالية التي تم التوقيع عليها (4):

- برامج و مشاريع متوسطية خاصة بإستعمال الطاقة الشمسية.

- إستثمارات لتشجيع النمو الإقتصادي.

-تبادل الآراء و المعلومات الكفيلة بتحقيق تشاور بين السياسات و برامج التعاون من أجل تنسيق و نجاعة أمثل.

- تطوير العلاقات في مجالات ذات الأولوية كالتبادل التجاري و الموارد البشرية و الطبيعية.

- بعث بنك معلومات متوسطي لتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء في الميدان الصناعي و التجاري.

---

(1)- نفس المرجع.

(2)- هشام صاغور، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2010 ، ص69.

(3)- مصطفى بخوش ،**حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**،مرجع سابق ،ص 142.

(4)- آيت عميرات مليكه ،« ضفتا المتوسط معالم جديدة للتعاون»، **مجلة الجيش**، الجزائر، العدد 541 ، أوت 2008، ص 24.

-إنشاء وكالة لتطوير المؤسسات و الصناعات المتوسطة و الصغيرة.

- إنشاء الجامعة الاورو متوسطية.

- التصرف المشترك في التوازنات الطبيعية بهذه المنطقة.

-البحث عن حلول ملائمة لمسائل الديون الخارجية لدول المغرب العربي.

-إنشاء الإطار القانوني وكذلك المؤسسات المالية المناسبة لتحقيق المشاريع في البلدان المغاربية كتطوير الشراكة و إنتقال التكنولوجيا.

- تحسين المناخ الاستثماري من خلال نظام ديمقراطي حقيقي مبني على وضوح الرؤية المستقبلية و إستقرار التشريعات التي تضمن العدالة بين المستثمرين و إزالة كل العوائق أمامهم.

- التحفيز المستمر للقطاع الخاص وذلك من خلال إزالة القيود ودعم نشاطاته في مجالات البنية التحتية والخدمات، ودعمه وتقديم له الحوافز للتصدير، مع تفعيل دورالمؤسسات المالية وتنشيط الإجراءات الضريبية (1).

-العمل على زيادة معدلات النمو وذلك من خلال العمل على الزيادات التدريجية في الاستثمارات والادخار، ووضع إستراتيجية واضحة لتطوير ونقل التكنولوجيا التي تساهم في تحسين جودة الإنتاج(2).

فالتعاون في المجال الاقتصادي من شأنه أن يخلق السلم والاستقرار في المنطقة المتوسطية،حيث يرى شمعون بيرس في مقالة صدرت له في صحيفة معاريف الإسرائيلية في 24 جانفي 1992 أن : " إمكانية خلق شرق أوسط جديد ليست وهما بعيد المنال ...ولن يتحقق هذا الهدف إلا عن طريق الاهتمام بموضوع التعاون الاقتصادي، حيث أن الاقتصاد هو الوسيلة الوحيدة التي من شأنها إخماد نيران المواجهة العسكرية ...وخلق أرضية من المصالح المشتركة بين دول المنطقة، أريد أن أشير إلى أن المصالح لا تولد ولكنها تخلق)(3).

و بالتالي يتجسد التأثير الايجابي للبعد الاقتصادي على الأمن في المنطقة المتوسطية في ظل تلك العلاقات التي تعرفها دول الضفتين (شمال – جنوب)، في جملة الشراكات و المبادرات ذات المصدر الأوروبي (الضفة الشمالية) والتي حملت في طياتها أهداف تمس بدرجة كبيرة الأبعاد الأمنية للمنطقة على اختلافها (سياسي ،اقتصادي ،ثقافي ،...)،فمنها ما أرتبط أساسا بالتنمية وبناء البنى التحتية وخلق وتحقيق الاكتفاء الذاتي لدول وشعوب المنطقة (خاصة دول الضفة الجنوبية).

---

(1)- سمير محمد عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**، الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،2001، ص251.

(2)- نفس المرجع،ص252.

(3)- أحمد كاتب ، **خلفيات الشراكة الأوربية المتوسطية**، الجزائر، إبن النديم للنشر والتوزيع،2013 ، ص ص73.72

وبعضها الأخر ارتبط بخلق بيئة مستقرة سياسيا واقتصاديا تستوعب وتكون بيئة خصبة لهذه المشاريع خاصة ما ارتبط بالاستثمار الأجنبي على سبيل المثال : مشروع منطقة التجارة الحرة ضمن برنامج الشراكة الاورو متوسطية.

كما حملت في طياتها محاولة القضاء على الصراع الحضاري أو على الأقل التخفيف من حدته على إعتبار أن الجانب الاقتصادي له مساهمة كبيرة في ذلك من خلال تلك السمات والميزات التي يتسم بها:

*كقدرة القطاعات الاقتصادية على الانتشار السريع (وهي الفكرة التي طرحها جوزيف ناي على اعتبار أن الاقتصاد قطاع مهم لإنجاح أي تجربة تكاملية) مما يدفع عمليات التعاون من الانتقال من الجانب الاقتصادي إلى جوانب وقطاعات أخرى أكثر حساسية (سياسية ،أمنية،..)

*إضافة لما يحظى به الاقتصاد من أهمية ووزن لدى دول الضفتين ، وتخصيص عناية خاصة له من طرف مختلف الفئات (نخب، شعوب،مؤسسات،...)على عكس باقي القطاعات التي يتباين فيها سلم الاعتبار والأهمية على حسب الأولوية.

أما في مجال الطاقة المتجددة فقد تم وضع برنامج تعاوني مشترك بين دول المنطقة المتوسطية على المدى الطويل يصل إلى 30 سنة ، يتعلق بتبادل،تطوير و دمج الطاقات المتجددة في المتوسط، بين البلدان المدعوّة للعب دور متزايد من جراء تنمية الطاقات المتجددة في نطاق أهداف مشروع متوسطي يركّز على المناهج والعمليّات وطرق العمل من أجل تقاسم موارد الطاقة من خلال تبادل الطاقة الكهربائيّ العابر الحدود، الذي يستند إلى التكاملية بين الشبكات والاستخدام الفعّال للبنية التحتيّة المتعلّقة بإنتاج الطاقة الكهربائية، التي يؤمّنها الربط المشترك بين الشبكات(1).

فالطاقة الهوائية والشمسية تُعتبران تكنولوجيا ناضجة، وهذا يعني أن بعد خمسة عشر عاماً من التطوّر المستمرّ والملحوظ يصبح التحكم فيهما كاملاً، فالبلدان المتوسطية محظوظة لأنها تتمتّع بموارد هائلة من الشمس والرياح، فكل بلد بإمكانه الاستفادة من خصائص مناخه، للوصول إلى أسعار إنتاج تنافسية إلى أقصى حد، من المغرب إلى الأردن، تونس، ومؤخراً في تركيا، أدّى التنافس بين المستثمرين على الصعيد العالمي إلى عروض بفارق إقتصادي يساوي 30-35 يورو في الميغاوات في الساعة (MWh)، وهذا يجعلها تكون الطاقة الأكثر تنافسية في المنطقة(2).

---

(1)- Med-TSO، **أربع رؤى لتخطيط العمل المشترك بين الشبكات**، من الموقع:http://www.med-tso.com/arabo/notizia.aspx?Id=83 ، تاريخ الدخول 2017/11/12.

(2)- نفس المرجع.

فتطوّر الطاقات المتجددة على مستويات بليغة يكوّن عنصراً مشتركاً في سياسات الطاقة ونجده في كل أنحاء العالم،حيث لعبت بعض البلدان مثل ألمانيا وإسباني دوراً رئيسياً ، بينما بلدان أخرى أتت مؤخراً إلى استخدام الطاقات المتجددة.

كما أن قطاع الطاقة هو قبل كل شيء هو صناعة تتطلّب استثمارات كبيرة جداً وطويلة الأمد و بالتالي فإن تطوّر استهلاك الطاقة الكهربائية وإنتاجها هو تطوّر مستمرّ يؤثّر عليه النمو الاقتصادي والاحتياجات الجديدة لذلك فالشبكة الكهربائية – التي دورها نقل الطاقة الآمن من محطات التوليد إلى المستهلك – يجب أن تتأقلم رويداً رويداً من خلال تقوية وتنمية المحطات والخطوط الجديدة،غير أنّ التنمية على المدى القريب قد تؤدي إلى تزايد الاستثمارات المشبّعة خلال بضع سنوات وهذا أمرٌ سيتطلّب تقويتها من جديد.

لهذا السبب فإن السيناريوهات الطويلة الأمد التي تم إعدادها في إطار سياسات التعاون في مجال الطاقة المتجددة في المنطقة المتوسطية تستند إلى خمسة معايير فنية واقتصادية(1):

* المعيار الأول يتعلّق بمستوى النمو الاقتصادي والديموغرافي، لأنّ هذا النمو على علاقة مباشرة مع تطوّر استهلاك الطاقة الكهربائية.

*المعيار الثاني الحاسم هو تنمية الإنتاج إنطلاقاً من الطاقات المتجددة. وهذا يقود إلى انخفاض ملحوظ في أسعار الإنتاج.

* المعيار الثالث هو أنه بحسب البلدان المتوسطية، فإن السياسات الوطنية لتخفيض أو لمكافحة انبعاثات الـ – C02 ثاني أكسيد الكاربون – في إنتاج الطاقة الكهربائية، بإمكانها أيضاً أن تستخدم المحطات النووية أو أن تنتقل من الفحم والمازوت إلى الغاز الطبيعي .

* المعيار الرابع هو أن التطوير التكنولوجي يتعلّق أيضاً بمجالات أكثر ابتكاراً كالتخزين وتسيير الاستهلاك والشبكات الذكية.(Smart Grids) ،وهناك تطبيقات أخرى لاستهلاك الطاقة الكهربائية يمكن تطويرها بشكل سريع في منطقة البحر المتوسط، حيث تتمثّل هذه التطبيقات الجديدة بوسائل النقل العام الكهربائية (القطار والترام) والسيارة الكهربائية وإزالة الملح من المياه.

* المعيار الأخير وهو مستوى الدمج أو التكامل في أسواق الطاقة الكهربائية، فسُلّم التكامل هذا يحتوي على ثلاثة مستويات : السوق الوطنية، السوق الإقليمية والسوق العالمية.

على المدى الطويل، سيمكن تبادل الطاقة في المنطقة المتوسطية من إنشاء سوق محلية للطاقة الكهربائية، مما يؤدي إلى تخفيض الكلفة النهائية للطاقة الكهربائية للمستهلكين،وهذا من خلال دمج الشبكات على الصعيد الإقليمي، و من تم فإنّ تحسين إدارة الشبكات الكهربائية سيمكّن من:

---

(1)– نفس المرجع.

1 –تعزيز تكامل وتوحيد مصادر الطاقة المتجددة في منطقة Med–TSO بشكلٍ عام وتبادل مصادر الطاقة المتجددة بين الشمال والجنوب، وبشكل خاص تشجيع التبادل بين الجنوب والجنوب بما يتعلّق بمصادر الطاقة المتجددة المثمرة .

2 – تسهيل دخول أكبر للطاقات المتجددة، ونتيجة ذلك تخفيض تأثير إنتاج الكهرباء على البيئة.

3 – زيادة فعاليّة الطاقة بفضل دمج شبكة نقل الكهرباء.

4 – زيادة أمن الطاقة ومصداقيتها.

5 – إنشاء اقتصاد إقليمي في مجال الاستثمارات.

و في الجانب السياسي كذلك، هناك مؤشرات إيجابية حصلت مؤخرا في المنطقة على غرار بدء اندماج ليبيا نوعا ما في الفضاء المتوسطي عامة، وكذا الاستقرار الأمني في الجزائر وهذين عاملين رئيسين من شأنهما بعث العمل التعاوني سواء أفقيا ونقصد هنا اتحاد دول المغربي العربي أو عموديا من خلال الشراكة الأورو متوسطية.

بالإضافة إلى التغيرات السياسية التي تحدث في جنوب المتوسط في المرحلة الحالية ،حيث سيكون لها إنعكاسات إيجابية في المستقبل البعيد (15 إلى 25 سنة) على المنطقة المتوسطية،إذ أن توجه دول جنوب المتوسط نحو بناء أنظمة سياسية أكثر ديمقراطية ، تعتمد على الشفافية ، القانون ، القضاء المستقل،و كذا مكافحة البيروقراطية و الفساد و غيرها،سيشجع حتما سياسة التعاون الأمني في المتوسط خاصة في مجال الاستثمار،وهذا بعد إقتناع المستثمرين الأوروبيين بوجود نظام قانوني قوي له القدرة على تأمين مصالحهم و حقوقهم كاملة.

إذن فهناك إمكانية فعلية من أجل تأكيد فعلي لهذا السيناريو من خلال العديد من المؤشرات الإيجابية والتي يمكن أن نبني عليها مشروع تعاوني يخدم جميع الأطراف المنضوية تحت لوائه وهذا بتجنب الإنحرافات في السلوك واللغة واقتلاع التطرف من مجتمعاتنا، وهذا يتطلب سواء في شمال المتوسط وفي أوروبا كلها اعتماد مقاربات أخرى أكثر انفتاحيه،أو في جنوب المتوسط من خلال إدارة أخرى للماضي وانفتاحا ديمقراطيا وحكما جديدا من أجل مواجهة التحديات القائمة في الألفية الثالثة وهذا يقودنا إلى أفكار ثلاثة(1):

الأولى :أنه مثلما أنه تكون تنمية دون تأصيل لا تكون حضارة دون انفتاح.

---

(1)– بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس(1995–2008)**، تر: سليمان الرياشي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2010، ص305.

الثانية :المتوسط أضيق من أن لا يفصل وأوسع من أن يمحو التخوم.
الثالثة :الثقافة وليدة الامتزاج والتلاقي والصدمات وعكس هذا فالحضارة تموت من الانعزال.
فحقيقة فإن هذا السيناريو هو بمثابة نظرة جد متفائلة إلى درجة أنه لا يمكن أن يكون قابلا للتجسيد رغم كل الأمور الإيجابية التي تم ذكرها، وهذا بالنظر إلى الصعوبات الكبيرة التي كثيرا ما تؤثر سلبا على هذه القضية، حيث أن موضوع سياسة التعاون بشكلها الإيجابي يعتبر فاقدا للمناعة نوعا ما مقابل التحديات الراهنة والتي هي آخذة في التعقيد مع مرور الزمن ،كما أن أي تعاون يتوجب الاهتمام بمجاله الإنساني وجعله أولوية حقيقية لا مكملا رمزيا لسلبيات وأهداف اقتصادية وسياسية وأمنية بالدرجة الأولى.

المطلب الثاني: سيناريو فشل سياسة التعاون الأمني

هذا السيناريو مبني على أساس التحديات التي تواجه تجسيد أهداف مسار التعاون ،إذ أن تعطل المسار وانهياره يكون إنطلاقا من النتائج الإنسانية السلبية و التي تكون أكثر وطأة على المجتمعات وأفراد هذه العملية التشاركية ، وهذا لعدم وجود صفة التواصل والتقارب منذ البداية وما تبعها من تعميق في التغيرات السلبية الحاصلة وهنا تصدق فرضية "**صامويل هنتغون**" والتي تؤكد على أننا في اتجاه صراع حضاري وفكري لا محالة، بحيث أن المشاعر العدائية ورفض الآخر هي في تنامي مستمر وتزداد مشاكل أخرى على غرار ظاهرة الإسلاموفوبيا أو الخوف من الإسلام كمقترب جديد يدل على بروز تهديد جديد لأمن واستقرار المجتمعات الأوروبية، وهذا التخوف تولد لدى الدول والمجتمعات والنخب الأوربية ودعمته وسائل الإعلام ففي أحد أعداد صحيفة "**Le Figaro**" الفرنسية ظهر مقال بعنوان ": هل سنكون فرنسيين في عام2005" Serons Nous Des Français En 2005" عارضا صورة امرأة فرنسية ترتدي الحجاب، كما أن أحداث الضواحي في أهم العواصم الأوروبية (باريس، برلين .....) زادت من الإحساس بخطر ما أسموه **بالغزو**"**l'envahissement**" **أو عودة البرابرة le** "**retour des barbares**" (1) ، فالأوربيون يرون أن المغاربة غير أوروبيين وبالتالي غير قابلين للإندماج (لديهم طريقة غريبة في الأكل، في اللباس و في معاملة النساء) غير قابلين للمراقبة (يمكن أن يعملوا لصالح طرف خارجي وبناء شبكات إرهابية) بالنسبة للعامل الديمغرافي (ينجبون الكثير من الأولاد) ويدينون بالإسلام نقيض الحضارة المسيحية وبالتالي هم يشكلون خطرا على المجتمعات الغربية(1)، فبروز أفكار إسلامية متشددة ومعادية

(1)- وليد محمود عبد الناصر ،«التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف»، **السياسة الدولية**، أفريل 1996 ،العدد 124 ،السنة 32 ، ص114.
(2)- نفس المرجع،ص 115.

أساسا للفكر الغربي عموما والأوروبي خصوصا ،و التي يكون أساسها الانغلاق ورفض الآخر وبالتالي القطعية النهائية مع دول الاتحاد الأوروبي ،من شأنها أن تجعل أي نوع من التعاون أمرا مستحيلا، و لا يمكن تطبيقه أبدا على أرض الواقع مما يؤدي حتما إلى فشل سياسة التعاون الأمني المنطقة المتوسطية(1).

كما أن سياسة التعاون الأمني في المتوسط لا يمكنها الوصول إلى تحقيق مبتغاها لاصطدامها في كثير من الأحيان بواقعين يكونان سببا في تعثرها وهما(2):

- النظرة الاستعلائية والمنطق البراغماتي الصرف المحدد بالمصالح الضيقة للدول الأوروبية.
- عدم تمكن بلدان الضفة الجنوبية من المتوسط من الوصول إلى بناء إطار يجمعها ويعزز من قوة موقعها (على الرغم من المقومات التاريخية والحضارية المشتركة لهذه الدول) على عكس دول شمال المتوسط التي استطاعت أن تتجاوز اختلافات وصراعات الماضي وتبني لنفسها تكاملا حقيقيا.

بالإضافة إلى قرارُ ترامب المتعلق باعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالقدس عاصمة لإسرائيل،يكون بذلك قد دق المسمار الأخير في نعش محادثات السلام في الشرق الأوسط و هذا ما قد يؤدي ويزيد في تصعيد النزاع وتعميق البُعد الديني بين المسلمين والغرب وسيفتح هذا القرار المجال لأعمال العنف والاستشهاد دفاعًا عن المعتقدات و المكتسبات الدينية وسيدخل ترامب كتب التاريخ على أنه الرئيس الذي أصرَّ على تحفيز فرضية صراع الحضارات مما يجعل صمويل هانتنغتون يبتسم في قبره(3).

ويبدو أن عبارة " لا للقدس عاصمة لإسرائيل" التي يتردد صداها في عدة مدن في المنطقة المتوسطية و الشرق الأوسط ومناطق أخرى ستتحول إلى خطاب ملهم لحماسة حركة أوسع للمقاومة والتحدي ولا يمكن التقليل من رمزية القدس في أبعادها السياسية والنفسية والدينية والثقافية حاضرًا ومستقبلًا.

ومن منطلق شامل للقارة الأوروبية، أعلنت" **فديريكا موغيرني Federica Mogherini** "، مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي معارضتها وأن موقفها يحظى بتأييد" جميع وزراء الخارجية في الدول الثماني والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي،وشددت على أن" السياق العام هش للغاية وأن إعلان القرار ينطوي على احتمال العودة بالمنطقة إلى حقبة أكثر ظلامية مما عايشناها من قبل ...هذه اللحظة الصعبة تستدعي التزامًا أقوى بالسلام .

---

(1)- عامر لطفي، «البعد السياسي والأمني في الشراكة الأورو-متوسطية»، **المستقبل العربي**، العدد 340 ، يونيو، 2007 ، ص66 .

(2)- لخضاري منصوري،**إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر2006-2011**،جامعة الجزائر03،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2012-2013، ص17.

(3)- محمد الشرقاوي،"**ما بعد قرار ترامب بشأن القدس: مستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط**"، مركز الجزيرة للدراسات،ديسمبر 2017،ص9 .

وقد أبلغت موغيرني وزير الخارجية الأميركي، ريكس تيلرسون، خلال اجتماعهما في بروكسل عشية خطاب ترامب" بأننا نؤمن أن الحل الواقعي الوحيد للنزاع بين إسرائيل وفلسطين يقوم على أساس وجود دولتين مع اعتبار القدس عاصمة لدولة إسرائيل وعاصمة لفلسطين" ، وحذَّرت من مغبة" تصعيد التوترات في المناطق القريبة من المواقع المقدسة وفي المنطقة أيضًا بسبب أن ما يحدث للقدس يهم كل المنطقة وكل العالم"(1).

كما أن التغير الديموغرافى قد يكون سببا في فشل سياسة التعاون الأمني في المنطقة المتوسطية ،لأنه يشكل مصدرا لعدم الاستقرار، خاصة وأن التوزيع السكاني غير متساوي على أطراف البحر الأبيض المتوسط (2)،حيث تخشى بعض الدول الأوروبية من التزايد المستمر في عدد السكان أو ما يطلق عليه بالقنبلة السكانية في الدول الإسلامية مثل الجزائر، ومصر والمغرب وتركيا، في الوقت نفسه فإن دولا مثل فرنسا وإيطاليا وأسبانيا، لديها معدلات ثابتة ومنخفضة للنسل وهذا ما يجعلها تواجه تحديات خطيرة من هذا الخلل في تعداد السكان بالمنطقة، والذي يؤثر بالتالي على سياساتها الاقتصادية والخارجية، وعلى سياسات الهجرة وكذلك على مفهومها للأمن الوطني(3).

بالإضافة إلى الخلل السكاني بالمنطقة، فهناك أيضا مشكلة الخلل في توزيع القوة ففي الوقت الحاضر، وبالتأكيد في المستقبل، تتركز القوة الاقتصادية في الطرف الشمالي، واحتمالات تزايد الفجوة الاقتصادية هي مصدر قلق شديد لدول البحر المتوسط التي لا تنتمي لعضوية المجموعة الأوروبية،وفي الجانب العسكري من معادلة القوة فإن الثروة الوطنية هي العنصر الرئيسي الذي تتحدد به القوة، والتي تقاس بكم ونوع السلاح والقدرات الدفاعية وقد أدى ذلك إلى بعض التباين الواضح، وبشكل عام عبر خطوط الشمال والجنوب ،وفيما يخص بالتغيرات في الثقافة السياسية بالنسبة لقضايا الدفاع على الجانب الشمالى من البحر المتوسط فإننا نستطيع أن نستشف ميلا قويا لاتخاذ إجراءات الحد من التسلح بجميع أنواعه ،و لكن بالعكس ونتيجة لاستمرار النزاع العربي الإسرائيلي، فإن انتشار السلاح يظل الاتجاه السائد في الشرق الأوسط و هو ما يؤثر سلبا على سياسة التعاون الأمني في المنطقة المتوسطية(4).

كما أن هناك مجموعة من المؤشرات لها تأثيرا سلبيا على سياسة التعاون الأمني في المنطقة المتوسطية مثل التجزيئية والتفكيكية التي تتسم بها المنطقة ،إضافة إلى تفاقم التهديدات وتزايد الصراعات و الأزمات الداخلية، وهذا نظرا لكونها منطقة من أهم مناطق بؤر التوترات السياسية

---

(1)– Judith Mischke,« Mogherini: Trump's Jerusalem decision 'very worrying »,**POLITICO**, Dec. 7, 2017,https://www.politico.eu/article/federica-mogherini-donald-trump-jerusalem-decision-very-worrying/

(2)- محمود عبد الحميد سليمان،"مؤتمر فاليتا للأمن و التعاون في البحر المتوسط:،**مجلة السياسة الدولية**،العدد123،يناير،ج1996،1،ص297.

(3)- Laipson Elaine,« thinking about the Mediterranean», **the Mediterranean quarterly**, v1, no1, winter 1990,p.50.

(4) ibid,p.60.

والاجتماعية في العالم ، وهذا معناه أن هناك مناخ غير مهيأ لتحقيق الشراكة و التعاون(1) بالإضافة إلى:

*الفقر الذي يعبر عن الضعف و عدم القدرة وعن التناقضات التي إن لم يتم التحكم فيها فإنها ستنفجر.

*الإمتداد الجغرافي وضعف القدرة على مراقبة هذا المجال الواسع،حيث يمكن إستعماله للتنقل بحرية و عبور الحدود الوهمية بين دول المنطقة المتوسطية.

*ضعف الأنظمة و ضعف الموارد الموجهة للتكفل بحاجات المواطنين ،وهذا يؤدي إلى الهجرة غير الشرعية ،و إلى النشاط و البحث عن الكسب بأي طريقة فتتخرط بذلك أعداد كبيرة بحكم خبرتها و معرفتها لطبيعة المنطقة في النشاط غير القانوني، حيث تصبح محكومة بمنطق الإجرام المنظم.

*تضييق الخناق على الإرهاب في المغرب العربي ،مما يرجح انتقاله أو توسيعه إلى المنطقة الشمالية للمتوسط ،و ذلك لسهولة الحركة و سهولة الحصول على السلاح و العيش من تناقضات هذا المجال الشاسع.

*الطبيعة السياسية و الإقتصادية و الإثنية تطرح تحديات و خلافات عديدة، فعدم توفر الإنسجام يطرح مشاكل عدم الإندماج و الرغبة في الإنفصال ، والتالي فإن استخدام هذه القضية لأغراض سياسية و إقتصادية سيؤدي إلى ضرب استقرار دول المنطقة بل تكون عنصر تهديد و ابتزاز تستخدمه الدول الكبرى ضد دول المنطقة.

*أزمة الديون السيادية في أوروبا ،إذ أنه و بالنظر إلى الحاجة الأوروبية الكبيرة لرؤوس الأموال الضخمة لمجابهة هذه الأزمة التي تبقى تتطور في العديد من البلدان الأوربية ستضطر دول شمال المتوسط ممثلة في الإتحاد الأوربي إلى توجيه كل قدراتها المالية لإنقاذ الإقتصاديات الأوربية المتضررة من الأزمة التي ستتواصل في السنوات المقبلة، و هذا عملا بمبدأ التضامن الأوربي غير أن هذا الأمر يكون له تأثير سلبي عل سياسة التعاون الأمني في الجانب الإقتصادي(2).

*الوضع الأمني و السياسي الذي نتج عن الإحتجاجات و الإنتفاضات الشعبية" التي حدثت في معظم دول جنوب المتوسط" نتيجة للمشاكل الإقتصادية و الإجتماعية التي تعاني منها هذه الدول ،فقد تمخض عنها حالة من الفوضى الأمنية و السياسية بل وحتى القانونية ،مما يؤدي

---

(1)- Agnès Chevallier, Gérard Kebabdjian, " L'euro – Méditerranée entre mondialisation et Régionalisation ", **Monde arabe Maghreb- Machrek**, N° hors série, décembre 1997, pp10-11.

(2)- Tigrine Merzak,«Zapatero laisse l'Espagne au bord du gouffre»,**LIBERTE ,**quotidien national d'information, Alger, n° 5655,03 avril 2011, p09.

إلى تعطل مسار التعاون في المستقبل ،وهو مايعني نقل الإستثمارات الأوروبية في هذه الدول إلى فضاءات جغرافية أخرى بحثا عن الإستقرار و الأمن ،وبالتالي هناك توقع متشائم لسياسة التعاون الأمني في المنطقة المتوسطية في مجال الإستثمارات الأجنبية الأوروبية في دول جنوب المتوسط.

* هناك قرائن مختلفة تثبت أن العلاقات التجارية بين الإتحاد الأوروبي و دول جنوب المتوسط ستعرف تدهورا محسوسا في السنوات المقبلة ،بالشكل الذي سيجعل التعاون التجاري بين الطرفية يسير في اتجاه التعقيد أكثر فأكثر في المستقبل ،مما سيؤدي بمساعي تحقيق الإندماج التجاري بين الضفتين مجرد طموح بعيد التحقيق، والدليل على ذلك هو قيام بعض الدول من جنوب المتوسط مثل الجزائر و الإتحاد الأوروبي بإعادة بناء إستراتيجياتها التجارية اتجاه كل طرف ،حيث قام الإتحاد الأوروبي بتشديد ترسانته الإجرائية و القانونية الهادفة إلى إعاقة ولوج الصادرات الجنوب متوسطية إليه مثل إجراءات الرقابة على الواردات (ICS) ونفس الأمر بادرت به دول جنوب المتوسط كالجزائر التي بادرت منذ سبتمبر 2010 بمطالبة الإتحاد الأوروبي بإعادة التفاوض حول إتفاق الشراكة الثنائية التي يربطها مع الإتحاد الأوروبي بهدف إعادة النظر في نظام التعريفات الجمركية،و هو ما قد يؤدي إلى تحفيز باقي دول جنوب المتوسط على التقدم بدورها بنفس المطلب للإتحاد الأوروبي،خاصة في ظل إدراك هذه الدول للسلبيات الإقتصادية التي تجنيها وراء تطبيق بنود هذه الإتفاقيات(1).

و بالتالي فإن إمكانية حدوث ذلك سيُدخل التعاون التجاري بين ضفتي المتوسط في مرحلة من الفوضى العميقة و الطويلة ،تنتهي بإلغاء هدف الوصول إلى إنشاء منطقة المبادلات التجارية الحرة الأوروبية المتوسطية خاصة بعد مطالبة الجزائر بتأجيلها لحدود 2020(2).

كذلك هناك مؤشرات تدل على فشل سياسة التعاون الأمني من خلال تعقيد إجراءات تنقل و إستقرار أفراد الجنوب المتوسطي في الإتحاد الأوروبي،إذ أن الأوضاع الإقتصادية الإجتماعية ، السياسية و الأمنية المتدهورة (مثل استمرار الأزمة في أوروبا،تزايد أعداد البطالة،ظهور إحتجاجات واسعة في بلدان جنوب المتوسط) كلها غدت التخوفات الأوربية من توسع موجات الهجرة الشرعية و غير الشرعية،مما دفع بالإتحاد الأوروبي إلى كبح تنقل الأفراد من خلال الإجراءات التعجيزية للهجرة.

*مسألة الربيع العربي لها كذلك تأثير سلبي على سياسة التعاون الأمني في المنطقة المتوسطية فحسب الدراسات الإستشرافية من المتوقع أن يستمر التغير والتطور لعدد من السنوات، وهو

(1)- سايل سعيد،مرجع سابق ،ص252.

(2)- نفس المرجع ، ص253.

(3)- Uri Daduch, & Michele Dunne, «American and European Responses to the Arab Spring: What's the Big Idea?», **The Washinghton Quarterly**, Fall 2011,p.131.

أمر غير مطمئن في مثل هذه البيئة الغير مستقرة، بالنسبة للسياسات التي ستتبناها القوى الغربية تجاه بلدان الربيع العربي، فالخطر يبقى قائما بسبب أسهمهم المستقبلية المجهولة في المنطقة، كما أن المستقبل الأمني للبلدان العربية سيكون غير مضمون على المدى البعيد.

*التنافر المغاربي (جزائري – مغربي) يعتبر مؤشرا من مؤشرات فشل سياسة التعاون الأمني،فهناك مجموعة من الإعتبارات التي أدت إلى تنافر دول المغرب العربي فيما بينها وخاصة بين الجزائر و المغرب بإعتبارهما الدولتان الرائدتان في المنطقة،فالخلاف القائم بين هاتين الدولتين ليس وليد الظروف الحالية و إنما هو قديم قدم العلاقات الجزائرية المغربية حيث أدى هذا الخلاف إلى عرقلة مشاريع التعاون الجماعي بين دول المغرب العربي وهذا ما نتج عنه إضعاف الصف المغاربي وقوته التفاوضية مع بقية الأطرف الأخرى خاصة مع الضفة الشمالية (دول الإتحاد الأوروبي) كما يمكن أن نلَخص تكلفة هذا التنافر المغاربي في النقاط التالية:

- الإنقسام و التفتت الذي تعرفه هذه الدول فهي لم تستطع إلى حد الآن أن تبني جبهة موحدة أو تضع إستراتيجة تفاوضية مشتركة عكس الطرف الأوروبي،و عليه نجد نتائج معظم اللقاءات و المفاوضات بين الطرفين تسير في إتجاه واحد حيث تصب في مصلحة الطرف الأوروبي على غرار إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي(1).
- عدم الإستقرار السياسي و الإقتصادي خلق جوا مضطربا و صراعا مستمرا على السلطة و الثروة في البلدان المغاربية،كما أن الإفتقار إلى قاعدة إقتصادية أثر سلبا على التنمية و الإستثمار المحلي والأجنبي ،ما أدى إلى تفشي مشاكل إقتصادية و إجتماعية مختلفة كالفقر، البطالة،المخذرات،....
- التبعية إلى دول شمال المتوسط الغربي،أي الإعتماد كثيرا عليها بنسبة كبيرة في مختلف تعاملاتها الإقتصادية ، وهذه النسبة قد تفوق 70% ،في حين بجد أن التبادل البيني فلا يتجاوز حود 4%.
- إنتشار تهديدات أمنية كالتطرف الديني،الهجرة السرية،الأزمات الداخلية،...إلخ ،فكل هذه العوامل تؤثر بصورة سلبية و بدرجة كبيرة على كل دول المنطقة المتوسطية خاصة تلك الآتية من المنطقة الجنوبية للمتوسط في السنوات الأخيرة،وما جعلها تزداد حدة هو غياب جبهة مغاربية موحدة لمواجهتها.

---

(1)- ينون مصطفى، **المسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، من الملتقى الدولي الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق،جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 29-30أفريل 2008، ص344.

(2)–عبد النور بن عنتر،**الإستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي**، ورقة مقدمة في :الندوة المغرب العربي و التحولات الراهنة، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات 17–18 فيفري 2013، ص03.

(3)–غالية بن زيوش، الهجرة والتعاون الأورو –متوسطي منذ السبعينات، مرجع سابق، ص28.

فبسبب التنافر الجزائري– المغربي في سياق الأزمة المالية،لم يتم الدعوة إلى عقد قمة مغاربية لبحث الوضع في مالي ،ونفس الشيء حدث مع الأزمة الليبية،وبهذا الشكل فشل المغرب العربي كنظام فرعي إقليمي في إجتياز إختبارين إقليميين لم يحرك فيهما ساكنا: لا أمام الأزمة الليبية وهي أول مشكلة من نوعها يواجهها الداخل المغاربي(2)، ولا أمام الأزمة المالية و هي الأولى من نوعها يشهدها الجوار الساحلي الأقرب، فقد ساهمت هذه الأزمة في تقرب جزائري– ليبي على الصعيد الأمني، وفي المقابل تركت الدول المغاربية أطرافا أخرى تتصرف وفقا لمصالحها لغياب الدور المغاربي.

فالبناء المغاربي بقي مجرد مواثيق مكتوبة لم تتجسد على أرض الواقع منذ نشأته بموجب معاهدة مراكش في 17 فيفري 1989،فواقع الإتحاد يعكس هذه الحقيقة كما أن غلق الحدود بين الجزائر و المغرب أثر بشكل كبير على تطوير التعاون خصوصا في المجال الإقتصادي والذي كان من المفروض أن ينعش التكامل المغاربي ، فرغم تصريح قادة الدول المغاربية بشكل مستمر في رغبتهم و استعدادهم لتفعيل إتحاد المغرب العربي ،إلا إن هذه الدعوة تصطدم بالواقع و الإرادة السياسية الفعلية المطبقة بين صناع القرار في هذه الدول.

كذلك لعبت المنافسة على الزعامة الإقليمية بين الجزائر و المغرب دورا كبيرا في تعطل مسار التعاون المتوسطي ،فهذا الصراع ليس صراعا ثنائيا بين البلدين فقط ،بل صراع يعكس واقعا أكثر عمقا يتمثل في وجود تحديات كبرى تعيق مسار التكامل المغاربي في ظل هذا الصراع.

إضافة إلى كل هذا هناك مسألة مهمة من الممكن أن تطرح نفسها وبقوة في هذه المرحلة تحديدا والتي من شأنها التقليل من تعامل الطرف الأوروبي على الأقل في تعاملاته مع دول منطقة جنوب المتوسط، و هي انفتاح دول الاتحاد الأوروبي التقليدية على نظيراتها من الدول الشرقية وهو ما حصل عام 2004 بانضمام 10 دول جديدة للاتحاد الأوروبي وهذا مصحوب بإمكانية انضمام روسيا لاحقا هذا الأمر من شأنه تمكين أوروبا من تحقيق قوة أوروبية في شتى المجالات من دون أن تلجأ هذه الأخيرة للدول الجنوبية.

وهناك نقطة أخرى من شأنها أن تعرقل كثيرا التواصل وهي بروز أفكار إسلامية متشددة ومعادية أساسا للفكر الغربي عموما والأوروبي خاصة وقد لحضنا صعود هذه التيارات إلى سدة الحكم في عدة دول جنوبية ولعل خير مثال على ذلك ما حدث في الجزائر من خلال تجربة الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة والتي جاء بروزها أساسا بمثابة رد فعل على النظام القائم آنذاك، ومن أهم ما ميز الحركات الإسلامية المتطرفة هو الانغلاق ورفض الآخر وبالتالي

القطعية النهائية مع دول الاتحاد الأوروبي وتحويل هذه العلاقة إلى شراكة وكذا علاقة بين الدول الإسلامية.

وهناك افتراض آخر من شأنه أن يساهم في إخفاق ذريع لمسار التعاون في المنطقة ككل حيث يتمثل هذا الافتراض في ترك العلاقة الثنائية الأكثر تعقيدا خارج المجال التكاملي، نذكر على سبيل المثال الخلاف الجزائري المغربي حول قضية الصحراء الغربية أو الخلاف بين الجزائر وفرنسا والذي أسهم كثيرا في عدم القدرة على توقيع اتفاقية صداقة بين الطرفين الجزائري والفرنسي أو الخلاف المغربي الإسباني أو حتى الخلاف بين الأطراف الأوروبية نفسها كلها مشاكل هي أخذة في التفاقم والتعقيد أكثر وبناء على هذا السيناريو فلا يمكن لأية سياسة مشتركة أن تتقدم في مجال التعاون، فلا مجموعة 5+5 ولا مسار برشلونة أو الإتحاد الأوروبي قادر على إحداث أي حركية على هذا المستوى.

كما أن اتفاقية " شنغن "شكلت عامل عزل وغلق للقلعة الأوروبية وكأنها فضاء محصن ومحيط ببرابرة قادمين من الجنوب وهنا يقع التساؤل عن جدوى الحديث عن الحريات الأربعة وهي حرية تنقل السلع الخدمات، رؤوس الأموال وتجاهل العنصر الأخير وهو حرية تنقل الأشخاص وهذا ما يزيد من صعوبة التكلم عن أي تعاون أورومتوسطي(1) .

إذن وحسب هذه النظرة فإن هناك إستحالة لأي نوع من التعاون أو الشراكة بين طرفي المتوسط فالجزء الشمالي المتمثل أساسا في دول الاتحاد الأوروبي دائما ما يحاولون الاستفادة من دول الجنوب وفق نظرية التشاركية الوقائية، هذه النظرية التي تعتبرها الدول الجنوبية إفراطا متزايدا في الأنانية من طرف هذه الدول، كما أن الدول الأوروبية كثيرا ما تنتقد الدول المغاربية خاصة في القضايا الأمنية والثقافية وهي تهم متبادلة لا تساعد أبدا وتقصي أي علاقة ولو في أشكالها البسيطة بين طرفي الشراكة.

المطلب الثالث سيناريو استمرار الوضع القائم:

هذا السيناريو يفترض إستمرار الأمور على حالها دون تغيير ،بحيث يقوم على فرضية أساسية مفادها إستمرار علاقات التعاون في الجانب السياسي ، الأمني ،الإقتصادي ،الإجتماعي و الثقافي، بين دول منطقة المتوسط في نفس الإتجاه، أي نحن أمام جمود في التعاون و كل المحاولات القائمة لكسر هذا الجمود لن تتمكن من تغيير أي شيء، فالعلاقة بين طرفي

(1)- مصطفى بخوش،**حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، مرجع سابق ، ص 139.

المتوسط تبقى في إتجاه واحد ، حيث أن الوضع الذي كان سائدا في فترات سابقة لم يتغير إطلاقا وخاصة سياسات التعاون في مجال الهجرة الغير شرعية و كيفية القضاء عليها و قضية الإرهاب و كذا موضوع تنقل الأشخاص مقابل تنقل رؤوس الأموال و الخدمات ضف إلى ذلك علاقات التعاون في إطار حوار الثقافات و الحضارات و بناء أسس الديموقراطية و حقوق الإنسان و غيرها من الأمور التي لا تقبلها دول الضفة الجنوبية(1) أيضا محاولة الدول الشمالية فرض أفكار عديدة يراها الطرف الآخر تعارضا مع التركيبة الثقافية له بالمقابل نجد أن هناك استمرار في هشاشة التعاون و التنسيق بين الدول الجنوبية للمتوسط الذي يتميز بالصبغة التنافسية و النمط البطيء لتجسيد قرارات التعاون و التكامل على غرار إتحاد المغرب العربي و بالتالي غياب أي تنسيق بين هذه الأخيرة في كافة المجالات و الميادين و هذا راجع إلى النظرة الضيقة و المصالح الشخصية التي تقف عائقا كبيرا أمام هذا التعاون.

كما أن المتتبع لأحداث مبادرات التعاون الأمني في المتوسط ، ونقصد هنا مشروع الإتحاد من أجل المتوسط ،نجده قائم على فكرة أساسية مفادها محاولة إبقاء الوضع القائم على حاله في بعض الجوانب وهذا من خلال محاولة إبقاء فرنسا كفاعل جيوسياسي في المتوسط و خاصة فيما تعلق بالامتداد الذي تراه فرنسا فناءها الخلفي و الإمتداد الطبيعي لمصالحها، وبما أن مشروع الإتحاد من أجل المتوسط كثيرا ما نادى بضرورة التمسك بمسار برشلونة فلا يوجد إذن تغير فعلي على مستوى الشراكة الأورومتوسطية ،فالطرف الأوروبي و خاصة فرنسا دائما ما تحاول الحفاظ و الإبقاء على إمتيازاتها الثقافية ،الإقتصادية و السياسية القائمة على حالها في المنطقة.

و ردة الفعل هي نفسها من طرف الدول المغاربية من خلال النظر إلى مختلف هذه المبادرات على أنها محاولة لإعادة الهيمنة على دول الضفة الجنوبية، كما أن هناك تجاهل شبه كلي لقضايا أساسية خاصة بالنسبة للدول المغاربية على غرار قضايا الصحراء الغربية،القضية الفلسطينية إضافة إلى قضايا الهيمنة الإقتصادية ، السياسية و الأمنية(2) .

---

(1)-Aomar BAGHZOUZ. **Le partenariat de sécurité dans le cadre du processus de Barcelone : Pour une zone de Sécurité partagée en méditerranée occidentale. in : mondialisation et sécurité**: Acte du colloque international « Mondialisation et sécurité ». Palais des nations - Alger 4 – 7 mai 2002. Tome II. 2e édition. Conseil de la nation. 2003. p 246.

(2)- Mohamed Said Mekki , « Vers un partenariat stratégique Alger – Washington », **Le Débat stratégique** , Paris , N° 52 , Septembre 2000, p 6.

و بالتالي تبقى علاقات التعاون الأمني بين دول المنطقة المتوسطية على ماهية عليه الآن من اختلال في التوازن بين الضفتين ، فدول شمال المتوسط متقدمة و موحدة ،وأما دول جنوب المتوسط فهي دول نامية، ومن هذا المنطلق نجد أن دول الشمال للمتوسط هي الطرف الملقي و أما دول الجنوب فهي دول مستقبلة من دون أي محاولة للمناقشة أو الإعتراض، وما يترتب عن ذلك من إجراءات قانونية تفرض نظرة من جانب واحد لموضوع التعاون الأمني .

و ستستمر حالة الشك حول مستقبل المنطقة المتوسطية و كذا مستقبل العلاقات الأورومتوسطية و تبرز مخاطر إنتقال العدوى من دول تعيش أزمات إجتماعية و سياسية إلى كامل المنطقة، و إن من أهم الأسباب التي أدت إلى استمرار الأوضاع القائمة نذكر منها(1):

- فرض دول شمال المتوسط لتصوراتها المتعلقة بسياسة التعاون الأمني بكل جوانبها السياسية و الأمنية، الإقتصادية، الإجتماعية و الثقافية ،وبالتالي لا توجد قواعد ثابتة و موحدة لسياسة تعاونية تمثل جميع الدول،فهناك توجهات و تناقضات تعكس رؤى دول المنطقة.
- ضعف الإتحاد الأوروبي في معالجة بعض الأزمات الإقليمية كقضية الصحراء الغربية التي لا يملك فيها الإتحاد الأوروبي القدرة على حلها.
- الوجود الأمريكي المكثف في منطقة شمال إفريقيا و تأثيره على العلاقات بين دول المنطقة المتوسطية.

و بالتالي فإن إستمرار الوضع القائم يعني:

- إستمرار الهجرة الغير شرعية نحو الضفة الشمالية للمتوسط و التي ستكون كثيف و بأعداد كبيرة و هو ما يعكس فعلا الواقع الموجود.
- تزايد التهديدات و التحديات الأمنية في المنطقة المتوسطية و التي تشكل خطرا على مصالح الضفة الشمالية و الجنوبية للمتوسط(2).
- إستمرا ضعف النظام الإقليمي العربي و تفكك وحداته بسبب الظروف الراهنة التي تمر بها العلاقات الدولية و الطبيعة الصعبة للمشاكل التي تواجهه على المستوى الإقليمي خاصة أزمة الثقة القائمة بين الشعب و الحكام نتيجة غياب الديموقراطية بالإضافة إلى المشاكل الإجتماعية و غيرها.
- إستمرار تبعية دول الضفة الجنوبية لدول الضفة الشمالية في إطار علاقات التعاون الأمنية وهذا ما يعني تكريسا للعلاقات الغير متكافئة بين الطرفين.
- عمليات إنتقامية في شمال المتوسط في شكل إغتيالات و تفجيرات.

---

(1)- ميلود المهدبي،«قمة 5+5 من تطوير الحوار إلى الإعتراف بالجوار»، **مجلة دراسات دولية**،العدد90،2004، ص17.

(2)-Jeremy Keenan,**Le defi De La securité Au Sahel Perspectives En Algerie, Au maroc Et En Libye**, annaire IEmed de la Méditerranée 2011,p.164.

- تدخل عسكري مباشر.

و كتحصيل حاصل نقول بان نمط الترابط بين دول شمال المتوسط و جنوب المتوسط في إطار الوضع القائم ،ستسوده حالة الشك و الحيطة في التعامل بين الطرفين ، فشمال المتوسط يبقى محكوم بهواجسه الأمنية و مخاوفه من جنوب فقير و غير مستقر،وأما دول جنوب المتوسط فستبقى تنظر إلى الإتحاد الأوروبي نظرة شك و ارتياب اتجاه نواياه الحقيقية المرتبطة بسياسات الإحتواء و الهيمنة(1).

يعتبر السيناريو الثالث المعبر على إستمرار الوضع القائم، الأقرب إلى الواقع من السيناريوهين الذين سبقاه، كون هذا السيناريو يقوم على تحليل واقعي يجمع بين إبداء التفاؤل تجاه المشاريع القابلة لتحقيق و التي لا ينقصها سوى توحيد الجهود و وجود الإرادة النابعة من الرغبة الحقة في تجسيدها، و إستبعاد ما يصعب تحقيقه ، خاصة إذا ما اقترن تحقيقها بالأفق القريب، إن لم نقل إستحالة إيجاد حلول لها، في ظل الإنسداد الذي تعرفه، كما هو الحال بالنسبة لقضية الصراع العربي –الإسرائيلي.

إن هذا السيناريو يدفعنا إلى فهم أن تحقيق الأمن و الإستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط لن يكون في الغد القريب، كما يؤكد أن الطريق مازال طويلا أمام الشراكة الأورومتوسطية، و أن إستمرار حالة اللإستقرار و اللأمن في المتوسط، قد يؤدي بالمنطقة إلى الإنفجار الحتمي، الذي تعتبر ظاهرة الهجرة السرية، الإرهاب و الجريمة المنظمة، من أهم مؤشراته.

إن تحقيق السلام الدائم، يبقى رهينا بتحقيق التكامل و التوافق بين المشاريع المطروحة و الحقل التطبيقي لها.

---

(1)– مصطفى بخوش،مرجع سابق،ص 143.

الخـــاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا هذه يتبين لنا ، بأن منطقة المتوسط هي نقطة إلتقاء لمعادلتين هما ثنائية شمال –جنوب التي تتجلى فيها الهوة الاقتصادية، وثنائية شرق – غرب التي تتجلى فيها الخلافات الحضارية، فجنوب المتوسط الذي يسود فيه الإنفجار الديمغرافي والتخلف والفقر والاستبداد السياسي أدى إلى انسداد في الأفق حيث ظهر التطرف الديني و الإرهاب و الهجرة غير الشرعية وغيرها من التهديدات و الأخطار الأمنية في منطقة المتوسط.

وهذا ما جعل من حتمية التعاون بين دول المنطقة المتوسطية أمر لا مفر منه، ويأتي تحقيق الأمن و الإستقرار فيها في مقدمة أولويات هذا التعاون ،لأنه لا أمل يرجى من تحقيق نمو اقتصادي أو رخاء تجاري بدون استقرار أمني، فالتعاون الإقليمي هو أحد البدائل المهمة لاستقرار وأمن المناطق،حيث سارعت دول الضفة الشمالية للمتوسط إلى بناء مقاربة أمنية شاملة تقوم على أساس تحديد التهديدات و المخاطر الآتية من الضفة الجنوبية للمتوسط،ووضعت في مقدمتها ظاهرة الإرهاب و الهجرة غير الشرعية و طرق محاربتها والقضاء عليها من الأولويات،ويكون ذلك عبر التعاون مع دول الجنوب ضمن سياسات ومبادرات و مشاريع مختلفة متمثلة أساسا في مسار برشلونة 1995،مرورا بسياسة الحوار 5+5 لعام 2003،و من ثم سياسة الجوار سنة 2004،وصولا إلى مشروع الإتحاد من أجل المتوسط.

وقد توصلنا إلى جملة من النتائج، نسعى من خلالها الإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع و التساؤلات و إثبات صحة الفرضيات، و أهم ما توصلنا إليه نشير له فيما يلي:

1- أن منطقة المتوسط أصبحت تواجه منذ سنوات عدة أشكالا جديدة من التهديدات والأخطار و التحديات تتجاوز إطار الدولة و حدودها الجغرافية،مصاحبة بذلك التطور الذي عرفه مفهوم الأمن الذي لم يعد مقتصرا على الأمن العسكري البحت ،بل أصبح مفهوما شاملا يتصل بجوانب اقتصادية، سياسية ،اجتماعية، بيئية و ثقافية، وعلى عدة مستويات وطنية ،إقليمية ودولية،ومن أبرز هذه الأخطار و التهديدات الأمنية التي برزت في السنوات الماضية خطر الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة،الإرهاب التلوث البيئي،التطرف الديني وغيرها.

2- أن سياسة التعاون الأمني في المنطقة المتوسطية فشلت في بلورة مفهوم مشترك لمعنى الأمن ،مع أن مناقشة المسائل الأمنية تكررت عدة مرات بين دول الضفتين الشمالية و الجنوبية و في كل المجالات السياسية،الأمنية،الإقتصادية،الثقافية والإجتماعية من خلال عدة مبادرات وسياسات للتعاون،لكن في كل مرة تفشل هذه المبادرات في تحقيق التقارب ،وما يلاحظ أن كل

المصطلحات و الشعارات التي تخللت هذه المبادرات مثل " التعاون المتبادل" ، "الأمن المشترك" ، " المتوسط للمتوسطيين" و "الحضارة الواحدة للبحر الأبيض المتوسط" لم تصل إلى تجسيد أهداف الدول المتوسطية التي صارت تنظر إلى المسألة الأمنية على أنها مسألة حيوية يجب مناقشة الأسباب التي حالت دون تحقيقها،خاصة و أن هذه الدول تتجاور جغرافيا،و تربطها شبكة من المصالح الإقتصادية،و تواجه مجموعة من الأخطار و التهديدات يصعب مواجهتها بمفردها.

3- في ظل البيئة الأمنية التي يشهدها الفضاء الغربي للمتوسط من نزاعات و صراعات ذات أبعاد إقليمية و دولية (الحراك العربي الذي مس تونس ، ليبيا و مصر وقضية الصحراء الغربية) والأوضاع الداخلية(السياسية، الإقتصادية و الإجتماعية) لهذه الدول،فإنها تهدف إلى معالجة هذه القضايا الصراعية و حلها بشتى الطرق و الوسائل،متمثلة في المبادرات و المشاريع التعاونية التي قامت بصياغتها و هندستها دول الضفة الشمالية للمتوسط،وفق تصورها للتهديدات الأمنية الآتية من جنوب المتوسط (دول المغرب العربي) و التي تشكل خطرا على الأمن الإقليمي المتوسطي و النتيجة هي أن هذا التصور تحكمه عدة إعتبارات متعلقة بالدوافع الحقيقية الأوروبية من وراء صياغة المشاريع المتعددة(مشروع برشلونة1995،الإتحاد من اجل المتوسط 2008،إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي) و التي تهدف في الحقيقة إلى تحقيق مصالح حيوية بحتة تشكل جوهر السياسة الأوروبية في منطقة جنوب المتوسط ،في مقدمتها ضمان الموارد الأساسية من الطاقة(الغاز الطبيعي و البترول) والتي تعتبر من أهم المصادر التي تحتاجها الصناعات الأوربية، بالإضافة إلى ضمان أمن إسرائيل و محاولة التطبيع معها إقتصاديا.

4- البيئة الأمنية في منطقة المتوسط تتميز بالتفاوت الصارخ بين ضفتيه:ضفة شمالية مكونة من بلدان جنوب أوروبا و هي دول متفوقة عسكريا و إقتصاديا وضفة جنوبية مكونة من بلدان عربية منقسمة و مشتتة تخضع لحالة تراجع فوضوي و تتميز بفراغ مؤسساتي و هي دول محدودة مما يجعل منطقة المتوسط دائرة نفوذ أوروبي .

5- أن فشل مسار برشلونة يرجع إلى ظهور مجموعة من التحديات –الجديدة القديمة– والتي من بينها إفتقار المبادرة الأورومتوسطية للإرادة السياسية الموحدة،و تردد دول شمال المتوسط في سياسة توسعها ما بين الشرق و الشمال، و بين ضرورة الإتجاه نحو الجنوب، ضف إلى ذلك التردد الأوروبي تجاه العديد من القضايا المتوسطية، مثل القضية الفلسطينية التي تعتبر العائق المحوري لمسار برشلونة، و كل مساعي الشراكة الأورومتوسطية، ومشاكل أخرى كالهجرة الفقر، التدهور البيئي ،الحروب و الديون التي تتصل كلها ببعضها لتشكل عوامل تساعد في إزدياد التحديات الأمنية والإقتصادية والإجتماعية على ضفتي المتوسط، دون إهمال مسؤولية

دول الضفة الجنوبية في الوضع القائم، فإخفاقات التنمية و النمو الديمغرافي السريع ... إلخ انعكس سلبا على سياسة التعاون الأمني في منطقة المتوسط.

6- توصلنا إلى نتيجة مفادها أن مبادرات و سياسة التعاون الأمني ، إنطلاقا من مسار برشلونة و المبادرات اللاحقة لها مثل سياسة الجوار و مشروع الإتحاد من أجل المتوسط لم تستطع تحقيق الإستقرار التي أطلقت من أجلها، و أن المفهوم المطروح للتعاون و للتهديدات الأمنية هو مفهوم أوروبي،بمعنى أنه ليس مفهوما ناتجا عن إتفاق مختلف الأطراف عليه فالتعاون الأمني يهدف إلى تحجيم حجم التهديدات الأمنية القادمة من الدول المغاربية و بالتالي فهو تعاون يثبت مصالح الطرف الأوروبي مما جعل علاقات التعاون في المنطقة المتوسطية تتسم بالضعف و عدم الفعالية ،وهذا ما دفع ببعض دول جنوب المتوسط بمراجعة بعض الإتفاقيات مثل إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي.

7- أنه من مصلحة دول جنوب المتوسط أن تتدارك تأخر إندماجها و أن تتبنى إستراتيجية جماعية موحدة قصد التعامل مع العملاق الأوروبي، فكلا الطرفين بحاجة إلى بعضهما البعض لمواجهة الأخطار التي تهدد منطقة المتوسط ،وهو الأمر الذي يجعل من مسألة الأمن مسألة ضرورية لتحقيق تعاون إقليمي شامل،و هذا لن يكون إلا من خلال تنازل كل طرف من الأطراف المعنية عن جزء من مصالحها ومن تم تحقيق الهدف المنشود خاصة و نحن نعيش في زمن التكتلات الإقليمية و التي أصبحنا نلاحظ مدى أهميتها.

8- أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط لها إنعكاسات خطيرة على جميع المستويات و القطاعات ، خاصة الإقتصادية ، الأمنية و الإجتماعية حيث تؤثر بشكل مباشر على البنى الأساسية للدولة ،كما تبرز أيضا مشاكل عدم قدرة الدول المستقبلة على الإدماج الإجتماعي و المهني للمهاجرين غير الشرعيين، كما أن الإهتمام الكبير من قبل حكومات دول الإتحاد الأوروبي و كذا حكومات دول جنوب المتوسط يركز بشكل أساسي على ضرورة وقف تسرب الهجرة غير الشرعية بآليات أقل ما توصف بأنها أمنية مثل إتفاقيات الشراكة المبرمة بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط و هي بمثابة إتفاقيات دفاع وحماية لدول شمال المتوسط ضد الهجرة غير الشرعية القوية نحوها والنتيجة هي أنه من الضروري تعاون الطرفين كشركاء متكاملين للتعاطي المجدي مع الهجرة الغير شرعية من خلال تنسيق الإجراءات و الإستراتيجيات بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط ووضع حلول دائمة و مستمرة تقضي بتحمل المسؤولية المشتركة في المجال الإقتصادي الأمني و الإجتماعي و دعم دول الضفة الجنوبية للمتوسط ،حتى لا تكون معبرا للمهاجرين غير الشرعيين و ليس تحميلها عبء مجابهة الظاهرة بمفردها،لأن هناك قناعة عامة مضمونها أن محاربة الهجرة السرية أو الغير شرعية تتطلب على المدى الطويل مواجهة الأسباب التي تقود إليها و التي تغلب عليها شروط الفقر

و إزدياد الفوارق الإجتماعية وانسداد أفق العيش بسبب تنامي البطالة ، و من ثم لا مناص من سياسة تنموية تمكَن من خلق فرص العمل ،واحترام الكرامة الإنسانية ،و التكفل بالطاقات البشرية الشابة و إدراج طموحاتها ضمن خطط و إستراتيجيات لتوفير ظروف الإستقرار المختلفة (إقتصادية، إجتماعية، سياسية، ثقافية و أمنية ،....الخ) وهذا الهدف لا يجب أن يكون مؤقتا و ظرفيا ،بل يجب أن يندرج ضمن إستراتيجية بعيدة المدى،وتتطلب إصلاحات عميقة على مستوى دول المنبع ،ومساهمة مادية على مستوى الدول المستقبلة و بعبارة أخرى فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب تنمية مستدامة قائمة على مشاريع و إنجازات ملموسة تسمح بتثبيت المواطنين في أماكن إقامتهم الأصلية.

9- فيما يخص ظاهرة الإرهاب، تعتبر منطقة المتوسط أحد أهم المناطق التي تعرف محنا تصاعديا في مجال وحجم العمليات الإرهابية العنيفة والآثار التدميرية الناجمة عنها، التي تستهدف المدنيين و التي يتبناها متطرفون وفق برنامجهم السياسي، حيث تكمن خطورة هذا التهديد في تطور تكنولوجيا الإتصال وفي عبوره للحدود وتخفيه وشدة عنفه ، وتبدو المنطقة المتوسطية من بين الأهداف الأكثر استهدافا من قبله، نظرا لما تشكله من ثقل اقتصادي وجيواستراتيجي.

10- أن منطقة المتوسط ستعرف المزيد من التحولات السياسية ، الإقتصادية و الأمنية،والتي سترسم ملامح جديدة لسياسة التعاون الأمني، و كذلك رسم خارطة للتحالفات الجديدة في المنطقة ،و هذا في ظل التأثيرات و الضغوطات الممارسة من طرف إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة رئيسها دونالد ترامب.

و في الأخير يجب التأكيد على أن إدراك بعث تعاون من نوع جديد في حوض المتوسط يقوم على أساس الإعتماد المتبادل ، التعاون الإقتصادي ، الأمني و يسبعد منطق المواجهة و سياسة الإحتواء، يشكل عملا حاسما للتصدي إلى الإتجاه نحو التفكك و المساهمة في التخفيف من حدة اللاتوازنات القائمة التي تعكر صفو المنطقة.

كما أن القضية الأساسية تكمن في كيفية و شروط التحول من علاقة التبعية إلى علاقة الشراكة المربحة (رابح- رابح) التي تضمن مصالح مختلف الأطراف.

ونقول هذا من منطلق أن دول الضفة الشمالية للمتوسط لا تزال تتعامل مع دول الجنوب على أساس أنها عدوا و ليس شريكا يطرح مشكلات و لا يقدم مزايا،وهو بذلك يزيد في تعقيد الوضعية لأن الثروات إذا لم تذهب حيث يتواجد الناس فإن الناس سيذهبون إلى حيث تتواجد الثروات،لذا يجب في المرحلة الراهنة القيام بعمليات بناء الثقة بين ضفتي المتوسط عن طريق تكثيف الحوار القائم على الإحترام المتبادل لخصوصيات كل طرف،وهنا نشير إلى أن مسؤولية النجاح في بناء منطقة سلام و أمن و رفاه مشترك هي مسؤولية جماعية، يتحمل فيها كل

طـرف جـزء مـن المسـؤولية،غير أن دول شـمال المتوسـط تتحمـل فيهـا القسـط الأكبـر بحكـم موقعهـا كقـوة إقتصـادية دوليـة مـن الدرجـة الأولـى وبحكـم انهـا كـذلك هـي المبـادرة بالمشـروع،وهذا لا يعنـي إطلاقا إعفاء دول جنوب المتوسط من مسؤولياتها إتجاه شعوبها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I- المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

1 -الحاج علي ، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، لبنان،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى،2005.

2- الحسن محمد نور عثمان وعوض الكريم المبارك ياسر ،**الهجرة غبر المشروعة و الجريمة المنظمة**،الرياض: مركز الدراسات و البحوث.

3- الجاسور ناظم عبد الواحد ،**تأثير الخلافات الأمريكية –الأوروبية على قضايا الامة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان،الطبعة الأولى 2007.

4- الحمد رشيد ، **البيئة و مشكلاتها**، أفاق للنشر و التوزيع،الكويت، الطبعة الثانية2002.

5- الرشدان عبد الفتاح، **العرب و الجماعة الأوروبية في عالم متغير**،أبو ظبي،مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية،ط.1998،1.

6- الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان،**من أجل سياسة جوار أوروبي حريصة على حقوق الإنسان**، الكتاب الأبيض، بروكسل2015.

7- الشرقاوي محمد ،**ما بعد قرار ترامب بشأن القدس: مستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط**، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2017.

8 - الشلبي جمال ،**العرب و أوروبا رؤية سياسية معاصرة**،عمان دار الفارس للنشر و التوزيع،2000.

9- العمر علي شفيق، **العلاقات الدولية في العصر الحديث**، المغرب، دار النشر المعرفة،1990.

10- اللاوندي سعيد ، **أوروبا و العرب قضايا الجوار و إشكاليات الجوار**،النهضة للطباعة و النشر و التوزيع مصر،2010 .

11- المسفر محمد صالح ،**الاتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطية** ، مركز الدراسات العربي- الأوروبي، باريس الطبعة الأولى 1997.

12- المفوضية الأوروبية، **مراجعة سياسة الجوار الأوربية**، بروكسل، 18 تشرين الثاني2015.

13 - الناصر عبد اللاوي، **التواصل والحوار أخلاقيات النقاش في الفكر الفلسفي .المعاصر**، بيروت، دار الفرابي2013.

14- أمين سمير، **قضايا إستراتيجية في المتوسط**، ترجمة: سناء أبو شقرا، بيروت، دار الفرابي،1992.

15 - بخوش مصطفى ، **حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف**،القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى2006.

16- بطرس فرج الله سمعان،**مصر والدائرة المتوسطية:الواقع والمستقبل حتى 2020**، القاهرة، دار

الشروق،2002.
17- بن حمد الحنايا ناصر ،**الهجرة غير المشروعة**،جامعة نايف للعلوم الأمنية،الرياض،2013.
18- بن عنتر عبد النور ،**البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر،أوروبا و الحلف الاطلسي**، الجزائر،المكتبة العصرية للطباعة و النشر،2005.
19- بيليس جون و سميث ستيف ، **عولمة السياسة العالمية**، دبي، مركز الخليج للأبحاث،2004.
20- بيلز أليسون. و كوتي أندرو ، **التعاون الأمني الإقليمي في أوائل القرن الحادي و العشرين، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، الكتاب السنوي 2006، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
21- بيورن ماغلين و مكونر إليزابيث ، **القطاع العسكري في محيط متغير**، تر :فادي حمودي ، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، لبنان،مركز دراسات الوحدة العربية،2005.
22-جاد عماد ،**حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة** ،مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية القاهرة ،2001 .
23- حسين حوامدة مالك ،**التحديات البيئية في القرن الحادي و العشرين**،دار دجلة للنشر، ،الأردن، الطبعة الأولى،2014.
24- حسين زكرياء ، **الأمن القومي** ، دار النهضة العربية ،القاهرة ،مصر،2001.
25- حمدان جمال ، **إستراتيجسة التحرر**، ،دار الهلال، القاهرة أبريل 1967،ص240.
26- خضر بشارة ، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس1995-2008**، ترجمة: سليمان الرياشي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2010.
27- خضر بشارة:في ميشال كابرون،**أوروبا في مواجهة الجنوب**،ترجمة أديب نعمة، دار الفرابي، بيروت،1992.
28- رقايقية فاطمة الزهراء ،**الشراكة الاورومتوسطية (رهانات،حصيلة و آفاق)**، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن،2013.
29 - رزيق المخادمي عبد القادر،**الإتحاد من أجل المتوسط :الأبعاد و الأفاق**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009- 2010.
30- روبنسون بول،**قاموس الأمن الدولي(دراسات مترجمة)**،الإمارات العربية المتحدة،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2009.
31- سامر يونس ، **التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية** ، بيروت 2012.
32- سعيد عبد المنعم ، **أمريكا و العالم، الحرب الباردة و بعدها**، نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة2003 .

33- سفر إسماعيل ،**الشراكة الأوروبية –المتوسطية والشرق أوسطية في ظل النظام الإقتصادي العالمي المعاصر** Published، باريس،2008.

34 - سويلي اسلي,ترجمة مها مصطفى شبيب، **من الشراكة الأورو- متوسطية إلى الاتحاد من اجل المتوسط** المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ،الإصدار الأول 2011.

35- صاغور هشام ،**السياسية الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه الجزائر**، مكتبة الوفاء القانونية،الإسكندرية ط1،2010.

36- صارم سمير، **أوروبا و العرب من الحوار إلى الشراكة**، دمشق، دار الفكر، ط.،20001.

37- عبد الواحد الجاسور ناظم، **تأثير الخلافات الأمريكية –الأوروبية على قضايا الامة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 2007.

38- عرفة أمين خديجة ،**الأمن الإنساني المفهوم و التطبيق في الواقع العربي والدولي**،الرياض:أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط.2009،1.

39 - عكروم ليندة ، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط**، دار بن بطوطة للنشر و التوزيع، الجزائر،2011.

40- غربي محمد و آخرون،**الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط :المخاطر و إستراتيجية المواجهة** دار الروافد الثقافية- ناشرون، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 2014.

41- فتحي عيد محمد، **واقع الإرهاب في الوطن العربي**،مركز الدراسات و البحوث، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية الرياض، 2010.

42- كاتب أحمد ، **خلفيات الشراكة الأوربية المتوسطية**، الجزائر، إبن النديم للنشر والتوزيع،2013.

43-كاري سالفادور باياريس . كانيت كاستيا باولا ، **الصحراء في القلب**،ترجمة: أحمد الشيعة؛ فالنسيا- إسبانيا يونيو1999.

44- كامل عثمان ،**أمن البحر الأبيض المتوسط و أثره على العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية**،مركز الدراسات العربي الأوروبي، C.E..E.A، باريس،2001.

45- كاناليس بدرو، **العلاقات العربية – الأوروبية**، مركز الدراسات- العربي، باريس، الطبعة الأولى ،1997.

46- كردون عزوز ،**الأمن و الإستقرار في المتوسط**،مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق، لبنان،أفريل1999.

47- ماري دي لاغورس بول، **الإستقرار في منطقة حوض البحر المتوسط**،مركز الدراسات العربي-الأوروبي بيروت الطبعة الثانية،1997.

48 - ماكنمارا روبرت ، **جوهر الأمن**، ترجمة: يوسف شاهين، القاهرة، دار المعرفة،1990.

49- محمد عبد العزيز سمير ، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**، الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،2001 .

50- محمد رياض،**الأصول في الجغرافيا السياسية و الجيوسياسية**، بيروت، دار النهضة للطباعة و النشر،1989.

51- محمود عبد اللطيف ، **الهجرة و تهديد الأمن القومي العربي**،القاهرة: مركز الحضارة العربية،2003.

52- مخيمر أسامة ،**التعاون المتوسطي**،مركز المحروسة للبحوث و التدريب و النشر،1998.

53- مصطفى نادية ، **تطور السياسات الأوروبية تجاه المنطقة العربية: القضايا و المسار و المحددات (1945-1991)**، مركز الدراسات الأوروبية،القاهرة، نوفمبر2008.

54- منظمّة الأمن والتعّاون في أوروبا،**الوقاية من الإرهاب ومكافحة التطرّف العنيف**،ستانزيل دراك،فيينا،فبراير-شباط 2014.

55- منظمة الأمن و التعاون في أوروبا، **دليل بشأن وضع سياسات فعالة في مجال هجرة الأيدي العاملة**، دار الكتاب بيروت،2007.

56- نافعة حسن ،**الإتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2004.

57- نجلاء الأهواني،**الشراكة الأورو- متوسطية عشر سنوات بعد برشلونة**،القاهرة ،المركز الأوروبي للدراسات ،2005.

58- هاغلين بيون و سكونز إيزابيت ، **القطاع العسكري في محيط متغير، في :التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**(ترجمة فادي حمود وآخرون). بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004.

59-هاني حبيب ،**الشراكة الأوروبية المتوسطية:مالها و ماعليها**، المنشورات الجامعية و العلمية،publisud، باريس 2001.

60- ولعلو فتح الله ،**المشروع المغاربي والشراكة الاورومتوسطية**، الدار البيضاء، دار تويقال للنشر،1997.

61- ولعلو فتح الله ،**المشروع المغاربي و الشراكة الاورو- متوسطية**، دار طوبقال، المغرب،ط.1، 1997.

62- يوسف جني ناصف ،**النظرية في العلاقات الدولية**،ط1 ، بيروت: دار الكتاب العربي 1985.

2- الدوريات:

63- إبراهيم الدسوقي مراد ،« القضايا الإستراتيجية و الأمنية في البحر الأبيض المتوسط»، **مجلة السياسة الدولية**،العدد 118، أكتوبر1995.

64- إبراهارد كينلي،«أوروبا و الإصلاح السياسي جنوب المتوسط رؤية تقييميه»،**السياسة الدولية**، العدد 188،أكتوبر 2010.

65- أبو عامود محمد سعد ،«العلاقات العربية- الأوروبية رؤية مستقبلية»، **مجلة السياسة الدولية**،العدد 157 جويلية 2004.

66- أبو نجم ميشال ،«الاتحاد من أجل المتوسط : يبني مستقبلا مشتركا للدول المشاركة بالإجماع»،**الشرق الأوسط** العدد 10816، 9 جويلية 2008.

67- أدمام شهرزاد،«الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة»،**مجلة الندوة للدراسات القانونية**،العدد الأول، العام 2013.

68- أزهر سعيد السماك محمد،« الوزرن اليوليتيكي لبلدان البحر المتوسط العربية و مستقبلة»،**المستقبل العربي**،السنة15،العدد:162،أوت1992.

69- إسماعيل زرقون الحاج،«المغرب العربي و الصراع الدولي.»،**مجلّة الواحات للبحوث والدراسات**،العدد9، السنة 2010.

70- الخوري رياض ،«تقويم اتفاقيات التجارة بين الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة من جهة وبعض دول الشرق أوسط وشمال إفريقيا من جهة»، **مجلة كارنيجي للسلام العالمي**،عدد08، جانفي2007.

71- الخيري ربيع، « السياسة الدفاعية و العسكرية الأوروبية»،**المجلة السياسية و الدولية**،العدد 10،السنة 2008.

72- الأطرش محمد،« المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي»، **المستقبل العربي**، العدد120 أوت1996.

73- الشميطلي هاني ،«أوروبا و المتوسط: تاريخ العلاقات و مشروع الإتحاد من اجل المتوسط»،**المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد19، صيف 2008.

74- الصعيدي أشرف ، «الشراكة الأورو- متوسطية»،**شؤون الأوسط** ، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 132،ربيع 2009.

75- العياري الشاذلي،« إعلان برشلونة: تحليل نقدي على ضوء اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية»، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، مايو 1996.

76- الغندور عبير،« الشراكة الأوربية مع العرب و إسرائيل...دراسة مقارنة»،**السياسة دولية**،العدد165، يوليو 2006.

77- الكوت علي البشير،« الشراكة المتوسطية من زاوية العلاقات العربية الأوروبية»، **مجلة دراسات**، العدد7 صيف2001.

78- اللاوندي سعيد ، «عملية برشلونة الأورومتوسطية (الدوافع الآفاق و التحديات) »، **مجلة قضايا**، المركزالدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، السنة الثانية، العدد13 ،جانفي2006.

79- المديني توفيق ،« مجموعة "5+5" في مالطا ومأزق الشراكة المتوسطية»،**السياسة الدولية** ،السنة الحادية عشر العدد131 ،نوفمبر2012.

80- المهذبي عبد الله ، عبد الحكيم أحمد ، «إتحاد المغرب العربي و المجموعة الأوروبية في إستراتيجية

العلاقات الدولية آفاق عام 2000» **مجلة المستقبل العربي** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،عدد 184،جوان 1994.

82- المهدبي ميلود ،«قمة 5+5 من تطوير الحوار إلى الإعتراف بالجوار»، **مجلة دراسات دولية**،العدد199 السنة2004.

83- المهدي السلامي مسعود ،«أبعاد السياسة الأمنية لدول الإتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية»، **مجلة جامعة الزيتونة**، ليبيا،العدد الأول،2012.

84- أليبوني روبيرتو ،«الإتحاد من أجل المتوسط: المكتسبات المحتملة لمسار برشلونة»، **قراءات إستراتيجية** العدد5، مايو 2009.

85- آيت عميرات مليكه ،« ضفتا المتوسط معالم جديدة للتعاون»، **مجلة الجيش**، الجزائر، العدد 541 ، أوت 2008.

86- بلادو بيتر ، «أوروبا و البحر الأبيض المتوسط»،**السياسة الدولية**،العدد 124،السنة32،أفريل 1996.

87- بسيم وفاء ،«التعاون الأورومتوسطي»، **مجلة إقتصادية عربية**، العدد138،أكتوبر 1999.

88- بن عنتر عبد النور،« الدفاع الأوروبي و الأمن العربي»،**شؤون الأوسط**، العدد31، سبتمبر 1997.

89- بن عنتر عبد النور،«تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية.»،**مجلة السياسة الدولية**،العدد 160 االسنة2005.

90- بوشاقور جمال ،« مسار برشلونة أية حصيلة؟»، **الجيش**، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، ع. 50 جانفي2006.

91- بوعمامة زهير ،« السياسة الأوروبية للجوار :دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي» **مجلة المفكر** ،العدد 5،مارس 2010.

92- تركماني عبد الله ،«إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورو- متوسطية»، **دراسات دولية**،العدد100 أكتوبر 2006،ص43.

93- تنيرة بكر مصباح ،«الوطن العربي في المنظور الاستراتيجي للاتحاد الأوربي :التحديات والطموح»،**مجلة شؤون عربية**،ع 110، صيف 2002.

94- جعفر عدالة، « تطور سياسات دول الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي»، **مجلة العلوم الإجتماعية**، العدد19، 5 ديسمبر 2014.

95- حتي نصيف ،«المأزق العربي»، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان ،العدد 215،السنة18 مارس1996.

96- حروري سهام،«الهجرة و سياسة الجوار الأوروبي»، **مجلة المفكر**، بسكرة الجزائر،العدد الخامس،مارس2010.

97- حماد إبراهيم ،«البعد الأمني للعلاقات العربية الأوروبية»، **السياسة الدولية**، العدد129،السنة1997.
98- حمد المجذوب طه ،« الأمن الأوروبي-المتوسطي من وجهة نظر مصرية،» **السياسة الدولية**، العدد 124 أفريل1996.
99- خالد عبد اللطيف،« مستقبل العلاقات بين شمال و جنوب المتوسط»،**السياسة الدولية**،العدد153، يوليو2003.
100- خلاف هاني،«نحو تطوير حقيقي للشراكة الأوروتوسطية»،**السياسة الدولية**، العدد173 ،2008.
101 - ربيع حامد عبد الله ،«البحر المتوسط و الإستراتيجيات الكبرى :حول سياسة عربية للبحر المتوسط»، **قضايا عربية**،،ع4 ،أفريل 1980، ص13.
102- شيبي لخميسي ،«الأمن الأورو- متوسطي و أثره على إستراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الدول العربية بعد الحرب الباردة»، **دراسات إستراتيجية و مستقبلية**، العدد21،مارس2009.
103- شهاب مفيد،« نحو بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوروبية المتوسطية"»، ***مجلة شؤون عربية***، العدد88،السنة1996.
104- صابر عنتر محمد ،«الأمن العربي و البحر المتوسط ،تحييد البحر المتوسط،إضافة للأمن العربي»، **مجلة قضايا عربية**، بغداد،العدد 4،السنة 1980.
105- صايج مصطفى،« الإتحاد من اجل المتوسط و مصير برشلونة»،**السياسة الدولية**،العدد 146 أكتوبر2008.
106-طاهر أحمد،«الإتحاد المتوسطي هل يكون أفضل خطأ من سابقيه؟»،**مجلة أريف لأرمينية**،العدد12 السنة العاشرة، ديسمبر2007.
107- عبد الحميد سليمان محمود ،«مؤتمر فاليتا للأمن و التعاون في البحر المتوسط»، **مجلة السياسة الدولية**،العدد 23، يناير1996.
108- عبد السلام محمود ،« الأسلحة النووية وعالم القرن الحادي و العشرين »،**السياسة الدولية**، العدد161،جويلية2005 .
109-عبد اللطيف خالد،« مستقبل العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط»، **مجلة السياسة الدولية** العدد1996،123.
110- عرفة محمد أمين خديجة ،« مفهوم الأمن الإنساني »، **مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة:** العدد13،السنة 2006.
111- عطية عبد الرزاق ،«الأمن بمنطقة البحر الأبيض المتوسط:وجهة نظر تونسية»، **دراسات دولية**، العدد82 جانفي2002.
112- علالي حكيمة ، « الجزائر و الر هانات الأمنية في المتوسط» ،**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، الجزائر

جامعة باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، العدد 2، 2002.

113- علوي مصطفى، «الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن الدولي»، **مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة** العدد4،السنة 2005.

114 - عوض إبراهيم و الآخرون،«مستقبل العلاقات العربية- الاوروبية بين الشرق أوسطية و المتوسطية»،**المستقبل العربي**،السنة 1996،العدد205.

115- غالي سامح ،«خطوة جديدة في مسيرة الشراكة الأوروبية- المتوسطية: مؤتمر فاليتا»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 129، السنة 1997،ص167.

116- غربي محمد ،«التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر نموذجا» **مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية**، العدد 8-2012.

117- غلو أحمد،«البحر الأبيض المتوسط موطن الحضارة ومركز تاريخ العالم»،**مجلة الجيش**،العدد 306 كانون الأول2010.

118- كردون عزوز،« الأمن والاستقرار في المتوسط »،**مجلة شؤون الأوسط**، العدد 82، بيروت ،أفريل1999.

119- كوحيل عبد الفتاح، ترقية التعاون في الضفة الغربية للمتوسط،**مجلة الجيش**،الجزائر ع 09،نوفمبر2005.

120- ليتيم نادية و ليتيم فتيحة ،«البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية في أوربا»، **مجلة السياسة الدولية**،العدد183، جانفي2011.

121- لحيني.ن، ترجمة إسماعيل/ح. أوقاسي ،«العالم أمام التحديات الأمنية»،**مؤسسة المنشورات العسكرية**،العدد519،أكتوبر 2006، ص13 .

122- لطفي عامر،«البعد السياسي والأمني في الشراكة الأور- توسطية»،**المستقبل العربي**، العدد340 يونيو2007.

123- لطفي عامر ،«الدائرة المتوسطية للعلاقات العربية-الأوروبية في ظل إطار برشلونة»، **قضايا إستراتيجية**، السنة الثانية، العدد9،ماي1999.

124- محمد لحسن علاوي،«إتفاقيات الشراكة الأورو عربية»،**مجلة الوحدات للبحوث والدراسات**،العدد 16 السنة2012.

125- محمود عبد الناصر وليد ،«التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف»،**السياسة الدولية**،العدد124،السنة32،أفريل 1996.

126- مطاوع محمد ،«أوروبا و المتوسط من برشلونة إلى سياسة الجوار»،**السياسة الدولية** ،عدد163، يناير2006.

127 - معوض أحمد نازلي ، «السياسة المتوسطية للجماعة الإقتصادية الأوروبية»، **السياسة الدولية**،مصر،1983.

128- هنسون بن ،«الإتحاد الأوروبي والبحر المتوسط»،**السياسة الدولية** ، مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية السنة 30 ،العدد 118 ، أكتوبر1994.

129- هويدي فهمي ،« هل يضيق صدر أوروبا بالمسلمين يوما ما؟» ، **المجلة**، العدد 1029، السنة 1999.

3- الأطروحات:

130- أخصاص خليد ،**التعاون الأورو متوسطي على ضوء مؤتمر برشلونة**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام،كلية الحقوق،أكدال الرباط،1997-1998.

131- الرطيمات ليلى ، **المغرب و الإتحاد الأوروبي نحو تجسيد الوضع المتقدم في إطار السياسة الأوربية للجوار**،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية و الإقتصادية و الإجتماعية ،جامعة محمد الخامس الرباط،2014.

132- بيرد رتيبة ،**الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى 5منتدى+5**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة يوسف بن خدة الجزائر،2008-2009.

133- بن سعدون اليامين ،**الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة دراسة حالة 5+5**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلاقات الدولية،2011-2012.

134- حروري سهام ،**توسع الإتحاد الأوروبي : إشكالياته و إنعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول جنوب المتوسط** أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2011- 2012.

135- ختو فايزة ،**البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام،2011.

136 - زاوي رابح ، **بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط بين ثلاثية الأمن، القوة، سلم القوى، دراسة حالة: الحوار الأطلسي- المتوسطي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلاقات الدولية،2013-2014.

137- سايل سعيد ،**التعاون الأوروبي- المتوسطي في ظل الأزمة الإقتصادية العالمية 2007-2011**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو،2012.

138- طبوش سفيان ،الشراكة الأورومتوسطية في ظل التحديات الأمنية الراهنة، أطروحة دكتوراه علوم سياسية وعلاقات دولية ،جامعة حسيبة بن بوالعيد الشلف 2017.

139- عابد شريط ، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاورو-متوسطية, حالة دول المغرب**، أطروحة لنيل

شهادة الدكتوراه،.جامعة الجزائر .كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2003- 2004.

140- عمورة جمال ،« دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية » ،**أطروحة دكتوراه** جامعة الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2006 ،ص.234.

141- قحايرية كريمة، **الإستراتيجية الأمنية الأوروبية تجاه قضايا اللاجئين**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية جامعةالعربي التبسي ،قسم العلوم السياسية ،تبسة،2016.

142- لدمية فريجة ، **إستراتيجية الاتحاد الأوربي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة – الهجرة غير الشرعية نموذجا**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية2010.

143- مزياني مصطفى أمين ،الجزائر و التعاون الأمني في غرب البحر الأبيض المتوسط 1999-2007، مذكرة ماجستير علوم سياسية و علاقات دولية ،جامعة الجزائر ،2008-2009.

144- منصوري لخضاري ،**إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر2006-2011**،جامعة الجزائر 03،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2012-2013.

145- هشام بشير ،«الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا(أسبابها،تداعياتها،سبل مواجهتها)»،**السياسة الدولية** العدد178،يناير2010.

146- يوسفي أمال ،**العلاقات الأورو- مغاربية من اتفاقيات التعاون إلى اتفاقيات الشراكة** ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة الجزائر، كلية الحقوق 2006/2005 .

4- موقع الانترنت:

147- أبو ذياب خطار ، **البعد المتوسطي في تعزيز حوار الحضارات**، على الموقع: www.alarabinge.com/article.su?art=529881d=54.، تاريخ الدخول يوم 2017/06/14،ساعة الدخول21.30.

148- أبو طالب حسن، **نحو سمة جيوبوليتيكية جديدة في المتوسط** ، من الموقع : http://www.eafra.org/index.php?option=com_content&view=article&id=59 ، تاريخ الدخول 2017/08/25،ساعة الدخول:16.25.

149 - **الاتحاد الأوربي يعزز الروابط بين الدول المجاورة ويستمر في دعم إصلاحاتهم** ، من الموقع: http//:www.EC.Europe.EU/ar/whatsnew.doc، تاريخ الدخول 2016/201/07/28،ساعة الدخول 12.45.

150-الإتحاد من أجل المتوسط، **الخطة المتوسطية للطاقة الشمسية: نحو الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة في منطقة المتوسط**، من الموقع:http://ufmsecretariat.org/ar/mediterranean-solar-plan، تاريخ الدخول2017/11/06،ساعة الدخول 17.45.

151- «الإتحاد من أجل المتوسط :مصاعب و تحديات»، **مجلة العصر**،(2008/07/15)،على الموقع الإلكتروني للمجلة:http://www.alsar.ws ،.تاريخ الدخول 2017/01/12، ساعة الدخول22.30.

152- الرزقي المنذر، **دفع جهوي لمسار إقليمي**،من الموقع : http:// www.abhatoo.net.ma ، تاريخ الدخول 20016/11/28،ساعة الدخول:18.20.

153- السيوفي قحطان، **قضية اللاجئين أسبابها و تداعياتها على أوروبا العجوز**،من الموقع: http://alwatan.sy/archives/21401/...html، تاريخ الدخول يوم 2017/09/28،ساعة الدخول15.30.

154- العثماني سعد الدين ، **منطقة الساحل و الصحراء.. ،التحديات و الآفاق المستقبلية**،من الموقع: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions ، تاريخ الدخول 2016/06/12 ساعة الدخول19.00.

155- المعرفة ،**البحر الأبيض المتوسط** من الموقع: http://www.marefa.org/index.php تاريخ الدخول:2015/10/25،ساعة الدخول 17.15.

156- المفوضية الأوروبية، **مراجعة السياسة الأوروبية للجوار**، بروكسل،18 نوفمبر2015، من الموقع: http://www.enpi-info.eu/main.php?id=410&id_type=2. ،تاريخ الدخول 2016/06/25.

157- المفوضية الأوروبية، **مراجعة السياسة الأوربية للجوار**، من الموقع: https://eeas.europa.eu/enp/documents/2015/151118_joint-communication_review-of-the-enp_ar.pdf، تاريخ الدخول 2016/10/19 الساعة :20.00.

158- الموسوعة الحرة ويكيبيديا, الإتحاد من أجل المتوسط, من الموقع:http://ar.wikipedia.org/wiki ، تاريخ الدخول 2016/11/27.

159- الناتو، **التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط و الشرق الأوسط الموسع**، من الموقع: www.nato.int/med-dial/home-fr.htm ، تاريخ الدخول 2016/11/23 الساعة 17.30.

160- أنيس سالم محمد، **مراجعة سياسة أوروبا فى المتوسط: دور عربي مطلوب**، من الموقع: https://www.shorouknews.com/columns/view.،تاريخ الدخول 2016/10/16 على الساعة 18.00.

161- **بعد سياسي : تداعيات تصاعد الاهتمام بقضية اللاجئين**، من الموقع: http://www.rawabetcenter.com/archives/12475/...html، تاريخ الدخول 2017/09/29.

162- بيبرس سامية، **الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورو – متوسطية**،من الموقع: http://www.icatu56.org/show3 ، تاريخ الدخول يوم 201/11/8 ساعة الدخول18:00.

163- مجهول، **تحديات و آفاق الشراكة الاورو-متوسطية**، من الموقع : http://www.ahhforsyria.org/show.php?eid=15566.htmKjhvdo ، تاريخ الدخول28 جوان

2016،ساعة الدخول 17.30.

164- جامعة الدول العربية،**سياسة الجوار الأوروبية المجددة الموقف العربي فيما يتعلق بالهجرة**، من الموقع: http://www.iom.int/sites.pdf. ،تاريخ الدخول:2016/11/07،ساعة الدخول19.45.

165- حبيب سلوى، **الأمن والتنمية بالبحر الأبيض المتوسط**، مركز الأهرام للدراسة السياسية والإستراتيجية من الموقع:http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=217945&eid=448 ، تاريخ الدخول 2016/02/12،ساعة الدخول 14.45.

166- حسين حسناء ، **قضية اللاجئين في الخطاب الإعلامي الأوروبي:السياقات و الأهداف**، مركز الجزيرة للدراسات، من الموقع: **StadiesAljazeera.net**، تاريخ الدخول 10 سبتمبر 2017،ساعة الدخول 21.00.

167- حسين خليل ، **نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام**،من الموقع الإلكتروني: http://www.drkhalilhussein.makktoobblog.com/1585336 تاريخ الدخول 2015/07/20 ساعة الدخول11.15.

168- حسين زكرياء ، **الأمن القومي**، من الموقع: http//www. geocities.com / adel zeggargh.lints,html ،تاريخ الدخول2015/06/30،ساعة الدخول 15.45

169 - **حوار 5 زائد 5 تونس-5- 6 ديسمبر**، على الموقع الإلكتروني: http://www.5plus5.tn/arabic/declaration-tunis.htm ، تاريخ الدخول 2017/02/26، ساعة الدخول 19.30.

170- **راشد باسم، جوار الجوار:الأبعاد الجيوسياسية لسياسة الجوار الأوروبية**، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة من الموقع إلكتروني:http://futurecenter.ae/book.php?book=601، تاريخ الدخول:2016/12/24،الساعة21.15.

171- زياني صالح، **مقاصد المتوسطية الأمنية ومضامين الصالح العام في المتوسط**،من الموقع :https://www.facebook.com/pages/association-de-recherches-et-des-etudes-de-lunion-du-magreb-arabe/306990725983245?fref=، ساعة الدخول:18.30 ،تاريخ الدخول:15/ 2015/10،ساعة الدخول16.55.

172- سالم بول، **الغاز في شرق المتوسط :تأثيرات متصاعدة**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، لبنان، 22 مارس 2012، من الموقع: http://carnegie-mec.org/2012/03/22/ar-pub-47609، تاريخ الدخول 2017/10/25.

173- سوغان فيليب ،**إتحاد متوسّطي لمواجهة تحديات العولمة، من الموقع**:

http://www.afkaronline.org/arabic/archives/nov-dec2003/seguin ،تاريخ الدخول
2016/11/22 ساعة الدخول19.00.
174- سولانا خافير ،**أوروبا آمنة في عالم أفضل الإستراتيجية الأمنية الأوروبية**، مجلس الإتحاد الأوروبي،من لموقع :www.consilium.europa.eu/media/30826/qc7809568arc.pdf ، تاريخ الدخول2016/06/25،ساعة الدخول17.30..
175- **سيناريوهات متشابكة : تأثيرات أزمة اللاجئين و الهجرة على منطقة الشنجن**، من الموقع : http://www.fekr-online.com/article...html،تاريخ الدخول 2017/09/30.
176-شارف حنان ، إستراتيجية أمنية موحدة ضرورية بين ضفتي المتوسط، موقع الإذاعة الجزائرية،2010: http://www.radioalgerie.dz/?p=34254 ،تاريخ الدخول2017/03/5، ساعةالدخول22.30.
177- صلاح الدين سليمان أماني ، **هل تؤدي مكافحة الإرهاب إلى دعم التعاون الأمني الأورومتوسطي؟**، من الموقع:http://www.umc.edu.dz/aud-vis ،تاريخ الدخول 2016/11/29،ساعة الدخول18.20.
178- **عبد الحميد بلال مجدي ، إستراتيجيات الاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، من الموقع:** http://www.mosharka.org/index. ، تاريخ الدخول2016/11/06،الساعة 20.30.
179- عبد الله أبو القاسم خشيم مصطفى ؛ **المفهوم الأوروبي للأمن والاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط**، من الموقع: www.greenbookresearch.com، تاريخ الدخول2015/11/30،ساعة الدخول 14.45.
180- علي محمد علي، **أوروبا آمنة في عالم أفضل** ، من الموقع: http://haras.naseej.com/Detail.asp ?InNewsItemID=128704، تاريخ الدخول 2016/06/30.
181- غالي إبرهيم ،**دليل الدول الفاشلة:الفوضى تهدد العالم**، من الموقع http://www.islamonline.net ، تاريخ الدخول 2016/06/17، ساعة الدخول19.00.
182- قمة خمسة زائد خمسة، **تاريخ الحوار**، على الموقع الالكتروني: http://www.5plus5.tn/arabic/historiqhedudialogue.،تاريخ الدخول 2017/02/25،ساعة الدخول 17.45.
183-ماكنيرني مايكل و بيرسي باول جياكوموي، **تحدّيات متعددة الجوانب وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط من** الموقع : www.rand.org/content/.arabic.pdf ،تاريخ الدخول 2017/10/15.
184- **محصلة الشراكة الأورمتوسطية** ، من الموقع : http://www.euromedbarceona.org/home-ar.html. ،تاريخ الدخول 02 جويلية 2016 ،ساعة الدخول21.30.

185- محمد محمد، **أهمية البحر الأبيض المتوسط**،الموسوعة العربية،من الموقع : http://mawdoo3.comتاريخ الدخول2015/11/03 ،ساعة الدخول 11.45.

186- مختار الجمال أحمد ، **الإتحاد من أجل المتوسط: بداياته وتطوراته ومستقبله**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ،قضايا، ديسمبر 2008، من الموقع: http://mokhtarelgammal.typepad.com/articles، تاريخ الدخول 2016/03/14 ،ساعة الدخول18.30.

187- "**مشروع "توفير طاقة نظيفة لمدن البحر المتوسط**"،CES-MED ،آلية التمويل-(ENPI) الآلية الأوروبية للجوار **والشراكة**، من الموقع:http://www.ces-med.eu/ar ، تاريخ الدخول: 2016/11/06_ ، 17.45.

188- مطاوع محمد ،**الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة :"الإشكاليات الكبرى والإستراتيجيات والمستجدات**،من الموقع: http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_431_mhmd_mtw3.tml تاريخ الدخول 2017/08/16 ،ساعة الدخول 23.00.

189- منظمة حلف الشمال الأطلسي، **التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط و الشرق الأوسط**،من الموقع: www.nato.int/issues/ici/index-f.html ، تاريخ الدخول: 2016 /06/23، الساعة 18.30.

190- مهدي حر، **في مفهوم الأمن القومي**، من الموقع الإلكتروني: http://www.alitthad.com/php? ، تاريخ الدخول:26-09-2015،ساعة الدخول 15.00.

191- ميادة العفيفي، **الإسلاموفوبيا..مقبرة اللاجئين**، موقع الأهرام،من الموقع: http://www.Ahram.org.eg/NewsQ/446191Aspr/....html، تاريخ الدخول 2017/08/25 ساعة الدخول 14.50.

192- نور الدين مصطفى, الإتحاد من أجل المتوسط (الأهداف و العقبات)، من الموقع: http://www.haoamish.com/spip.php?article145، تاريخ الدخول 2016/11/20،ساعة الدخول 17.45.

193- **هجمات باريس الخلفيات و التداعيات**،من الموقع: http://www.studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/11/201511191053733210 2.html، تاريخ الدخول 2017/09/29، ساعة الدخول 21.30.

194- وكالة الأنباء الجزائرية،**الندوة الدولية حول الحوار المتوسطي في مجال مكافحة الإرهاب**،من الموقع: http://www.radioalgerie.dz ،تاريخ الدخول17/12/19، ساعة الدخول00.30.

195- ينون مصطفى،**المسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**،من الموقع : http://www.umc.edu.dz/aud-vis ،تاريخ الدخول 2015/11/21، ساعة الدخول 10.45.

196- CES-MED، تحديات التنمية الحضرية والطاقة المستدامة في دول جنوب البحر المتوسط، من الموقع : http://www.ces-med.eu/ar تاريخ الدخول 2017/11/05، ساعة الدخول 22.00.

197- Med-TSO، **أربع رؤى لتخطيط العمل المشترك بين الشبكات**، من الموقع: http://www.med-tso.com/arabo/notizia.aspx?Id=83 ، تاريخ الدخول: 2016/10/16،ساعة الدخول23.10.

5- المداخلات و الملتقيات:

198- السيد أحمد سند نجاتي، **التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب**، ندوة مكافحة الإرهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999.

199- بخوش مصطفى،**التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط**،من الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق،جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر،مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية29-30 أفريل 2008.

200- بلعيد منيرة ،**الديناميكيات الجديدة في الإقليم المتوسطي:دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة**،من الملتقى الدولي: الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية،29-30أفريل 2008.

201- بن عنتر عبد النور،**الإستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي**، ورقة مقدمة في :الندوة المغرب العربي و التحولات الراهنة، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات 17-18 فيفري 2013.

202-عبد الجبار شعيبي، **نحو بناء تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب**،من الملتقى الدولي: الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر،مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية 29-30 أفريل2008.

203- عبد السلام يخلف، **المتوسط كجماعة أمنية في مفهوم الجوار**، من الملتقى الدولي: الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر،مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 29-30 أفريل2008.

204- عبد النور ناجي ، **الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط:ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي**، من الملتقى الدولي حول: الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق،جامعة منتوري قسنطينة الجزائر،مركزالشعب للدراسات الإستراتيجية،29-30 أفريل2008.

205- عمر الدهيمي الأخضر ، **دراسة حول الهجرة السرّية في الجزائر**، بحث مقدم في :الندوة العلمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، يوم08 /2010/04، بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

206- غربي محمد،،**الدفاع و الأمن: إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيواستراتيجية**، من الملتقى الدولي: الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر،مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية،29- 30 أفريل 2008.

207- قدي عبد المجيد ، **الجزائر ومسار برشلونة**، الندوة الدولية حول الاندماج العربي كآلية لتفعيل الشراكة الاورو- عربية ،جامعة فرحات عباس، سطيف 9/8 ماي،2005.

208- محمد مرسي سلوى ، **الشراكة الأورو-عربية، مالها و ما عليها و سبل تفعيله** ،الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية ،جامعة فرحات عباس: سطيف،8-9 ماي 2004.

209 - معلم يوسف، **تأثير البيئة على الأمن في المتوسط** ، من الملتقى الدولي: الجزائر و الأمن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 29-30 أفريل2008.

210 - ينون مصطفى، **المسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**،الملتقى الدولي :الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق،جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ،29-30أفريل 2008.

6 - الجرائد:

211- **جريدة الرأي**،العدد 49 تاريخ 2006/01/07 ،مقال بعنوان: القمة الأورومتوسطية (برشلونة 27،28) والمسارات المتعثرة للعلاقات الأوروبية العربية، من الموقع :www.arraee.com/index.html .

212- **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 9863 تاريخ 2005/11/29، مقال بعنوان قمة برشلونة تختتم من دون بيان نهائي مشترك وتفشل في تعريف الإرهاب، من الموقع: http// :www.Aawsat.com / defowlt.asp

213- ع.ل، إتفاق جزائري- مصري-تونسي لتبادل المعاومات حول "الدواعش"، **جريدة الخبر**،الجزائر،العدد،8724 19 ديسمبر 2017.

214- دريوش نبيل، منطقة حوض المتوسط ستشهد انفجارا ديموغرافيا في المستقبل،**جريدة الشرق لأوسط**،العدد9644 24 أفريل 2005.

7- التقارير:

215- مفوضية الإتحاد الأوروبي، **تقرير تطبيق الإستراتيجية الأمنية الأوروبية لعام2009**،توفير الأمن في عالم متغير.

II- EN FRANÇAIS:

1- Les Livres:

216- Aliboni Roberto , **Europe et monde Musulman**, un dialogue complexe, paris, Go Edition Grip-Edition complexe, 2004.

217-Atak Idil , **L'européanisation De La Lutte Contre La Migration Irrégulière et Les Droits Humains** ***, Une Etude des Politiques de Renvois Forcés en France , Au oyaume –Uni et en Turquie*** *, éditions Bruylant ,Belgique,2001.*

218 -Bekenniche, Otman, **le partenariat Euro- Méditerranée les enjeux**, Alger , Office des publications universitaires, 2011.

219- Commission Européenne, Direction générale de relations extérieur, direction pour la Méditerranés du sud, **Le partenariat Euro-méditerranéen**, Bruxelles, Belgique.

220- Dimas Stavros, **Environnement et développement durable en Méditerranée : Dix Années de coopération 1995-2005,** O.P.C.E ,Luxembourg,2005.

221- Dufourcq,Jean **Euro-Mediterranée**,Dar El Houda,Ain M'lila, Algerie,2010.

222- Keenan Jeremy,**Le defi De La securité Au Sahel Perspectives En Algerie, Au Maroc Et En Libye**, annuaire IEmed de la Méditerranée 2011.

223- Francis Fukuyama,**La Fin de L'Histoire Et Le dernier Homme**, Flammarion,1992.

224- Fukuyama Francis,**La Fin de L'Histoire Et Le dernier Homme**, Flammarion,1992.

225- kerdoun Azzouz, **Euro-Mediterranée**,Dar El houda,Ain M'lila,Algerie,2010.

226- Khader Bichara, **Geopolitique de la proximité**, L'harmattan, France, 1994.

227- Khader Bichara, **Le partenariat euro-méditerranéen après la conférence de Barcelone**, L'harmattan, France, 1997.

228-Jebnoun Noureddine, **L'espace Méditerranéen : Les enjeux de la coopération Et dela sécurité entre les rives Nord et Sud à l'aube du XXI Siècle**, NATO défense collège,2003.

229- Lacoste yve, **Géopolitique de la méditerranée** ,paris,armand colin,2006.

230- Le Morzellec Joêlle,**Le partenariat Euro- Méditerranéen :La consolidation D'une zone de paix et de stabilité**, ,Bruylants Bruxelles, 2003.

231-Mann Borghese Elisabeth,**Développement durable et sécurité en Méditerranée, la Méditerranée: Modernité plurielle**, Paris, UNESCO, 2000.

232- Marchesin Fhilippe, **Les nouvelles menaces,Les relations Nord-Sud des Années 1980 a nos jours** ,Paris:Boulevard Arago,Kartbala,2001.

233- Marie Françoise Labouz , l**e partenariat de l'union européenne avec Les Pays tiers, conflit et convergences,** Bruxelles ,Brylant,2000.

234- Nathalie Berger, **La politique européenne d'asile et d'immigration,** Bruxelles,Bruylant, 2000.

235- Osman Filai et Philip Christian, **Le Partenariat euro- Méditerranéen, le Processus de Barcelone : nouvelles perspectives**, Bruxelles, bruyant, 2003.

236- Patrick Plane, **Performances productives et climat de L'investissement Dans Quatre pays de l'espace MENA : Algérie, Egypte, Maroc, Liban,** FEMIS France, février2010.

237- Philippe David Charles-, Roche Jean Jacques, **Théories de la Sécurité :** Définition, approches et concept de la sécurité internationale, Paris, Edition ntchrestien,2002.

238- Reiffers Jean -Louis, la **Méditerranée aux portes de l'an 2000** , Institut de La Méditerranée, Editions Economica, 1997.

239- Solana Javier, **stratégie européenne De sécurité : une Europe sûre dans un Monde meilleur**, DGF / Publications, Bruxelles 2011.

240-Yves Ghebali Victor, **L'OSCE dans l'Europe Post Communiste 1990-1996 : Vers une Identité Européenne de Sécurité** , Bruxelles ,Bruylant ,1996.

2-Revues :

241- Airault Pascal,«L'U.P.M en questions», **Jeune Afrique,** 48**e** Année,N° 2478,du 06 au 12 juillet 2008.

242- Alain Lamassoure,«crise budgétaire :comment préserver l'avenir européen?»,

Questions D'Europe,n°181,octobre2010.

243- Angel Mortinos Miguel, «Barcelone, entre bilan et relance», **politique étrangère**, Paris, Armond colin , mars 2005.

244-chitioui saida,«la sécurité euro-méditerranéenne à la recherche d'une plate Forme commune»,**Revue étude Internationale,** n°80,2004.

245- Chevallier Agnès, Kebabdjian Gérard, « L'euro – Méditerranée entre mondialisation et Régionalisation », **Monde arabe Maghreb- Machrek**, N° hors série, décembre 1997.

246-Coustillére.j.François.,«Méditerranée (5+5) et initiative de Sécurité», **Défense Nationale**, n°5,2005.

247- coustilliére jean-François, «l'union européenne (UE) et ses partenaires face au Besoin de sécurité en méditerranée», **L'Harmattan,** N° 94, été 2015.

248- Balzac Thierry,«Qu'est ce que la sécurité nationale», **La Revue Internationale et Stratégique**, Hiver2003, n° 52.

249- Benchenane Mustapha, «Le partenariat Euro-méditerranéen : la sécurité par la Confiance et la coopération», **ATHENA**, Institut des hautes études de défense Nationale. n°4, 1997, 2eme semestre.

250- BIAD Abdelwahab,«La Dimension humaine de le sécurité dans le partenariat Euro- Méditerranéen.» **Revue IDARA,** vol .12, N.°23,2002.

251- Blanc Jacques,« Rapport d´information *sur la* politique européenne *de* voisinage», **Sénat**, N° 451, 9 juillet 2008.

252-Daguzan *Jean-François*, «La Charte pour la paix et la stabilité : la fin des illusions de Barcelone ?» **Confluences Méditerranée**, N°35, automne 2000.

253- De Vaissier Francois ,«La Coopération Entre La France Et L'Afrique En Matière De Sécurité Et DeDéfense. Quelles Perspectives Pour L'avenir? Pour Un Partenariat Renforce», **Dalloz Revue Internationale Et Stratégique**, N° 92,2003.

254- Denysyuk Vitaly,«politique de voisinage de l'union européenne : qu'elle Transformation sur le régime commercial régional en Europe», **Revue du Marché commun de l'union européenne,** n°485,février 2005.

255-Drevet Jean-François,« PEV.Quelle nouvelle politique européenne de voisinage ?»,**La Revue géopolitique** ,7 février 2016.

256- Drevet Jean-François,« PEV. Quelle nouvelle politique européenne de voisinage ?»,**La Revue géopolitique** ,7 février 2016.

257-Gharbi Samir, «L'Union pour la Méditerranée dans tous ses Etats», **Jeune Afrique,** 48**e** Année, N° 2478 , du 6 au 12 juillet 2008.

258-Germain-Robin Françoise, «le partenariat Euro-méditerranéen», **Revue de Géostratégiques**, N°08, juillet 2005.

259- Jacques Blanc M.,**Rapport D'information sur sur La politique Européenne De Voisinage** ,SENAT,n°451,juillet 2008.

260- klein Jean ,«Renaissance de la géopolitique (espace,Frontiéres et Peuples) dans l'organisation fe la sécurité européenne»,**Etudes Internationales,**volume XVI,n° 2, juin 1995.

261- Lepesant Gilles, «L'union Européen et son voisinage, vers un nouveau Contrat», **Revue politique étrangère**, N4,2004.

262- Mahjoub Azzam,« La Politique de voisinage: un dépassement du partenariat euro -Méditerranéen», **Politique étrangère**, paris, Armond colin, mars 2005.

263-Mekki Mohamed Said ,«Vers un partenariat stratégique Alger – shington», **Le Débat stratégique** , Paris , N° 52 , Septembre 2000.

264-Ounailes Ahmed, « Sécurité et partenariat en méditerranée », **Etudes International**, paris, N79, 2001.

265-Ouazani Chérif, «Union pour la Méditerranée : une menace pour l'Afrique ?» **Jeune Afrique,** 48**e** Année, N° 2478 , du 6 au 12 juillet 2008.

266- Ouyacoub *Ahmed*, « L'économie Algérienne et le programme d'ajustement structurel», **Revue Confluences Méditerranée**, n°21,Printemps 1997.

267- Rakotonirina Haingo Mireille,*«Politique européenne»*, **L'Harmattan** ,n°22, printemps 2007.

268- Perrin Francis, «Partenariat Euro-Méditerranéen dans le domaine De l'énergie», **Revue Le Pétrole et le gaz, arabe,** n° 654, juin 1996.

269- Rasoux Pierre ,« Le Dialogue Méditerranée De l' OTAN à La croisée Des

Chemins»,**Research Division- NATO Défense Collège Rome**, N°35, avril 2008.

270- Ravel Bernard,«Mer commune,sécurité commune»,**confluences Méditérranée**,N° 2,hiver 1991-1992.

271- Renaudineau Guillaume,«L'union Européenne Face au Terrorisme», **Questions Internationales**,N°08,juillet/aout 2004.

272- Sylvian Laclias, Christophe Wichitz, « Mare Nostrum : Des intérêts communs», **Eclairages**, N°126, octobre 2008.

273- Talahite *Fatiha,«* Le partenariat Euro-méditerranéen en vu du sud», **Revue Monde Arabe, Maghreb-Machrek**, N°153, juillet-septembre 1996.

274- Vernoche Jean Michel,«L'Union pour la Méditerranée et les nouvelles frontières De Guerre de l'Europe» , **Eurasia Revue**, N°35,paris,2008.

275- Zaiotti Ruben,«La propagation de la sécurité :l'Europe et la schengenisation de La Politiquede voisinage», **Cultures et conflits**, N°66, été2007.

3-Thèses :

276- Bochud Sarah, Madiès Thierry, **Du processus de Barcelone à la politique Européenne de voisinage,** travail de master ,université de Fribourg, novembre 2008.

277- Boutiab Djamel , la coopération Euro-Méditerranéenne après la déclaration de Barcelone, thèse de fin d'Etudes,Université de Provence, Aix Marseille, 1997-1998.

278- Nara Memiaoui, **De l'obsession sécuritaire Européenne au Besoin De Prospérité Magrébin : plaidoyer un réel dialogue euro magrébin**, thèse de doctorat, université De Lille 2, 2008.

4-Rapports :

279- Commission européenne, **Le programme européen en matière de sécurité,** COM(2015) 185 final, Strasbourg, sur le site : http://ec.europa.eu/dgs/homeaffairs/edocuments/docs/eu_agenda_on_security_fr.pdfLe 03/11/2016,à 09.30.

280- La Commission Européenne," **Rapport Annuel 2004sur La politique De Développement Et L'aide Extérieur De La Communauté Européenne**",sur le site : https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/annual-report-2004-ec-development-policy-external,20/08/2015,à15.45.

281- La direction de la Commission méditerranéenne du développement durable **Stratégie Méditerranéenne Pour le Développement Durable 2016-2025, C.A.R/P.B** , Mai 2016.

282- Note soumis à la 3eme conférence des ministres des affaires étrangères, **pour L'élaboration De La charte Euro-med pour la paix et la stabilité**, Stuttgart,15-16/04 /1999.

283- Yves Veyrier, ***L'union Européenne Et Ses Relations De voisinage***, République française: conseil économique, social et environnemental, 2009.

5-Internet :

284-Amirah-Fernández Haizam, **Barcelona Process and the New Neighborhood Policy**, in: http://carnegieendowment.org/sada/?fa=21674&lang=ar,28/10/2016

285- *Bonacquisti Giulia,* ***une révision de la politique européenne de voisinage****,voir Le site :* https://europe-liberte-securite-ustice.org*,(18/09/2016).*

286- Bouzghrane Nadjia,«Union de la Méditerranée : L**e Rêve Brisé de L'Europe** Disponible sur le site suivant :http://www.elwatan.com/union- de La méditerranée- le rêve brisé de l'Europe. », date de consultation:20/11/2016.

287- commission européenne, **Le programme européen en matière de sécurité**,COM(2015) 185 final, Strasbourg, sur le site : http://ec.europa.eu/dgs/homeaffairs/edocuments/docs/eu_agenda_on_security_fr.pdf,le 03/11/2016,à 09.30.

288- Document du Groupe PSE, «**Le futur des relations euro-**

Méditerranéennes», Avril 2008 , p04,voir le site : http://www.socialistsanddemocrats.eu/sites/default/files/2729_FR_Brochure_EUROMED_2008_FR_ANTI_1.pdf.,date de consultation:12/01/2017.

289-Elmoudjahid, **stabilisation de la région: un eurodéputé appelle l'UE à Soutenir l'Algérie**, sur le site : http://www.Elmoudjahid.com/fr/catégorie/3 ,date D'entrée le 10/01/2016 à 20 :34.

290- Fondation méditerranéenne des études stratégiques(FMES) , «**historique du dialogue 5+5»,** date de consultation 19/11/2016 ,disponible sur le lien : http:// www. FMES .om/historique du dialogue 5+5.

291- Jean Sylvestre Son Grenier, **L'Union pour la méditerranée et ses impasses : une Approche géopolitique**, date de consultation 28/11/2016,disponible sur le Lien :http://www.agrobiosciences.org/article.php3 ?id-article-2863.

292- La Stratégie Européenne de sécurité, sur le site: http://europa.ue/Législation Summaries/ justice Free dom- Security/ flight.-against, organisation,date de Consultation 30/07/2016.

293- **Les défis de l'union pour la méditerranée**, voir le site : http://www.lexpress.fr/actualite/monde/les-defis-de-l-union- pour-la Méditerranée. Date de consultation le 23/11/2016,à18.00.

294- Luis José et Hernández Neila, **Le Dialogue Méditerranéen: Processus de Barcelone**, C.V.C.E ,voir le site : http://www.cvce.eu/obj/le_dialogue_mediterraneen_processus_de_barcelone-fr-2c8f7745-69f4-469e-8d5b-d200fec64.htm,date de consultation 27/11/2016.

295- Nathalie Issa, L'Union pour la Méditerranée,voir le site : **www.dauphine.fr/siroen/REI/issa.pdf**,date de consultation :12/10/2016.

296- *Pierre Jean,,* **La Méditerranée, mer la plus menacée au monde, l'express** Disponible sur le lien : https://www.lexpress.fr/actualite/societe/environnement/910139.html, ,Date de consultation 10/11/2017,à 18.45.

6- Communications et colloques :

297- Kerdoun Azzouz,« **Enjeux de l'environnement et défis sécuritaires en Méditerranée** ». Communication présentée au colloque international sur la Mondialisation et sécurité organisé par le Conseil de la nation, Alger, Mai 2002.

7-Journaux :

298- A.M.A,« Déclaration finale : confirmation des principes du processus De Barcelone», **EL MOUDJAHID**, N° 13329, Lundi 14 juillet 2008.

299- Ghazali .A,« le sommet de l'Otan adaptera sa stratégie future à l'après 11 Septembre » **la tribune**, 21 Novembre 2002.

300- Hassan Hadouche,«Algérie-EU La zone de Libre Echange Reportée à 2020», **LIBERTE**, Quotidien National D'information, N° 5580,janvier 2011.

301- Jean Dufourcq,« la situation dans les pays arabes, il ya un problème de relève de génération politiques»,**le soir D'Algérie,** Quotidien national d'information, Alger, n° 6224,06 avril 2011.

302- Merzak Tigrine,«Zapatero laisse l'Espagne au bord du gouffre»,**LIBERTE** Quotidien National D'information, Alger ,n° 5655,03 avril 2011.

303- S.N,« méditerranée une mer particulièrement menacée par la pollution»,**LE COURRIER D'ALGERIE**, Alger,N°.1312,juillet2009.

III- En Anglais

1- Books:

304- Aliboni Roberto, **Security and cooperation on security in current Euro-Mediterranean relations,** EUISS, 2010.

305- Azar Edward And Moon .C.I. , **National Security In The Third World** (Mary Land:Center For International Development And Conflict Management , University Of Mary Land,1988.

306- Bonner David, ***Porous Borders :Terrorism and Migrant Policy*** ,***in*** Barbara Bogusz and others, Martinus Nijhoff Publishers,Leiden Boston,2004.

307- Bigo Didier, «**Criminalization of Migration: The Side Effect of The Will to Controls The Frontiers and The Sovereign Illusion**» ,**in,** Barbara Bogusz and others,**Irregular Migration and Human Rights: Theoretical , European**

and International Perspectives , Martinus Nijhoff Publishers , Leiden Boston 2004.

308- Buzan Barry , **People State And Fear : An Aganda For International Security Stadies In The Post Cold War,** Bonlder , Lynne Rienner Publishers 1991.

309- De Vasconcelos Alvaro, **Union for Mediterranean the Political and Security Agenda , in: The Euro Mediterranean Dialogue: Prospects for an Area of Prosperity and Security**, Brussels/ Belgium, Foundation for European Progressive Studies, 2009.

310- Khader Bichara ,**The Economic Social and Political impact of the Euro- Mediterranean Partnership** ,L'Harmattan ,2004 .

311-Morgantau.j. Hans, **Politiks Among Nations :The Setrugle For Power And Peace** Alfred .A. Konop .inc , Sixth Ed ,1985

312- OSCE, **the Global Mediterranean and the Future of Cooperative Security**, Instituto Affari Internazionali (IAI), Rome, italy,4 November 2014.

313- Zafiriou Alexander, **The future of the Euro-Mediterranean security Dialogue**, .S.S,paris, mars2000, p20.

2- Periodicals:

314- Acharya Amitav,« human security : east versus west», **international journal** Volume56,N°3,2001.

315- *Benantar Abdennour, «NATO, Maghreb and Europe»,**Mediterranean Politics**, Vol.11, N°2, July 2006.*

316-Bilgin Pinar and Bilgiç Ali,«Consequences of European Security Practices in the Southern Mediterranean and Policy Implications for the EU»,**Inex Policy Brief** N°12, january 2011.

317- *Daduch Uri & Dunne Michele, « American and European Responses to the Arab Spring: What's the Big Idea?»,**The Washinghton Quarterly**, Fall 2011.*

318-Elaine Laipson,« thinking about the Mediterranean», **the Mediterranean Quarterly**, v1, no1, winter 1990.

319- Istvan Szilagyi, «The Barcelona Process Revisited and the SBH Presidency», **European and Regional Studies**, Vol.1,N° 2, 2010.

320- king Gary and Murray Christopher « rethinking human security » **political Science quarterly**, vol. 116,Number 4,2001-02.

321- Mischke Judith, «Mogherini: Trump's Jerusalem decision 'very worrying», **POLITICO**,Dec.7,2017.

322- Monnet Jean and Schuman Robert, «Mediterranean Regional Security in the 21st Century: Regional Integration through Development and Its Security Impact on Euro-Med Partnership Members», Paper **Series**, Vol.7, N°9, May 2007.

323- Roland Paris, «human security: paradigm shift or hot air? » **international Security**, vol.26, number 2, 2001.

324- Soler Lecha Edward, Garcia Irene, «The Union for Mediterranean: What Has It Change in the omain of Security?», **INEX Policy Brief**, N°4, December 2009.

3-Internet:

325- Muller Bjorn, **The concept of security:The pros and cons of expansion And contraction**, A paper submitted to the 18the conference, BRA Finland,2000, .from: , http://www.Oopri.dk/publication/working papers.Htm, 15-04-2015.

326-**NATO Istanbul Cooperation Initiative**, Policy Document, 9 July 2004, at: http://www.nato.int/docu/comm/2004/06-istanbul/docu-cooperation.htm, 08/3/2017

327- Smith Laura, **European Migrant crisis: Acontry By Contery Glance**, CNN,It was browsing The site on : 27 September 2017. Link http://www.edition.cnn.com/2015/09/06/Europe/...html

328- Richmond olivier, **broadening concepts of security in the post- cold war ERA : implications for the E U and the mediteranean region** ,in: http// www. Edg ac , uk /eis / publiocations , 30 Mars 2015 .

329- Zimmermann Doron, **The Transformation Of Terrorism, the New Terrorism Impact Scalability and The Dynamic Reprocal Threat perceptionzurcher beitrage**, 2004, From:
http:// www.ciaonet.org/coursepack/cp03g-07pdf, 25/05/2016

الفهـــرس

فهرس الدراسة

العنوان **الصفحة**

شكر و تقدير

إهداء

ملخص الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي لدراسة سياسة التعاون الأمني في المتوسط.

المبحث الأول: المجال المتوسطي و أهميته الأمنية و الإستراتيجية.....13

المطلب الأول: أهمية منطقة المتوسط.....13

4- الأهمية الجغرافية و التاريخية للمتوسط.....13

5- الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المتوسط.....17

6- الأهمية الأمنية لمنطقة المتوسط.....19

المطلب الثاني:الأمن كمنطلق لدراسة سياسة التعاون الأمني في المتوسط.....23

4- مفهوم الأمن..... 23

5- مستويات الأمن.....26

6- أبعاد الأمن في المتوسط.....39

المطلب الثالث: سياسة التعاون الأمني في المتوسط و المفاهيم ذات الصلة.....44

1- سياسة التعاون الأمني.....44

2 - التهديد.....46

3-السياسة الأمنية.....47

4- الجماعة الأمنية.....49

المبحث الثاني: الأخطار الأمنية في المتوسط.....51

المطلب الأول: الإرهاب و الجريمة المنظمة.....51

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية 60

المطلب الثالث: أسلحة الدمار الشامل و تأثير الدول الفاشلة.....68

المطلب الرابع: التلوث البيئي.....71

المبحث الثالث: تحليل مضامين سياسة التعاون الأمني في المتوسط.....73

المطلب الأول: مضمون سياسة التعاون الأمني في المتوسط.....73
المطلب الثاني: أهداف ومرتكزات هذه السياسة.....76
المطلب الثالث: الأبعاد السياسة والأمنية لسياسة التعاون الأمني في المتوسط.....83
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على سياسة التعاون الأمني في المتوسط.....88

الفصل الثاني:إتفاقية برشلونة كأساس لسياسة التعاون الأمني في المتوسط.
المبحث الأول: دوافع و أهداف إنعقاد مؤتمر برشلونة.....92
المطلب الأول : دوافع مؤتمر برشلونة.....92
المطلب الثاني :أهداف مؤتمر برشلونة.....95
المبحث الثاني: المحاور الأساسية للتعاون الأمني لمسار برشلونة.....97
المطلب الأول: سلة السياسة و الأمن.....97
المطلب الثاني:سلة الإقتصاد و المالية.....100
المطلب الثالث:السلة الإجتماعية و الثقافية.....104
المطلب الرابع: تقييم مسار برشلونة.....106
المبحث الثالث: مبادرات سياسة التعاون الأمني في المتوسط المكملة لمسار برشلونة.....115
المطلب الأول: أهم المؤتمرات اللاحقة.....115
المطلب الثاني: سياسة الجوار.....123
المطلب الثالث: الإتحاد من أجل المتوسط.....143
المطلب الرابع: مجموعة الدفاع المشترك 5+5.....163
المطلب الخامس:الشراكة المتوسطية لمنظمة الأمن و التعاون بأوروبا.....172

الفصل الثالث:تحديات و آفاق سياسة التعاون الأمني في المتوسط في ظل التغيرات الدولية والإقليمية الراهنة
المبحث الأول : تحديات سياسة التعاون الأمني في المتوسط.....184
المطلب الأول:التحديات الأمنية و السياسية.....184
المطلب الثاني : التحديات الإقتصادية و الإجتماعية.....205
المطلب الثالث:التحديات الطاقوية و البيئية.....210
المبحث الثاني:سيناريوهات لسياسة التعاون الأمني في المتوسط في ظل التغيرات الدولية الجديدة.215
المطلب الأول: سيناريو النجاح.....216

المطلب الثاني: سيناريو الفشل.....227
المطلب الثالث: سيناريو استمرار الوضع القائم.....234
الخاتمة 138
قائمة المراجع.....242
فهرس المحتويات.....267